تاريخ القضاء والقضاة في الكويت

أ.د. عماد محمد العتيقي



مركز البحوث والدراسات الكويتية

تاريخ القضاء والقضاة في الكويت

ردمك: 4 - 32 - 750 - 9921 - 978

الغلاف الأمامي: مبنى المحاكم في الكويت من مجلة لايف الأمريكية.

الغلاف الخلفي: كرسي القاضي العدساني في متحف مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الطبعة الأولى – الكويت – ٢٠٢٢م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص .ب :١٠٢٤ دسمان – رمز بريدي : ١٥٤٦١ الكويت

ت :٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) – فاكس : ٠٠٩٦٥٢٢٢١٠٨٨٠

E-mail: crsk@crsk.edu.kw- homepage: http://www.crsk.edu.kw

تاريخ القضاء والقضاة في الكويت

تأليف

أ. د. عماد محمد العتيقي

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت - ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

يمثل هذا الكتاب إضافة جديدة لتاريخ القضاء في الكويت، وتتمثل تلك الإضافة في المعلومات والوثائق التي حرص المؤلف الكريم على جمعها وتوظيفها في هذا الموضوع الذي لم ينل كفايته من الدراسة والاستقصاء، ويظهر ذلك في استيفائه لسيرة عدد من القضاة الذين لم يتم ذكرهم في الدراسات السابقة، وتحقيق أسماء من تم ذكرهم، وتقديم مجموعة من التفصيلات والوثائق التي بذل مجهوداً محموداً في سبيل الحصول عليها والاستفادة منها.

وبعد استيفاء المؤلف ما يتعلق بتاريخ القضاء الشرعي في الكويت ينتقل إلى فترة القضاء البريطاني في الكويت الذي كان مختصاً بالقضايا المتعلقة بالبريطانيين ومن في حكمهم وأتباعهم، والأجانب من غير الدول الإسلامية، وقد استمرت فترة ذلك القضاء نحو ثلاثة عقود ونصف، وقد استفاد المؤلف من الوثائق البريطانية في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الوثائق المحلية الخاصة بأسرة العتيقي، التي قدمت إضاءات ومعلومات تنشر لأول مرة عن تلك الفترة.

أما المبحث الثالث الذي حرص المؤلف على العناية ببحثه واستقصاء جوانبه المختلفة فهو القضاء العرفي في الكويت؛ تاريخه، وملامحه، وتطبيقاته في البادية والحاضرة والبحر. ولا شك أن ما قدمه في هذا المجال يعد إضافة طيبة في تاريخ القضاء في الكويت، لما أورده من تفصيلات وأمثلة لم تجمع في مكان واحد وفق ترتيب منهجي علمي، وبصورة تيسر للباحث والقارئ العام على السواء معرفة هذا الجانب من القضاء الاجتماعي أو العرفي.

وقد انتهت هذه الحقب من تاريخ القضاء بعد صدور قانون القضاء لسنة ١٩٥٩م الذي أنهى رسمياً نحو ثلاثة قرون من القضاء الشرعي والعرفي، وعقوداً من القضاء البريطاني.

ومركز البحوث والدراسات الكويتية إذ يقدم هذا الكتاب للقراء، فإنه يتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عماد العتيقي على هذا العطاء العلمي المميز، داعين المولى عز وجل له بالتوفيق والسداد.

أ.د.عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مقدمة الكتاب

نعرض في هذا الكتاب تاريخ القضاء والقضاة في الكويت، وحيث إن القضاء هو من السلطات الرئيسية، وأحد دعامات الأمن والاستقرار، فهو نشاطٌ لازمٌ لأي بلد، وعنوانٌ لإقامة العدل والحقوق. وهذا الكتاب يهدف إلى استعراض تاريخ النشاط القضائي في الكويت منذ نشأته حتى قبيل الاستقلال، وفيه نعرض تسلسل قضاة الكويت مع ضبط أسمائهم وتواريخهم من خلال المنهج التوثيقي، هذا مع عرض جملة من الوثائق المتعلقة بهم تبين ما كانوا عليه من فقه ومكانة؛ نبدأ بأول قاضٍ معروف، ونختمه بقُضاة المحاكم الشرعية في فترة حكم الشيخ عبدالله السالم، قبل التنظيم الحديث الذي بدأ سنة ١٩٥٩م.

ولما كان بعض النشاط القضائي في أثناء الحماية البريطانية استحوذ عليه الوكيل السياسي البريطاني فيما يتعلق بالأجانب ومن في حكمهم، واستمر ذلك لمدة غير قليلة، كان من الملائم التطرق لهذا الجانب من القضاء وعلاقته بالقضاء الشرعي وغيره من النشاطات القضائية التي كانت تمارس في البلاد قُبيل توحيد مرجعيتها، وسنعرض نماذج من أحكام القضاء البريطاني، وسوف نتطرق إلى تسلسل الأوامر المتعاقبة التي صدرت لتقنينه من قبل السلطات البريطانية، كما سنوضح ردود الفعل الوطنية وموقف الحكام منه. نأمل بذلك سد ثغرة في معالجة موضوع القضاء في الكويت وإتاحة الفرصة للدارسين والمهتمين لفهم الموضوع بصورة شمولية.

وسنخصص مساحة كبيرة للقضاء العرفي الذي اتضح أنه كان المرجع القضائي الأكبر والأوسع في البلاد، ولما كان هذا الجانب لم يحظ باهتمام كبيرٍ في السابق رأينا دراسته ببعض التفصيل وفق المصادر التي توافرت حوله. وسنسلط الضوء أيضاً علىٰ مصدر العرف القبلي والعشائري، وقوانين العرف العشائرية، وأنواع قضاة العُرف أو العوارف واختصاصاتهم، سواء أكان ذلك في البادية أو في الحاضرة.

وسنبين أيضا الإطار الاجتماعي والاقتصادي للأحكام العرفية، ودور تجارة القوافل، ونشاط الغوص على اللؤلؤ، والتجارة البحرية في تأصيل قواعد الحكم العرفي وسوالف الأحكام بأصنافها، ثم سنسرد أسماء العوارف واختصاصاتهم، وسنستعرض نماذج من الأحكام العرفية لشيوخ الكويت واحداً تلو الآخر، وكيفية تعاملهم مع الجرائم والجُنح، وتقديمهم العُرف على القضاء الشرعي أحياناً.

ثم سنستعرض مؤسسات الأحكام العُرفية التي أنشئت في البلاد، ونشاط أبرز مسؤوليها، وكيف توسعت وتنوعت خاصةً في عصر النفط، وتأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأحكام ومدى فاعليتها، وتأثير الهجرات وتغيرات التركيبة السكانية على الأمن والجريمة، وسنجلي بعض النشاطات القضائية لدوائر المحاكم العرفية، مثل المحكمة العليا، ودوائر الأمن، والشرطة، ومدى تعاونها في محاربة الجرائم.

وقد قسمنا الكتاب إلى ثلاثة فصول: الأول يتعلق بالقضاء والقضاة الشرعيين، والثاني يتعلق بالقضاء البريطاني، والثالث يتعلق بالقضاء العرفي.

وقد استلزم هذا العمل توظيف عدد كبير، يصل إلى مئات، من الوثائق التاريخية من المصادر الرسمية والأهلية، ولم يكن ذلك ممكناً لولا التسهيلات التي توافرت من الجهات ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (مكتبة المخطوطات)، والأمانة العامة للأوقاف، والأرشيف البريطاني بمكتبة قطر الرقمية، والأرشيف الرقمي للخليج العربي، وأرشيف مركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد، وأرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، وأرشيف شركة البترول البريطانية (BP)، وأرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي يرحمه الله، ومكتبة الشيخ محمد صالح بن عبدالوهاب العدساني يرحمه الله، وهي وقف السيدة عائشة محمد صالح العدساني على طلبة العلم، وعددٌ من أصحاب الوثائق الأهلية الذين تبرعوا بها للباحث، وأثبتنا أسماءهم في مواضعها، وغيرهم من الأصدقاء وذوي الاهتمام. فلهؤلاء جميعاً الشكر والتقدير. كما أوجه الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عبدالله الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية على الملاحظات القيمة التي قدمها في أثناء المراجعة.

القسم الأول: تاريخ القضاء الشرعي في الكويت

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تاريخ القضاء الشرعي في الكويت، وكنا في العقود السابقة قد قمنا بطرح عدد من الدراسات عن قضاة الكويت؛ منها سلسلة قضاة وعلماء العدساني في مجلة العرب[1]، ومنها تحقيق نسب قضاة العدساني[2]. منذ ذلك الحين توافرت لدينا مصادر ذات أهمية بشأن الموضوع، مما يمكن من طرح موضوع القضاء الشرعي والقضاة بصورة أوسع وأشمل. وقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام عدد من الباحثين في السابق؛ منهم محمد بن إبراهيم الشيباني، وبراك بن شجاع المطيري في الكتاب الرائد: "القضاء والقضاة في الكويت" الصادر عن مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. ومنهم حسين عيسى مال الله في كتاب "القضاء في الكويت نشأته وتطوره"، الكويت ٢٠٠٦م. وقد وجدنا أن الموضوع يحتاج إلى إعادة بحث لاستيفاء عدد من القضاة الذين لم يتم ذكرهم سابقاً، ولتحقيق أسماء بعض من تم ذكرهم، ولإضافة بعض التفاصيل عن الموضوع بشكلٍ عام.

وقد سلكنا في هذه الدراسة منهجاً تسلسلياً تاريخياً، فبدأنا بالقضاة الأقدم ثم الذين يلونهم وهكذا حتى وصلنا إلى آخر عهد القضاء الشرعي في سنة ١٩٥٩م، ونحرص في ذكر كل قاضٍ على عرض نماذج من أحكامه أو توثيقاته إن وجدت، وسردنا سيرته ونسبه بشكلٍ مختصر، وخصصنا فصلاً عن تنظيم المحاكم الذي بدأ في زمن الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتطرقنا إلى أنواع المحاكم والأحكام، وبعض الإحصائيات المتعلقة بها. وتركنا بحث القضاء العرفي والقضاء البريطاني للتوسع فيهما في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

١ - محمد بن عبدالله ابن فيروز (الوشيقري): (١٠٧٢ - ١١٣٥هـ)، (١٦٦١/ ٦٢- ١٧٢٣م) - هو أول من تولى القضاء في الكويت فيما علمنا، (دون إلغاء احتمال وجود قضاة قبله)، وأصله من بلد

---

(١) عماد بن محمد العتيقي، "من علماء أسرة آل عدساني مع نبذة عن قضاة دولة بني خالد في القرنين الحادي عشر والثاني عشر"، العرب، ٧، ٨ س ٤٠، محرم وصفر ١٤٢٦هـ (شباط- آذار/ فبراير - مارس ٢٠٠٥م)، ص ٤١٣-٤٣٢. يشار إليه لاحقا: "قضاة بني خالد".

(٢) عماد محمد العتيقي، "دليل إنشاء وتحقيق سلاسل الأنساب"، الكويت، ٢٠٠١م. يشار إليه لاحقا باسم "الدليل".

أُشيقر بإقليم الوشم النجدي ومن قبيلة الوهبة. ارتحل إلى الأحساء، وأخذ عن علمائه، ثم استقر قاضياً في الكويت حتى وفاته. ترجمته، هو وابنه عبدالله، نقلها إبراهيم بن عيسى عن حفيده العالم الشهير محمد بن عبدالله بن محمد بن فيروز، ورد فيها "فأما الوالد عبدالله فولد في اليوم السادس من شهر شعبان سنة خمس وماية وألف، وتوفي في فجر يوم السادس من شهر رجب سنة خمس وسبعين وماية وألف، وكان واحد عصره في علم الفقه والتوحيد، وكان زاهداً في الدنيا لا يلتفت إليها. وأما أبوه محمد بن عبدالله بن فيروز بن محمد بن بسام، الذي سُمي الفقير عليه، فولد في السنة الثانية والسبعين بعد الألف في أشيقر، وتوفي في السنة الخامسة والثلاثين بعد الماية والألف قاضياً في بلد الكويت قرب البصرة، وقد أخذ العلم عن الشيخ سيف بن عزاز، والشيخ عبدالوهاب بن عبدالله بن عبدالوهاب التميميين العيينيين. وأخذ عن الجد ابنه الوالد، وابن أخيه إبراهيم بن عبدالرحمن، والشيخ سليمان ابن ثاقب، وابن أخته أحمد بن سليمان بن علي، وسليمان بن علي هذا هو عالم نجد في وقته على الإطلاق"[١].

ومن المؤسف أنه لم يصلنا شيء من تقييدات القاضي ابن فيروز، ولكن له ذكر تملك مخطوط سجله صديقه وناسخه الشيخ حسين بن محمد بن مبارك العدساني، الذي هو أول قضاة العدساني بالأحساء. نسخ العدساني الجزء الأول من مخطوط "تحفة المحتاج لشرح المنهاج" لابن حجر الهيتمي، وهو مرجع أساسي في الفقه الشافعي بذلك الزمن، تقديراً لصاحبه ابن فيروز المعروف هناك بلقب "الوشيقري". جاء في نهاية المخطوط ما يلي "قد افق (وافق) الفراغ من تكميل ربع العبادات من تحفة المنهاج لشرح المنهاج لخاتمة المحققين الشهاب ابن حجر الهيتمي أعاد الله علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه آمين بعد صلاة عصر الاثنين ثاني ذي القعدة الحرام من شهور سنة ثلاث وتسعين وألف من الهجرة النبوية، على مشرفها وآله وصحبه أفضل صلاة وسلام وتحية، برسم الأخ في الله محمد بن عبدالله الوشيقري وفقه الله تعالى للانتفاع به، على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إليه حسين بن الشيخ محمد بن الشيخ مبارك العدساني... غفر الله له وللمسلمين أجمعين...."[٢]. والوثيقة موضحة صورتها أدناه، والقيد مقروء رغم بعض الشطب فيه، وخط صاحبه معروف.

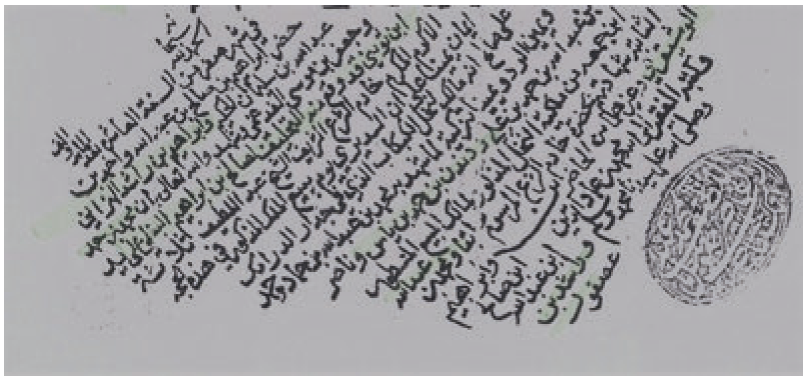
(١) العتيقي (قضاة بني خالد). مرجع سبق ذكره.
(٢) مخطوط رقم ٨٣٠ (٤) هو الجزء الأول من تحفة المحتاج لشرح المنهاج لأحمد بن حجر الهيتمي شيخ الإسلام. المرجع: فهرس المخطوطات الأصلية، ج٢، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣١هـ/ ٢٠٢٠م، ص ٢٠٦-٢٠٧.



قيد نسخ تحفة المنهاج سنة ١٠٩٣هـ برسم محمد بن عبدالله الوشيقري.

وهذا العالم الجليل رغم عدم توافر توثيقاتٍ له كان له حضورٌ في الأحساء قبل ذهابه للقضاء في الكويت، فقد توافرت وثيقة شرعيةٌ تدل على أنه شارك في محضر إشهاد على تحليف من "محمد بن حمد بن ثويني" لمصلحة "صالح بن إبراهيم البغلي" مُشتَرِي عقار "ناصر بن حمد السديري"، كملحق لعقد بيع نخل، وذلك لإثبات شمول العقد لنخل "الكبكاب" الكائن في طرف "حائط الدرامك" من العقار المبيع. وثق هذا المحضر القاضي "محمد بن عماد الدين الملا" في صفر سنة ١١١٠هـ (أغسطس ١٦٩٨م)، وذلك بمحضر من القاضي السابق عبداللطيف بن محمد بن ناصر، ومحمد بن عبدالله الوشيقري، وإبراهيم بن صالح بن عبدالله، وراشد بن عصفور. وقد شهد على التحليف: إبراهيم بن صالح بن عبدالله، أحمد بن عبدالله بن سليمان الحكيم، إبراهيم بن راشد الهزاني، جعفر بن موسى الفدغمي. شهد هؤلاء على أيمان محمد بن حمد بن ثويني، ومنها يمين تزكية لما شهد به محمد بن عبدالله

بن حماد، حمد بن عبدالله بن حمد ابن علي، دندن بن حمد ابن ياس وناصر ابن جمعة: أن السديري كان يملك النخل المذكور يوم يبيعه على البغلي[1]، والوثيقة موضحة صورتها أدناه.



وثيقة من الأحساء دُونت بمحضر من محمد بن عبدالله الوشيقري - في صفر ١١١٠هـ (أغسطس ١٦٩٨م)

يتضح مما سبق أن "محمد بن عبدالله ابن فيروز الوشيقري" كان يجالس كبار علماء وقضاة الأحساء في زمانه مثل حسين العدساني، عبداللطيف بن ناصر، محمد عماد الدين الملا، ويحضر مجالس القضاء، فلا بد أنه استفاد كثيراً مما أهله لقضاء الكويت بجدارة. وهو كان له تلاميذ من كبار العلماء سبق ذكرهم، فمن المرجح أن قد كان له مجالس علم وآثارٌ علمية وتلاميذ في الكويت، مع أنه لم يصلنا شيء من تفاصيلها. وفي النص أعلاه إشارات إلى قبائل وشخصيات من عائلات مهمة حضرت مجلس العقد.

٢- أحمد بن عبدالجليل: قال الشيخ يوسف بن عيسى القناعي: "ويقال إن منصب القضاء تولاه بعد ابن فيروز رجلٌ من آل عبدالجليل، ولما قدم من الأحساء محمد بن عبدالرحمن العدساني زوجه ابنته وتنازل له عن منصب القضاء إعجاباً بعلمه، فباشر القضاء سنة ١١٧٠هـ"[2]. على هذا النسق يكون ابن عبدالجليل تولى القضاء ٣٥ عاماً. ويتوافر عن هذه الفترة نصٌ قضائي واحد أشار إليه النبهاني لدى عائلة ابن بحر. ورد في حجة شرعية "بأن مسجد ابن بحر جدد بناءه (عبدالله بن علي بن سعيد بن

(١) من خزانتي الخاصة، المصدر: الشيخ عبدالله بن إبراهيم الجبر العرينات رحمه الله بمدينة الرياض. يتضح من هذه الوثيقة وسابقتها الاسم الصحيح لوالد هذا العالم فهو: "عبدالله" وليس عبدالوهاب كما ورد خطأ في بعض المراجع. والوالد "عبدالله" معروف من أحداث سنة ١٠٨٤هـ حيث أن "عبدالله بن فيروز بن محمد بن بسام" قتل في أحداث تلك السنة في وقعة بين أهل أشيقر. انظر: إبراهيم بن صالح بن عيسى "تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد"، دار اليمامة، الرياض، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م. ص ٦٥.

(٢) يوسف بن عيسى القناعي "صفحات من تاريخ الكويت"، ط٥، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص ٢٨-٢٩.

بحر بن خميس بن ثاني بن خميس بن وسيط بن معن) عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م)، وذلك بعد أن تحصل من قاضي الكويت (لم يذكر الاسم) على الإذن ببيع دار كانت موقوفة على ذلك المسجد المذكور. ولما ثبت لدى القاضي خراب المسجد وخطورة تهوره على المصلين أذن ببيع تلك الدار ليصرف ثمنها على تجديد وتعمير المسجد المذكور. فبيعت تلك الدار بثلاثين قرشا". قال: "وقد فهمنا من ذرية ابن بحر بأن ذلك المسجد أنشئ عام ١٠٨٠هـ (١٦٧٠م)، فكأنه عُمر وجُدد بعد مضي نحو ٧٨ سنة من بنائه الأول"[١]. فإذا كان المسجد يعود إلى ذلك الزمن، فلا بد أن المنطقة المحيطة به تعود إلى هذا التاريخ على أقل تقدير، وهي تعتبر نواة الكويت الأولى.

وهذا القاضي أحمد ابن عبدالجليل هو مؤسس العائلة العريقة التي تحمل اسمه إلى اليوم. وعلاقة بيتهم مع العدساني قديمة، يشهد لها موضع بيت آل عبدالجليل المجاور إلى بيت الشيخ محمد بن محمد العدساني الوقف[٢]. ويُنسب إلى هذا القاضي تأسيس مسجد آل عبدالجليل المعروف في محلة الغنيم، وذلك سنة ١١٩٣هـ (١٧٧٩م)[٣]، ولكن موقع المسجد قرب الميناء القديم يوحي بأن بناء المسجد يسبق ذلك التاريخ بعقود، قريباً من تاريخ تأسيس مسجد ابن بحر.

٣- محمد بن عبدالرحمن العدساني: قدم هذا العالم من الأحساء كما تقدم، وتنازل له أحمد بن عبدالجليل عن القضاء فباشر القضاء من سنة ١١٧٠هـ(١٧٥٦م) حتى وفاته في سنة ١١٩٧هـ (١٧٨٣م)، في زمن الحاكم الثاني الشيخ عبدالله بن صباح. وعائلة العدساني من قريش من ذرية الصحابي عقيل بن ابي طالب رضي الله عنه. ولهذا العالم إنجازات واضحة تتمحور حول مسجد العدساني المنسوب إليه في محلة مسجد العدساني، وهو من المساجد الجامعة وله عدة وقفيات معروفة، وهي عقارات نخيل في البصرة والأحساء. ومن إنجازات هذا المُؤسس المدرسة الملحقة بالمسجد، وهي من بواكير المدارس الدينية المعروفة في الكويت[٤]، لم يتوافر لدينا شيء من توثيقاته الشرعية في الكويت، ولكن يوجد مخطوط بخطه الأنيق هو "الفتح المبين في شرح الأربعين" لابن حجر الهيتمي، أتم

---

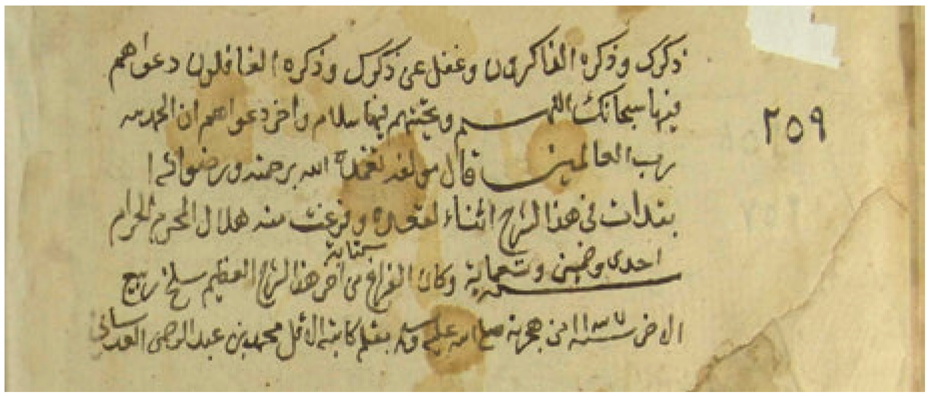
(١) محمد بن خليفة بن حمد آل نبهان "التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية"، ج٨ (الكويت)، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م، المطبعة المحمودية - القاهرة، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) العتيقي (الدليل). ص ١٣٥.

(٣) "معالم مدينة الكويت القديمة"، ج١، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٢٠م، ص ٢٢-٢٤، ٤٦.

(٤) عائشة محمد صالح بن عبدالوهاب العدساني "مسجد العدساني- مؤسسه الشيخ محمد بن عبدالرحمن العدساني"، الكويت، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٥م، ص ٦٩-٧٧، ورسالة خاصة من المؤلفة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٣م أرفقت بها وثائق قديمة تفيد النسب القرشي للعدساني إلى عقيل بن أبي طالب.

نسخه في سلخ ربيع الآخر سنة ١١٤٧هـ (٢٧ سبتمبر ١٧٣٤م)، وذلك قبل قدومه إلى الكويت[١]، والوثيقة موضحة صورتها أدناه. ومسجد العدساني في موقعه المعروف يمثل الحلقة الثانية من التوسع العمراني في الكويت، وهي المرتبطة باستيطان العتوب.


٢٥٩
ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم
فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله
رب العالمين قال مؤلفه تغمده الله برحمته ورضوانه
ابتدأت في هذا الشرح أثناء [illegible] وفرغت منه هلال المحرم الحرام
احدى وخمسين وتسعمائة
وكان الفراغ من آخر هذا الشرح العظيم سلخ ربيع
الآخر سنة ١١٤٧ من هجرته صلى الله عليه وسلم بقلم كاتبه الأقل محمد بن عبدالرحمن العدساني

مخطوط "الفتح المبين في شرح الأربعين" نسخه محمد بن عبدالرحمن العدساني سنة ١١٤٧هـ.

٤- **محمد بن محمد العدساني**: تسنم القضاء بعد وفاة والده، ومكث فيه بحسب القناعي إلى ١٢٠٨هـ (١٧٩٣م)[٢]، متنازلاً لابنه الشيخ محمد صالح بن محمد. وقد عاش حياة مديدة أمضاها في بذل العلم والعمل الصالح، وكان على قيد الحياة في سنة ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م) كما في قيد تملك له على مخطوط "حاشية على شرح الشذور" ليوسف القيسي[٣]، وله أوقاف ذرية منها بيته الذي أوقفه على أولاده في ٢٩ رجب سنة ١٢٣٦هـ (١ مايو ١٨٢١م)، ومخزن أوقفه على أولاده قبل ذلك[٤]. وقفت على نسب هذا القاضي في نص بخطه من قيد تملك مؤرخ سنة ١١٨٦هـ[٥]، وتكملة النسب بخط

(١) مخطوط رقم (٣٦). إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت.

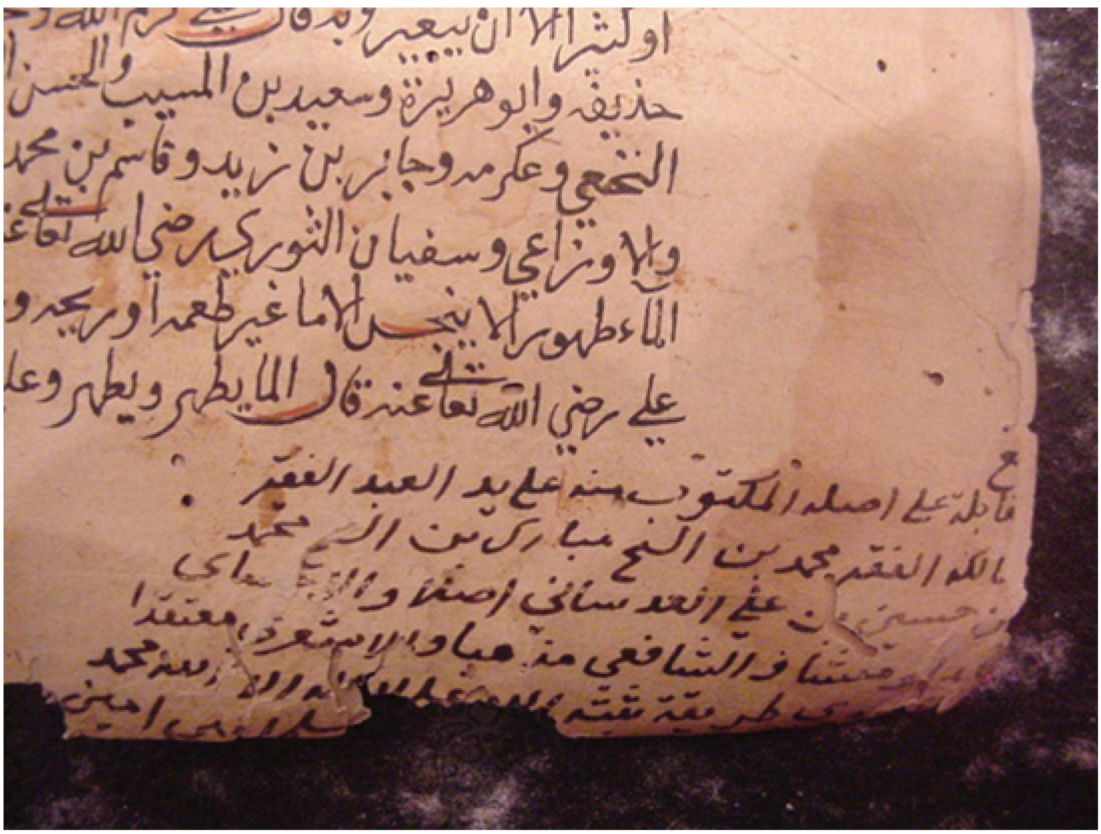
(٢) القناعي، مرجع سبق ذكره.

(٣) مخطوط رقم (٧٧). فهرس المخطوطات الأصلية، ج٣، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ص١٣١.

(٤) عائشة محمد صالح العدساني "الشيخ محمد صالح بن عبدالوهاب العدساني لقباً والعقيل نسباً" الكويت، ٢٠١٠م،ص٢٣، ٣١-٣٢.

(٥) قيد تملك ووقف لمحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مبارك العدساني على شرح منهاج الإمام النووي، لابن حجر الهيتمي. نسخة مرسلة من الأخ عبدالعزيز بن محمد العصفور، مستخرجة من مكتبة عبدالعزيز حسين بالكويت. وفي رسالة السيدة عائشة العدساني السابق ذكرها يرد تسلسل النسب: محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد (بن حسين بن محمد) بن مبارك بن محمد بن حسين بن علي العدساني. يختلف ذلك بإضافة "حسين بن محمد" عن التسلسل الذي أوردناه أعلاه. ولم نأخذ بهذه الإضافة لأنها لم ترد في تسلسل نسب الشيخ محمد بن محمد الذي بخطه، وحساب الأجيال ينضبط بدونها.

جده الشيخ محمد بن مبارك العدساني[1]، بما يفيد التسلسل كما يلي: محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مبارك بن محمد بن حسين بن علي العدساني. وهذا الجد: محمد بن مبارك، هو الجد الجامع لقضاة العدساني في الأحساء (ابتداء من ابنه حسين)، وقضاة العدساني في الكويت (من نسل ابنه عبدالرحمن)، وله قيد مقابلة على مخطوط نسخه ابنه إبراهيم هو "نهاية الامتنان". والوثيقة موضحة صورتها أدناه.



قيد مقابلة لمخطوط "نهاية الامتنان في نفع الإخوان"، بخط محمد بن الشيخ مبارك العدساني

ومن علمائهم "مبارك بن محمد بن الشيخ مبارك بن الشيخ محمد بن حسين العدساني" الذي أتم نسخ مخطوط " شرح منهاج الإمام النووي، لابن حجر الهيتمي" في ٢٠ شوال سنة ١٠٩٣هـ (٢١ أكتوبر ١٦٨٢م)[2]، فهو أخو حسين القاضي الأول منهم بالأحساء، والوثيقة موضحة صورتها أدناه.

---

(١) قيد مقابلة لمخطوط "نهاية الامتنان في نفع الإخوان أربعون حديثا" تأليف محمد بن محمد البكري. مخطوط رقم ٢٩٧ (١)، فهرس المخطوطات الأصلية، ج١، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، ص ٢٦٢.

(٢) قيد نسخ على شرح منهاج الإمام النووي (انظر الهامش ١٧).

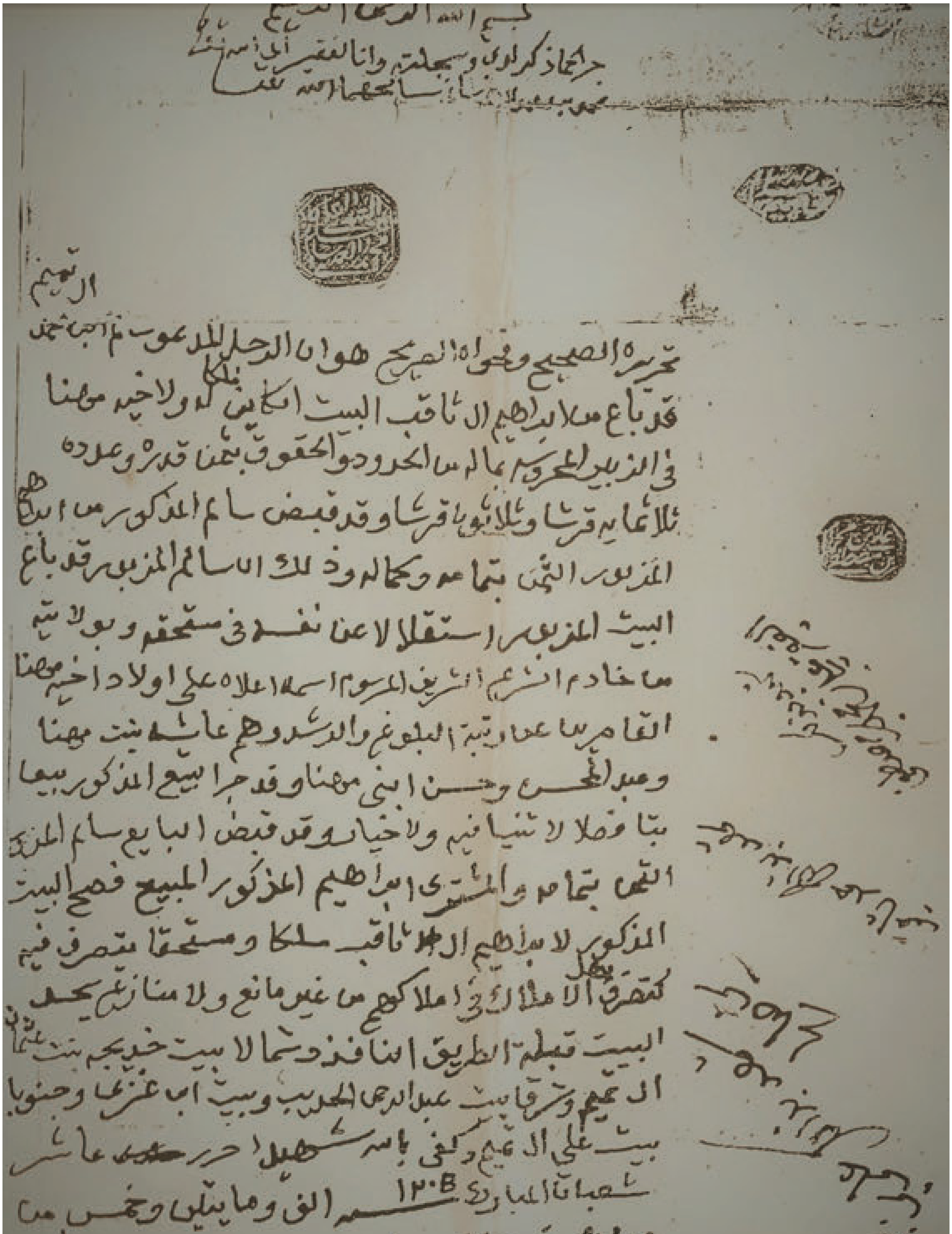


قيد نسخ لمخطوط شرح منهاج الإمام النووي ناسخه مبارك بن محمد بن مبارك بن محمد بن حسين العدساني- في ١٠٩٣هـ (١٦٨٢م).

يُنسب للقاضي محمد بن محمد عدد من الإنجازات، منها تجديد مسجد العدساني، وإمامته والتدريس به. ومنها اهتمامه الكبير بالعلوم الشرعية والمخطوطات العلمية، وتملكاته الكثيرة في فنون من الفقه والحديث واللغة شاهدة على ذلك[1]، ولا شك أن مكتبته كانت عامرة، بما يشهد على انتشار العلوم والثقافة الشرعية في الكويت بذلك الزمن المبكر. ومنها قبول أحكامه ليس في الكويت فقط بل في بلد الزُبير بالعراق أيضاً. من ذلك أنه وثق بخطه في ١٠ شعبان ١٢٠٥هـ (١٣ أبريل ١٧٩١م) بيع بيت سالم بن حمد التميم في بلد الزبير للمشتري إبراهيم ابن ثاقب. وكان قاضي البصرة يعتمد أحكام الشيخ محمد العدساني قاضي الكويت[2]. نعرض أدناه أحد توثيقات الشيخ محمد العدساني، وهو

(١) تشتمل فهارس المخطوطات الأصلية بالكويت على عدد أحد عشر مخطوطاً من تملكاته في الفقه والحديث، وعدد ٢ مخطوط في اللغة، فلا شك أن مكتبته الأصلية كبيرة جداً.

(٢) وثائق رقم (١)، (٤) من وثائق عائلة الثاقب، في "وثائق أسر كويتية نجدية"، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت ٢٠١٧م، ص ٤٤-٤٥، ٥٤-٥٦.


تحريره الصحيح وفحواه الصريح هو ان الرجل الداعوس من اهل نجد
قد باع مهنا ابراهيم ال ثاقب البيت الكاين له ولاخيه مهنا بملكه
في الزبير المحروسه سالم المحدود والحقوق بثمن قدره وعلاوه
ثلاثمايه قرشا وثلاثون قرشا وقد قبض سالم المذكور من ابراهيم
المذكور الثمن بتمامه وكماله وذلك ان سالم المزبور قد باع
البيت المزبور استقلالا عن نفسه في مستحقه وبولايته
من خادم الشرع الشريف المرسوم اسمه اعلاه على اولاد اخيه مهنا
القاصرين عن رتبة البلوغ والرشد وهم عايشه بنت مهنا
وعبد المحسن وحسن ابني مهنا وقد جرا بيع المذكور بيعا
بتا وفصلا لا ثنيا فيه ولا خيار وقد قبض البايع سالم المذكور
الثمن بتمامه والمشتري ابراهيم المذكور المبيع فصح البيت
المذكور لابراهيم ال ثاقب ملكا ومستحقا يتصرف فيه
كتصرف الملاك في املاكهم من غير مانع ولا منازع يحد
البيت قبله الطريق النافذ وشمالا بيت خديجه بنت عثمان
ال تميم وشرقا بيت عبد الرحمن الحبيب وبيت ابن عزعا وجنوبا
بيت علي ال تميم وكفى بالله شهيدا حرر حادي عاشر
شعبان المبارك سنه ١٢٠٥ الف ومايتين وخمس

وثيقة بيع بيت سالم التميم في بلد الزبير بتوثيق قاضي الكويت محمد بن محمد العدساني.

توثيق بيع بيت سالم التميم المشار إليه آنفاً، وثقه بعبارة "جرى كما ذكر لدي وسجلته وأنا الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد العدساني سامحهما الله تعالى"، وعليه ختمه[١].

٥- **محمد صالح بن محمد العدساني**: تولى القضاء سنة ١٢٠٨هـ (١٧٩٣م) بتنازل والده له. وقد وقع لبس كثير في سنوات قضائه بسبب ما ذكره القناعي أنه تركه فترة من ١٢٢٥-١٢٢٨هـ لعلي بن شارخ ثم عاد إليه[٢]. وأصل القصة صحيح أنه ترك القضاء فترة ولكن ليس بالتاريخ الذي ذكره القناعي. لدينا حكم واحد لعلي بن شارخ في ١٢١٦هـ بصفته قاضياً في القرين (الكويت)[٣]. أما الفترة التي ذكرها القناعي فقد كان لابن شارخ توثيقات بها، ولكن ليس بصفته قاضياً كما حصل من قبل، ولكنه كان كاتباً مُوثقاً لُمشترى محمد بن إبراهيم الثاقب، بوكالته عن والدته لطيفة بنت عبدالله بن مخيزيم، بيت سليمان بن عبدالله بن مخيزيم الكائن في محطة السبعان ببلد الكويت، والذي أوقفته لطيفة بعد الشراء على أهلها. فهذه التعاملات وثقها علي بن شارخ في ربيع الآخر وجمادى الأولى سنة ١٢٢٦هـ (١٨١١م)، ثم صادق على صحتها محمد صالح بن محمد العدساني الشافعي، بمعنى أنه كان هو القاضي وليس ابن شارخ[٤]. وقد ذكر القناعي أن محمد صالح انتهى قضاؤه في سنة ١٢٣٣هـ، والصحيح أنه استمر إلى ما بعد ذلك، فله حكم في سنة ١٢٣٦هـ ذكرناه آنفاً وهو وقف أبيه محمد. وله حكم آخر في ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٣٧هـ (٨ مارس ١٨٢٢م)، وهو وقف فاطمة عبدالخضر الخرقاوي بيتها الواقع قرب زريبة مسجد السوق المحدود قبلةً بيت عبدالعزيز (بن حمد) العتيقي، وجنوباً بيت عبدالغني المزين، وشمالاً الطريق، وشرقاً بيت عبدالرحمن بن فضل، أوقفته على محمد بن مصبح وذريته[٥]. والوثيقة موضحة صورتها أدناه.

---

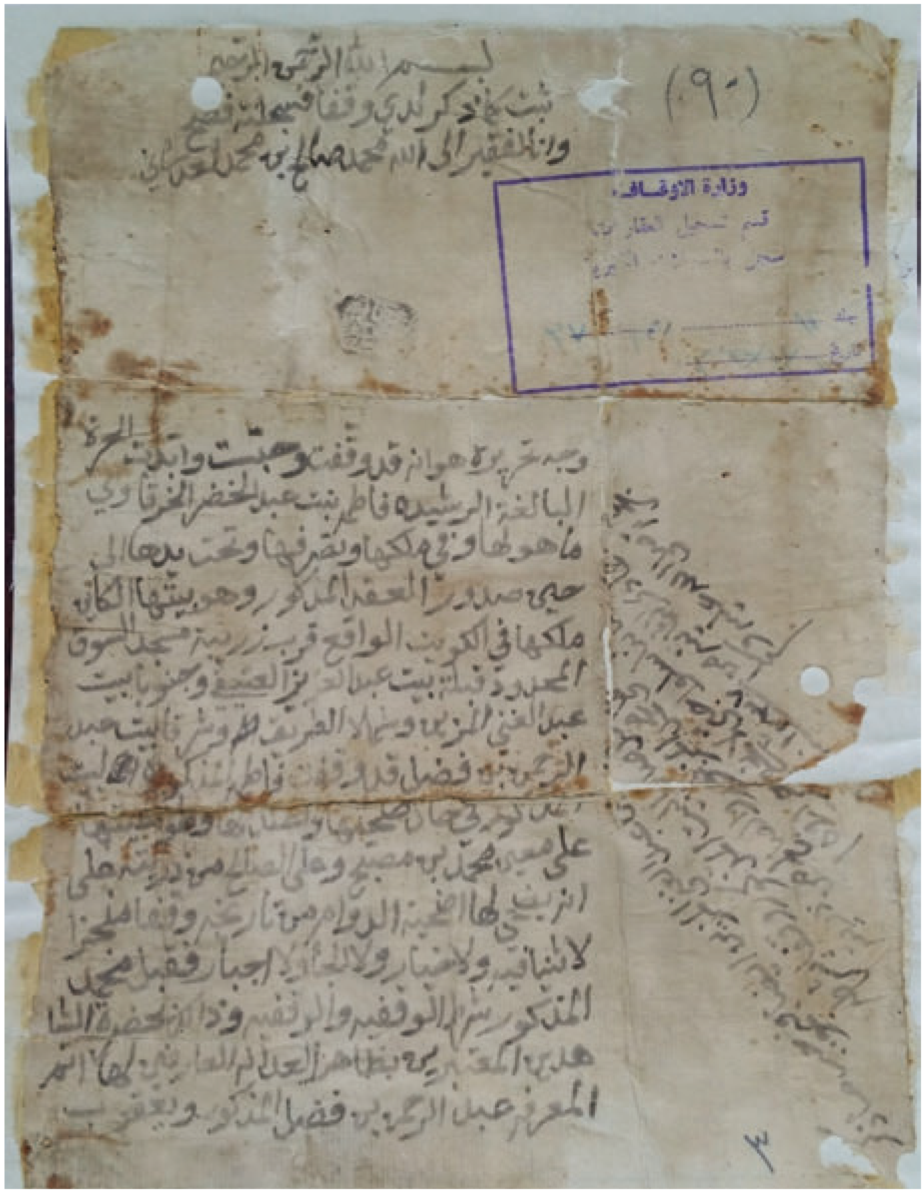
(١) نسخة وثيقة من إهداء السيد وليد عيسى الثاقب.

(٢) القناعي، مرجع سبق ذكره. ومسجد السوق من المساجد التاريخية القديمة بحي الوسط.

(٣) وثائق أسر كويتية نجدية، مرجع سبق ذكره، وثيقة رقم (٢) من وثائق عائلة الثاقب، ص ٤٦-٤٧.

(٤) المرجع السابق، وثائق رقم (٨)، (١٠)، ص ٦٨-٧٠، ٧٦-٧٨.

(٥) المصدر: وزارة العدل بالكويت.



حجة وقف فاطمة عبدالخضر الخرقاوي بيتها سنة ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م) بخط محمد صالح بن محمد العدساني.

٦- **علي بن عبدالله ابن شارخ**: ورد اسم هذا العالم في وثيقة تاريخية، حيث وهب له عمه عبدالمحسن بن علي بن نشوان ابن شارخ مخطوط "شرح منازل السائرين" لابن قيم الجوزية، وذلك في بلد الزبير[١]. فهو علي بن عبدالله بن علي بن نشوان ابن شارخ من عشيرة التجار، من آل مشرف، ثم من قبيلة الوهبة المعروفة في (الفرعة) بنجد، درس على علماء أشيقر المجاورة إلى قريته الفرعة، ثم ارتحل إلى الأحساء. يقول البسام أنه درس على محمد بن عبدالله ابن فيروز حتى أدرك إدراكاً تاماً[٢]، ولكن ابن فيروز لم

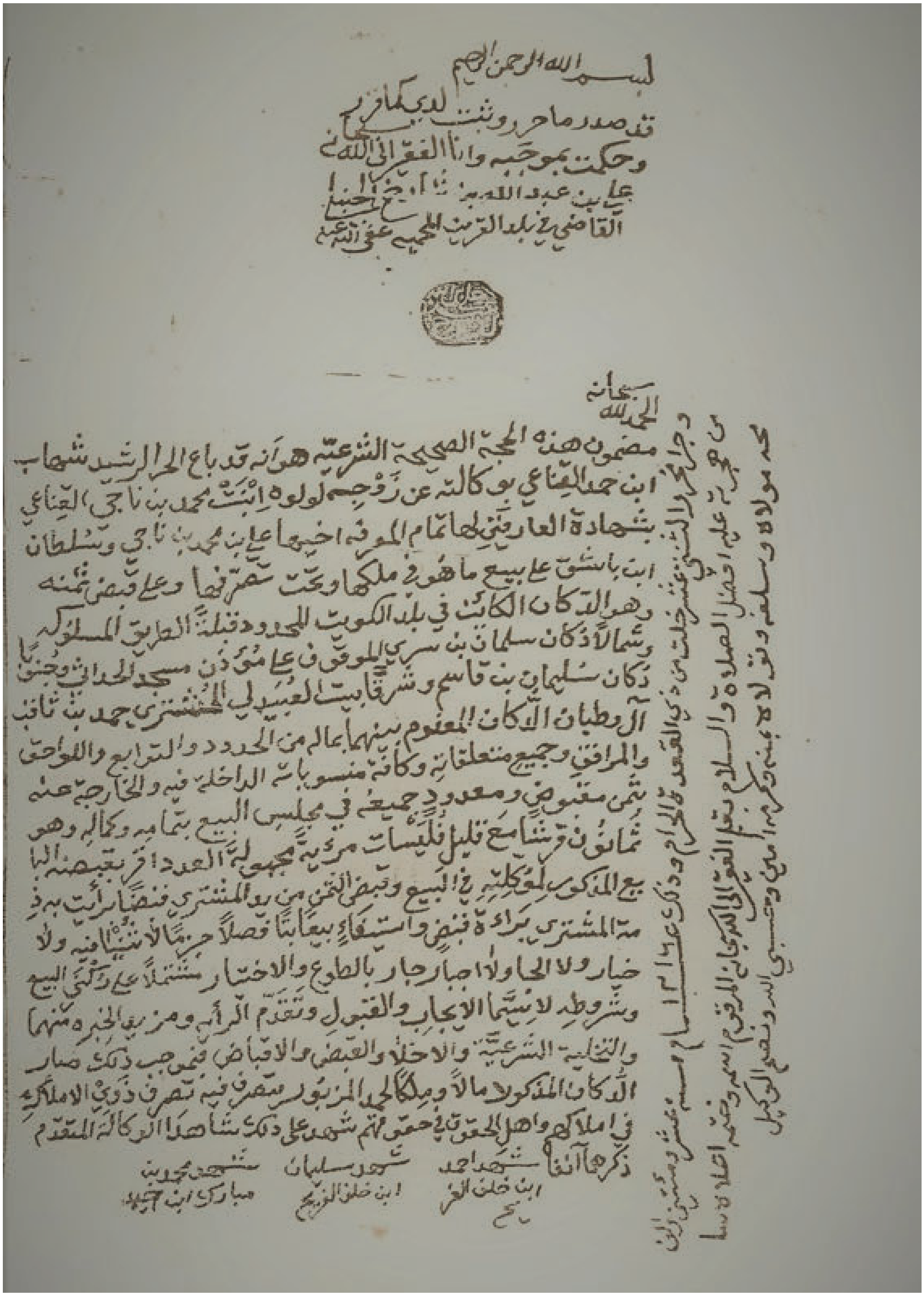
(١) عماد محمد العتيقي "وثائق العتيقي"، جداول للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠٢٢م، ص ٧١-٨٣.
(٢) عبدالله بن عبدالرحمن البسام "علماء نجد خلال ثمانية قرون"، ج٥، دارالعاصمة، الرياض، ١٤١٩هـ، ص ٢٣٩.

يذكره في عداد تلاميذه بينما ذكر عمه عبدالمحسن بن علي. تطرقنا إلى هذا القاضي أعلاه وصححنا فترة توليه القضاء بالكويت قريباً من سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م)، وهي التي يتوافر لدينا حكم قضائي له بها. ولتوليه القضاء قصة معروفة هي أنه حصل خلاف بين الشيخ محمد صالح العدساني وبين الشيخ علي الشارخ في صيام يوم الثلاثين من شعبان حيث غم الهلال، فأفتى ابن شارخ الحنبلي بوجوب الصوم، وخالفه العدساني الشافعي بذلك حتى احتدم النزاع بين الاثنين، ورفع القاضي العدساني الأمر إلى الحاكم الشيخ عبدالله بن صباح وقال إنه لا يطيق الصبر على هذا الخلاف. ولما لم يحسم الحاكم هذا الأمر اعتزل محمد صالح القضاء من يومه، فأرسل الشيخ عبدالله إلى ابن شارخ ليستلم القضاء ولكنه امتنع في البداية وقال إن القضاء منصبٌ خطير، من أهم شروطه إقامة الحدود، وأخشى أن تُغل يدي عن تنفيذها سيما على الوجهاء. فهون عبدالله عليه الأمر وقال إني سأطلق يدك في القيام بالواجب ولو على نفسي، فقبل، ولكن شرط أن يسمح له بالاتجار شهرين في السنة فأُعطي. وكان أول أعماله أن أحرق أكواخاً كان يأوي إليها كثيرٌ من الفُساد، ثم أُسس في موضعها مسجدٌ. بقي علي بن شارخ في القضاء سنتين أو ثلاث ثم رجع القضاء إلى العدساني[١]، وتُوفي ابن شارخ في ٢٩ محرم سنة ١٢٣١هـ (٣٠ ديسمبر ١٨١٥م)[٢]. يتضح مما سبق سعة نظرة علي بن شارخ إلى منصب القضاء ليشمل محاربة الفساد. ومن فوائد تلك القصة معرفة حد البلد من ناحية القبلة، حيث كان موضع المسجد خارجاً عنه في ذلك الوقت، وقد تطرق النبهاني إلى ذلك فقال إن العاصمة كانت مسورة بسور بني في زمن عبدالله بن صباح، ثم لما كثر السكان جعلوا يبنون بيوتهم خارج السور الأول، فتم تسوير البلد بسورٍ ثانٍ عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م)[٣]، والذي هو في الواقع توسعة للسور الأول.

نرفق أدناه أحد توثيقات الشيخ علي بن شارخ وهو عقد بيع بيت لولوة محمد ابن ناجي في الكويت على حمد بن ثاقب الوطبان في ١٢ ذي القعدة سنة ١٢١٦ (١٦ مارس ١٨٠٢م)، وبختمه، وقد عرف بنفسه أنه القاضي في بلد القرين (الكويت) المحمية[٤].

٧- **الشيخان علي بن نشوان ومحمد بن محمود:** قال القناعي أنهما توليا القضاء بالوكالة حتى استعد الشيخ عبدالله العدساني له وذلك سنة ١٢٣٥[٥]، وقد أوضحنا عدم دقة ذلك التاريخ، فهما توليا القضاء بعد ذلك ببضع سنين. أما تعريف هذين القاضيين، فعلي بن نشوان هو علي بن عبدالمحسن

(١) عبدالعزيز الرشيد، "تاريخ الكويت" ١٩٢٦م، بعناية خالد عبدالقادر عبدالعزيز الرشيد، ط٢، ٢٠١٦م..
(٢) البسام، مرجع سبق ذكره.
(٣) آل نبهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩١.
(٤) نسخة وثيقة مهداة من السيد وليد عيسى الثاقب.
(٥) القناعي، مرجع سبق ذكره.


بسم الله الرحمن الرحيم
قد صدر ما حرر وثبت لدي كما زبر
وحكمت بموجبه وانا الفقير الى الله سبحانه
علي بن عبد الله بن شارخ الحنبلي
القاضي في بلد الكويت المحمية عفى الله عنه

الحمد لله سبحانه
مضمون هذه الحجة الصحيحة الشرعية هو انه قد باع الحر الرشيد شهاب
ابن حمد القناعي بوكالته عن زوجته لولوه ابنت محمد بن ناجي القناعي
بشهادة العارفين لها تمام المعرفة اخويها علي ابن محمد بن ناجي وسلطان
ابن باشق على بيع ما هو في ملكها وتحت تصرفها وعلى قبض ثمنه
وهو الدكان الكائن في بلد الكويت المحدود قبلة الطريق المسلوكه
وشمالاً دكان سلمان بن سري الموقوف على مؤذن مسجد الحداد وجنوبا
دكان سليمان بن قاسم وشرقا بيت العبيدلي المشتري حمد بن ثاقب
آل وطبان الدكان المعلوم بينهما عالم من الحدود والتوابع واللواحق
والمرافق وجميع متعلقاته وكافة منسوباته الداخلة فيه والخارجة عنه
بثمن مقبوض ومعدود جميعه في مجلس البيع بتمامه وكماله وهو
ثمانون وثمانمائة [illegible] ريالات [illegible] مجهولة العدد [illegible] بقبضه البا
يع المذكور بوكالته في البيع وقبض الثمن من يد المشتري فصار [illegible]
المشتري براءة قبض واستيفاء بيعاً باتاً فصلاً جزماً لا ثنيا فيه ولا
خيار ولا الجا ولا اجبار جار بالطوع والاختيار مشتملاً على ركني البيع
وشروطه لا سيما الايجاب والقبول وتقدم الرأيه ومزيد الخبره منهما
والتخلية الشرعية والاخلا والقبض والاقباض فبموجب ذلك صار
الدكان المذكور مالاً وملكاً لحمد المزبور يتصرف فيه تصرف ذوي الاملاك
في املاكهم واهل الحقوق في حقوقهم ثم شهد على ذلك شاهدا الوكالة المتقدم
ذكرهما آنفا

شهد احمد ابن خلف [illegible] | شهد سليمان ابن خلف الزيح | شهد محمد بن مبارك ابن [illegible]

وثيقة بيع بيت لولوة بنت محمد ابن ناجي بتوثيق قاضي الكويت علي بن عبدالله ابن شارخ.

بن علي بن نشوان ابن شارخ، وقد مر بنا اسمه في الوثائق من قبل[1]، فوالده هو عبدالمحسن بن علي الحنبلي من أصحاب محمد ابن فيروز الذي أرسله إلى أهل الزبير مفتياً وقاضياً وتوفي سنة ١١٨٨هـ في الطاعون. أما محمد بن محمود فليس له ترجمة معروفة، ولكن عائلة بن محمود قديمةٌ في الكويت وخاصة في ناحية مسجد سلطان بحي الشرق. وقد اطلعتُ على حجة شرعية تفيد أن خديجة بنت علي بن حجي بن براك بادلت بالبيت الخراب الموقوف عليها من زوجها بيت سلطان بن محمد بن محمود، وذلك في ٢٨ محرم ١٣١٦هـ (١٧ يونيو ١٨٩٨م). وذلك بعد أن باعت البيت على عبداللطيف بن عيسى ابن حجي، واشترت بقيمته بيت سلطان ليكون وقفاً[2]. فهذا حد علمنا عن محمد بن محمود، ولم تتوافر له توثيقات ولا لعلي بن نشوان حتى تاريخه.

٨- **عبدالله بن محمد بن محمد العدساني**: هو أخو محمد صالح سابقه في القضاء من آل عدساني. ابتدأ قضاؤه بعد محمد صالح العدساني وبعد القاضيين محمد بن محمود وعلي بن نشوان. فإذا كان محمد صالح العدساني له أحكام سنة ١٢٣٧هـ، كما رأينا أعلاه، وبعده قاضيان توليا بالوكالة حتى استعد عبدالله العدساني كما يقول القناعي، فلا يمكن القبول بأنه تولى القضاء في ١٢٣٥هـ. لا يُعرف بالتحديد متى تولى القضاء، ولكنه استمر طويلاً في زمن الشيخ جابر بن عبدالله الصباح حتى أواخر سنة ١٢٧٤هـ (١٨٥٨م). من أهم الحوادث التي حصلت في زمنه الطاعون الكبير سنة ١٢٤٧هـ (١٨٣١م)[3]، وتوثيقاته المعروفة أكثرها بعد هذا الحدث، فلا بد أن الأقدم ضاع منها كثيرٌ. وأقدم حكم اطلعت عليه للشيخ عبدالله العدساني هو إثبات حجة وقف فوزان بن جاسر بن حمد السميط المنقولة في ١٠ رجب ١٢٤٢هـ (٦ فبراير ١٨٢٧م)، وهي وثيقة نادرة عليها ختم الشيخ جابر بن عبدالله الصباح[4]، ونرفق صورتها أدناه، والموقوف أرض في محلة السراجي في البصرة، ورَسم القاضي على ديباجة النص تصديقه للنقل بهذه العبارة: "ثبت لدي بأن نقله مطابقٌ لأصله حرفاً بحرف، وأنا العبد الفاني عبدالله بن محمد العدساني المولى بقضا (قضاء) بلدة الكويت"، وذلك بعد شهادة عدد من الشهود على صحة النقل. يلاحظ أن القسم الأول من تعريف القاضي لنفسه يتكرر في سائر توثيقاته، أما القسم الثاني وهو قوله "المولى بقضاء بلدة الكويت" فهو غير متكرر، فمن المحتمل أنه لم يمض على توليه القضاء مدة طويلة قبل ذلك، ولذلك عرف بنفسه على هذا النحو على سبيل الإعلام، أو أن يكون ذلك لمقابلة تصديق عبدالحميد القاضي بمدينة البصرة. وختم القاضي العدساني موجود أسفل توقيعه ولكنه غير واضح لتقطع الورقة.

(١) عماد محمد العتيقي "وثائق العتيقي"، مرجع سبق ذكره.

(٢) من وثائق وزارة العدل بالكويت. وبيت سلطان هذا محدود قبلة بيت إبراهيم بن مضف، وشمالاً بيت أحمد الصباغ، وشرقاً الطريق النافذ، وجنوباً بيت شملان اليزاف. ومسجد سلطان من المساجد التاريخية القديمة بالكويت، يُعرف أيضاً بمسجد ابن قطامي.

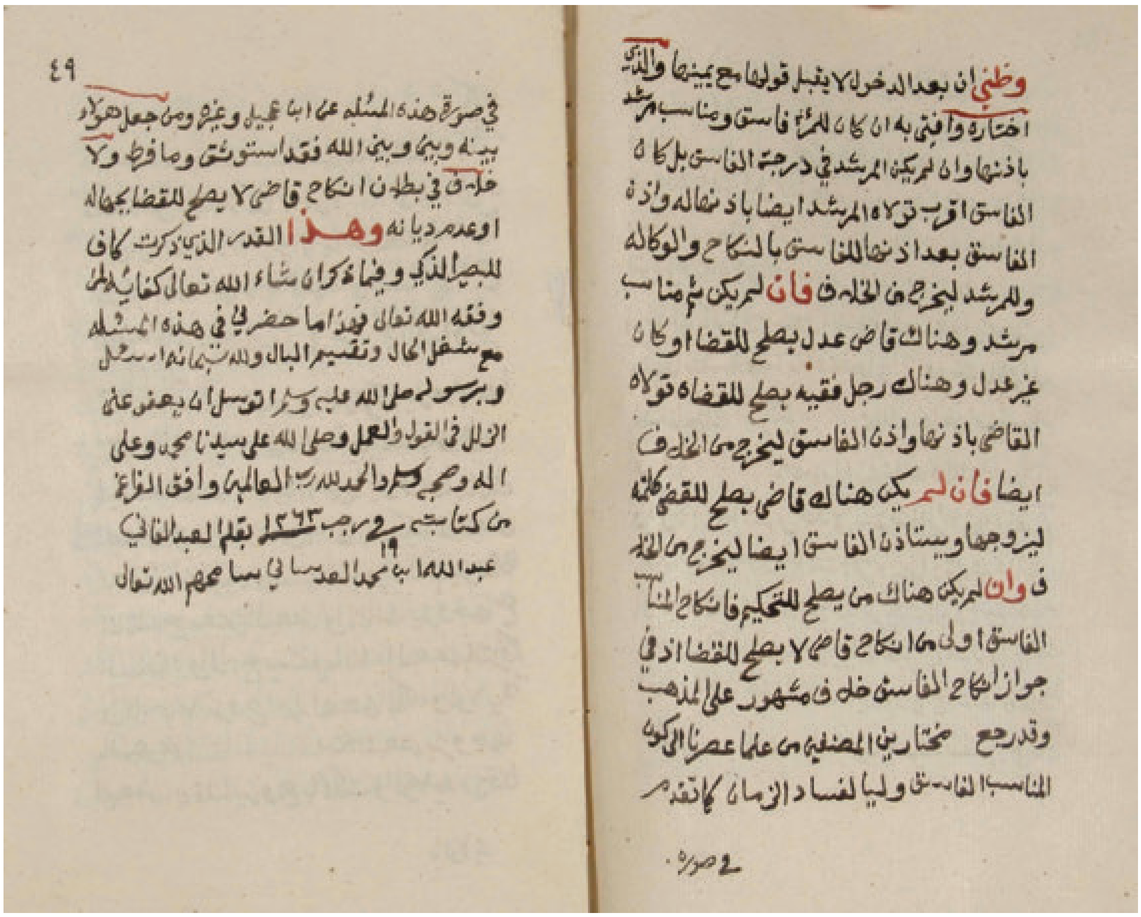
(٣) القناعي، مرجع سبق ذكره.

(٤) صورة وثيقة مرسلة من السيد حمد بن يحيى السميط.



حجة وقف فوزان بن جاسر السميط وعليها تصديق الشيخ عبدالله العدساني
وختم الشيخ جابر بن عبدالله الصباح حاكم الكويت.

كان لهذا العالِم اهتمام كبير بالمخطوطات كسابقيه، وله فتوى مخطوطة في بعض أحكام وشروط النكاح تدل على دقَته وعلمه، انظر صورتها أدناه[1].


وطئ إن بعد الدخول لا يقبل قولها حج بينهما والذي
اختاره وأفتى به أن كان المرء فاسق ومناسب مرشد
باذنها وإن لم يكن المرشد في درجة الفاسق بل كان
الفاسق أقرب تولاه المرشد أيضا باذنها واذن
الفاسق بعد اذنها للفاسق بالنكاح والوكالة
للمرشد ليخرج من الخلاف فإن لم يكن ثم مناسب
مرشد وهناك قاض عدل يصلح للقضا أو كان
غير عدل وهناك رجل فقيه يصلح للقضاء تولاه
القاضي باذنها واذن الفاسق ليخرج من الخلاف
أيضا فإن لم يكن هناك قاض يصلح للقضا كله
ليزوجها ويستاذن الفاسق أيضا ليخرج من الخلاف
فإن لم يكن هناك من يصلح للتحكيم فانكاح المناسب
الفاسق أولى من انكاح قاض لا يصلح للقضا اذ في
جواز انكاح الفاسق خلاف مشهور على المذهب
وقد رجح مختارين الحنفية من علما عصرنا الركون
المناسب الفاسق وليا لفساد الزمان كما تقدم
في صورة

49
في صورة هذه المسئلة عما ابا جميل وغيره ومن جعل هو لا
بينه وبينها وبين الله فقد استوثق وما فرط ولا
خالف في بطلان انكاح قاض لا يصلح للقضا بجهالة
او عدم ديانة وهذا القدر الذي ذكرته كاف
للبصير الذكي وفيما كان شاء الله تعالى كفاية للمؤ
وفقه الله تعالى فهذا ما حضرني في هذه المسئلة
مع شغل الحال وتقسيم البال والله سبحانه أسأل
وبرسوله صلى الله عليه وسلم أتوسل أن يعفو عني
الزلل في القول والعمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين وافق الفراغ
من كتابته في ١٩ رجب ١٢٦٣ بقلم العبد الفاني
عبد الله بن محمد العدساني سامحهم الله تعالى

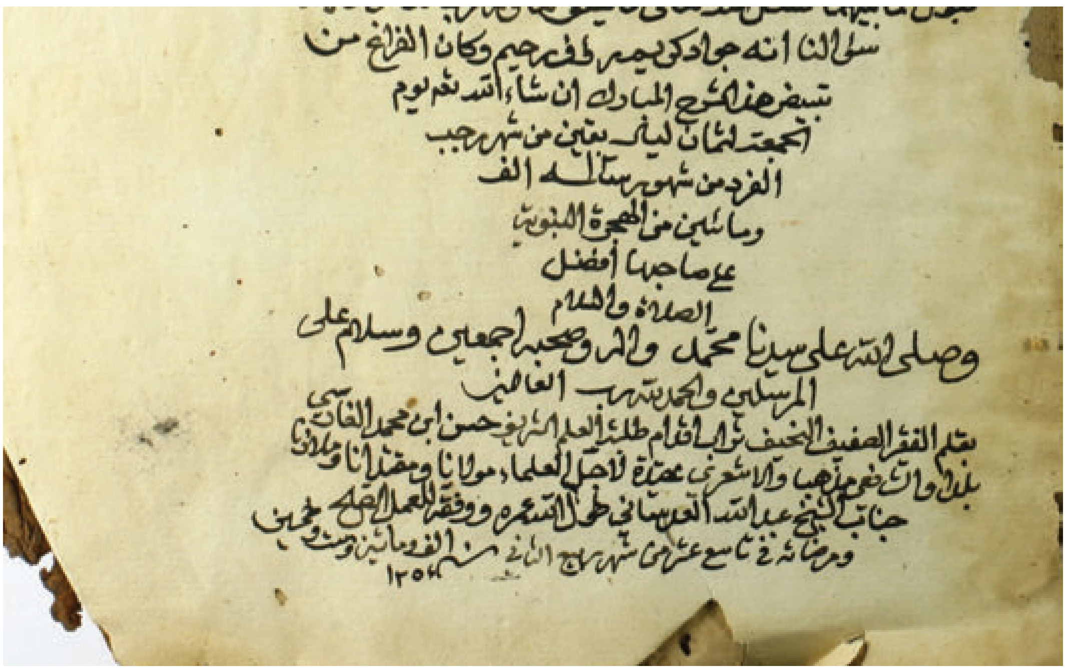
فتوى مخطوطة في بعض أحكام وشروط النكاح بخط الشيخ عبدالله بن محمد العدساني

اكتسب عبدالله العدساني احتراماً كبيراً بين أهل الكويت، يتضح في وقفية يوسف بن بدر التاجر الكبير لمخزنٍ آل إليه من تركة خالد ابن رزق، أوقفه على نفس الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد العدساني الزكية ما دامت في قيد الحياة ثم من بعده على بنيه، حُرر في ذي القعدة سنة ١٢٦٩هـ (أغسطس ١٨٥٣م)[2].

يتضح ذلك أيضاً من عبارات طلبة العلم والنُساخ الذين اتصلوا بهذا الشيخ، كما ورد في مخطوط شرح فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير المنظوم للعمريطي لعبدالله الشرقاوي. نَسخ هذا الكتاب

(١) مخطوط رقم (٨٧٤)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت.
(٢) سجل العطاء الوقفي. الأمانة العامة للأوقاف، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م. ص٤٠٤.

حسن بن محمد الفارسي برسم الشيخ عبدالله العدساني، وجاء في آخره ما يلي "بقلم الفقير النحيف الضعيف تراب أقدام طلبة العلم الشريف حسن ابن محمد الفارسي بلداً والشافعي مذهباً والأشعري عقيدة، لأجل العلماء مولانا ومقتدانا وملاذنا جناب الشيخ عبدالله العدساني طول الله عمره ووفقه للعمل الصالح ومرضاته، في تاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وست وخمسين ١٢٥٦هـ (١٩ يونيو ١٨٤٠م)[١]. والوثيقة موضحة صورتها أدناه.



سؤالنا أنه جواد كريم رؤوف رحيم وكان الفراغ من
تبييض هذا الشرح المبارك إن شاء الله تعالى يوم
الجمعة لثمان ليال بقين من شهر رجب
الفرد من شهور سنة ألف
ومائتين من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين
بقلم الفقير الضعيف النحيف تراب أقدام طلبة العلم الشريف حسن ابن محمد الفارسي
بلداً والشافعي مذهباً والأشعري عقيدة لأجل العلماء مولانا ومقتدانا وملاذنا
جناب الشيخ عبدالله العدساني طول الله عمره ووفقه للعمل الصالح
ومرضاته في تاسع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وست وخمسين
١٢٥٦

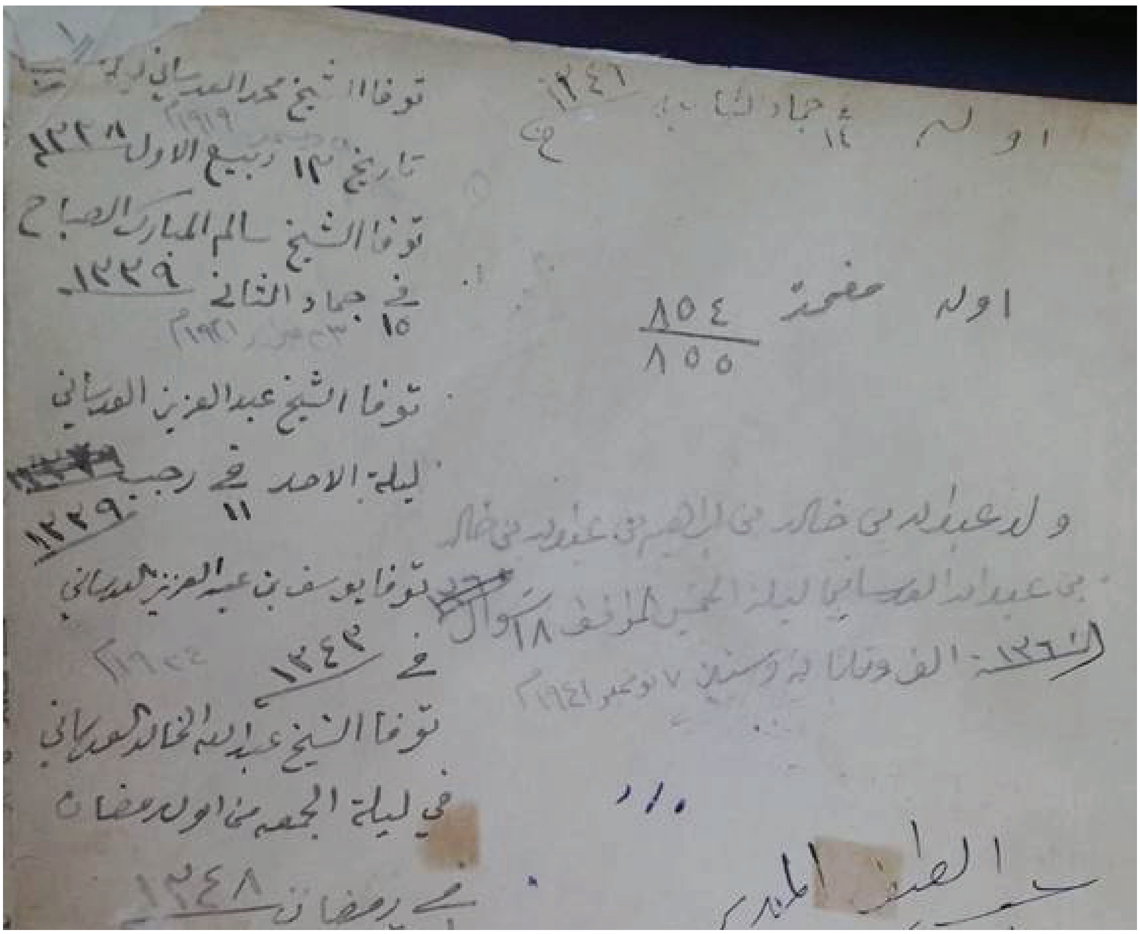
إشارة إلى الشيخ عبدالله العدساني في نهاية مخطوط شرح فتح القدير الخبير.

وقد استمر عبدالله العدساني في رعاية أوقاف مسجد العدساني ومدرسته بالإضافة إلى قيامه بشؤون القضاء وذلك حتى وفاته سنة ١٢٧٤هـ (١٨٥٨م).

٩- **محمد بن عبدالله العدساني**: ابن الذي قبله، وأطول قضاة الكويت بقاءً في المنصب على الإطلاق. ابتدأ في سنة ١٢٧٤هـ وحتى [٢]١٣٣٨هـ. وذلك يشمل فترة عدد من الحكام من جابر بن عبدالله بن صباح مروراً بابنه صباح وعبدالله بن صباح ومحمد بن صباح ثم مبارك بن صباح وابنيه جابر وسالم. يدل ذلك على القبول الذي حظي به من الحكام والأهالي. وفي فترته الأخيرة كان يساعده ابنه

(١) مخطوط رقم (١٩٤٣) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت. من مكتبة الشيخ محمد صالح العدساني، وقف الأستاذة عائشة محمد صالح العدساني على طلبة العلم.
(٢) القناعي. مرجع سبق ذكره.

عبدالعزيز، وعبدالله بن خالد العدساني مفتي الكويت. توفي في ١٣ ربيع الأول ١٣٣٨هـ (٥ديسمبر ١٩١٩م)، وذلك مدون في سجل القضاة العداسنة ونرفق صورته أدناه[١]، وهذا السجل وثقه على ما يبدو إبراهيم بن عبدالله بن خالد العدساني الذي شغل وظيفة مدير تسجيل الأملاك لاحقاً، حيث يظهر عليه تاريخ ميلاد حفيده عبدالله بن خالد بن إبراهيم إلى آخر النسب المعروف.

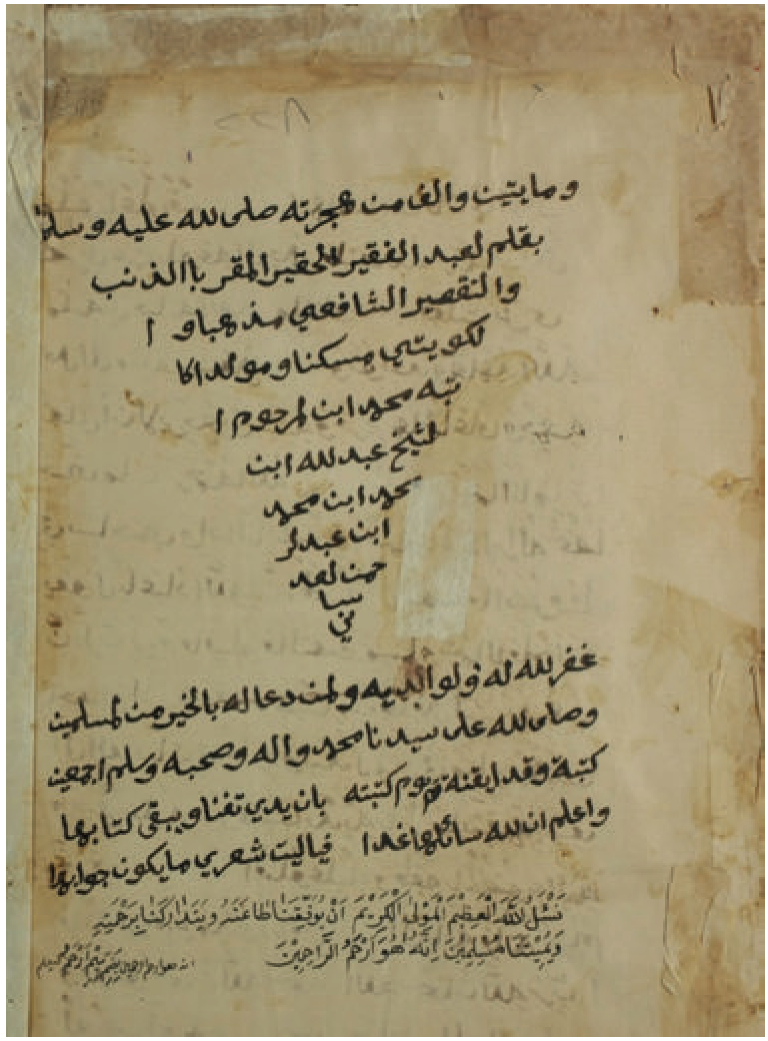


سجل وفيات بعض الأعيان والقضاة بالكويت

وكان هذا القاضي كسابقيه له اهتمامٌ بالكتب العلمية، من ذلك إتمامه نسخ شرح المجالس السنية شرح الأربعين النووية، وذلك في ١٠ رجب ١٢٨٠هـ (٢٠ ديسمبر ١٨٦٣م)، وقد وثق نسبه في آخره بالتفصيل: محمد بن المرحوم الشيخ عبدالله بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن العدساني[٢]، وهذه صورته.

(١) سجل وفيات بعض الأعيان والقضاة بالكويت، مخطوط. المصدر: سجل خاص بوزارة العدل بالكويت.

(٢) مخطوط رقم (١٩٦٠) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت. من مكتبة الشيخ محمد صالح العدساني، وقف الأستاذة عائشة محمد صالح العدساني على طلبة العلم.



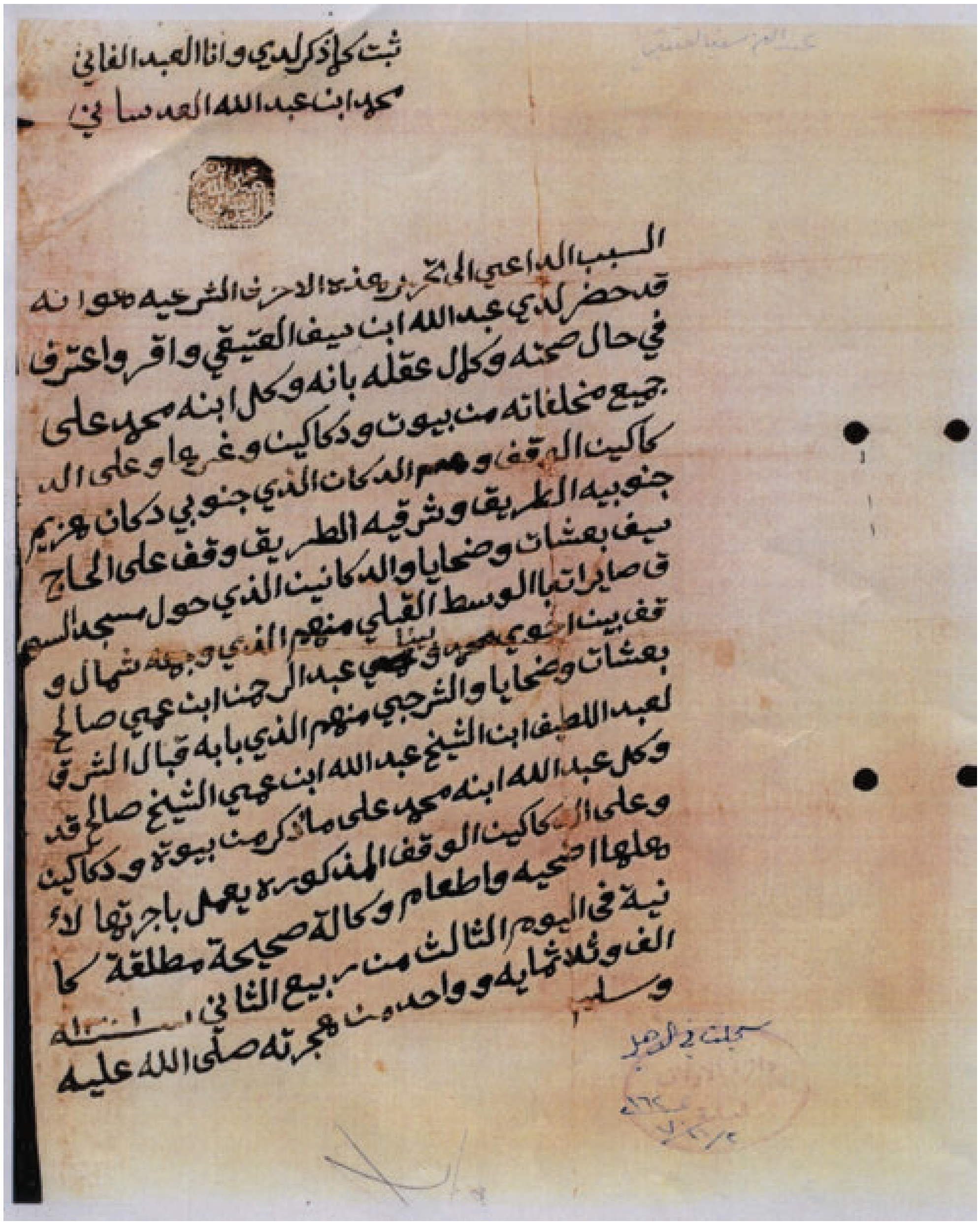
وما يتين والف من هجرته صلى الله عليه وسلم
بقلم العبد الفقير الحقير المقر بالذنب
والتقصير الشافعي مذهبا وا
لكويتي مسكنا ومولدا الا
بنه محمد ابن المرحوم ا
لشيخ عبد الله ابن
محمد ابن محمد
ابن عبد الر
حمن العد
سا
ني
غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالخير من المسلمين
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم اجمعين
كتبته وقد ايقنت يوم كتبته بان يدي تفنا ويبقى كتابها
واعلم ان الله سائلها غدا فياليت شعري ما يكون جوابها
نسأل الله العظيم المولى الكريم ان يوفقنا لطاعته ويتداركنا برحمته
ويميتنا مسلمين انه هو ارحم الراحمين

قيد نسخ لمحمد بن عبدالله العدساني على شرح المجالس السنية- ١٢٨٠هـ.

وتوثيقات هذا القاضي يُصدرها في المعتاد بلفظ "ثبت كما ذكر لدي وأنا العبد الفاني محمد بن عبدالله العدساني"، ويضع ختمه تحتها. وهكذا يصنع في الأغلب. نورد أدناه أحد توثيقاته وهي وكالة من عبدالله بن سيف العتيقي لابنه محمد على البيوت والدكاكين وبعض دكاكين الأوقاف القديمة، صدرت في الثالث من ربيع الثاني سنة ١٣٠١هـ (١ فبراير ١٨٨٤م)[١].

(١) المصدر: الأمانة العامة للأوقاف والدكتور عادل محمد العبدالمغني. انظر شرح الوثيقة في موقع العتيقي، وثيقة رقم(١٣).
https://alateeqi.com/arabic/manuscript_desc.phpid=15.

تمت الإشارة إلى هذه الوثيقة والدكاكين الوقف في كتاب "معالم مدينة الكويت القديمة": ج٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٢١م، ص ١٤٧.

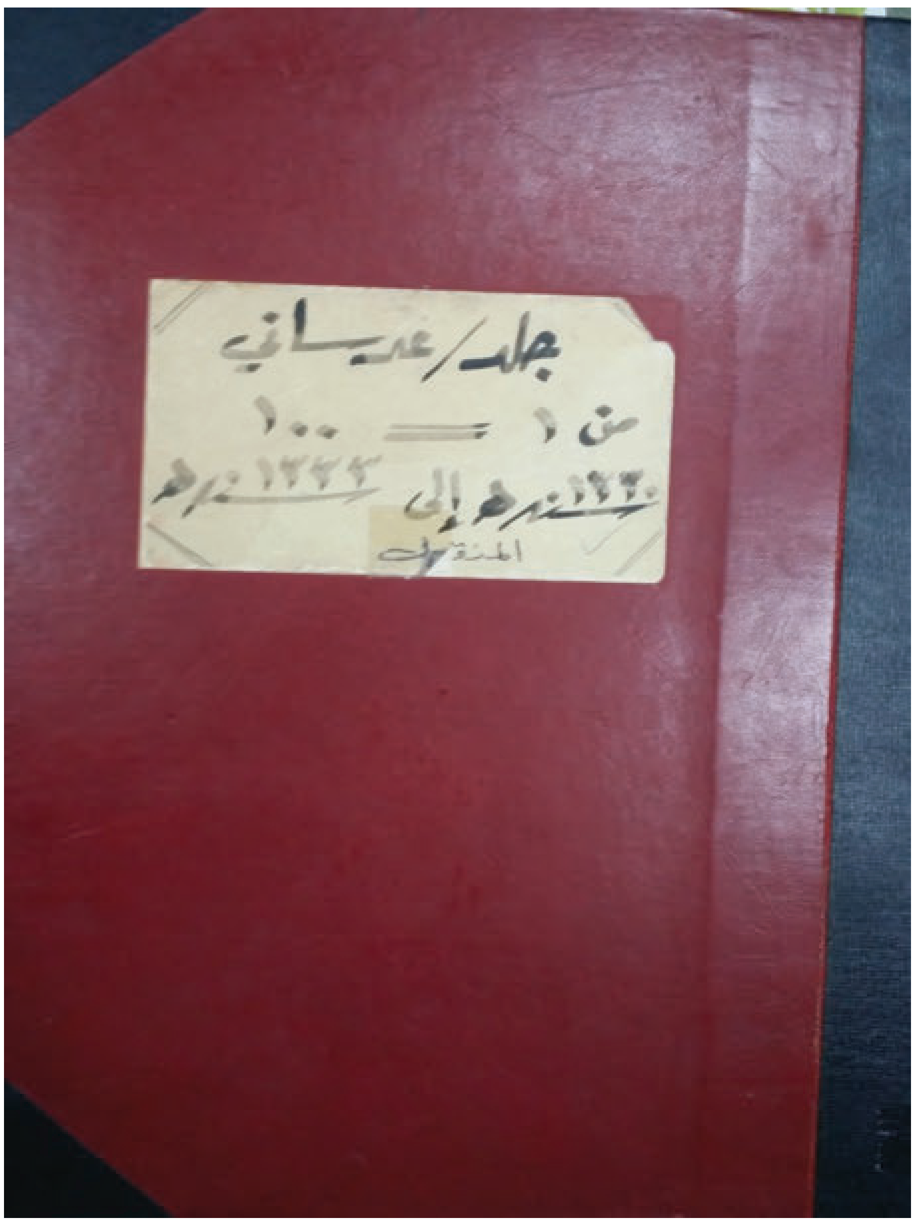

ثبت كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
محمد ابن عبدالله العدساني

السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه
قد حضر لدي عبدالله ابن سيف العتيقي واقر واعترف
في حال صحته وكمال عقله بانه وكل ابنه محمد على
جميع مخلفاته من بيوت ودكاكين وغيرها وعلى الد
كاكين الوقف وهم الدكان الذي جنوبي دكان عزيم
جنوبيه الطريق وشرقيه الطريق وقف على الحاج
سيف بعشات وضحايا والدكانين الذي حول مسجد السـ
ق صاير اتبا الوسط القبلي منهم الذي وجهه شمال و
قف بين اخوي محمد و[illegible] عبدالرحمن ابن عمي صالح
بعشات وضحايا والشرجي منهم الذي بابه قبال الشرق
لعبد اللطيف ابن الشيخ عبدالله ابن عمي الشيخ صالح قد
وكل عبدالله ابنه محمد على ما ذكر من بيوت ودكاكين
وعلى الدكاكين الوقف المذكورة يعمل باجرتها لا[illegible]
عملها اضحيه واطعام وكالة صحيحة مطلقة كما
نية في اليوم الثالث من ربيع الثاني سنة ١٣٠١
الف وثلاثمايه وواحد من هجرته صلى الله عليه
وسلم

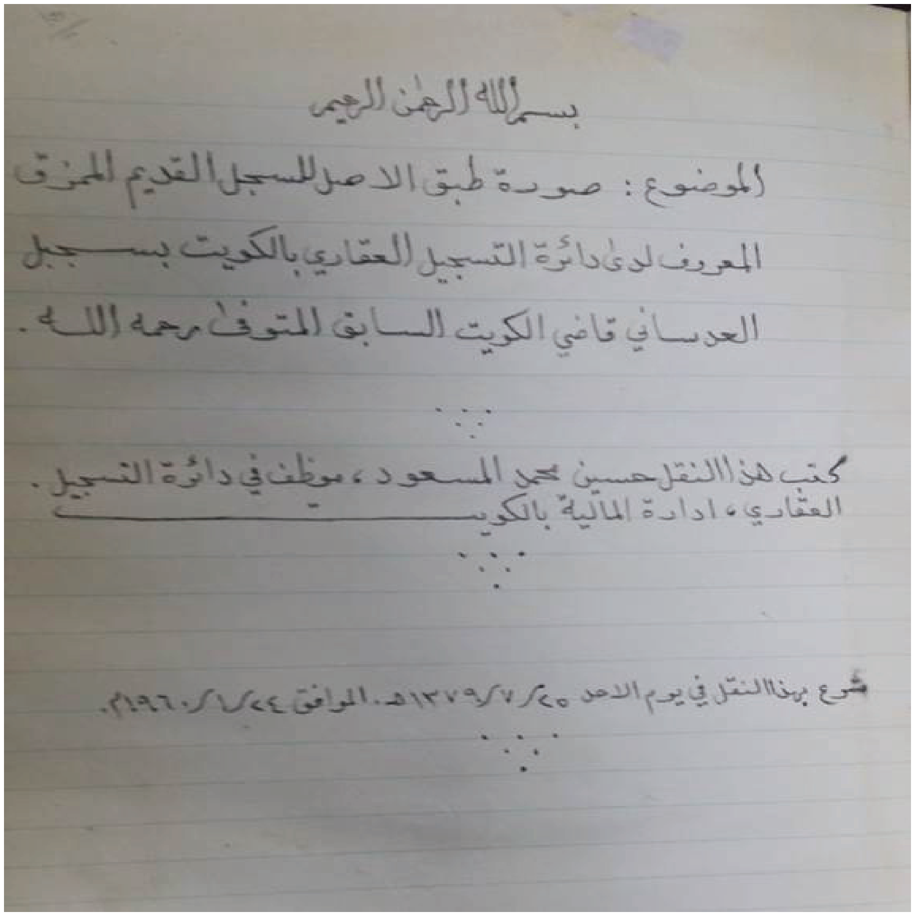
وكالة عبدالله بن سيف العتيقي لابنه محمد على البيوت والدكاكين وعلى بعض دكاكين الوقف القديمة

يلاحظ على تنسيق الكتابة أنه يترك هامشاً واسعاً من يمين الورقة، ويستغرق الجهة اليسرى منها، حتى إنه يستكمل الكلمات في السطر التالي، وذلك دفعاً للتلاعب والتزوير. والهامش الأيمن يُستخدم لعدة أغراض، منها لاستكمال النص إذا لزم، كما في توثيق محمد صالح العدساني أعلاه، ومنها لشهادة الشهود كما في وقف فوزان السميط الموضح أعلاه أيضاً، ومنها لكتابة توثيقات أو تعاملات لاحقة على نفس الموضوع.

ولبعض توثيقات الشيخ محمد العدساني مجلدات تشتمل على نسخ مختصرة من الأحكام التي قام بتوثيقها، محفوظة في وزارة العدل بالكويت. ليس من الواضح متى بدأ القُضاة في الاحتفاظ بسجلات للأحكام، ولكن أقدم سجل (جِلد) اطلعت عليه هو لهذا القاضي، وقد تم نقله بالكامل في دائرة التسجيل العقاري بإدارة المالية سنة ١٣٧٩هـ (١٩٦٠م) على يد حسين محمد المسعود موظف بتلك الدائرة بسبب تمزق الورق، وهذه صورة المجلد أدناه، ويليها توقيعه بالنقل. وبهذا الجلد تبدأ السجلات المنتظمة للقضاة الشرعيين المتوافرة بالكويت.



غلاف جلد القاضي محمد العدساني من ١-١٠٠ للسنوات ١٣٣٠-١٣٣٣هـ (المنقول).



بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: صورة طبق الاصل للسجل القديم الممزق المعروف لدى دائرة التسجيل العقاري بالكويت بسجل العدساني قاضي الكويت السابق المتوفى رحمه الله.

كتب هذا النقل حسين محمد المسعود، موظف في دائرة التسجيل العقاري، ادارة المالية بالكويت

شرع بهذا النقل في يوم الاحد ٢٥/٧/١٣٧٩هـ. الموافق ٢٤/١/١٩٦٠م.

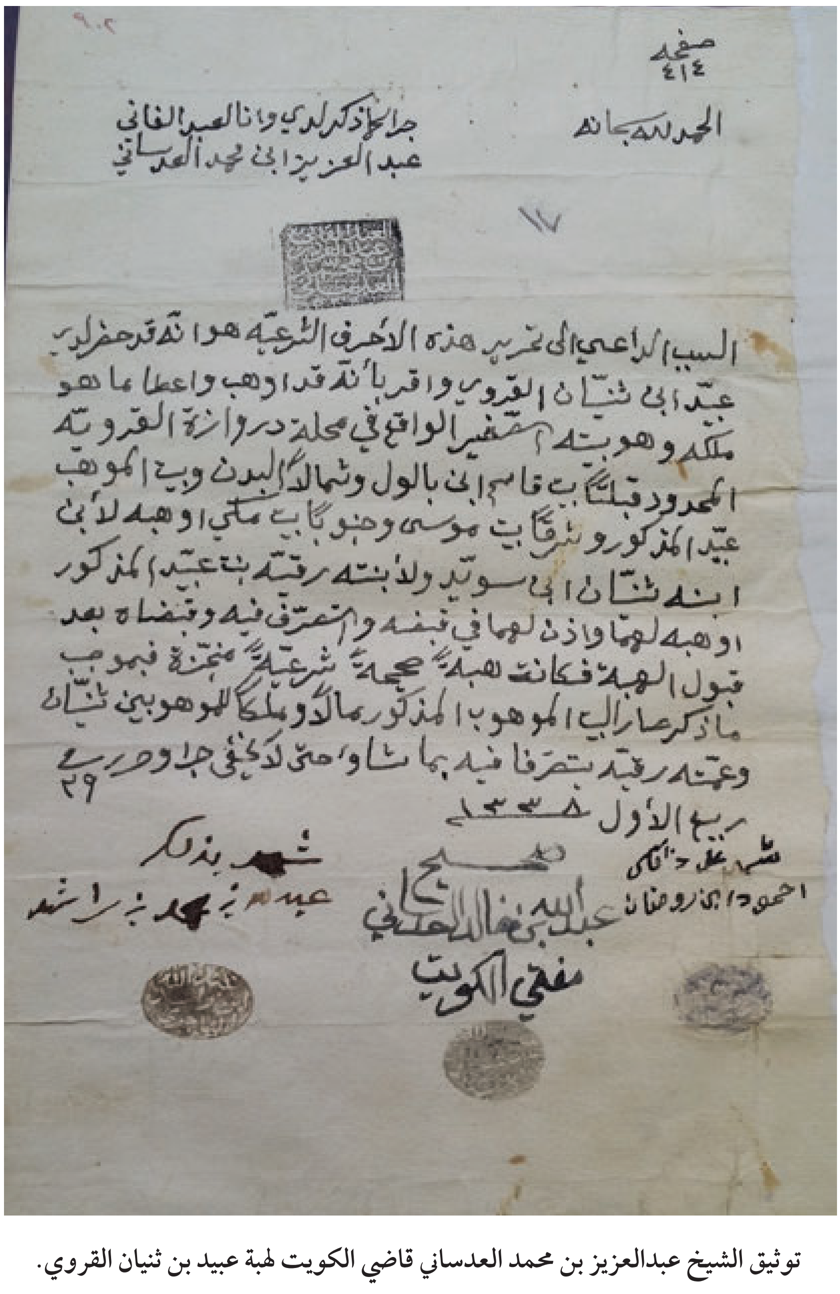
الصفحة الأولى من سجل القاضي محمد بن عبدالله العدساني المنقول سنة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م

١٠- **عبدالعزيز بن محمد العدساني**: كان يساعد والده في القضاء في الفترة الأخيرة، ثم تولى القضاء فترة بعد والده حتى تُوفي في ليلة ١١ رجب ١٣٣٩هـ (٢٠مارس ١٩٢١م)، كما في السجل الموضح آنفاً، وكان يساعده في التوثيق المفتي عبدالله بن خالد بن عبدالله العدساني، فتُمهر الأحكام بختم القاضي وختم المفتي معاً[١].

نرفق أدناه عينة من أحكامه. وقد جرى على نسق والده في الديباجة بقوله "جرا كما ذكر لدي وأنا العبد الفاني عبدالعزيز بن محمد العدساني". وتوثيقات هذا القاضي مرقمة بترقيم الصفحات كما يظهر في أعلى الورقة، وهذا الترقيم ابتدأ في السنوات الأخيرة من قضاء والده محمد. وموضوع الوثيقة هبة بيت من عبيد بن ثنيان القروي إلى ابن ابنه: ثنيان بن سويد، ولابنته رقية بنت عبيد[٢]. والوثيقة تحتوي

(١) القناعي، مرجع سابق. وتوثيقات هذا القاضي غير قليلة رغم قصر المدة التي تقلد فيها القضاء.
(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

على معلومات جغرافية مثل محلة دروزاة القروية والبدن (السور)، وبيوت الجيران، على نسق أوصاف البيوت في الكويت القديمة. يلاحظ تصديق عبدالله بن خالد العدساني مفتي الكويت على العقد. وهذا العقد يشتمل على شهادة شاهدين هما حمود ابن روضان وعبدالله بن محمد بن راشد (الهاجري)، وختميهما. وتوثيقات هذا القاضي كما في حالة والده محمد وجده عبدالله قد تشتمل على ذكر شهود، وقد لا تشتمل في كثير من الحالات.


٩٠٢

صفحه
٤١٤

الحمد لله سبحانه

جرى ما ذكر لدي وأنا العبد الفاني
عبد العزيز ابن محمد العدساني

١٧

السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد حضر لدي
عبيد ابن ثنيان القروي وأقر بأنه قد وهب وأعطى ما هو
ملكه وهو بيته الصغير الواقع في محلة دروازة القروية
المحدود قبلة بيت قاسم ابن بالول وشمالاً البدن وبيت الموهب
عبيد المذكور وشرقاً بيت موسى وجنوباً بيت مكي أوهبه لابن
ابنه ثنيان ابن سويّد ولابنته رقية بنت عبيد المذكور
أوهبه لهما وأذن لهما في قبضه والتصرف فيه وقبضاه بعد
قبول الهبة فكانت هبة صحيحة شرعية منجزة فبموجب
ما ذكر صار البيت الموهوب المذكور ملكاً للموهوبين ثنيان
وعمته رقية يتصرفان فيه بما شاءا وحيث لدي جرى حرر في ٢٩
ربيع الأول [illegible]

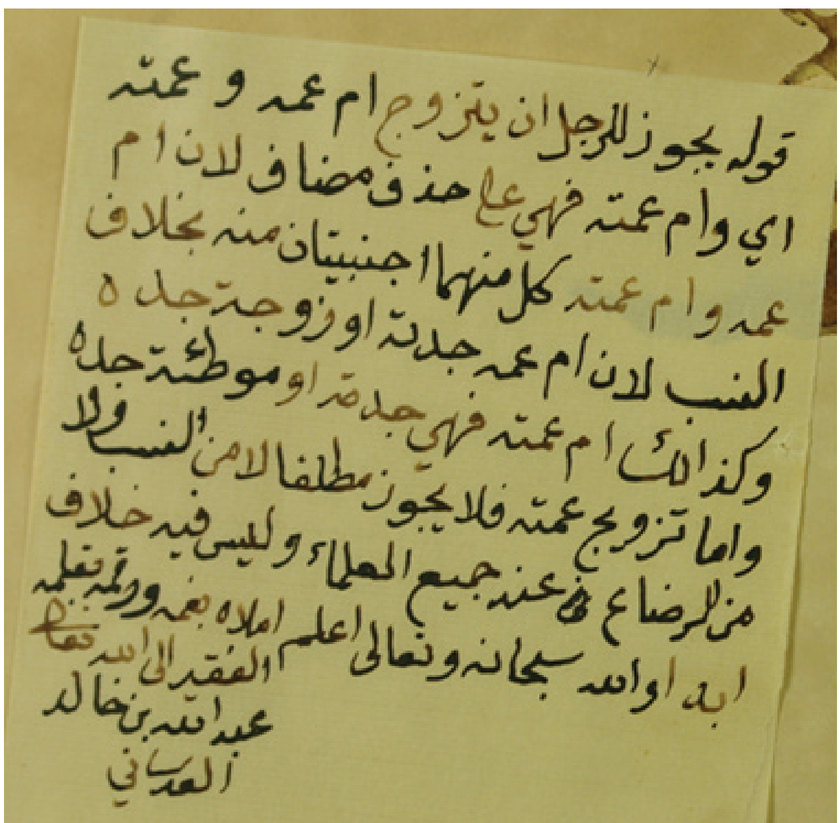
شهد على ذلك
حمود ابن روضان

صحيح
عبد الله بن خالد العدساني
مفتي الكويت

شهد بذلك
عبد الله بن محمد بن راشد

توثيق الشيخ عبدالعزيز بن محمد العدساني قاضي الكويت لهبة عبيد بن ثنيان القروي.

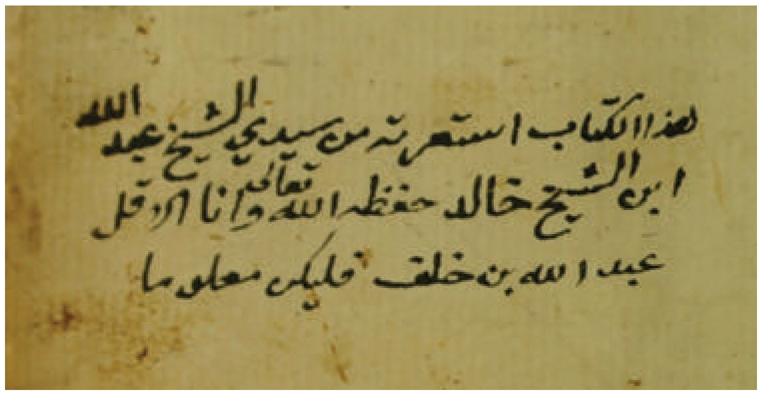
١١ – **عبدالله بن خالد بن عبدالله العدساني**: يعد من علماء الكويت الذين يشار إليهم، تعلم الفقه على يد والده خالد الفقيه النحوي، ودرس العربية على يد عبدالرحمن الفارسي، وتصدى للتدريس بعد والده، واستقام في التعليم نحو عشرين سنة واستفاد منه خلقٌ كثير. عُين مفتياً في زمن الشيخ سالم المبارك الصباح، وكان يساعد عبدالعزيز العدساني في القضاء ثم استلم القضاء من بعده في ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) حتى وفاته[١] أول رمضان سنة ١٣٤٨هـ (٣٠ يناير ١٩٣٠م)[٢]. كان له اهتمام بالكتب العلمية كسابقيه، منها شرح القاضي أبو شجاع الشافعي في الفقه، وقد سجل عليه فائدة علمية تدل على فقهه، انظر صورتها أدناه[٣].


قوله يجوز للرجل ان يتزوج ام عمه و عمته
اي وام عمته فهي على حذف مضاف لان ام
عمه وام عمته كل منهما اجنبيتان منه بخلاف
النسب لان ام عمه جدته او زوجة جده
وكذلك ام عمته فهي جدته او موطوءة جده
واما تزويج عمته فلا يجوز مطلقا لا من النسب ولا
من الرضاع عند جميع العلماء وليس فيه خلاف
ابه او الله سبحانه وتعالى اعلم املاه بفمه ورقمه بقلمه
الفقير الى الله تعالى
عبدالله بن خالد
العدساني

فائدة للشيخ عبدالله بن خالد العدساني على شرح القاضي أبو شجاع.

(١) القناعي. مرجع سبق ذكره.
(٢) سجل وفيات بعض الأعيان والقضاة بالكويت، مصدر سبق ذكره.
(٣) مخطوط شرح غاية الاختصار ونهاية الإيجاز لأبى شجاع أحمد بن محمد الشافعي، مخطوط رقم (١٨٨٨)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت. من مكتبة الشيخ محمد صالح العدساني، وقف الأستاذة عائشة محمد صالح العدساني على طلبة العلم.

وكان الشيخ عبدالله العدساني يحظى باحترام علماء عصره حتى من خارج المذهب الشافعي، من ذلك قيد استعارة سجله الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان لأحد كتب العدساني النادرة، قال فيه: "هذا الكتاب استعرته من سيدي الشيخ عبدالله ابن الشيخ خالد حفظه الله تعالى"(١). انظر صورة الوثيقة أدناه.



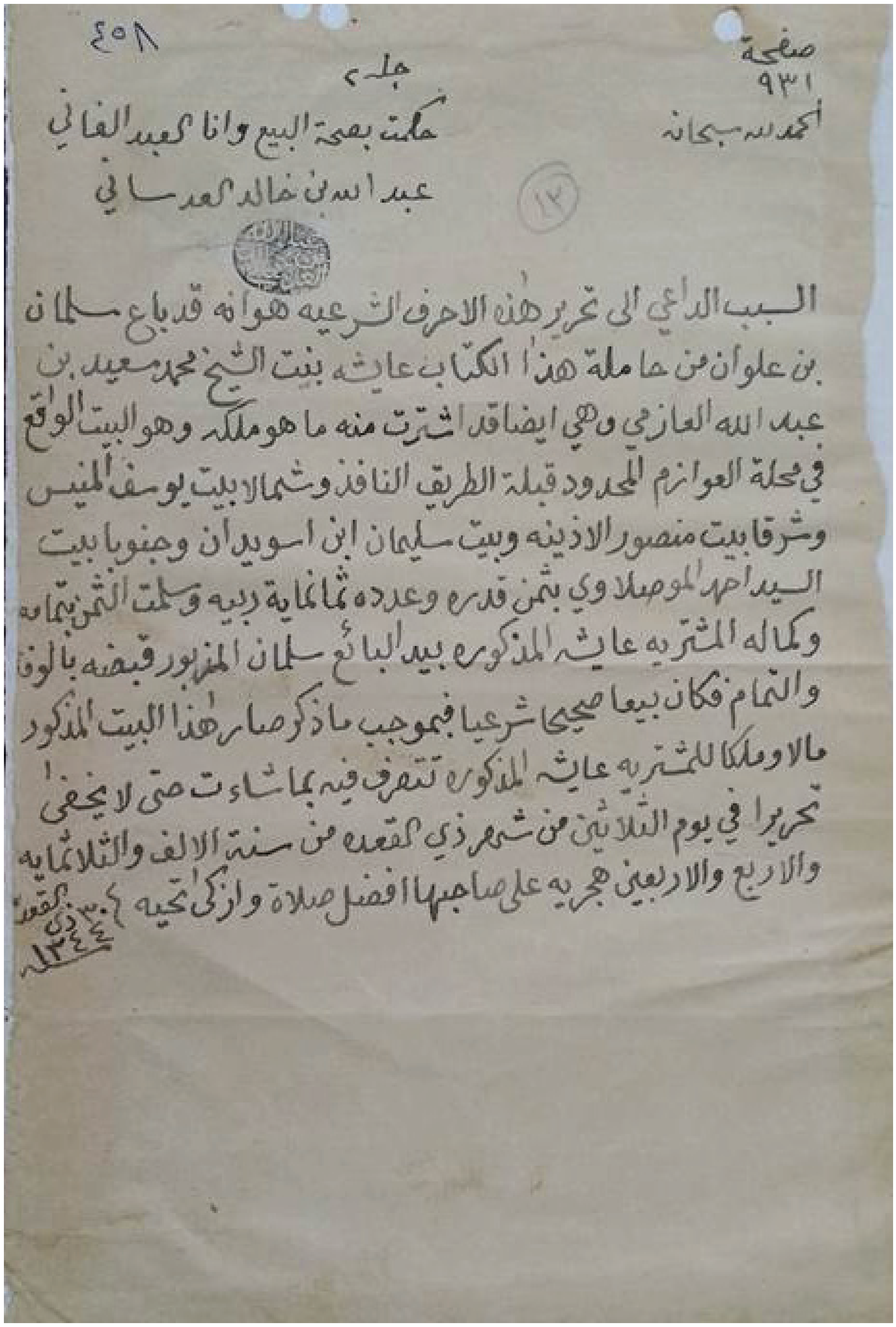
قيد استعارة لعبدالله بن خلف الدحيان على مخطوط من الشيخ عبدالله بن خالد العدساني.

وتوثيقات عبدالله بن خالد العدساني لا تختلف عن سابقيه، فهو كان مشاركاً لهم في الأحكام، وبالتالي فإن توثيقاته لا يخرج نمطها عما كان من عبدالعزيز بن محمد العدساني ووالده محمد في سنواته الأخيرة. نرفق أدناه أحد توثيقاته وهو مشترى عائشة بنت الشيخ محمد سعيد (مساعد) بن عبدالله العازمي بيت سلمان بن علوان في محلة العوازم بالكويت، وذلك في ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٤هـ (١١ يونيو ١٩٢٦م). صدر القاضي عقد البيع بعبارة: "حكمت بصحة البيع وأنا العبد الفاني عبدالله بن خالد العدساني"، ثم وضع ختمه أسفل العبارة، ويلاحظ استمرار الترقيم بالصفحة مع وجود سجل آخر للوثيقة هو رقم الجلد (المجلد) وهو (٢) في هذه الحالة(٢).

ويذكر أن الشيخ محمد سعيد بن عبدالله العازمي من علماء الكويت المعدودين، درس وتخرج في الشريعة من الأزهر الشريف بالقاهرة، كما تعلم هناك الطب والتلقيح للوقاية من الأوبئة، ومارسه فاستفاد منه خلق كثير، وتوفي في البحرين عن عمر مديد سنة ١٣٦٢ هـ(١٩٤٣م)(٣).

---

(١) مخطوط رقم (١٨٩٧)، المصدر السابق.
(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت.
(٣) يعقوب يوسف الغنيم، «ملامح من تاريخ الكويت»، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٩٩-١١٤.



صفحة
٩٣١
الحمد لله سبحانه

٤٥٨

جلد ٢

حكمت بصحة البيع وانا العبد الفاني
عبد الله بن خالد العدساني

(١٢)

السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعيه هو انه قد باع سلمان
بن علوان من حاملة هذا الكتاب عايشه بنت الشيخ محمد سعيد بن
عبد الله العازمي وهي ايضا قد اشترت منه ما هو ملكه وهو البيت الواقع
في محلة العوازم المحدود قبلة الطريق النافذ وشمالا بيت يوسف المنيس
وشرقا بيت منصور الاذينه وبيت سليمان ابن اسويدان وجنوبا بيت
السيد احمد الموصلاوي بثمن قدره وعدده ثمانماية ربيه وسلمت الثمن بتمامه
وكماله المشتريه عايشه المذكوره بيد البائع سلمان المزبور فقبضه بالوفا
والتمام فكان بيعا صحيحا شرعيا فبموجب ما ذكر صار هذا البيت المذكور
مالا وملكا للمشتريه عايشه المذكوره تتصرف فيه بما شاءت حتى لا يخفى
تحريرا في يوم الثلاثين من شهر ذي القعده من سنة الالف والثلاثمايه
والاربع والاربعين هجريه على صاحبها افضل صلاة وازكى تحيه ٣٠ ذي القعده ١٣٤٤

توثيق الشيخ عبدالله بن خالد العدساني لبيع بيت سلمان بن علوان في محلة العوازم بالكويت.

١٢- عبدالله بن خلف الدحيان: بعد وفاة الشيخ عبدالله العدساني بحثوا عمن يتولى القضاء بعده، فلم يجدوا أفضل من الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان الحنبلي، وهو الذي أجمعت الأمة على

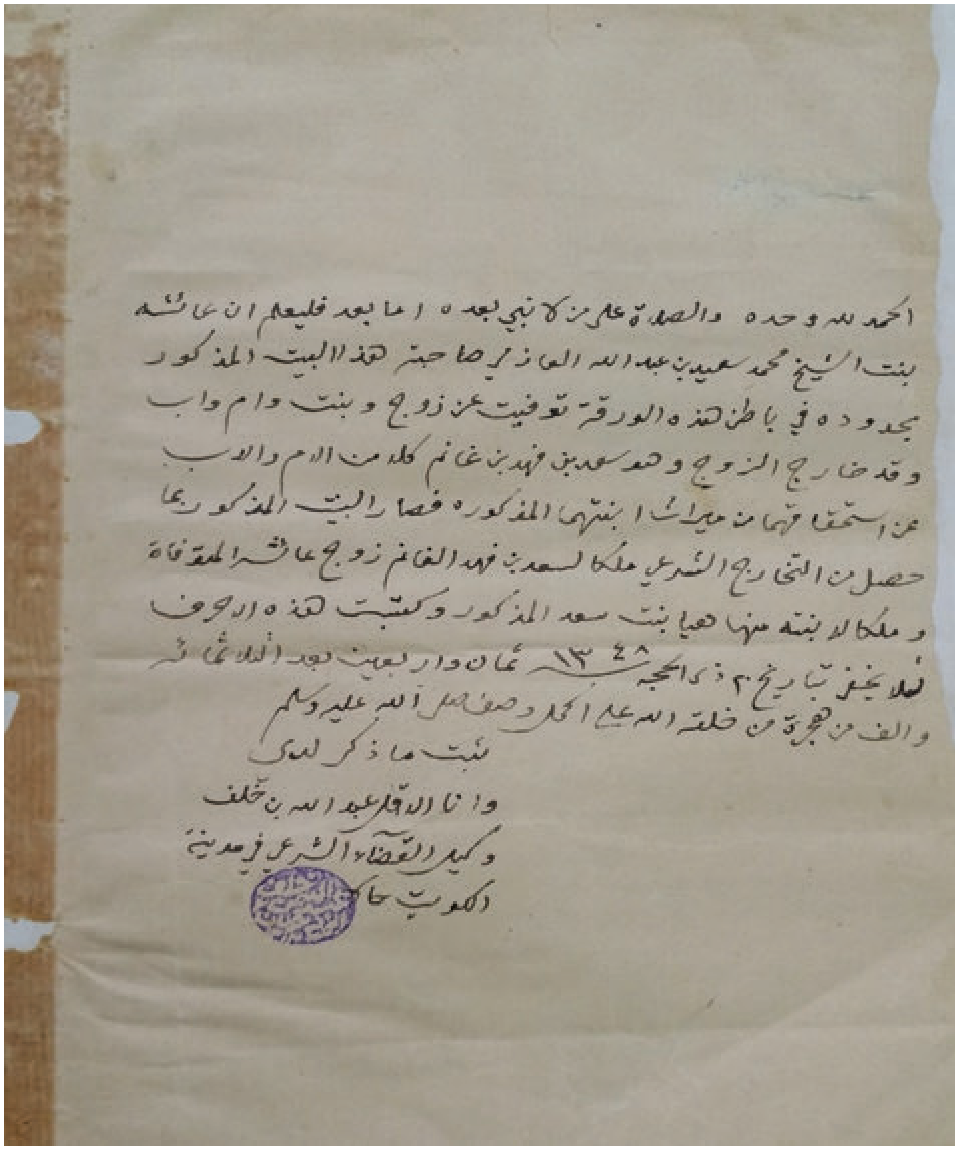
علمه وفضله وصلاحه، وحاز شهرةً عاليةً داخل وخارج الكويت، فلما طلبوه للقضاء امتنع تورعاً، فما زالوا به حتى قبل مكرهاً على أن يتولاه بالوكالة حتى يجدوا قاضياً، واستمر على ذلك حتى توفاه الله وهو قاضي البلد، وكانت جنازته مشهودةً وأسفوا عليه كثيراً. كان أبوه ملا خلف ابن دحيان الحربي من سكنة بلد المجمعة في إقليم سدير بنجد، وصاحب مدرسةٍ أهلية بها، ثم انتقل إلى الكويت فولد فيها ابنه عبدالله في ٢٨ شوال ١٢٩٢هـ (٢٢ سبتمبر ١٨٧٥م)، فقرأ على والده وعلى مساعد السيد عبدالجليل، وأكثر عن محمد ابن عبدالله ابن فارس الحنبلي. ثم ارتحل إلى الزبير وأخذ عن علمائه، وأجازه العلامة إبراهيم بن صالح ابن عيسى الأشيقري، وأخذ عن عبدالله القدومي النابلسي في المدينة المنورة، وله رحلات علمية متكررة. استقر في بلده الكويت فأخذ في التدريس والإمامة والخطابة في مسجد "البدر" بحي القبلة، ثم استقام في القضاء حتى توفي في آخر رمضان ١٣٤٩هـ (١٧ فبراير ١٩٣١م)، وله ترجمة وافية، وأكثر من تملك الكتب فصارت أكبر مكتبة مخطوطات في الكويت تحمل اسمه[١].

تتوافر للشيخ عبدالله الخلف توثيقات شرعية وغيرها من تأشيراته وإفاداته على الكتب، ومن شعره ومراسلاته العلمية الكثيرة. ونرفق صورة أحد أحكامه وهو حصر ورثة عائشة بنت محمد سعيد العازمي، وإثبات تخارج أبيها وأمها نصيبهم من بيت المتوفاة عائشة لصالح زوجها سعد بن فهد الغانم وابنتها هيا بنت سعد، وذلك في ٢ ذي الحجة ١٣٤٨هـ (١ مايو ١٩٣٠م). وذلك الحكم كتبه على ظهر الوثيقة السابقة وهي مُشترى عائشة البيت بتوثيق عبدالله بن خالد العدساني، وأثبت صحة العقد بعبارة: "ثبت ما ذكر لدي وأنا الأقل عبدالله بن خلف وكيل القضاء الشرعي في مدينة الكويت". وأرفق ختمه لتأكيد صحة الحكم[٢].

---

(١) محمد بن ناصر العجمي، "علامة الكويت الشيخ عبدالله الخلف الدحيان"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت.



الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده اما بعد فليعلم ان عائشه
بنت الشيخ محمد سعيد بن عبد الله العازمي صاحبة هذا البيت المذكور
بحدوده في باطن هذه الورقة توفيت عن زوج وبنت وام واب
وقد خارج الزوج وهو سعد بن فهد بن غانم كلا من الام والاب
عن استحقاقهما من ميراث ابنتهما المذكوره فصار البيت المذكور ربعا
حصل من التخارج الشرعي ملكا لسعد بن فهد الغانم زوج عائشة المتوفاة
وملكا لابنته منها هيا بنت سعد المذكور وكتبت هذه الاحرف
لئلا يخفى بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣٤٨ ثمان واربعين بعد الثلاثمائة
والف من هجرة من خلقه الله على الكمال وصلى الله عليه وسلم
ثبت ما ذكر لدي
وانا الاقل عبد الله بن خلف
وكيل القضاء الشرعي في مدينة
الكويت حاكم

توثيق الشيخ عبدالله بن خلف لعقد تخارج عن بيت عائشة بنت محمد سعيد العازمي.

١٣- يوسف بن عيسى القناعي: علم من أعلام الكويت البارزين، وأحد الذين مارسوا أدواراً إصلاحية ووطنية في مناسباتٍ عديدة، حتى استحق لقب "مصلح الكويت". وُلد يوسف بن عيسى بن حسين بن محمد بن سلمان بن علي بن محمد بن سري القناعي في الكويت سنة ١٢٩٦هـ (١٨٧٩م)، ودرس على علماء الكويت، ثم ارتحل إلى البصرة والأحساء والزبير في طلب العلم حتى نبغ وتأهل. وهو أبرز الشخصيات التي قامت بتطوير التعليم والمساهمة بإنشاء مدارس نظامية، مثل المباركية والأحمدية، وكان هو مديرهما. كان ليوسف بن عيسى فكرٌ مؤسسي متطور، عمل على إنشاء مجلس

الشورى بالكويت، وكان عضواً فيه. وكذلك ساهم في تأسيس المكتبة الأهلية[1]، وقام بتأسيس نظام البلدية والمجلس البلدي سنة ١٣٤٨هـ (١٩٣٠م)، والذي كان من أبرز أعضائه. طلب إليه الشيخ أحمد الجابر تولي القضاء بعد وفاة عبدالله الخلف، فامتنع أول الأمر ثم وافق على شرط أن يكون وكيلاً. تجلت عبقرية يوسف بن عيسى في تنظيم مرفق القضاء بصورة مؤسسية، فاقترح إنشاء دائرة للقضاء وأن يكون لها رئيس، فوافق الشيخ أحمد الجابر وعين الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيساً للمحكمة الشرعية[2]. توضح الوثيقة أدناه التطور النوعي الذي استحدثه يوسف بن عيسى بفكره المستقبلي، فصارت العقود تصدر من القاضي ثم تسجل العقارات باسم حكومة الكويت، وباسم الأمير وتوقيعه، برقم (نمرة)، ورقم جلد، وعليها ختم إدارة التسجيل[3]، وعُين مديرٌ للتسجيل هو ملا إبراهيم بن الشيخ عبدالله الخالد العدساني، واستُحدث نظام الرسوم على الشهادات، فجُعل لكل شهادة رسماً وذلك لتمويل أعمال المحكمة.



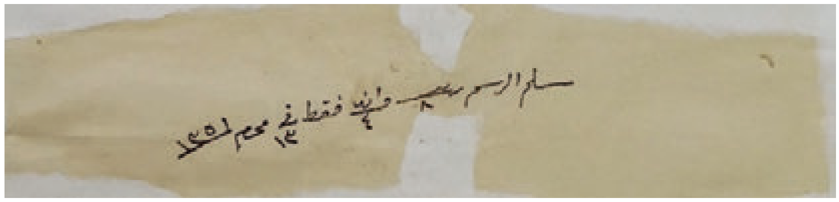
أحد التوثيقات الرسمية بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥١هـ، صادر باسم حكومة الكويت، وعليه توقيع الأمير الشيخ أحمد الجابر وختمه.

---

(١) عبدالعزيز الرشيد. مرجع سبق ذكره. وأيضاً: "محسنون من بلدي"، بيت الزكاة، الكويت ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص ١٧٣-١٨٠.

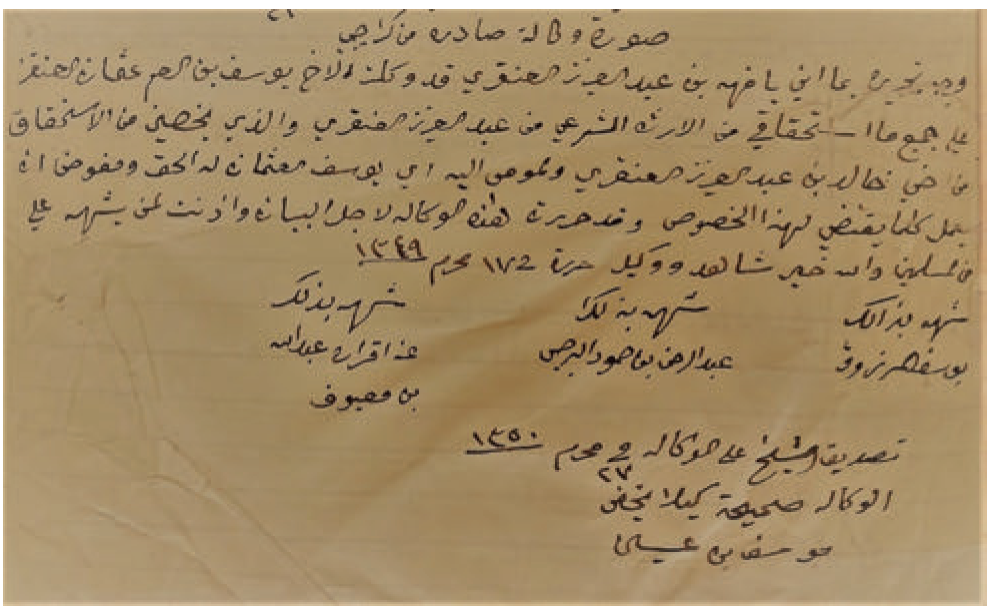
(٢) محمد بن إبراهيم الشيباني، وبراك بن شجاع المطيري "القضاء والقضاة في الكويت" مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٦٩-٧٣.

(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت.



إشعار باستلام الرسم ٨ ربية و٤ آنه، كُتب على ظهر الوثيقة السابقة بنفس التاريخ.

وكان يوسف بن عيسى يقوم بجميع أعمال القاضي الرسمية من أحكام وتصديق على الوكالات وغير ذلك. وهذه صورة إحدى الوكالات الصادرة من كراجي (في باكستان الحالية)، وعليها شهادة الشهود وتصديق الشيخ يوسف[1].



صورة وكالة فهد بن عبدالعزيز العنقري لابن عمه يوسف بن عثمان العنقري،
وتصديق الشيخ يوسف بن عيسى في ٢٧ محرم ١٣٥٠هـ.

لم تطل مدة يوسف بن عيسى فترك القضاء في أوائل سنة ١٣٥١هـ بعد خلاف مع الشيخ أحمد الجابر. ولكنه رجع بعد ذلك في أعلى درجات القضاء، وهي محكمة التمييز، فكان هو المميز الرسمي للمحاكم الشرعية، وله في ذلك أحكام تدل على مدى علمه الشرعي وحكمته.

(١) المصدر السابق.

١٤- الشيخ عبدالله الجابر الصباح: رئيس المحاكم الشرعية في الفترة ١٣٥٠-١٣٨١هـ (١٩٣١-١٩٦١م). هو عبدالله بن جابر بن عبدالله بن صباح الثاني، وُلد في محلة الشيوخ سنة ١٣١٦هـ (١٨٩٨م)، ودرس في المدارس الأهلية، وتعلم الأدب والفنون والثقافة وكان محباً للتطوير فتم انتخابه رئيساً للنادي الأدبي في سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، وشارك في معركة الرقعي سنة ١٣٤٧هـ (١٩٢٨م). ارتبط اسمه بالمحكمة الشرعية منذ تأسيسها فصار رئيساً لها مدة طويلة، وشهدت المحاكم الكثير من التطوير في الفترة التي تولى بها، وكان أيضاً رئيساً لدائرة الأوقاف، ورئيساً لدائرة المعارف، والبلدية. تولى مناصب أخرى بعد الاستقلال مثل وزير التربية وغيرها من الوزارات، وتوفي بعد عمر مديد في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)[1]. مرفق صورة له في مكتبه مستخرجة من مجلة البعثة في عددها الأول الصادر يناير سنة ١٩٥١م.



صورة للشيخ عبدالله الجابر الصباح في مكتبه بالمحكمة الشرعية.

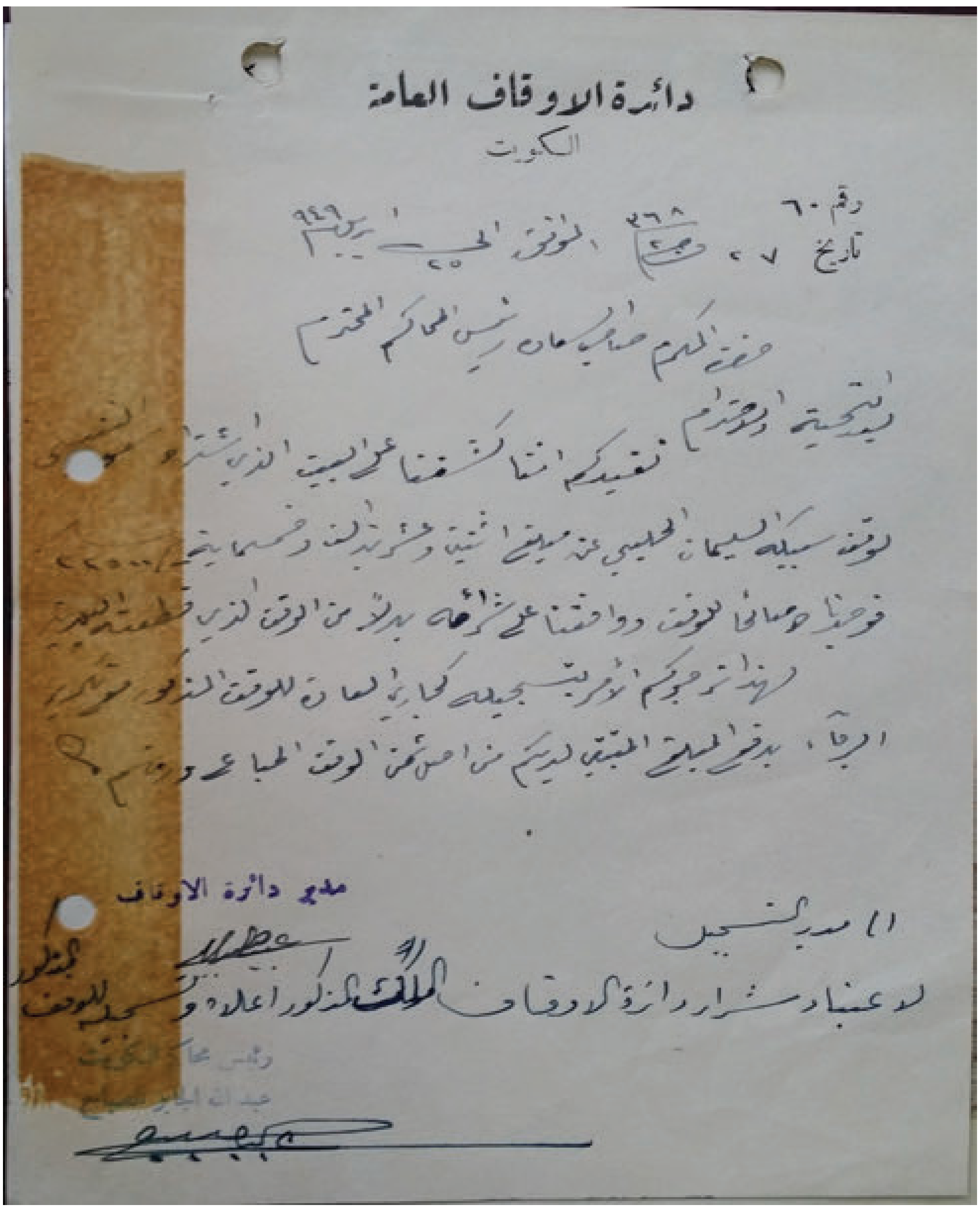
(١) الشيباني والمطيري. مرجع سبق ذكره. ص ٧٧-٨٣. وانظر: مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح: يوسف الشهاب "رجال في تاريخ الكويت"، ج١، المؤلف، ١٩٨٤م، ص ١٤٢-٢٣٠.

وهذه صورة رسمية له من كتاب "تاريخ دائرة الأوقاف العامة" الصادر سنة ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م).



سعادة الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس دائرة الأوقاف العامة.

تمتع رئيس المحاكم عبدالله الجابر بصلاحيات واسعة في تنفيذ تسجيل الأملاك والأوقاف، فلا يتم اعتماد حكم قاضي ولا هبة ولا بيع عقار أو وقف أو استبداله إلا بموافقته. مرفق صورة من طلب مدير الأوقاف الموافقة على شراء سعود النفيسي بيتاً بديلاً لوقف سبيكة سليمان الحلبي، واعتماد رئيس المحاكم الشيخ عبدالله الجابر ذلك[1].


دائرة الاوقاف العامة
الكويت
رقم ٦٠

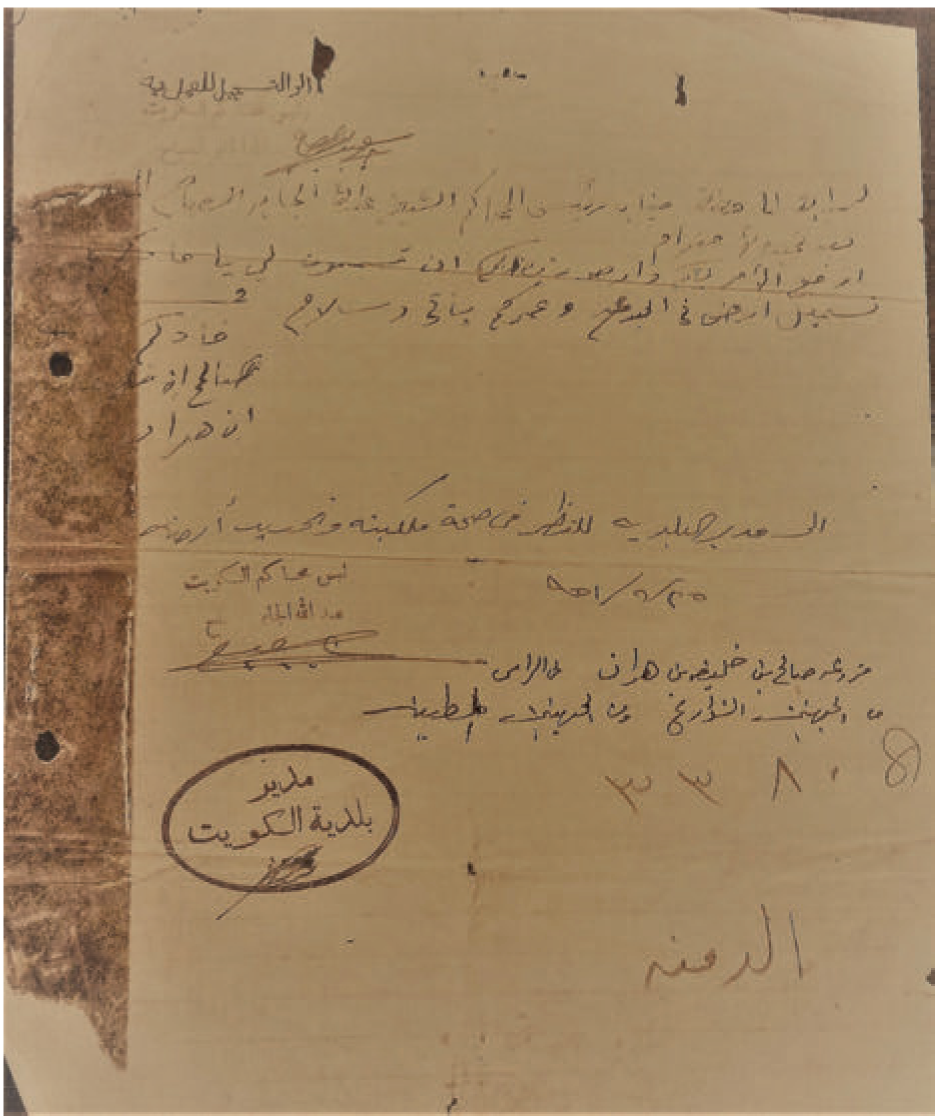
مدير دائرة الاوقاف

رئيس محاكم الكويت
عبدالله الجابر الصباح

اعتماد رئيس محاكم الكويت تسجيل دائرة الأوقاف بيتاً لوقف سبيكة سليمان الحلبي-٢٧ رجب ١٣٦٨ هـ (٢٥ أبريل ١٩٤٩م).

(١) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

وقد تأتي الطلبات باعتماد موثقها أو أمير القرية، وأحياناً من أفراد، فيُحيل الرئيس جميع الأوراق إلى الدراسة، ويعطي كل ذي حقٍ حقه، فأحبه الناس وتم له القبول. وهذه صورة أحد أحكامه، وهو تسجيل أرض في رأس الدمنة (السالمية) باسم صالح بن خليفة ابن هران، أحاله إلى مدير البلدية للنظر، ثم بعد ثبوته أحيل إلى مدير التسجيل لتوثيق الملكية، وكان يساعده نائب رئيس المحاكم ابنه الشيخ جابر العبدالله، الذي يظهر توقيعه أعلى الورقة على ختم والده رئيس محاكم الكويت[1].

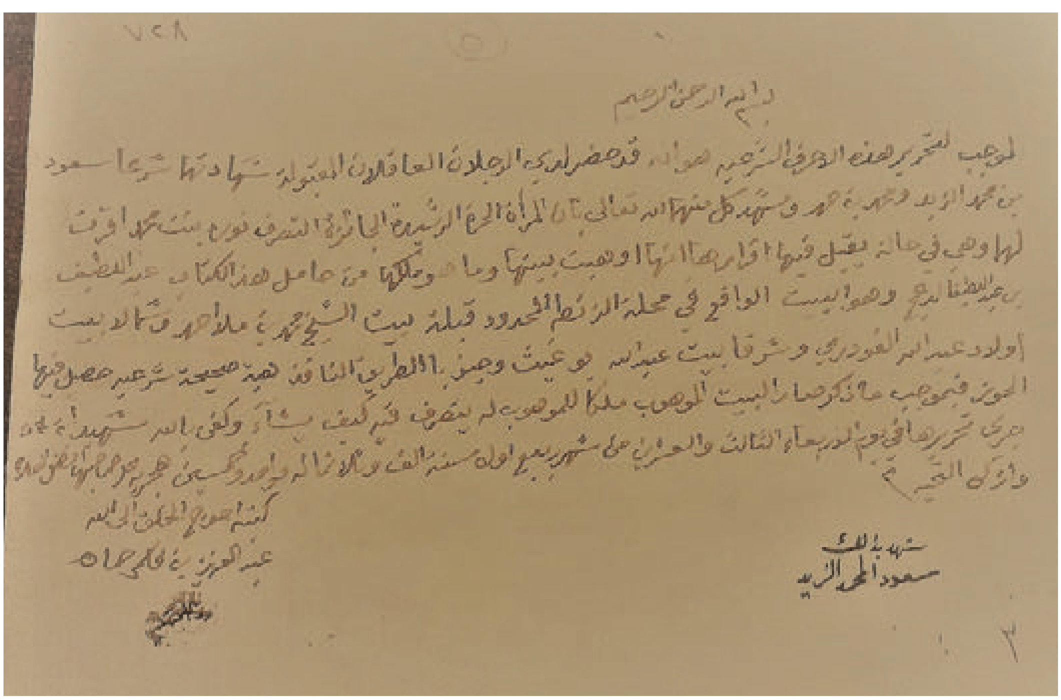

مدير
بلدية الكويت
الدمنه

اعتماد رئيس المحاكم تسجيل أرض في رأس الدمنة (السالمية) باسم صالح بن خليفة ابن هران.

(١) المصدر السابق.

توسعت أعمال المحاكم في عهده وتطورت فكان لها أول الأمر قاضٍ واحد ثم اثنان ثم ثلاثة، وأُتبعت بعد ذلك بقاضي التمييز. أتاحت لعبدالله الجابر هذه الظروف معرفةً واسعةً بأسماء القُرى والقبائل والتاريخ، فكان مرجعاً نادراً للتاريخ الاجتماعي، وله مقابلات مهمة في تاريخ البلاد.

١٥ - عبدالعزيز قاسم حمادة: تولى القضاء بعد اعتذار الشيخ يوسف بن عيسى في سنة ١٣٥١هـ. وأقدم توثيق له عثرنا عليه في ٢٣ ربيع أول ١٣٥١هـ (٢٦ يوليو ١٩٣٢م)[١] وهو الموضح أدناه، واستمر حتى ١٣٦٥هـ (١٩٤٥م). نشأ في أسرة علمية عريقة (آل نهابة)، وكانت ولادته سنة ١٣١٥هـ (١٨٩٧/ ١٨٩٨م). وكان والده وعمته من أصحاب المدارس الأهلية. درس على عدد من العلماء في الكويت والبحرين والأحساء وتفقه بالمذهب المالكي. كان له عدد من الإنجازات الإدارية مثل اقتراح إنشاء إدارة للأيتام، وتأسيس المعهد الديني. استمر نشاطه العلمي بعد القضاء في إمامة مسجد السوق والتعليم فيه، وتفرغ للتأليف والكتابة. توفي في ١٦ ربيع الأول ١٣٨١هـ (٢٦سبتمبر ١٩٦١م)[٢].


بسم الله الرحمن الرحيم
موجب تحرير هذه الحروف الشرعية هو انه قد حضر لدي الرجلان العاقلان المقبولة شهادتهما شرعا سعود
بن محمد الزيد و[illegible] و شهد كل منهما لله تعالى ان المرأة الحرة الرشيدة الجائزة التصرف نورة بنت محمد اقرت
لها وهي في حالة يقبل فيها اقرارها انها اوهبت بيتها وما هو ملكها من حامل هذا الكتاب عبداللطيف
بن عبداللطيف الدعيج وهو البيت الواقع في محلة الزنط المحدود قبلة بيت الشيخ محمد [illegible] وشمالا بيت
اولاد عبدالله [illegible] وشرقا بيت عبدالله [illegible] وجنوبا الطريق النافذ هبة صحيحة شرعية حصل قبضها
الحوز فبموجب ما ذكرنا صار البيت الموهوب ملكا للموهوب له يتصرف فيه كيف شاء وكفى بالله شهيدا [illegible]
جرى تحريرها في يوم الاربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع اول سنة الف وثلاثمائة واحد وخمسين هجرية [illegible]
[illegible]

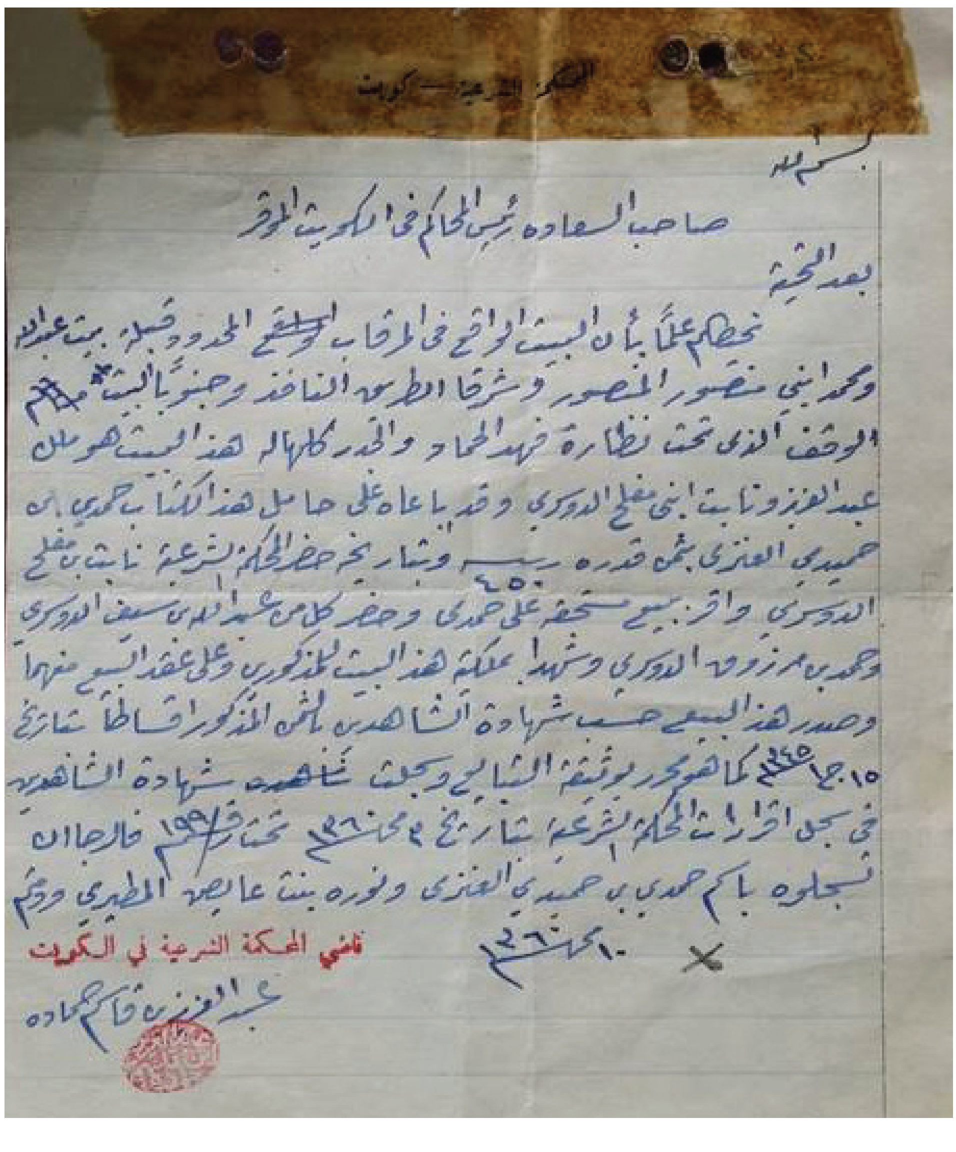
شهد بذلك
سعود المحمد الزيد

كتبه [illegible]
عبدالعزيز [illegible] حماده

توثيق مبكر للشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة في ٢٣ ربيع أول ١٣٥١هـ
هو هبة نورة بنت محمد بيتها في حي "الزنطة" إلى عبداللطيف الدعيج.

(١) المصدر السابق.
(٢) الشيباني والمطيري. مرجع سبق ذكره.

وكانت توثيقات المعاملات في الأغلب تُدون على الورق الرسمي للمحكمة الشرعية، في صورة مخاطبات إلى رئيس المحاكم، بتوثيق الشيخ عبدالعزيز حمادة وختمه بصفته قاضي المحكمة الشرعية، لغرض تنفيذ الحكم وتسجيل الأملاك. نرفق أدناه نموذجاً من ذلك هو تسجيل بيت عبدالعزيز ونابت ابني مفلح الدوسري في حي المرقاب، وقد باعاه على حمدي بن حميدي العنزي بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥هـ (٢٠ نوفمبر ١٩٢٦م) وتم تسجيله لاحقاً بتاريخ ١٠ محرم ١٣٦٠هـ (٦ فبراير ١٩٤١م)[١].


المحكمة الشرعية – كويت

بسم الله

صاحب السعادة رئيس المحاكم في الكويت الموقر

بعد التحية

نحيطكم علماً بأن البيت الواقع في المرقاب الموقع المحدود قبلة بيت عبدالله ومحمد ابني منصور المنصور وشرقاً الطريق النافذ وجنوباً البيت [illegible] الوقف الذي تحت نظارة فهد الحماد والحد [illegible] هذا البيت هو ملك عبدالعزيز ونابت ابني مفلح الدوسري وقد باعاه على حامل هذا الكتاب حمدي بن حميدي العنزي بثمن قدره ٤٥٠ روبية وبتاريخ حضر المحكمة الشرعية نابت بن مفلح الدوسري واقر ببيع [illegible] على حمدي وحضر كل من عبدالله بن سيف الدوسري ومحمد بن مرزوق الدوسري وشهدا بملكية هذا البيت للمذكورين وعلى عقد البيع منهما وصدر هذا البيع حسب شهادة الشاهدين بالثمن المذكور قاطعاً بتاريخ ١٥ جا ٤٥ كما هو محرر بوثيقة البائع وحيث ثبتت شهادة الشاهدين في سجل اقرارات المحكمة الشرعية بتاريخ ١٠ محرم ٦٠ تحت رقم ١٥٩ فالرجاء تسجيله باسم حمدي بن حميدي العنزي ونوره بنت عايض المطيري ودمتم

١٠ محرم ٦٠

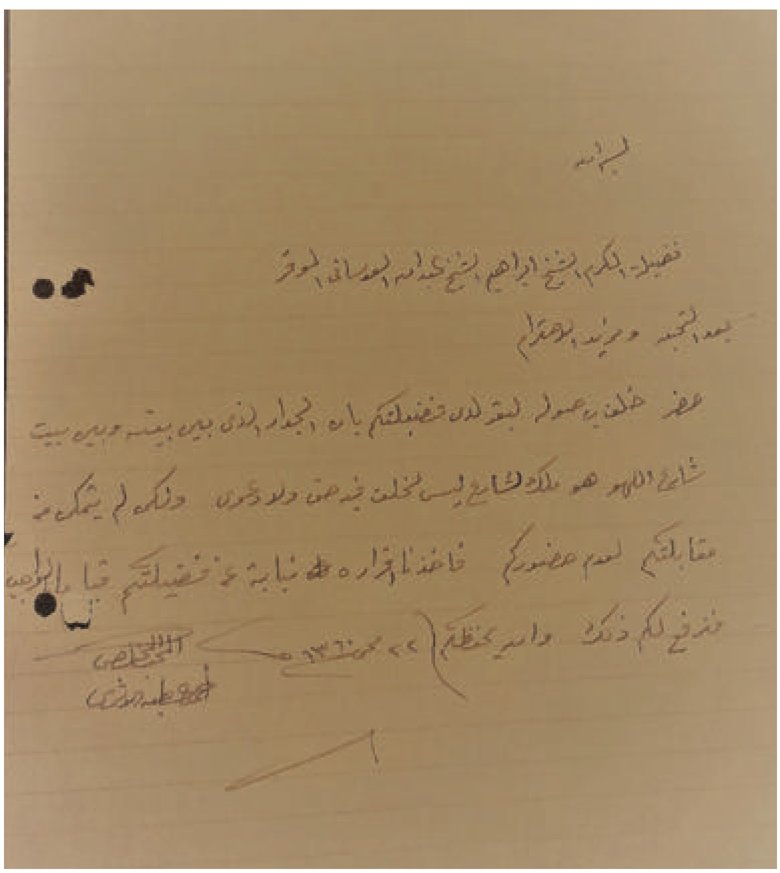
قاضي المحكمة الشرعية في الكويت

عبدالعزيز قاسم حماده

خطاب القاضي عبدالعزيز حمادة إلى رئيس المحاكم لغرض تسجيل بيت عبدالعزيز ونابت ابني مفلح الدوسري باسم حمدي بن حميدي العنزي، ونورة بنت عايض المطيري.

(١) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

١٦- **أحمد عطية الأثري**: هو أحمد عطية بن علي بن عبدالحميد الأثري. وُلد في الكويت سنة ١٣٢١هـ (١٩٠٣م)، وكان له اهتمام من صغره بطلب العلم فدرس في الكويت والأحساء والبصرة والبحرين. عمل مدرساً في كُتاب عبدالعزيز حمادة، ثم افتتح مدرسةً خاصة به، ثم عمل إماماً لمسجد هلال. بعد ذلك طلبه الشيخ عبدالله الجابر ليساعد عبدالعزيز حمادة في القضاء سنة ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م)، واستمر في القضاء بعد استقالة حمادة، حتى سنة ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) عندما اختير مستشاراً لمحكمة الاستئناف في التنظيم الجديد. له بعض الكتب في مسائل فقهية وشعر حسن. توفي في ١٣٨١هـ (١٩٦١م)[١]. تدل بعض الوثائق على أنه كان يساعد مدير إدارة التسجيل إبراهيم العدساني أثناء غيابه وذلك بشكل تطوعي حتى لا تتعطل مصالح الناس، كما في الوثيقة المرفق صورتها أدناه[٢]. يلاحظ في خطاب الأثري التواضع الجم والأدب الرفيع من هذا القاضي.



بسم الله

فضيلة الحاكم الشيخ ابراهيم الشيخ عبدالله العدساني الموقر

بعد التحية ومزيد الاحترام

عرض خلف بن صولة المقر لدى فضيلتكم بان الجدار الذي بين بيته وبين بيت شارع اللهو هو ملك لشارع ليس لخلف فيه حق ولا دعوى ولكونه لم يتمكن من مقابلتكم لعدم حضوركم فاخذنا اقراره هذا نيابة عن فضيلتكم [illegible] نرفع لكم ذلك واسلم لحفظكم ٢٢ محرم ١٣٦[illegible]

المخلص

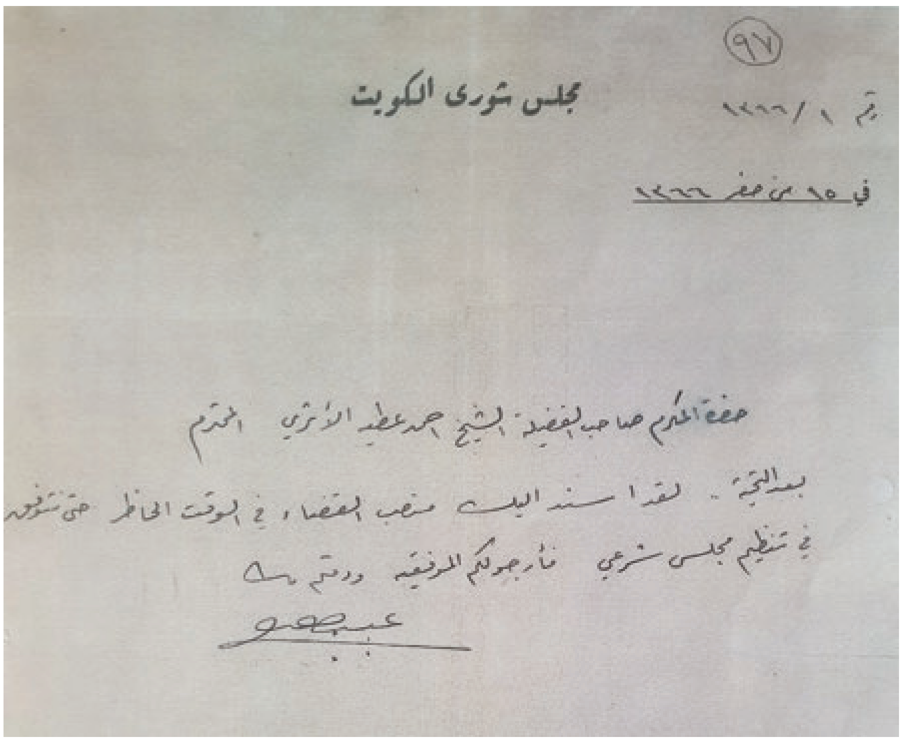
احمد عطية الاثري

تسجيل أحمد عطية الأثري إقرار خلف بن صولة على جدار مشترك ملك شارع اللهو.

(١) الشيباني والمطيري. مرجع سبق ذكره.

(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

تميز هذا القاضي بالنشاط الواضح والحرص على قضاء مصالح الناس، سواء أكان منفرداً أم بالمشاركة مع قضاة آخرين، ولعله أكثر قضاة الكويت إنجازاً في الفترة التي تلت عبدالعزيز حمادة. كان يوثق الأحكام مع الشيخ حمادة، ثم عين قاضياً منفرداً بعد خروج حمادة بقرار من مجلس الشورى في الكويت في ١٥ صفر ١٣٦٦هـ الموافق ٧ يناير ١٩٤٧م، وذلك بصفة مؤقتة حتى يتم تنظيم مجلس قضاء شرعي[1] (انظر النص أدناه).



(٩٧)

مجلس شورى الكويت

رقم ١ / ١٣٦٦

في ١٥ من صفر ١٣٦٦

حضرة المكرم صاحب الفضيلة الشيخ احمد عطية الأثري المحترم

بعد التحية. لقد اسند اليك منصب القضاء في الوقت الحاضر حتى ننظر في تنظيم مجلس شرعي فارجو لكم التوفيق ودمتم سالماً

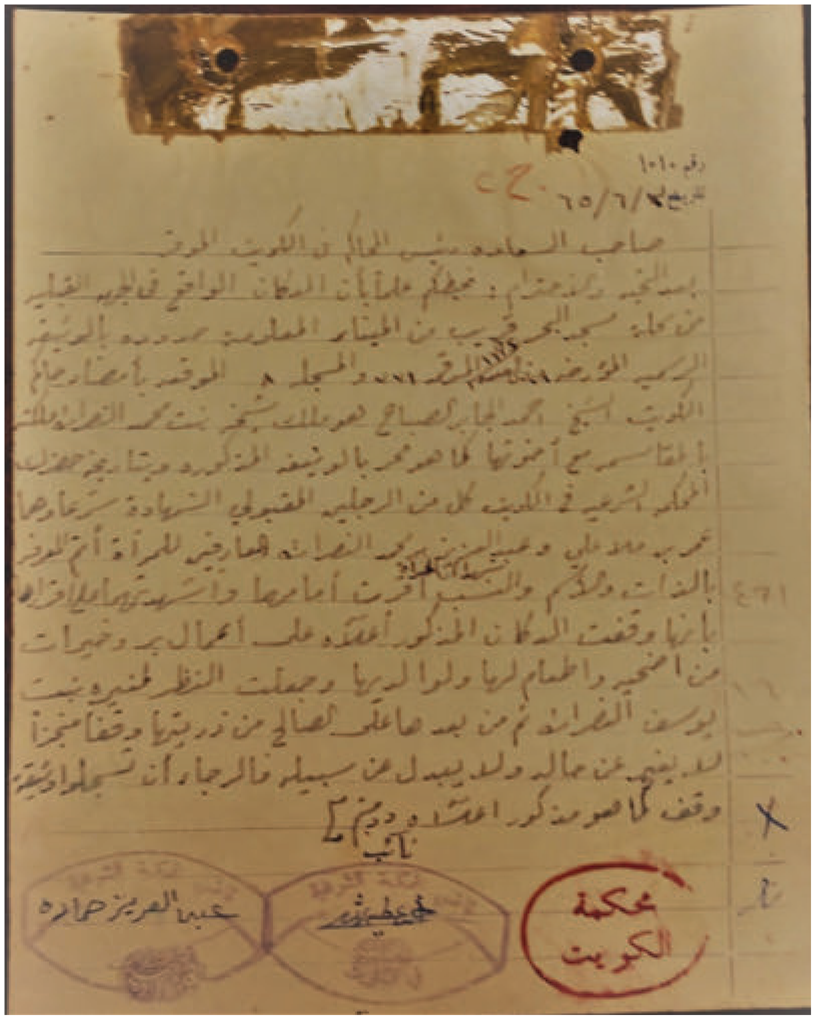
عبدالله

كتاب الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيس مجلس الشورى بإسناد منصب القضاء إلى الشيخ أحمد عطية الأثري.

شارك الأثري معظم القضاة الآخرين المعينين بعد ذلك في زمن أحمد الجابر، ثم عبدالله السالم وحتى الاستقلال. نوضح أدناه أحد توثيقاته مع الشيخ حمادة، وهو وقف دكان من شيخة محمد النصرالله على أعمال بر وخيرات، الكائن في محلة مسجد ابن بحر قرب الميناء، مؤرخ في ٣ جمادى الثانية ١٣٦٥هـ (٤ مايو ١٩٤٦م). وهنا يصف نفسه بنائب قاضي المحكمة الشرعية، احتراماً لمقام القاضي الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة[2]، وكتاب القضاة هنا، كما في مثال سابق، يُرفع إلى رئيس المحاكم لتنفيذ

(١) المصدر: مكتبة إدارة المخطوطات والمكتبات، وزارة الأوقاف بالكويت.
(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

الحكم الشرعي، لغرض تسجيل وثيقة وقف للعقار. وهذا النظام يُعبر عن تسلسل إداري للمحاكم من محكمة شرعية يتولاها القاضي إلى أخرى تنفيذية يتولاها رئيس المحاكم[1].



رقم ١٠١٠

٦٥/٦/٢

نائب

عبدالعزيز حماده

محكمة الكويت

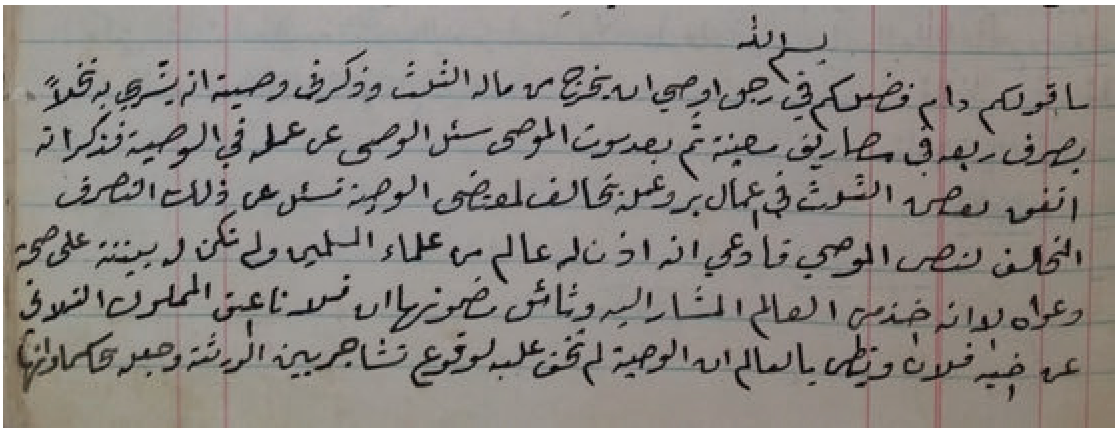
توثيق عبدالعزيز حمادة وأحمد عطية الأثري لوقف دكان شيخة النصر الله قرب مسجد ابن بحر سنة ١٣٦٥هـ.

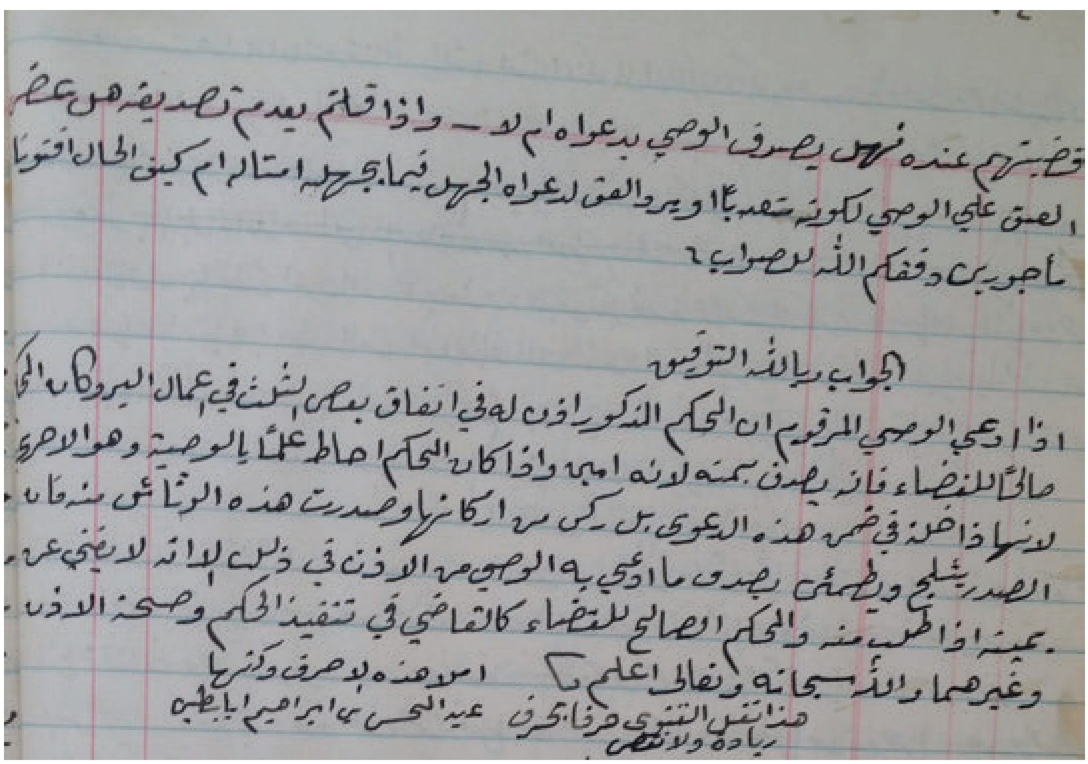
١٧- **عبدالمحسن بن إبراهيم البابطين:** يعتبر تعيين عبدالمحسن البابطين أبرز محاولة لتنظيم القضاء وفقاً لقرارات المجلس التشريعي (١٩٣٨/ ٣٩م)، فتم استقطابه من بلد الزبير ليرأس قُضاة المحكمة الشرعية بالكويت سنة ١٣٥٧هـ(١٩٣٨م)، ولكنه لم يمكث طويلاً بسبب أحداثٍ حصلت معه، فاستقال من المنصب بعد شهر من تعيينه، وبعد فترة رجع إلى بلده الزبير[2]. وهو كان في الأساس

(١) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره. وانظر فصل تنظيم القضاء أدناه.

(٢) الشيباني والمطيري، مرجع سبق ذكره. وانظر: حسين عيسى مال الله "القضاء في الكويت نشأته وتطوره"، الكويت ٢٠٠٦م، ص ٣٦.

قاضياً في بلد الزبير ومدرساً في مدرسة النجاة الخيرية، ويعتبر هناك من كبار العلماء. وقد وصلت شهرته إلى الكويت فكان قاضيها عبدالعزيز حمادة يستفتيه في بعض المسائل. وهذه صورة الفتوى الصادرة منه والتي اعتمدها قاضي الكويت في علاج خصومة حصلت بين طرفين[1].


بسم الله
ما قولكم دام فضلكم في رجل أوصى أنه يخرج من ماله الثلث وذكر في وصيته أن يشترى به نخلاً
يصرف ريعه في مصاريف معينة ثم بعد موت الموصي سئل الوصي عن عمله في الوصية فذكر أنه
أنفق بعض الثلث في أعمال بر وعمل يخالف لمقتضى الوصية فسئل عن ذلك التصرف
المخالف لنص الموصي فادعى أنه أذن له عالم من علماء المسلمين ولم تكن له بينة على صحة
دعواه لأنه [illegible] العالم المشار إليه [illegible]
عن [illegible] وظهر بالعالم أن الوصية لم تخف عليه لوقوع تشاجر بين الورثة [illegible]


وإذا قلتم بعدم تصديقه هل [illegible]
[illegible] عنده فهل يصدق الوصي بدعواه أم لا
الحق على الوصي لكونه متعدياً ويرد الحق لدعواه الجهل فيما [illegible] أم كيف الحال افتونا
مأجورين وفقكم الله للصواب

الجواب وبالله التوفيق
إذا ادعى الوصي المرقوم أن الحكم المذكور أذن له في إنفاق بعض الثلث في أعمال البر وكان الحكم
صالحاً للقضاء فإنه يصدق بيمينه لأنه أمين وإذا كان الحكم عالماً بالوصية وهو الأحرى
لأنها داخلة في ضمن هذه الدعوى بل ركن من أركانها وصدرت هذه الوثائق منه [illegible]
الصدر بثلج وطمأنينة بصدق ما ادعى به الوصي من الإذن في ذلك لأنه لا ينفي عن
تهمة إذا طلب منه والحكم الصالح للقضاء كالقاضي في تنفيذ الحكم وصحة الإذن
وغيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم [illegible]
عبدالمحسن بن إبراهيم البابطين
هذا نقل [illegible] حرفاً بحرف زيادة ولا نقص

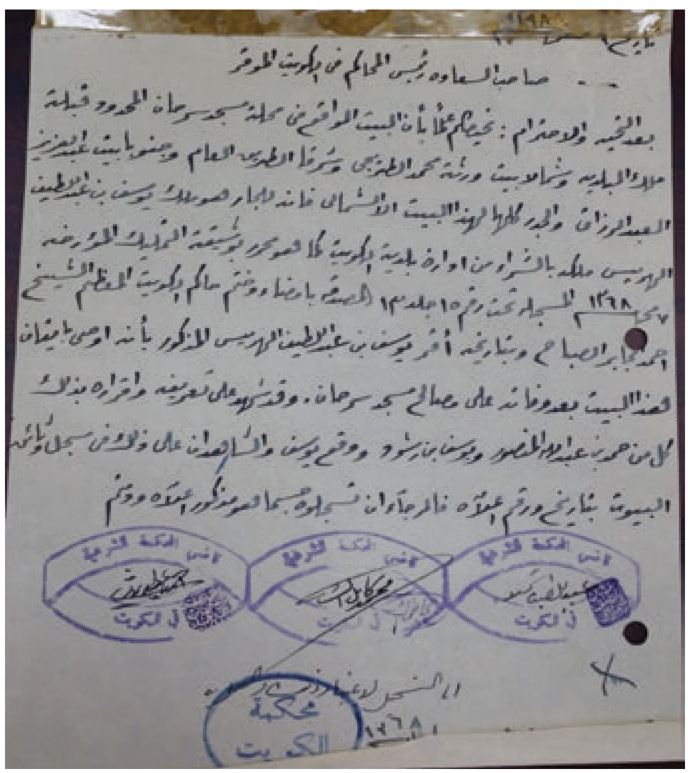
استفتاء من قاضي الكويت عبدالعزيز حمادة إلى عبدالمحسن البابطين من علماء الزبير الحنابلة.

توفي الشيخ عبدالمحسن البابطين في سنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) في بلد الزبير مأسوفاً عليه.

(١) المصدر. وزارة العدل بالكويت.

١٨ - **عبداللطيف سعد الشملان**: ينتمي هذا القاضي إلى أسرة بحرينية الأصل، حيث وُلد في سنة ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م)، وكان في أول أمره معلماً في مدرسة الهداية الخليفية بالبحرين[١]، ثم ظهر إلى الأزهر الشريف بمصر وتخرج منه سنة ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، والتحق بدار العلوم وتخرج منها، عمل في الكويت مديراً للمعارف سنة ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، ثم في شركة التموين، بعدها استدعاه الشيخ عبدالله الجابر للعمل في القضاء فالتحق به عاماً ونصف في ١٣٦٨/ ٦٩هـ (١٩٤٨/ ٤٩م)، ثم تركه وتعين مديراً لبيت الكويت في القاهرة ومسؤولاً عن البعثات في الفترة ١٣٧٤-١٣٨١هـ (١٩٥٤-١٩٦١م)، ثم بعد الاستقلال عُين أميناً عاماً لمجلس الوزراء، وتُوفي في البحرين سنة ١٤٠٢ هـ (١٩٨١م)[٢].

نرفق أحد أحكام المحكمة الشرعية من ثلاثة قضاة: عبداللطيف الشملان، محمد كامل الشمسي، وأحمد عطية الأثري، موجهاً إلى رئيس المحاكم طلباً لتنفيذ الحكم، وهو وقف يوسف عبداللطيف الهريس بيته على مصالح مسجد سرحان، وذلك في ٩ صفر ١٣٦٨هـ (١٠ ديسمبر ١٩٤٨م). فأحاله الرئيس إلى التسجيل للعمل به، وهنا يلاحظ توقيع ثلاثة قضاة على الحكم[٣].


صاحب السعادة رئيس المحاكم في الكويت المحترم
محكمة الكويت

حكم قضاة المحكمة الشرعية بالكويت لوقف يوسف عبداللطيف الهريس بيته على مصالح مسجد سرحان.

---

(١) وثيقة صادرة عن الشيخ عبدالعزيز العتيقي مدير معارف البحرين، بتحديد رواتب المدرسين ومنهم عبداللطيف شملان.
(٢) الشيباني والمطيري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥-١٠٦.
(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

تنظيم القضاء:

برزت في هذه الفترة مرحلة جديدة في تاريخ القضاء بالكويت، وهي التي بدأت بذورها سنة ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) بإصلاحات فرضها المجلس التشريعي تتضمن زيادة عدد القضاة، وتعيين مكان محدد للتقاضي، واستخدام مجلة الأحكام العدلية العثمانية كمرجع للأحكام والفتاوى(١)، ثم في سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) صدرت تنظيماتٍ جديدة اشتملت على هيكل جديد متكامل على قمته رئيس المحاكم، ويشتمل على التنظيمات التالية:

أولاً- القانون السائد: هو الشريعة الإسلامية، وهو المتبع في القضايا الجنائية والمدنية، فيرجع القاضي إلى مجلة الأحكام العدلية "المجلة"، وفي حالة عدم وجود نصوص ذات علاقة يرجع إلى قواعد الفقه المالكي، وفي الأحوال الشخصية يتمِ اتباع قواعد المذهب المالكي أيضاً، أما القضايا التجارية والبحرية فيتم تطبيق القانون الوضعي ممثلاً بالقانون التجاري، وقانون الغوص اللذين صدرا في فترة سابقة(٢).

ثانياً -الهيكل التنظيمي لدائرة المحاكم: يرأس الدائرة الشيخ عبدالله الجابر الصباح، وهو المخول بتنفيذ الأحكام، ويساعده نائب الرئيس وهو جابر العبدالله الجابر، وتعرض جميع الدعاوى مبدئياً على مكتب رئاسة المحاكم فإما أن تنتهي بالصلح أو يقوم بتوجيهها بحسب الاختصاص إلى اللجان التجارية، أو لجان عُرف البحر، أو المحاكم الشرعية(٣). ينقسم الهيكل التنظيمي التابع للرئاسة إلى المحاكم الشرعية والإدارة التنفيذية.

أ- المحاكم الشرعية وهي المحكمة الشرعية العليا، المحكمة الشرعية، محكمة الجنايات والجنح، محكمة الأحوال الشخصية، والمحكمة المدنية التي يدخل نشاطها ضمن القضاء العرفي مما سنوضحه في محله (٤).

ب – الإدارة التنفيذية وتشمل الأقسام التالية: قسم تسجيل الأملاك Notary Public، الأيتام، والتي يوجد بها تداخل مع القانون العرفي، سنوضحه في محله لاحقاً. محاسبة الغواصين، المواريث، وأقسام إدارية مثل الحسابات والخزينة، كُتاب المحكمة، والسكرتارية(٥).

---

(١) مال الله، مرجع سبق ذكره، ص ٤١-٥٨.

(2) Judicial Department of Kuwait Government. American Consulate in Kuwait, Foreign Service Despatch No. 199, May 7th, 1956.

(٣) محمود قلعه جي "الكويت الحديثة"، الكويت ١٩٥٥م، ص ١٦٢.

(4) Publication of Pamphlet on Kuwait Court System. American Consulate in Kuwait, Foreign Service Despatch No. 196, Dec 22nd, 1959.

(5) Desp. No. 199. Op. Cit.

يتألف القضاة في ذلك الوقت (١٩٥٦م) من سبعة قضاة، منهم اثنان كويتيان، وخمسة مصريون من خريجي الأزهر[١]، وسنأتي على أسمائهم بالتفصيل. ويساعد القضاة لجان متخصصة تحال لها بعض الأمور عند الحاجة لإبداء الرأي، وعند اللزوم تنعقد محكمة الاستئناف بمجلس قضائي، أو تحال القضية إلى المميز بناء على رغبة الخصوم، والمُميز هو الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وأحكامه نهائية[٢].

ثالثاً- الموثقون الخارجيون: يتصل بالمحكمة الشرعية ما يرد من قُضاة الشيعة أي الطائفة الجعفرية، ولهم قُضاة متعددون لكل جماعة مُوثق أو أكثر، وأشهر هؤلاء الشيخ محمد المزيدي وابنه الشيخ إبراهيم، والشيخ علي بن هاشم الموسوي، والشيخ علي بن موسى الحائري، والسيد جواد الموسوي القزويني[٣].

ويتصل بالمحكمة أيضاً ما يرد من أمراء وكُتاب القُرى مثل فيلكا، الجهراء، الفحيحيل، الفنطاس، أبو حليفة، الشعيبة، الدمنة، حولي وغير ذلك[٤].

رابعاً- تنظيمات أخرى: كان يوجد في ذلك الزمن دوائر قضائية أخرى متخصصة، وتتبع القانون العرفي، أو لاجتهادات المسؤولين ومدى تعاونهم مع المحاكم. مثال ذلك محكمة المرور في دائرة الشرطة يتولاها الشيخ صباح السالم، محكمة دائرة الأمن العام ويتولاها الشيخ عبدالله المبارك، ونائبه الشيخ عبدالله الأحمد، وحدة قضائية بدائرة الأمن بالأحمدي، يتولاها الشيخ جابر الأحمد[٥]. وظلت الدوائر قائمةً حتى استقر الأمر بإنشاء دستور جديد، ونظام قضائي جديد للبلاد.

خامساً- التقييم الإحصائي: لقد توسعت أعمال المحاكم في الخمسينيات، فازداد عدد الموظفين من (٢٥) في مارس سنة ١٩٥٢م[٦]، إلى (١١٥) في ديسمبر سنة ١٩٥٩م[٧]. وكانت كمية الدعاوى في السنوات الأولى لتنظيم القضاء والمحاكم لا تتجاوز ثلاثمائة دعوى في العام، وأغلبها يتصل بالنواحي الشخصية وقضايا الطلاق والغوص. فلما صار البلد محطة للمهاجرين بعد إنتاج النفط تجارياً في

---

(1) Ibid.

(٢) Desp. No. 196. Op. Cit. وانظر: أحمد الشرباصي "أيام الكويت"، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٥٣م،ص٥٨.

(٣) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره. ووثائق شرعية أخرى.

(٤) وثائق شرعية متعددة اطلعنا عليها. المصدر: وزارة العدل. فيلكا هي جزيرة مأهولة من جزر الكويت، الجهراء قرية زراعية معروفة غرب مدينة الكويت، الدمنة قرية معروفة الآن بضاحية السالمية، حولي قرية زراعية معروفة الآن بضاحية حولي. أما الفنطاس وأبو حليفة والفحيحيل فهي قرى تقع على ساحل الخليج جنوب الكويت المسمى بالعدان، وهي من الشمال إلى الجنوب بحسب التسلسل، ومثلها الشعيبة ولكنها أزيلت وأقيم محلها منطقة الشعيبة الصناعية ومصفاة للبترول.

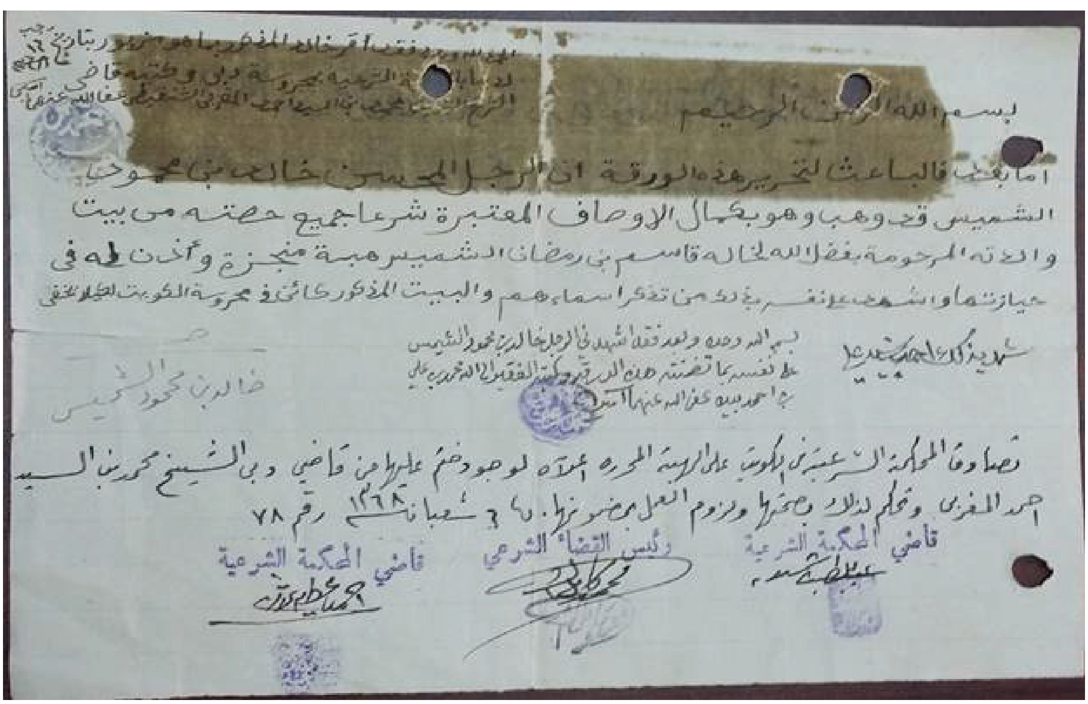
(٥) Desp. No. 199. Op. Cit. وانظر القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٦) فاضل سعيد عقل "الكويت الحديثة"، بيروت، ١٩٥٢م، ص ٩٠.

(٧) Desp. No. 196 ويوضح التقرير أن المدير التنفيذي لإدارة المحاكم كان عبدالعزيز عبدالرزاق المطوع، ومساعده فهد محمد العتيقي.

١٩٤٦م، أخذت الدعاوى في الازدياد فبلغ مجموع الدعاوى التي نُظرت في ١٩٥٣م (١٣٢٦هـ) دعوى منها (٨١٧) شخصية والباقي حقوق ومواريث وقضايا تجارية. وفي عام ١٩٥٤م بلغ عدد الدعاوى (١٦٠٧) منها (٩٧٧) دعاوى شخصية والباقي عامة، منها (٧٥٠) انتهت بالصلح[1]. وبذلك تكون نسبة الزيادة بين العامين المذكورين ٢٩٪، وهنا يتضح دور رئيس المحاكم في توجيه الخصوم للصلح قبل النظر في المحاكم حيث إن نسبة الدعاوى التي انتهت بالصلح وصلت إلى٤٧٪.

١٩- **محمد كامل الشمسي**: ظهر اسم هذا القاضي في الوثيقة السابقة كأحد قضاة المحكمة الشرعية، ولكنه سرعان ما تسنم منصب رئيس القضاء الشرعي في الكويت كما يظهر في الوثيقة التالية المؤرخة في ٦ شعبان ١٣٦٨هـ (٢ يونيو ١٩٤٩م). موضوع الوثيقة المصادقة على هبة من خالد محمود الشميس بيت والدته في الكويت إلى خاله قاسم بن رمضان الشميس والتي كانت في ١٦ رجب ١٣٦٨هـ (١٣ مايو ١٩٤٩م). وثق هذه الهبة قاضي دُبي الشيخ محمد بن السيد أحمد المغربي الشنقيطي، بشهادة محمد بن علي بن أحمد، وأحمد بن سيد علي، وأُحضرت إلى المحكمة الشرعية بالكويت للتصديق عليها، فتم ذلك وصادق عليها رئيس المحاكم (على ظهر الورقة)[2].


بسم الله الرحمن الرحيم
اما بعد فالباعث لتحرير هذه الورقة ان الرجل المحسن خالد بن محمود
الشميس قد وهب وهو بكمال الاوصاف المعتبرة شرعا جميع حصته من بيت
والدته المرحومة بفضل الله لخاله قاسم بن رمضان الشميس هبة منجزة واذن له في
حيازتها واشهد على نفسه بذلك من تذكر اسماءهم والبيت المذكور كائن في محروسة الكويت [illegible]

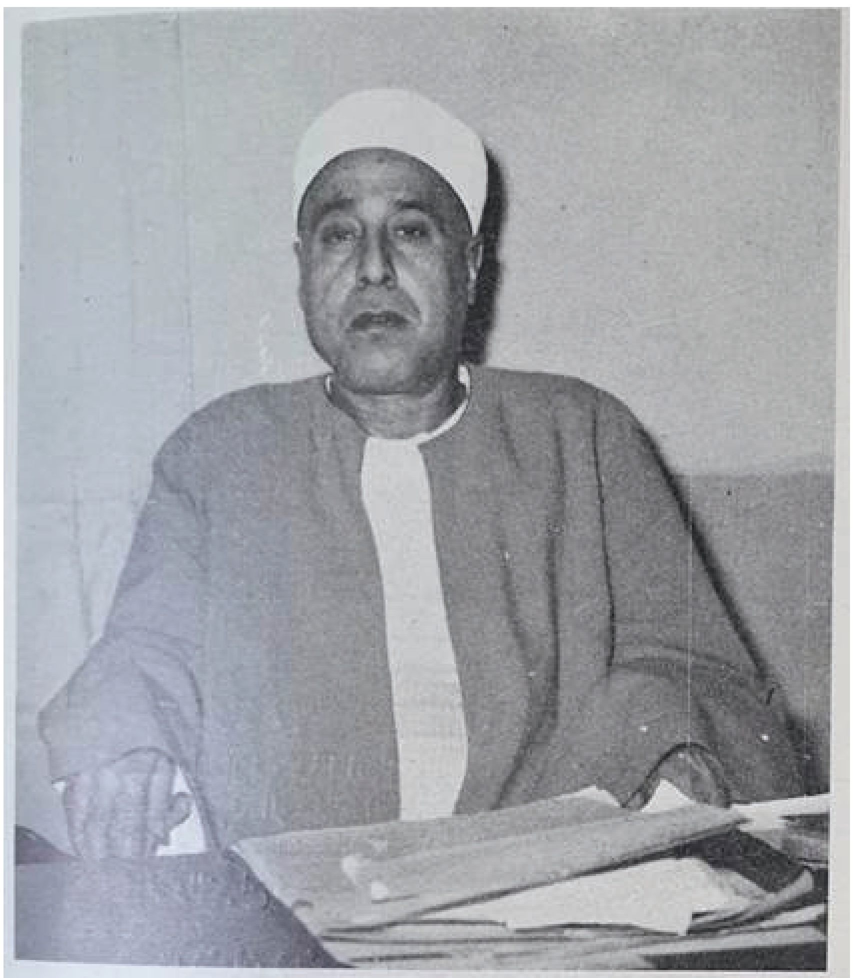
خالد بن محمود الشميس

تصادق المحكمة الشرعية بالكويت على الهبة المحررة اعلاه لوجود ختم [illegible] قاضي دبي الشيخ محمد بن السيد
احمد المغربي [illegible] ٦ شعبان ١٣٦٨ رقم ٧٨
قاضي المحكمة الشرعية — رئيس القضاء الشرعي — قاضي المحكمة الشرعية

وثيقة هبة من خالد الشميس إلى خاله قاسم الشميس لبيته في الكويت، موثقة في مدينة دُبي سنة ١٣٦٨هـ.

(١) محمود قلعه جي، مرجع سابق، ص ١٧٤. ويظهر من كلام المؤلف أن مصدر الإحصائيات هو السيد (الشيخ) عبدالله النوري سكرتير دوائر المحاكم في ذلك الوقت.
(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت. دُبي هي المدينة المعروفة بإمارة دبي من الإمارت العربية المتحدة.

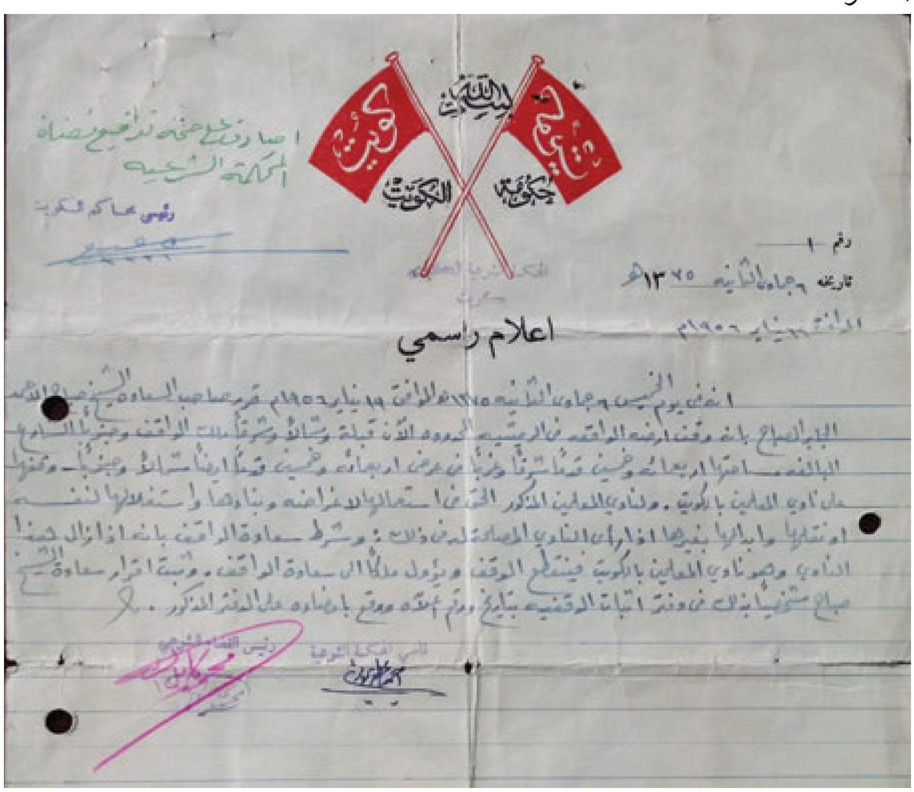
كان تعيين محمد كامل الشمسي رئيساً للقضاء حدثاً مميزاً في تاريخ الكويت، وقد وجه أمير البلاد الشيخ أحمد الجابر الأمر له بذلك "تقديراً لأعمالكم الجليلة المتعددة في حقل القضاء الشرعي منذ توليكم منصبكم في الإمارة، وتشجيعاً سامياً لفضيلتكم لما اتصفتم به من عفة ونزاهة، وطابع العدل الذي اتسمت به أحكامكم الشرعية في مختلف القضايا"، ونُشر ذلك في جمادى الأولى ١٣٦٨هـ (مارس ١٩٤٩م)[١]. نعرض أدناه صورة الشيخ محمد كامل الشمسي رئيس القضاء الشرعي بالكويت[٢].


فضيلة رئيس القضاة فى المحاكم الشرعية (مصري)

الشيخ محمد كامل الشمسي رئيس قضاة الكويت.

(١) مجلة البعثة، ع ٣، س ٣، جمادى الأول ١٣٦٨هـ/ مارس ١٩٤٩م.
(٢) محمود قلعه جي، مرجع سبق ذكره.، ص ١٦١.

وقد حرص رئيس المحاكم الشيخ عبدالله الجابر على تجديد انتداب الشيخ محمد كامل الشمسي بخطاب إلى وزير العدل بمصر، وذلك "لما لمسناه من فضيلته من كفاءة ممتازة ورزانة محمودة ونزاهة وعفة، وخلقٍ كريم، ولما قام به أحسن قيام بمهمة منصبه القضائي الذي حاز به ثقتنا وثقة أولياء الأمور، واستحق به أتم الرضا والإنعام من حضرة صاحب السمو الأمير المعظم برتبة رئيس القضاء الشرعي"[1]. بهذه المواصفات المحمودة استمر الشيخ محمد كامل الشمسي رئيساً للقضاء مدة طويلة، حيث يظهر اسم فضيلته في التقرير الصادر عن إدارة المحاكم كرئيس للقضاة في ديسمبر ١٩٥٩م[2]. والشمسي هو أحد القضاة الذين وثقوا وقف الشيخ صباح الأحمد الجابر (يرحمه الله) على نادي المعلمين في الرميثية. يظهر من الإعلام الرسمي المعتمد من رئيس المحاكم في ٦ جمادى الثانية ١٣٧٥هـ (١٩ يناير ١٩٥٦م) أن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وقف أرضه الواقعة في الرميثية على نادي المعلمين، وذلك بتوقيع القاضي أحمد عطية الأثري، ورئيس القضاء الشرعي محمد كامل الشمسي، ونرفق حجة الوقف أدناه[3].


بسم الله
حكومة الكويت
اعلام رسمي

حجة وقف الشيخ صباح الأحمد الجابر رحمه الله على نادي المعلمين سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

(١) مجلة البعثة.، ع ٧، س ٣، رمضان ١٣٦٨هـ/ يولية ١٩٤٩م.

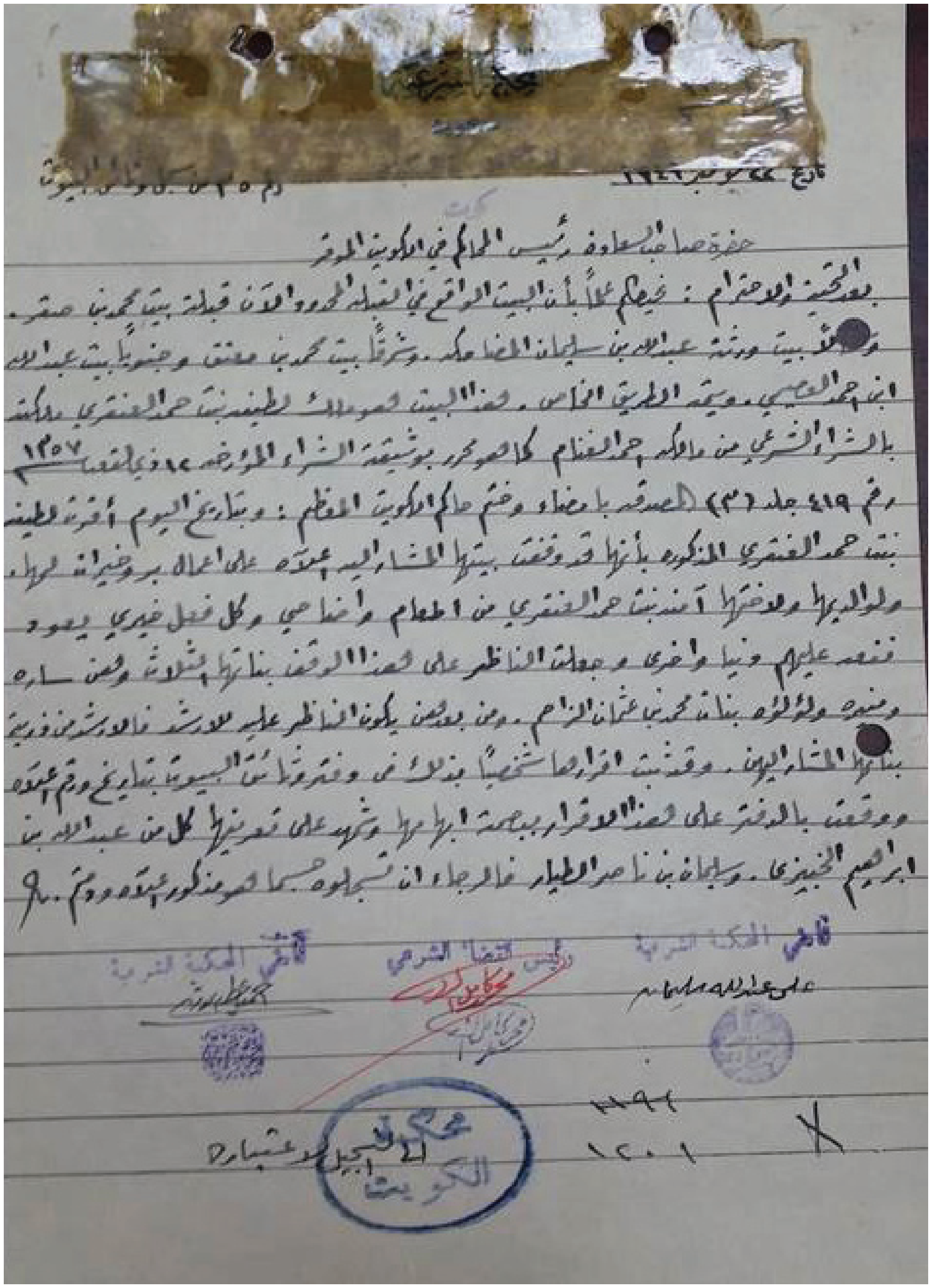
(2) Desp. No. 196. Op. Cit.

(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت. والواقف الشيخ صباح الأحمد الجابر هو أمير الكويت السابق، تولى الحكم في ٢٩ يناير سنة ٢٠٠٦م، وتوفي في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠م.

ولهذا القاضي إنجازٌ كبير في بدايات توليه رئاسة القضاء، وهو "أحكامٌ شرعية خاصة بالأوقاف"، حُررت بناء على طلب رئيس المحاكم الشيخ عبدالله الجابر، وقُدمت إليه بكتاب مؤرخ في ٢٦ جمادى الثانية ١٣٧٠هـ (٢ أبريل ١٩٥١م)، وهي قانون مؤلف من عشر مواد يهدف إلى وضع الطرق الملائمة لإصلاح حال الأعيان الموقوفة. أعد هذا القانون محمد كامل الشمسي، أحمد خميس الخلف، وأحمد عطية الأثري، بمراجعة المميز الرسمي الشيخ يوسف بن عيسى، ورفعها رئيس المحاكم إلى حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم بعد يومين من عرضها عليه، وأقرها سموه بإصدار "الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف" في اليوم التالي ٢٩ جمادى الثانية ١٣٧٠هـ (٥ أبريل ١٩٥١م). وسنرى لاحقاً أنها كانت مرجعاً للقضاة في أحكام الوقف. والقاضي محمد كامل الشمسي تم تعيينه عضواً بمجلس الأوقاف بعد ذلك، مع القضاة يوسف بن عيسى، أحمد عطية الأثري، وعبداللطيف الشملان، إضافةً إلى غيرهم[1].

٢٠- **علي عبدالله سليمان:** بدأ عمله كقاضٍ شرعي في الكويت سنة ١٣٦٩هـ(١٩٤٩م)، منتدباً من مصر. وقد سجل الشيخ عبدالله الجابر شكره إلى وزير العدل بمصر "لما أسديتموه لنا ولحكومة الكويت من معونةٍ كبرى بندب أصحاب الفضيلة الشيخ محمد كامل الشمسي رئيس القضاء الشرعي في الكويت، والشيخ علي عبدالله سليمان، والشيخ عثمان عبدالعزيز القاضيين الشرعيين"[2]. مرفق أحد الأحكام الصادرة عن المحكمة الشرعية بتوقيع القضاة علي عبدالله سليمان، ومحمد كامل الشمسي، وأحمد عطية الأثري، وهو وقف لطيفة بنت حمد العنقري بيتها في القبلة بتاريخ ١ صفر ١٣٦٩هـ (٢٢ نوفمبر ١٩٤٩م)، وقد ثبت إقرارها شخصياً في دفتر وثائق البيوت ووقعت ببصمة إبهامها بعد تعريف شخصها من شهودٍ عارفين بها[3].

(١) تاريخ دائرة الأوقاف العامة من ١٣٦٨- ١٣٧٧ هـ(١٩٤٩- ١٩٥٧م)، إدارة الأوقاف العامة، ص ١٣.
(٢) مجلة البعثة، ع ٩، س ٣، ربيع أول ١٣٦٩هـ/ ديسمبر ١٩٤٩م.
(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت.



حضرة صاحب السعادة رئيس المحاكم في الكويت الموقر

قاضي المحكمة الشرعية

رئيس القضاء الشرعي

قاضي المحكمة الشرعية

حكم المحكمة الشرعية بوقف لطيفة حمد العنقري بيتها في الكويت، صادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩م.

٢١- عثمان عبدالعزيز الحلبي: برز اسم هذا القاضي في كتاب للشيخ عبدالله الجابر أشرنا إليه أعلاه مصاحباً لاسم زميله علي عبدالله سليمان، وفي رسالة أخرى موجهة إلى مصطفى بك كامل مدير المحاكم بمصر، يتقدم الشيخ عبدالله الجابر بالشكر على ندب المشايخ محمد كامل الشمسي وعلي

عبدالله سليمان، مع الشيخ عثمان عبدالعزيز "الذي نأمل وصوله"[1]. يفيد ذلك أن عثمان عبدالعزيز تأخر في الوصول إلى الكويت عن علي سليمان. وتوضح صورة تذكارية التقطت في الكويت بعد ذلك أن الشيخ "عثمان الحلبي" كان على رأس عمله قاضياً في الكويت سنة ١٣٦٩هـ (١٩٥٠م)، ويظهر في طرف الصورة، وعن يساره علي عبدالله سليمان، وفي الوسط محمد كامل الشمسي، ويليه أحمد عطية الأثري ثم أحمد بن خميس، ويظهر وقوفاً عبدالله النوري سكرتير رئيس المحاكم وإلى يمينه عبدالعزيز النوري أحد الموظفين في المحاكم[2].

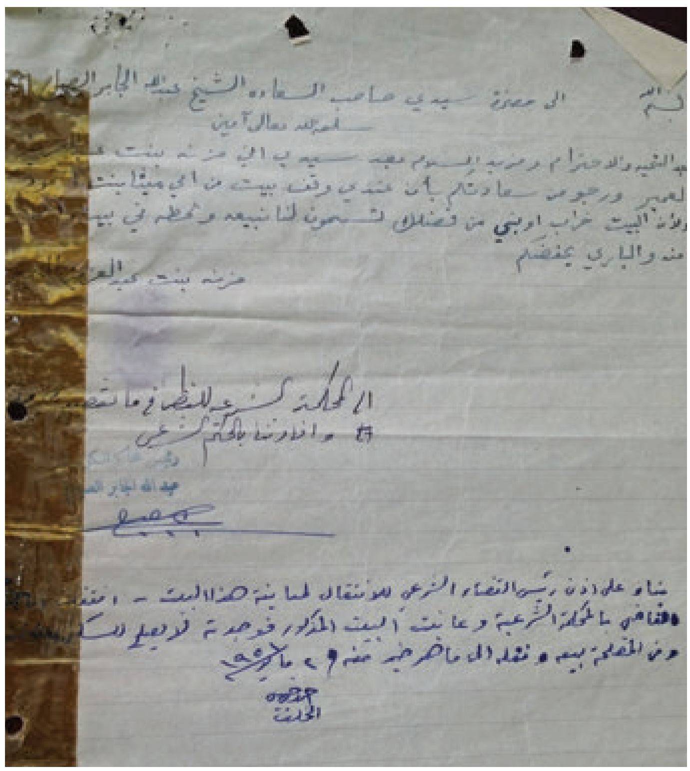


صورة تذكارية لهيئة القضاء بالكويت سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

٢٢- أحمد بن خميس الخلف: ورد خبر تعيينه قاضياً في ربيع أول ١٣٦٩هـ (ديسمبر ١٩٤٩م)[3]، وهو يظهر في الصورة أعلاه. أخذ أحمد بن خميس الخلف الجبران اسم "الخلف" من خاله الشيخ عبدالله الخلف الذي اهتم بتربيته كابنه وقام على تعليمه، وأرسله إلى الزبير للدراسة على علمائه حتى نبغ. ثم ارتحل إلى الأحساء في طلب العلم. عمل في مدرسة أهلية بالكويت معلماً ثم التحق بالتدريس

(١) مجلة البعثة، ع٩، س٣، ربيع أول ١٣٦٩هـ/ ديسمبر ١٩٤٩م.
(٢) مجلة البعثة، ع ٤، س٤، رجب ١٣٦٩هـ/ أبريل ١٩٥٠م.
(٣) مجلة البعثة، ع٩، س٣، مرجع سبق ذكره.

في المدرسة المباركية ثم الأحمدية، وصار ناظراً في مدرسة السعادة، وإماماً وخطيباً في مسجد البدر بالقبلة. تولى القضاء بأمر رئيس المحاكم واستمر به فترة طويلة حتى سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٢م)، وتوفي سنة ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)[١]، وقد كان من القضاة النشيطين الدؤوبين على مصالح الناس. توفرت له عدة توثيقات نختار منها الوثيقة المصورة أدناه، وهي طلب مزنة عبدالعزيز العمير استبدال بيت أمها ميثا بنت حمود الوقف لأنه خرب، فأمر رئيس المحاكم من المحكمة النظر في الموضوع والإفادة، وأذن رئيس القضاء لأحمد بن خميس بمعاينة البيت فقام بذلك وقدم تقريره بما يوافق دعوى المرأة ببيع البيت ونقل الوقف إلى ما هو خيرٌ منه[٢].



طلب مزنة العمير استبدال بيت أمها الوقف الخارب، وتقرير الشيخ أحمد بن خميس الخلف بالموضوع، في ٢ مايو ١٩٥١م.

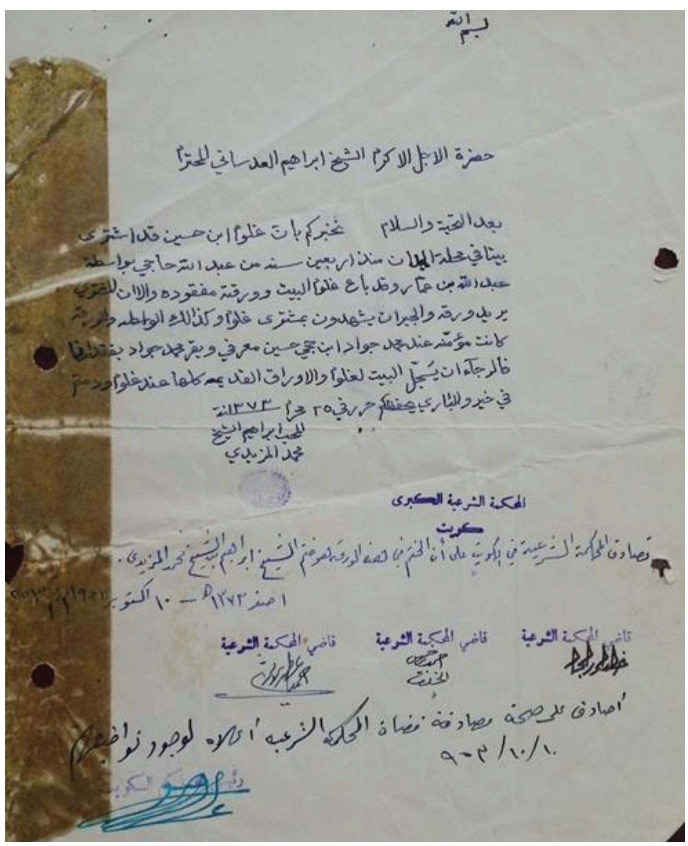
٢٣- خالد أحمد الجسار: من أوائل الكويتيين الذين التحقوا بدراسة القضاء الشرعي في الأزهر، وكان وقتها نشيطاً في كتابة المقالات النافعة في مجلة البعثة في القضايا العربية والإسلامية[٣]، فلما تخرج تلقفه الشيخ يوسف بن عيسى وأبلغه بأمر الشيخ عبدالله السالم أن يلتحق في سلك القضاء بالمحكمة

(١) الشيباني والمطيري، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٣.

(٢) المصدر: وزارة العدل بالكويت. ومن فوائد النص مشروعية انتساب الرجل إلى أخواله، وهو مما أخذ به أحمد بن خميس في تسميته لنفسه.

(٣) على سبيل المثال "المرأة في الإسلام"، ع٢، س ٥، ١٩٥١م. "لقد ضللنا الطريق" ع٣، س٥. "من قرارات المؤتمر الإسلامي العالمي"، ع٤، س ٥.

الشرعية[1]. ونُشر خبر انضمامه في رجب ١٣٧٢هـ (مارس ١٩٥٣م)[2]. له أحكام قضائية صدرت في ١٩٥٣-١٩٥٤م. نعرض أدناه صورة أحد الأحكام، مشاركة مع أحمد بن خميس وأحمد عطية الأثري، وهو تصديق لخط الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد المزيدي (القاضي الجعفري) موضوعه طلب إصدار وثيقة تملك بدل وثيقة مفقودة لبيت غلوم بن حسين في محلة الميدان في جهة الشرق بالكويت. والطلب موجه إلى إبراهيم بن عبدالله العدساني مدير تسجيل الأملاك، فأحاله إلى القضاة الذين صدقوا عليه، واعتمده رئيس المحاكم. ويلاحظ الكفاءة العالية التي كان يعمل بها الجهاز القضائي، حيث تم اعتماد الطلب في أقل من أسبوع، واعتمده رئيس المحاكم في ذات اليوم الذي صادق عليه قضاة المحكمة الثلاثة[3]، وذلك بتاريخ ١ صفر ١٣٧٣هـ الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٥٣م.



بسم الله

حضرة الاجل الاكرم الشيخ ابراهيم العدساني المحترم

بعد التحية والسلام نخبركم بان غلوم ابن حسين قد اشترى بيتاً في محلة الميدان منذ اربعين سنة من عبد الله حاجي بواسطة عبد الله بن عمار وقد باع غلوم البيت وورقته مفقوده والان المشتري يريد ورقة والجيران يشهدون بمشترى غلوم وكذا الدلال الواسطة والورقة كانت مؤمنة عند محمد جواد ابن حاجي حسين معرفي ويقر محمد جواد بفقدانها فالرجاء ان يسجل البيت لغلوم والاوراق ... كلها عند غلوم ودمتم في خير والباري يحفظكم حرر في ٢٥ محرم ١٣٧٣ السنة

المحب ابراهيم الشيخ محمد المزيدي

المحكمة الشرعية الكبرى
كويت

تصادق المحكمة الشرعية في الكويت على أن الختم ... الورقة هو ختم الشيخ ابراهيم الشيخ محمد المزيدي.

١ صفر ١٣٧٣هـ - ١٠ اكتوبر ١٩٥٣م

قاضي المحكمة الشرعية — قاضي المحكمة الشرعية — قاضي المحكمة الشرعية

اصادق على صحة مصادقة قضاة المحكمة الشرعية اعلاه لوجود تواقيعهم
١٠/١٠/١٩٥٣م

طلب إصدار وثيقة تملك لبيت مقدم من الشيخ إبراهيم محمد المزيدي، ومصادقة المحكمة الشرعية على الطلب.

(١) عبده مصطفى دسوقي، "في ذكرى رحيل الوزير خالد الجسار"، مجلة المجتمع، ١٦ ديسمبر ٢٠١٨م.
(٢) مجلة البعثة، ع٣، س ٧، رجب ١٣٧٢هـ/ مارس ١٩٥٣م. انظر أيضاً: أحمد الشرباصي. مرجع سابق. ص ٦٩.
(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

استمر خالد الجسار في المحاكم الشرعية فترة، ثم تم اختياره مستشاراً بمحكمة الاستئناف في التنظيم الجديد سنة ١٩٦٠م، واستمر فيها حتى أواخر ١٩٦٤م عندما تم اختياره وزيراً للأوقاف. ثم عين وزيراً للعدل في سنة ١٩٦٥م، واستمر في هذه الوظيفة حتى ١٩٧١م. وظل يتنقل ما بين وزارة العدل ووزارة الأوقاف وزيراً حتى سنة ١٩٩٠م، فكان محمود السيرة مخلصاً لوظيفته، مضرباً للمثل في أخلاقه. وتوفي في ٢٤ صفر ١٤٣٦ (١٦ ديسمبر ٢٠١٤م)[١]. نعرض أدناه صورة الشيخ الجسار في مجلس القضاء مع أحد القضاة المصريين[٢].



الشيخ خالد الجسار قاضياً في المحكمة الشرعية وبجانبه أحد القضاة المصريين.

٢٤- علي عبدالسلام: أحد قضاة المحكمة الشرعية، منتدباً من مصر. وجدت له حكماً مؤرخاً في ١٩ شوال ١٣٧٣ (٢٠ يونيو ١٩٥٤م)، بمشاركة القضاة أحمد عطية الأثري، ومحمد كامل الشمسي[٣].

---

(١) دسوقي، مرجع سابق. ويلاحظ أن تقرير القنصل الأمريكي في سنة ١٩٥٦م (Desp 199) لم يذكر القاضي الجسار ضمن قائمة قضاة المحكمة.

(٢) محمود قلعه جي، مرجع سبق ذكره. ص ١٦٣.

(٣) المصدر: وزارة العدل بالكويت.

٢٥- محمد عثمان: أحد قضاة المحكمة الشرعية، منتدباً من مصر. وجدت له حكماً مؤرخاً في ٣ ربيع أول ١٣٧٤هـ (٣٠ أكتوبر ١٩٥٤م)، بمشاركة القاضيين خالد الجسار وأحمد عطية الأثري[١].

٢٦- عبدالقادر العبد: أحد قضاة المحكمة الشرعية، منتدباً من مصر. وجدت له أحكاماً في ١٣٧٤/ ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)، بمشاركة أحمد عطية الأثري ومحمد كامل الشمسي. ونرفق أحد هذه الأحكام المؤرخ في ٢٣ جمادى الثانية ١٣٧٤هـ (١٥ فبراير ١٩٥٥م)، وهو وقف العمارة الكائنة أمام مسجد الخليفة، حيث ثبت أنها وقفٌ على مصالح المسجد المذكور، وأن الذي أسسها وبناها ووقفها هو الشيخ سالم المبارك الصباح[٢]. وقد صادق رئيس المحاكم على الحكم المنقول بواسطة الآلة الكاتبة بعد مطابقته للأصل، وأحاله إلى مدير الأوقاف، فتم تسجيله في الخيرات، أي الأوقاف الخيرية، كما يتضح من ختم دائرة الأوقاف على الوثيقة. ويوجد لهذه العمارة حكم آخر صدر بعد أيام من إثبات الوقف، للقضاة السابقين أنفسهم، يتضمن تثمينها وبيعها على البلدية لاحتياجها إليها، على أن تشتري الأوقاف عيناً أخرى بمال البدل، وتوقف على مصالح مسجد الخليفة بدلاً من العين المذكورة[٣]. وهذا الحكم نموذج من إبدال الأوقاف، انتشر في ذلك الوقت بسبب التنظيمات العمرانية الجديدة.



محكمة الكويت

رقم

١٣٧٤ /٦/

١٩٥٥ /٢/

اصادق على صحة هذا النقل لمطابقته للاصل

الى مدير الاوقاف للعمل بموجبه

حضرة صاحب السعادة رئيس المحاكم الموقر

بعد التحية

بناء على كتاب الرياسة المؤرخ ٦/١١/١٩٥٤ بشأن النظر في وقفية العمارة الكائنة امام مسجد الخليفة . نفيد بانه ثبت لدينا بشهادة الشيخ عبد العزيز حمادة وبراك بن عبد المحسن الخميس ان هذه العمارة وقف على مصالح المسجد المذكور وقد زاد براك في شهادته ان الذي اسسها وبناها ووقفها هو الشيخ سالم المبارك الصباح .

ولهذا — حكمنا بوقفية العمارة الكائنة على السيف المقابلة لمسجد الخليفة على مصالح هذا المسجد . والله يحفظكم

قاضي المحكمة الشرعية	قاضي المحكمة الشرعية	رئيس القضاء الشرعي
احمد عطية الاثري	عبد القادر العبد	محمد كامل الشمسي

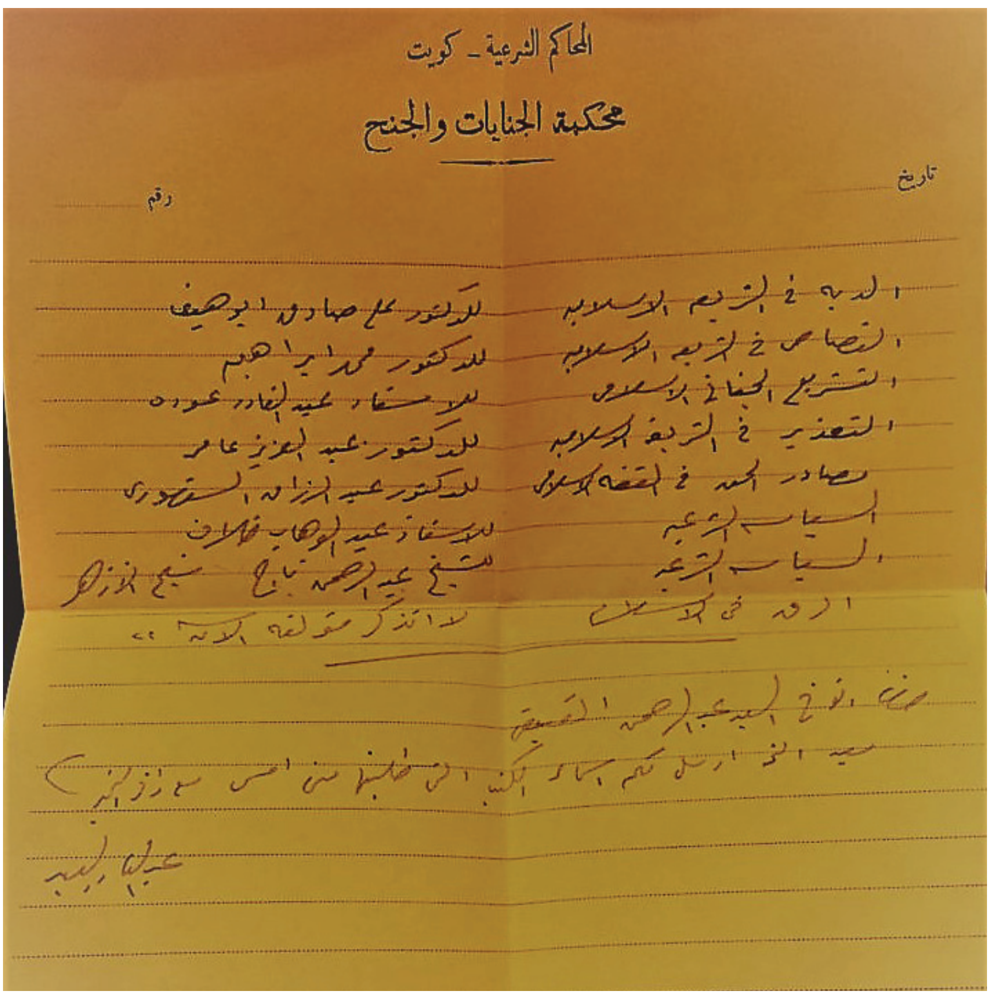
حجة وقف العمارة المقابلة لمسجد الخليفة على مصالح المسجد- وقف الشيخ سالم المبارك الصباح.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، ومسجد الخليفة من المساجد التاريخية القديمة في الكويت على كورنيش البحر.

(٣) المرجع السابق.

ولهذا القاضي رسالة لطيفة إلى عبدالرحمن سالم العتيقي سكرتير دائرة الشرطة في ذلك الوقت، جاء فيها: "حضرة الأخ السيد عبدالرحمن العتيقي. سعيد أني أرسل لكم أسماء الكتب التي طلبتها مني أمس مع وافر التحية. عبدالقادر العبد". والرسالة على الورق الرسمي لمحكمة الجنايات والجنح-المحاكم الشرعية-كويت، وتضم أسماء ثمانية كتب في مختلف جوانب الفقه والشريعة الإسلامية؛ مثل الدية، القصاص، التشريع الجنائي، السياسة الشرعية، الرق، إلخ. وتعبر الرسالة عن وجود تعاون بين دائرة الشرطة ودائرة المحاكم، وحرص دائرة الشرطة على الاسترشاد بمصادر الفقه الإسلامي في أعمالها[1]. ونرفق صورة الرسالة أدناه.


المحاكم الشرعية - كويت

محكمة الجنايات والجنح

تاريخ

رقم

الدية في الشريعة الإسلامية — للدكتور علي صادق أبو هيف

القصاص في الشريعة الإسلامية — للدكتور محمد إبراهيم

التشريع الجنائي الإسلامي — للأستاذ عبدالقادر عودة

التعزير في الشريعة الإسلامية — للدكتور عبدالعزيز عامر

مصادر الحق في الفقه الإسلامي — للدكتور عبدالرزاق السنهوري

السياسة الشرعية — للأستاذ عبدالوهاب خلاف

السياسة الشرعية — للشيخ عبدالرحمن تاج شيخ الأزهر

الرق في الإسلام — لا أتذكر مؤلفه الآن

حضرة الأخ السيد عبدالرحمن العتيقي

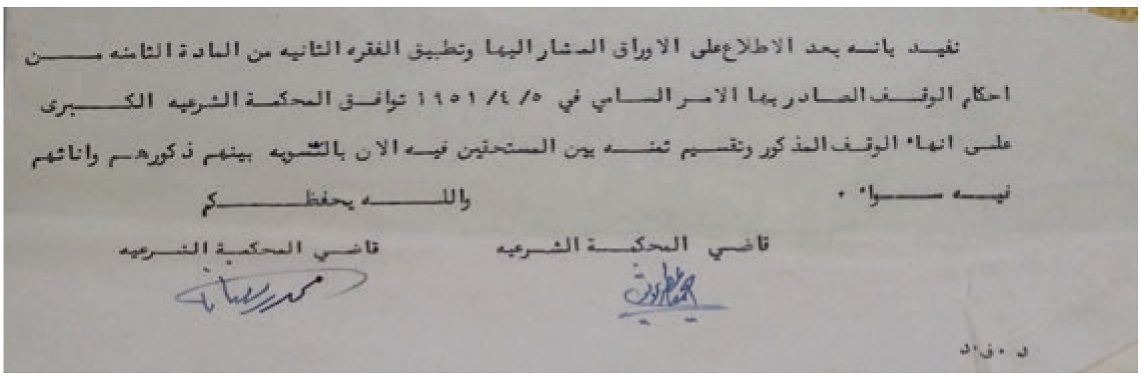
سعيد أني أرسل لكم أسماء الكتب التي طلبتها مني أمس مع وافر التحية

عبدالقادر العبد

رسالة من الشيخ عبدالقادر العبد القاضي بالمحاكم الشرعية إلى السيد عبدالرحمن العتيقي تتضمن أسماء كتب في الفقه والشريعة.

(١) من أرشيف المرحوم عبدالرحمن سالم العتيقي، بعناية السيد فهد أحمد بو صالح. وينقل السيد بو صالح عن جده العم عبدالرحمن أنه كثيراً ما يحيل قضايا المرور والشرطة إلى القضاة، وخاصة إلى المُميز الشيخ يوسف بن عيسى القناعي.

٢٧- **محمد رمضان:** أحد قضاة المحكمة الشرعية، منتدباً من مصر. له أحكامٌ ما بين أعوام ١٩٥٥و١٩٥٧م. ونرفق طرفاً من أحد أحكامه الصادر في ١٨ رجب ١٣٧٦هـ (١٨ فبراير ١٩٥٧م)، والمتعلق بإنهاء أحد الأوقاف الذرية، وتقسيم ثمنه بين المستحقين بالتسوية بينهم، ذكورهم وإناثهم فيه سواء[1].

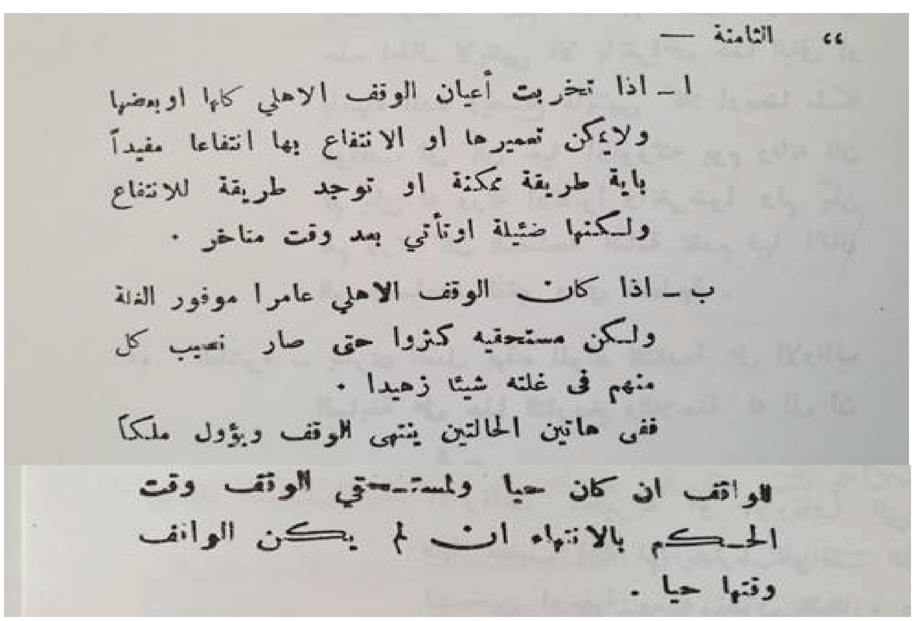


نفيد بانه بعد الاطلاع على الاوراق المشار اليها وتطبيق الفقره الثانيه من المادة الثامنه من
احكام الوقف الصادر بها الامر السامي في ٥/٤/١٩٥١ توافق المحكمة الشرعيه الكبرى
على انهاء الوقف المذكور وتقسيم ثمنه بين المستحقين فيه الان بالتسويه بينهم ذكورهم واناثهم
فيه سواء .
والله يحفظكم

قاضي المحكمة الشرعيه — قاضي المحكمة الشرعيه

حكم صادر من القضاة أحمد عطية الأثري ومحمد رمضان بإنهاء أحد الأوقاف.

وهذا الحكم يستند إلى أحكام الوقف الصادرة بالأمر السامي، وقد أشرنا إليه سابقاً، ونرفق صورة المادة الثامنة منه المشار إليها في الحكم.



" الثامنة —

ا - اذا تخربت أعيان الوقف الاهلي كلها او بعضها
ولم يمكن تعميرها او الانتفاع بها انتفاعا مفيداً
باية طريقة ممكنة او توجد طريقة للانتفاع
ولكنها ضئيلة اوتأتي بعد وقت متاخر .

ب - اذا كان الوقف الاهلي عامرا موفور الغلة
ولكن مستحقيه كثروا حتى صار نصيب كل
منهم في غلته شيئا زهيدا .
ففي هاتين الحالتين ينتهي الوقف ويؤول ملكاً
للواقف ان كان حيا ولمستحقي الوقف وقت
الحكم بالانتهاء ان لم يكن الواقف
وقتها حيا .

نص المادة الثامنة من الأمر السامي الصادر في ٥ أبريل ١٩٥١م – أحكام شرعية خاصة بالأوقاف.

(١) المصدر – وزارة العدل بالكويت.

خلاصة:

تطور مرفق القضاء في الكويت تطوراً ملحوظاً في الفترة المشمولة بالدراسة، التي امتدت من بدايات تأسيس حكم العتوب في الكويت وحتى فترة حكم الشيخ عبدالله السالم قبل التنظيم الحديث، وقد تقلده قضاة ينتمون إلى مذاهب فقهية مختلفة، وسيطر عليه قضاة آل عدساني ردحاً من الزمن. وقد تميز القضاء في فترة الشيخ أحمد الجابر بتنظيمات حديثة، زاد فيها عدد القضاة، وتطور عمل القاضي من نشاط فردي إلى عمل مؤسسي، وصار للمحاكم مقر رسمي لاستقبال المراجعين. واكب ذلك زيادة عدد السكان، وخاصة بعد بدء إنتاج النفط وتصديره، والتوسع المدني والحضري؛ أولاً داخل السور، وثانياً خارج السور وفي القُرى. إن الكفاءة التي عمل بها مرفق القضاء والمحاكم في ذلك الوقت تعدّ من قصص التميز غير المحكية، ولئن كان رئيس المحاكم والعاملون بها يعدّون ذلك واجباً لازماً عليهم، فإن النظرة الخلفية، أخذاً في الاعتبار التحديات التي واجهتهم، تستدعي النظر بالاحترام والإعجاب على أقل تقدير. لم يتسع المقام في بحثٍ مختصر كهذا التطرق إلى جميع الظروف التي كان يعمل بها مرفق القضاء. ولكن ديناميكية البيئة التي أحاطت بهذا العمل، وتشعب مدخلاته، شكلت نوعاً من التحدي كان على المسؤولين التعامل معه بأقصى درجات الحذر والكفاءة؛ فمن جانب كان عليهم التعامل مع عشرات الآلاف من سندات الهبات التي مُنحت في فترة قصيرة للبدو والحضر، مع تغير في التركيبة السكانية. ومن جانبٍ آخر مواجهة عقاراتٍ متهالكة داخل السور، وأوقافٍ أتى عليها الدهر، ومناطق حضرية جديدة تضاعفت مساحاتها في فترة سنواتٍ محدودة. فلا شك أن هذا الفريق يستحق درجة عالية من التقدير، ولا أقل من تسجيل أسمائهم الصحيحة وضبط تواريخهم، اعترافاً بالعمل الجميل الذي قاموا به، وليكونوا مثلاً يحتذى به، فجزاهم الله خير الجزاء.

تنويه:

يتقدم المؤلف بالشكر والتقدير لكل من ساهم بالبيانات والمعلومات لإخراج هذا البحث. وأخص بالتقدير معالي وزير العدل الأسبق الأستاذ يعقوب عبدالمحسن الصانع، ووكيل الوزارة الدكتور بدر غصاب الزمانان (يرحمه الله)، وكافة المسؤولين والعاملين في إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، والسيد فهد أحمد بو صالح، والسيد وليد عيسى الثاقب. والشكر موصولٌ إلى الأمانة العامة للأوقاف، وإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف، وجميع الأفراد والمؤسسات الذين أثبتنا أسماءهم في الهوامش، وغيرهم من الذين قدموا يد المساعدة للباحث.

القسم الثاني: القضاء البريطاني في الكويت

مدخل تاريخي:

يرجع تاريخ العلاقة السياسية بين الكويت وبريطانيا من الناحية الرسمية إلى المعاهدة التي وقعها مبارك الصباح مع ممثل الحكومة البريطانية في الخليج في العاشر من رمضان سنة ١٣١٦ هـ الموافق ٢٣ يناير ١٨٩٩م[١]. كانت تلك المعاهدة أو الاتفاقية تهدف بالدرجة الأولى إلى منع استخدام الكويت كمحطة في سكة حديد بغداد، وبالتالي كبح جماح النفوذ الألماني من الوصول إلى الخليج، ومن وجهة نظر مبارك حمايته من أعدائه[٢].

نظمت بنود الاتفاقية علاقة الكويت مع الأطراف الخارجية، ولم يكن فيها أي إشارة إلى التدخل القضائي من الحكومة البريطانية في الكويت[٣]. وباعتبار أن القضاء البريطاني كان موجهاً لفئة الأجانب، لم يكن في ذلك الزمن مبرر للتفكير فيه لأن الأجانب لم يكن لهم وجود محسوس من الأساس. بدأ الوضع في التغير عندما تأسس مستشفى الإرسالية الأمريكية في الكويت وما صاحبه من نشاطٍ تبشيري، وذلك في سنة ١٩١١م[٤].

تفيد مراسلات الوكلاء البريطانيين في بغداد والكويت والهند أن التفكير في وضع الأجانب تحت مظلة القضاء البريطاني بدأ منذ سنة ١٩١١م، ولكنه تأخر بسبب عدم استقرار العلاقة مع الأتراك (العثمانيين). بدأ التحرك الفعلي نحو إصدار القانون (يُسمى الإرادة في المجلس واختصاراً: الإرادة) بعد ذلك في سنة ١٩١٩م. كان أمام المسؤولين مادة قانونية جاهزة للبناء عليها وهي الإرادة المطبقة في مسقط منذ عام ١٩١٥م والإرادة المطبقة في البحرين[٥].

---

(١) أحمد مصطفى أبو حاكمة "تاريخ الكويت الحديث"، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤م، ص ٣٢١-٣٢٩، ٤٠٨.
(٢) المرجع السابق.

(3) Ahmad Hijazi "Kuwait: Development from a Semitribal, Semicolonial Sociery to Democray and Sovereignty", the American Journal of Comparative Law, Summer, 1964, Vol. 13, No. 3 (Summer, 1964), pp. 428-438.

وانظر فاضل خلف "دراسات كويتية"، ط٣، الكويت ١٩٩٥م، ص ١٣٤-١٣٩.
(٤) س. ستانلي ج. ماليري "الكويت قبل النفط"، ترجمة محمد غانم الرميحي، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٧م، ص ٤٧-٥٤.

(5) IOR/R/15/5/293. File 7/1 I Kuwait Order-in-Council (Jurisdiction Over Foreigners). QDL.

أولاً- إرادة الكويت في المجلس لسنة ١٩٢٥م:

التحضير لإرادة الكويت:

تطورت مراسلات المسؤولين في الحكومة البريطانية بعد إعداد مسودة قانون يعطي للوكيل البريطاني سلطة قضائية على فئات محددة من الأجانب في الكويت، وسُمي هذا القانون "إرادة الكويت في المجلس" Kuwait Order in Council تمييزاً له عن إرادة مسقط وإرادة البحرين. استغرق هذا الموضوع وقتاً طويلاً في الجدل بين المكاتب المختلفة؛ أُثير في أثناء الجدل مسألة تبعية الوكالة البريطانية في الكويت، وهل سوف تكون لمكتب المقيم السياسي في بغداد أو لغيره، ولكن المسألة الأكثر تعقيداً أثارها اللورد كرزون Lord Curzon وهي قلة أعداد الأجانب في الكويت، ومن ثم التخوف من اعتراض الدول الأخرى ذات العلاقة وهي الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، البرتغال واليابان على ولاية الوكيل البريطاني على الأجانب. وأُثيرت أيضاً مسألة العلاقات مع تركيا والحاجة إلى إبرام اتفاقية السلام المزمعة معها قبل المضي قدماً في إصدار الإرادة المقترحة. ورد ذلك في رسالة من وكيل وزارة الخارجية لمكتب المستعمرات موجهة إلى وزارة الخارجية في لندن، بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٢٢م[١]، وقد برز أثناء المراسلات الحاجة إلى موافقة مبدئية من أمير الكويت على الموضوع، الأمر الذي قد يمنع اعتراضات الدول الأخرى. وأوضحت مذكرة مؤرخة في ٤ أغسطس ١٩٢١م أن الاتفاقية المعقودة مع تركيا في يوليو ١٩١٣م (وغير المصدقة) تضمنت اعتبار الكويت قضاءً مستقلاً تابعاً للدولة العثمانية واعتبار شيخ الكويت قائمقاماً للدولة، وجرى فيها تحديد حدود الكويت ومناطق قبائلها. وفي تلك الاتفاقية وافقت تركيا على المعاهدة التي أبرمها الشيخ مبارك مع الحكومة البريطانية في ١٨٩٩م على أن تلتزم الحكومة البريطانية بعدم تغيير العلاقة مع الكويت ما دام الوضع السياسي قائماً[٢]. ويمكن فهم مبرر استدعاء بنود الاتفاقية الأنجلو تركية تلك من خلال تفسيرٍ قانونيٍ يعطيها قوة النفاذ رغم عدم تصديقها[٣].

أمام هذه المخاوف والتحفظات قام المُفوض العالي البريطاني للعراق في ١٧ أكتوبر ١٩٢١م بمخاطبة الوكيل السياسي في الكويت لاستمزاج وجهة نظره، وطلب منه معلومات وإحصائيات

(1) Ibid. p. 60r.

(2) Frederick F. Anscombe "The Ottoman Gulf", Columbia university Press, NY 1997. pp. 162-166.

(3) R. V. Pillai and Mahendra Kumar "The Political and Legal Status of Kuwait", The International and Comparative Law Quarterly, Jan., 1962, Vol. 11, No. 1, pp. 108-130.

عن أعداد السكان الذين يُعدّون "أجانب" في الكويت، والذين يترددون على الكويت بصفة مؤقته[1]. قام الوكيل السياسي في الكويت الماجور جي. سي. مور بالإجابة عن هذه التساؤلات في ٤ ديسمبر ١٩٢١م، بمذكرة تضمنت معلومات سُكانية مهمة، نسردها فيما يلي تتميماً للفائدة[2].

ملخص تقرير الوكيل البريطاني في الكويت عن الأجانب في الكويت- ١٩٢١م:

- تعريف الشخص الأجنبي (وفق إرادة الكويت المُقترحة): هو أي شخص غير بريطاني وغير تابع للكويت. وتابع الكويت هو الشخص الذي يتبع شيخ الكويت، أو يقيم في الكويت وينتمي إلى سلطة غير مسيحية ليس لها ممثل (قنصل) في الكويت.

وفق هذه التعاريف فإن الأجانب الذين أمكن تقصيهم في الكويت هم:

١. أتباع أمريكيون: عددهم ستة أشخاص، وهم أعضاء الإرسالية الأمريكية.

٢. أتباع برتغاليون: عددهم أربعة أشخاص، وهم أفراد عائلتين من غُوا Goa (في الهند) يعملون لدى أتباع بريطانيين.

٣. أتباع فرنسيون: وهو شخص درويش Mendicant [3]من الجزائر. ومن الممكن أن يتردد على الكويت أتباع فرنسيين من الصومال الفرنسي كطاقم أو بحارة لبعض المراكب.

٤. أتباع إيطاليون: وهم بحارة من إريتيريا غير مقيمين يترددون على الكويت أحياناً.

٥. أتباع أسبان: لم أسمع بهم كمقيمين، ولكن قد يتردد بعضهم من المغرب الأسباني كحاج أو درويش.

- تم الاتصال بالشيخ أحمد (أمير الكويت)، وقد أبدى عدم ممانعته أن تقوم حكومة جلالة الملك بالولاية القضائية على الفئات المشار إليها، بالإضافة إلى الأتباع البريطانيين، وكذلك الأتباع الكويتيين الذين يعملون في خدمة الأتباع البريطانيين.

- إن الشيخ لن يوافق، دون تحميل ضغط قوي، على ولاية قضائية بريطانية لأتباع دول غير

(1) IOR/R/15/5/293. Op. Cit. Memo No. 18279-7-37, From High Commissioner for Iraq to the Political Agent in Kuwait. pp. 75r.

(2) Ibid. Letter-No. 206-C, from the Political Agent in Kuwait to the High Commissioner in Baghdad. pp. 75-76.

(٣) Mendicant هنا بمعنى درويش وهو شخص صوفي متجول.

مسيحية، باستثناء الصين واليابان. وهذه الدول لا يوجد منها أحد بالكويت، ولكن سفنها تمر في المياه الإقليمية في أحيان قليلة.

- إن أتباع الدول غير المسيحية المقيمين في الكويت أكثرهم من فارس (إيران) ونَجد. يُقدر عدد الأتباع من أصل فارسي في الكويت بعشرة آلاف شخص، ولكن كثيراً منهم مُقيمون على مدى جيلين أو ثلاثة، وفقدوا هويتهم الفارسية. إنه نظراً لعدم وجود نظام للتسجيل لا يُعرف العدد الحقيقي، ولكن يُقدر عدد الفُرس بستة آلاف شخص. ومع ذلك أشك أن يُفصح عدد خمسة آلاف منهم عن هويتهم الفارسية إذا سُئلوا. بالإضافة إلى ذلك يتردد عدد كبير من المراكب الفارسية على الميناء سنوياً[1].

- إنه من الصعوبة البالغة تقدير عدد الأتباع النجديين في الكويت، وذلك لأن الغالبية العظمى من سكنة الكويت هم من أصول نجدية، كما في حالة البدو المصاحبين للقوافل. وينطبق ذات الأمر بدرجةٍ أقل على أتباع البحرين والمشيخات العربية الأخرى في الخليج. إنه لا يوجد حجازيون مستقرون في الكويت، ولكن حوالي ثلاثين منهم من الدراويش يمرون سنوياً باتجاه العراق. ويوجد في الوقت الحالي اثنا عشر شخصاً من أتباع الأتراك في المدينة.

- البريطانيون: عددهم ٤. والهنود البريطانيون: ٢٢. والعرب بجنسية بريطانية: عددهم ٢١. ومصري بجنسية بريطانية: عددهم ١. وصوماليون وأفارقة تحت الحماية البريطانية: عددهم ١٠٠. ومجموع أتباع بريطانيا: عددهم ١٧٥ (المجموع الصحيح ١٤٨). يضاف إلى ذلك ٣٦ كويتياً وأتباع جنسيات أخرى يعملون في خدمة البريطانيين، من ضمنهم الأربعة أهل غُوا السابق ذكرهم، والذين نعتبرهم أتباع بريطانيين. كذلك يتردد على الكويت حوالي ٢٠٠ هندي من البحارة والحجاج سنوياً.

- يؤخذ في الاعتبار وجود عدد كبير من العراقيين في الكويت، وكثير منهم متداخلون مع الكويتيين بحيث يصعب التفريق بينهم كما هو الحال في النجديين، وخاصة أنه لا يوجد تسجيل. أما السوريون والفلسطينيون فلا يوجد منهم أحد مستقر في الكويت أو حتى من يتردد عليها باستمرار.

---

(١) حول مزيد من المعلومات حول هذه الفئة والفئات الأخرى، انظر:
Waleed A. A. Al-Munais "Social and Ethnic Differentiation in Kuwait: A Social Geography of an Indigenous Society", Ph. D. thesis, SOAS, London, 1981. pp. 110-151.

إقرار إرادة الكويت في المجلس لسنة ١٩٢٥م:

توالت المراسلات بعد ذلك للتحضير لإرادة الكويت، بعد تلافي الصعوبات المُثارة وانتهاء أمر الدولة العثمانية والخلافة رسمياً في ٣ مارس ١٩٢٤م[١]. من ذلك رسالة موجهة من س. د. بارسونز نائب سكرتير حكومة الهند إلى ل. د. واكلي سكرتير دائرة الخارجية في لندن، مؤرخة في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٤م بعرض مسودة إرادة الكويت على حكومة جلالة ملك بريطانيا. أوضحت الرسالة أن المسودة مبنية بدرجة كبيرة على إرادة مسقط الصادرة في عام ١٩١٥م، مع تعديلات بسيطة مشتقة من إرادة البحرين لسنة ١٩١٣م، كما أوضحت الرسالة أبرز التعديلات؛ مثل استخدام عبارة "مسلم" بدلاً من عبارة "غير مسيحي" في المسودة السابقة، وأشارت الرسالة إلى أن شيخ الكويت، بخلاف شيخ البحرين، لم يفوض has not delegated الحكومة البريطانية بسلطة قضائية على الأجانب، وأنه من الضروري اتخاذ خطوات لضمان الحصول على هذه الموافقة من الشيخ[٢].

صدرت إرادة الكويت في ١٧ مارس ١٩٢٥م، وقام واكلي بمخاطبة سكرتير حكومة الهند بذلك مرسلاً نسخاً منها، مع توجيهات بالحصول على تفويض شيخ الكويت بالموافقات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ[٣]. تشتمل إرادة الكويت على ثمان وثمانين مادة في سبعة أجزاء، مطبوعة في سبع وعشرين صفحة، وقد تم توفير ملخص لها باللغة العربية لاطلاع شيخ الكويت، بغرض أخذ الموافقة اللازمة بالتفويض. صدر هذا القانون شاملاً التعريفات، وتحديد الأشخاص المخاطبين به، وأنواع الجرائم والأمور التجارية، والعلاقة مع القضاء الشرعي والمحاكم الأعلى...إلخ (انظر صورة الصفحة الأولى أدناه)[٤].

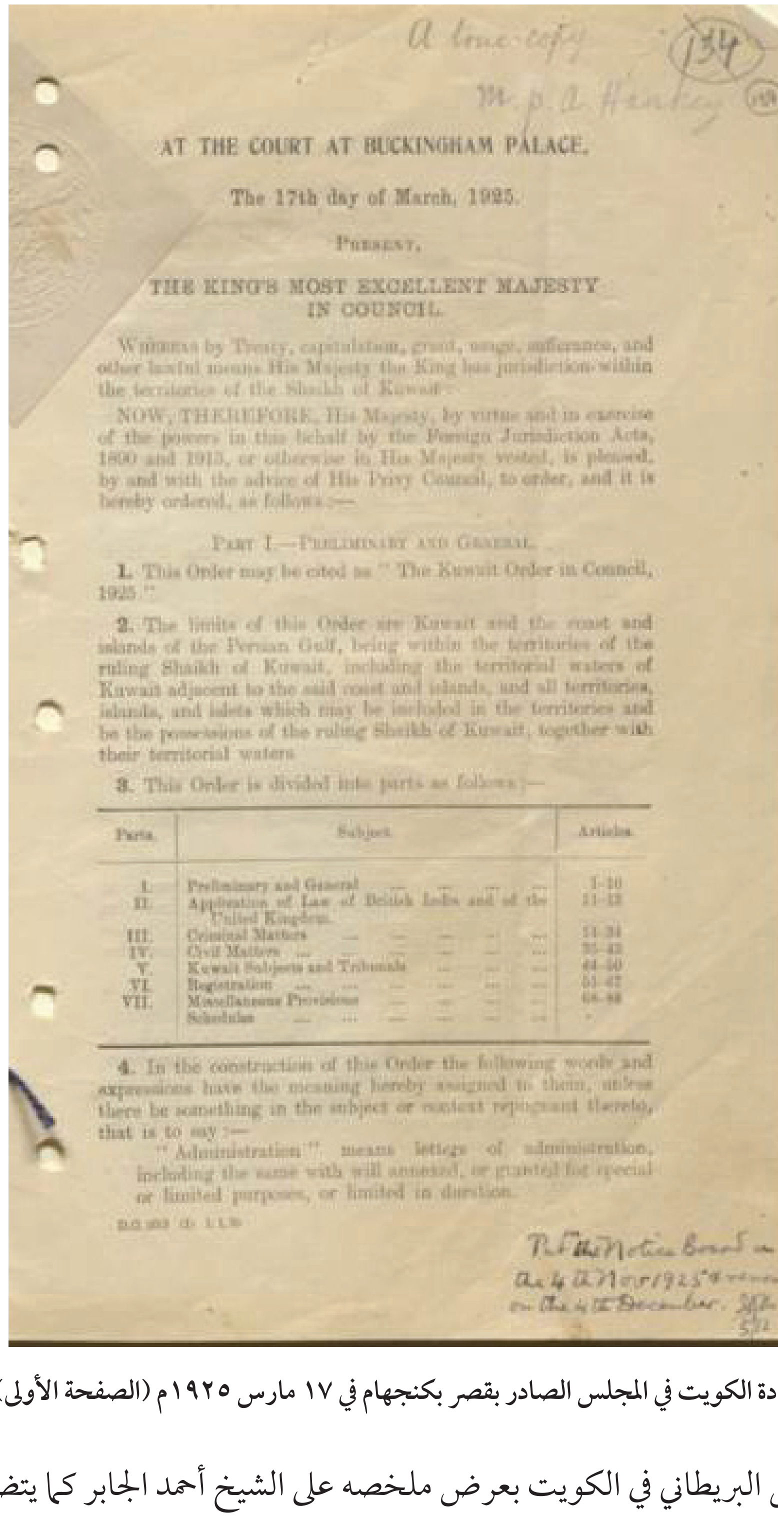
---

(1) https://www.britannica.com/place/Turkey/History

(2) IOR/R/15/5/293. Op. Cit. Letter 92-X, From SD. A. E. B. Parsons to L. D. Wakely. pp. 79r-82r.

(3) Ibid. Letter from L. D. Wakely to India Office dated 31 March 1925. pp. 94c,v.

(4) Ibid. The Kuwait Order in Council. P. 139.



AT THE COURT AT BUCKINGHAM PALACE.

The 17th day of March, 1925.

PRESENT,

THE KING'S MOST EXCELLENT MAJESTY IN COUNCIL.

WHEREAS by Treaty, capitulation, grant, usage, sufferance, and other lawful means His Majesty the King has jurisdiction within the territories of the Shaikh of Kuwait:

NOW, THEREFORE, His Majesty, by virtue and in exercise of the powers in this behalf by the Foreign Jurisdiction Acts, 1890 and 1913, or otherwise in His Majesty vested, is pleased, by and with the advice of His Privy Council, to order, and it is hereby ordered, as follows:—

PART I.—PRELIMINARY AND GENERAL.

1. This Order may be cited as "The Kuwait Order in Council, 1925."

2. The limits of this Order are Kuwait and the coast and islands of the Persian Gulf, being within the territories of the ruling Shaikh of Kuwait, including the territorial waters of Kuwait adjacent to the said coast and islands, and all territories, islands, and islets which may be included in the territories and be the possessions of the ruling Shaikh of Kuwait, together with their territorial waters.

3. This Order is divided into parts as follows:—

Parts.	Subject.	Articles.
I.	Preliminary and General	1-10
II.	Application of Law of British India and of the United Kingdom	11-13
III.	Criminal Matters	14-34
IV.	Civil Matters	35-43
V.	Kuwait Subjects and Tribunals	44-50
VI.	Registration	51-67
VII.	Miscellaneous Provisions	68-88
	Schedules	*

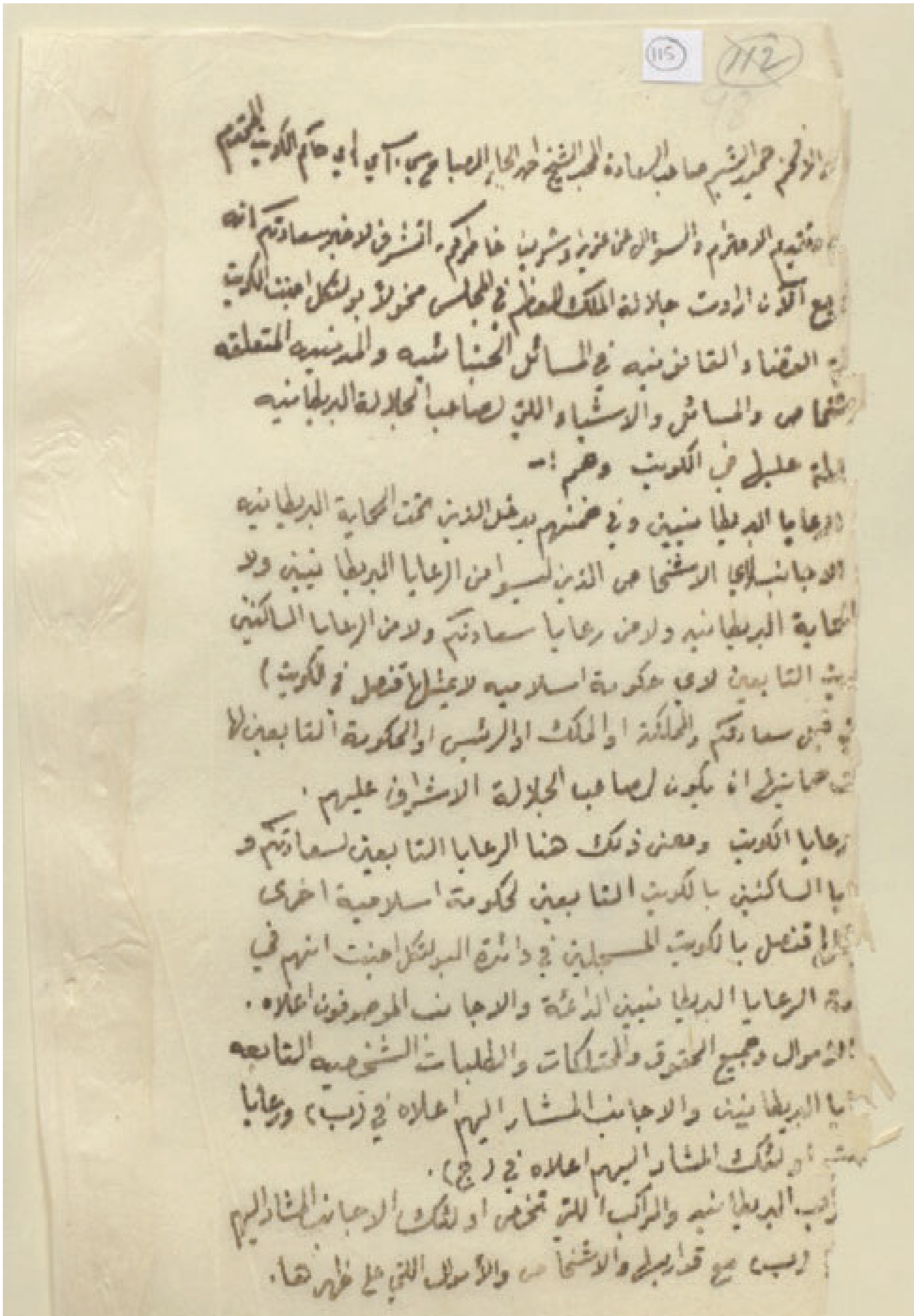
4. In the construction of this Order the following words and expressions have the meaning hereby assigned to them, unless there be something in the subject or context repugnant thereto, that is to say:—

"Administration" means letters of administration, including the same with will annexed, or granted for special or limited purposes, or limited in duration.

إرادة الكويت في المجلس الصادر بقصر بكنجهام في ١٧ مارس ١٩٢٥م (الصفحة الأولى)

وقام الوكيل البريطاني في الكويت بعرض ملخصه على الشيخ أحمد الجابر كما يتضح من الكتاب الموضح أدناه[1] (الصفحة الأولى منه).

(١) المرجع السابق. من جي. سي. مور إلى الشيخ أحمد الجابر. ص ١١٥.

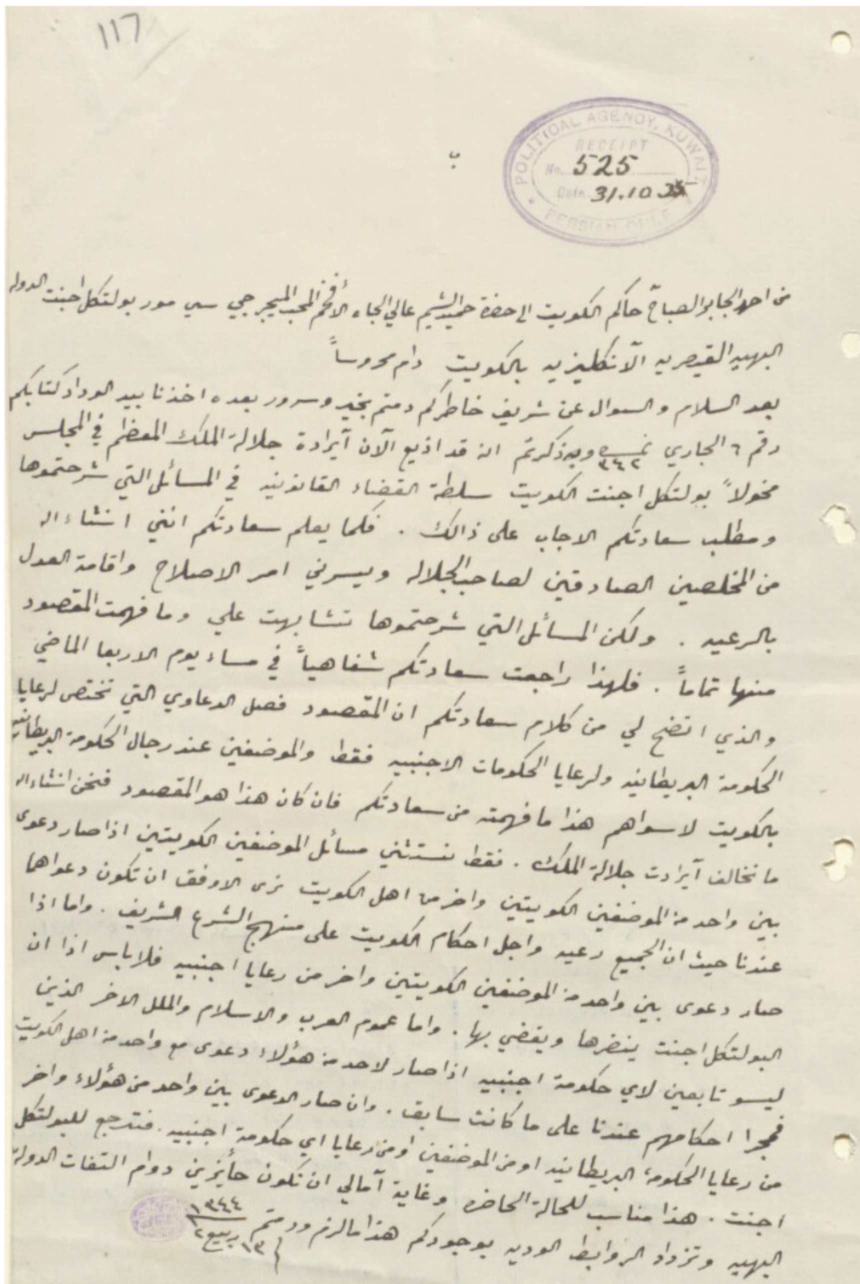


الى الافخم حميد الشيم صاحب السعادة الشيخ احمد الجابر الصباح سي آي اي حاكم الكويت المحترم

بعد تقديم الاحترام والسؤال عن عزيز وشريف خاطركم . اتشرف ان اخبر سعادتكم انه
بيع الاول ارادت جلالة الملك المعظم في المجلس مخولا للبولتكال اجنت الكويت
القضاء القانونيه في المسائل الجنائيه والمدنيه المتعلقه
لاشخاص والمسائل والاشياء التي لصاحب الجلالة البريطانيه
الية عليها في الكويت وهم :-
الرعايا البريطانيين وفي ضمنهم يدخل الذين تحت الحماية البريطانيه
الاجانب اي الاشخاص الذين ليسوا من الرعايا البريطانيين ولا
الحماية البريطانيه ولا من رعايا سعادتكم ولا من الرعايا الساكنين
يت التابعين لدى حكومة اسلاميه لا عندها قنصل في الكويت)
وفيهن سعادتكم والمملكة او الملك او الرئيس او الحكومة التابعين لها
عما نحن ان يكون لصاحب الجلالة الاشراف عليهم .
رعايا الكويت ومعنى ذلك هنا الرعايا التابعين لسعادتكم و
يا الساكنين بالكويت التابعين لحكومة اسلامية اخرى
لها قنصل بالكويت المسجلين في دائرة البولتكال اجنت انهم في
ة الرعايا البريطانيين الذي عه والاجانب الموصوفين اعلاه .
الاموال وجميع الحقوق والمتملكات والطلبات الشخصيه التابعه
يا البريطانيين والاجانب المشار اليهم اعلاه في (ب) ورعايا
او لتلك المشار اليهم اعلاه في (ج) .
ب البريطانيه والمراكب التي تخص او لتلك الاجانب المشار اليهم
(ب) مع قباطينها والاشخاص والاموال التي على ظهرها .

عرض الوكيل البريطاني "إرادة الكويت" لسنة ١٩٢٥م على الشيخ أحمد الجابر الصباح

وقد أشكل بعض بنود الإرادة، وبخاصة موضوع الموظفين الكويتيين الذين في خدمة الرعايا البريطانيين، على الشيخ أحمد، ومن الواضح أنه لم يستسغ خروجهم عن دائرة نفوذه القضائية المعتادة، كما في رسالته المسجلة في ٣١ أكتوبر ١٩٢٥م المعروض نصها أدناه[1].


117

POLITICAL AGENCY, KUWAIT
RECEIPT
No. 525
Date 31.10.25
PERSIAN GULF

من احمد الجابر الصباح حاكم الكويت الى حضرة حميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب المبجرجي سي مور بولتكل اجنت الدولة البهيه القيصريه الانكليزيه بالكويت دام محروساً

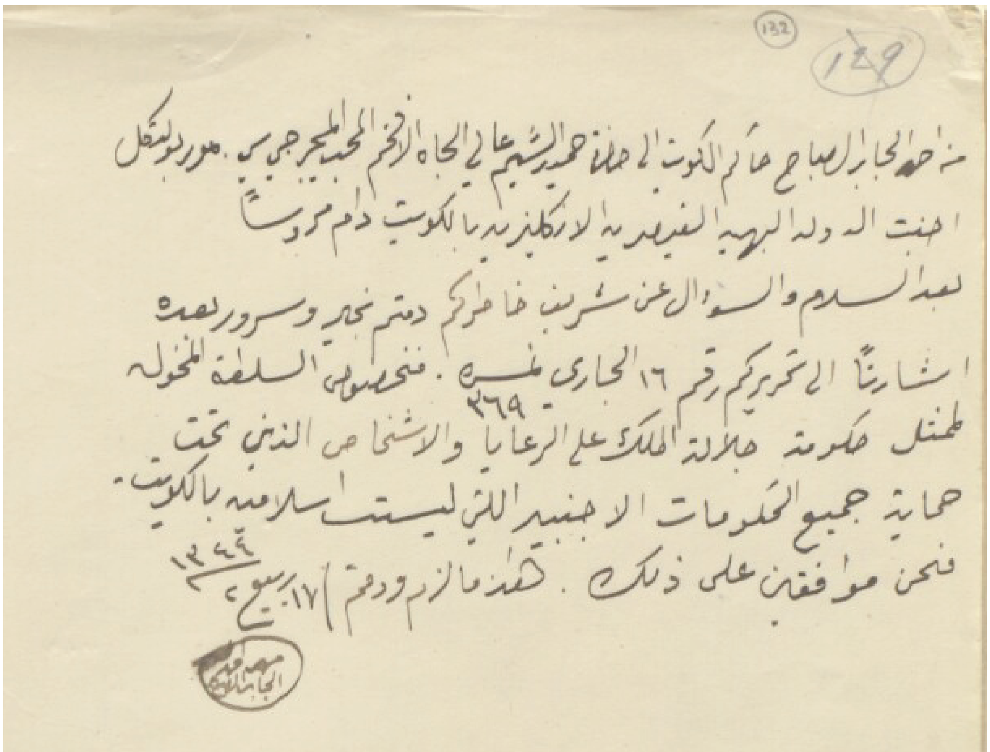
بعد السلام والسؤال عن شريف خاطركم دمتم بخير وسرور بعده اخذنا بيد الوداد كتابكم رقم ٦ الجاري ١٣٤٤ وبه ذكرتم انه قد اذيع الآن ارادة جلالة الملك المعظم في المجلس مخولاً بولتكل اجنت الكويت سلطة القضاء القانونيه في المسائل التي شرحتموها وطلب سعادتكم الاجاب على ذالك . فكما يعلم سعادتكم انني انشاء الله من المخلصين الصادقين لصاحب الجلالة ويسرني امر الاصلاح واقامة العدل بالرعيه . ولكن المسائل التي شرحتموها تشابهت علي وما فهمت المقصود منها تماماً . فلهذا راجعت سعادتكم شفاهياً في مساء يوم الاربعا الماضي والذي اتضح لي من كلام سعادتكم ان المقصود فصل الدعاوي التي تختص لرعايا الحكومة البريطانيه ولرعايا الحكومات الاجنبيه فقط والموضفين عند رجال الحكومة البريطانيه بالكويت لاسواهم هذا ما فهمته من سعادتكم فان كان هذا هو المقصود فنحن انشاء الله ما نخالف ارادت جلالة الملك . فقط نستثني مسائل الموضفين الكويتيين اذا صار دعوى بين واحد من الموضفين الكويتيين واخر من اهل الكويت نرى الاوفق ان تكون دعواها عندنا حيث ان الجميع رعيه واجل احكام الكويت على منهج الشرع الشريف . واما اذا صار دعوى بين واحد من الموضفين الكويتيين واخر من رعايا اجنبيه فلا باس اذا ان البولتكل اجنت ينظرها ويقضي بها . واما عموم العرب والاسلام والملل الاخر الذين ليسو تابعين لاي حكومة اجنبيه اذا صار لاحد من هؤلاء دعوى مع واحد من اهل الكويت فمجرا احكامهم عندنا على ما كانت سابق . وان صار الدعوى بين واحد من هؤلاء واخر من رعايا الحكومة البريطانيه او من الموضفين او من رعايا اي حكومة اجنبيه . فترجع للبولتكل اجنت . هذا مناسب للحالة الحاضره وغاية آمالي ان نكون حائزين دوام التفات الدولة البهيه وتزداد الروابط الوديه بوجودكم هذا ما لزم ودمتم

١٣ ربيع ٢ ١٣٤٤

جواب الشيخ أحمد الجابر على الوكيل السياسي البريطاني، في ١٣ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ.

(١) المرجع السابق، رسالة رقم ٥٢٥، ص ١١٧.

وبعد تقديم الإيضاحات من الوكيل البريطاني تمت الموافقة على الإرادة، التي كانت قد صدرت بالفعل، ولم يكن للشيخ مجالٌ فعلي للمناورة فيها. وطلب الوكيل من الشيخ موافقة صريحة لعرضها على الجهات العليا فتم له ذلك، كما يتضح من الكتاب التالي[1].



132

129

من أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت إلى حضرة حميد الشيم عالي الجاه الأفخم المحب الميجر جي. سي. مور بوليتكل أجنت الدولة البهية القيصرية الإنكليزية بالكويت دام محروساً

بعد السلام والسؤال عن شريف خاطركم دمتم بخير وسرور نعم

إشارتنا إلى تحريركم رقم ١٦ الجاري نمره ٢٦٩. منح حضرة السلطة المخولة لممثل حكومة جلالة الملك على الرعايا والأشخاص الذين تحت حماية جميع الحكومات الأجنبية التي ليست إسلامية بالكويت فنحن موافقون على ذلك. هذا ما لزم ودمتم ١٧ ربيع ٢ ١٣٤٤

(ختم: أحمد الجابر)

موافقة الشيخ أحمد الجابر النهائية على إرادة الكويت، في ١٧ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ.

بدخول إرادة الكويت حيز التنفيذ ابتدأ عصر القضاء البريطاني في الكويت، وهو، وإن كان يمس شريحة صغيرة من السكان، فإن هذه الشريحة ظلت تكبر باستمرار بعد ذلك، وخاصة مع تطور المفاوضات مع الشركات النفطية وبدء عمليات الاستكشاف. وقد أتاح نظام القضاء البريطاني للوكيل السياسي أن يمارس سلطات قضائية على البريطانيين ومن في حكمهم وأتباعهم، والأجانب من غير الدول الإسلامية، وشملت السلطة أيضاً ممتلكات الفئات المذكورة المنقولة وغير المنقولة، والسُفن، والمراكب والزوارق. وقد أتاحت مواد الإرادة في باب الجرائم للوكيل السياسي في الخليج أن يَعقد محكمة عُليا، وأن يكون الوكيل السياسي قاضياً محلياً، وله أن يستعين بمساعده، أو بالقاضي الشرعي

(١) المرجع السابق، من أحمد الجابر إلى جي. سي. مور، ص ١٣٢.

في البلاد إذا رأى ذلك مناسباً[1]. يترتب على ذلك أن الوكيل السياسي في وقته جي. سي. مور J. C. More هو أول القُضاة المعينين من قبل الحكومة البريطانية في الكويت.

ونجد أنه من الملائم سرد أسماء الوكلاء السياسيين ومدد أعمالهم في تلك المرحلة منذ إقرار إرادة الكويت حتى تعديلها عام ١٩٣٤م، حيث إنهم تسنموا منصب القضاء بالإضافة إلى عملهم السياسي، وإن كان بعضهم عمل فترة قصيرة في فترة إجازة المقيم الأصلي[2].

١. ماجور جيمس كارميكل مور Major James Carmichael More، مايو ١٩٢٠ – مايو ١٩٢٩م.

٢. ماجور سريل تشارلز جونسون باريت Major Cyril Charles Johnson Barrett ، من أبريل إلى أكتوبر ١٩٢٧م.

٣. ليفتنانت كولونيل هارولد ريتشارد باترك ديكسون Lt. Col. Harold Richard Patrick Dickson، من مايو ١٩٢٩ إلى فبراير ١٩٣٦م.

٤. جراح مساعد ألن ليسلي غرينواي Asst-Surgeon Allen Leslie Greenway، من مايو إلى سبتمبر ١٩٣١م.

٥. ماجور رالف بونسونبي واتس Major Ralph Ponsonby Watts، من يونيو إلى أكتوبر ١٩٣٤م.

ثانياً- إرادة الكويت لسنة ١٩٣٤م:

بدأت الأوساط السياسية البريطانية في الخليج بإثارة موضوع الولاية القضائية "إرادة الكويت" مجدداً، وذلك مع تطور مباحثات الشركات النفطية مع الشيخ أحمد الجابر للاستكشاف في الكويت. وكان أبرز المتنافسين سيندكيت الشركة الشرقية والعمومية وصاحبها فرانك هولمز Frank Holmes النيوزيلندي الأصل، وشركة الزيت الأنجلو فارسية. وبدأت هذه المفاوضات في سنة ١٩٢٣م قبل

(1) Ibid. Kuwait Order in Council.

(2) Political Agents in Kuwait 1904-1949".In "The Arabic Documents in the Archives of British Political Agency- India Office Library Records. 1981.

صدور إرادة الكويت الأولى، ولكن الشيخ أحمد الجابر وجد في الفريقين المتنافسين فرصة للمناورة من أجل تعظيم حصته من الصفقة، مما أطال مدة المفاوضات. بدأ صبر الشيخ أحمد ينفد من طول المدة بعد أن منحت البحرين امتيازاً لاستكشاف النفط لشركةٍ أمريكية سنة ١٩٣٠م، ثم عقدت الولايات المتحدة مفاوضاتٍ مع الإنجليز من أجل الحصول على حصة من امتياز النفط[١]. دخلت المفاوضات مرحلة حاسمة في ١٩٣٣م باتفاق هولمز (ممثلاً لشركة جلف الأمريكية) مع شركة الزيت الإنجليزية الفارسية، على المشاركة بحصص متساوية في امتياز نفط الكويت، وانتهت المفاوضات بإشهار شركة نفط الكويت في فبراير سنة ١٩٣٤م مشاركة بين الفريقين بالتساوي. وبعد مفاوضاتٍ شاقة منح الشيخ أحمد شركة نفط الكويت امتيازاً للتنقيب في الكويت بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م، بحضور الوكيل السياسي البريطاني هارولد ديكسون[٢].

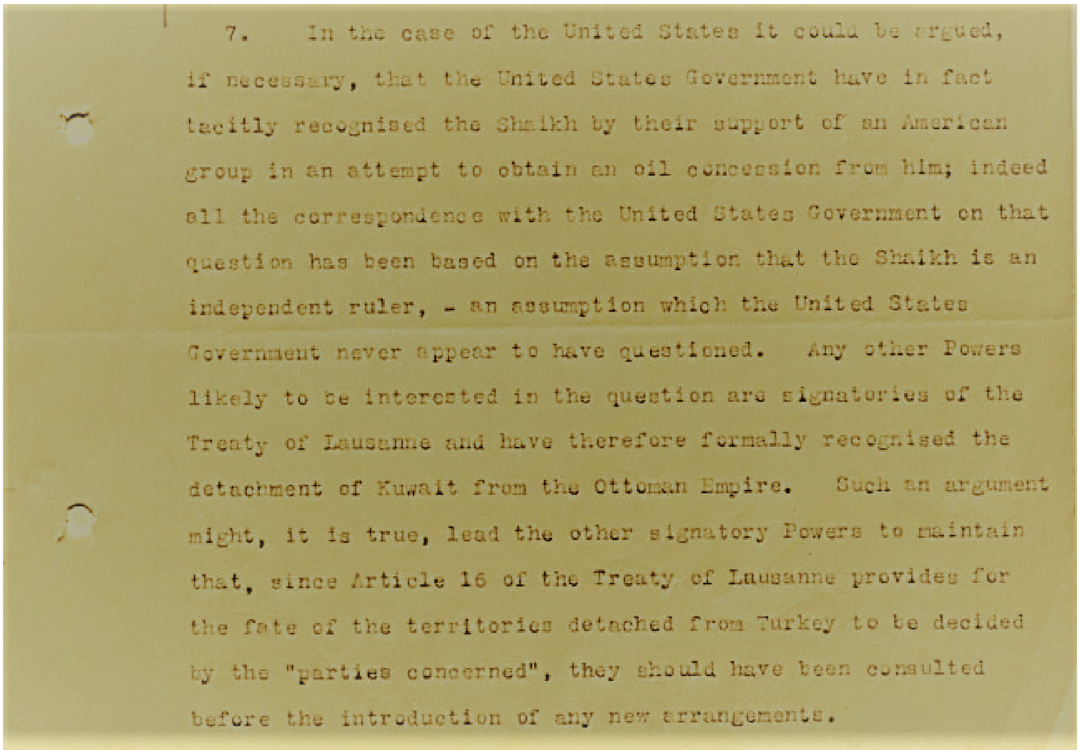
و يُستفاد من المراسلات أن المسؤولين البريطانيين لم يكونوا مطمئنين من أن النص المعتمد في إرادة الكويت لسنة ١٩٢٥م يعطي الوكيل البريطاني ولاية قضائية على الأجانب من دول غير إسلامية بدون موافقات إضافية[٣]. وقد ركزت المراسلات على بنود معاهدة لوزان Lausanne Treaty (٢٤يوليو ١٩٢٣م) المتعلقة بالتنازلات التي قدمتها الحكومة التركية للدول العظمى المشارِكة في المؤتمر Capitulation Rights والتي تُعطي هذه الدول حقوقاً قانونية محددة. وتفرض المادة (١٦) من الاتفاقية على الدول الموقِعة التشاور بشأن أي ترتيبات مستقبلية تحصل على الولايات والبلاد التابعة سابقاً للسلطنة العثمانية. من هنا حصل تخوف من احتمال اعتراض بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة على التفويض القضائي الذي يمنحه شيخ الكويت للوكيل البريطاني، حول رعاياها المقيمين أو الذين قد يفدون إلى الكويت (انظر البند رقم ٧ من المذكرة أدناه للسيد باكستر Baxter)[٤].

(١) بدر الدين عباس الخصوصي، "دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي"، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٢٩١-٣٢٣.

(2) Ibid. See also: Jonathan Fryer "Fueling Kuwait's Development: the Story of Kuwait Oil Company", KOC, 2013. pp. 38-43.

(3) IOR/R/15/5/294. File 7/1 II Kuwait Order in Council and Jurisdiction over Foreigners. From H. V. Biscoe to A. G. G. Parkinson, 24 June 1932. pp. 2-5.

(4) Ibid. From C. W. Baxter to Foreign Office. 8 Sept 1932. pp. 7-11.



7. In the case of the United States it could be argued, if necessary, that the United States Government have in fact tacitly recognised the Shaikh by their support of an American group in an attempt to obtain an oil concession from him; indeed all the correspondence with the United States Government on that question has been based on the assumption that the Shaikh is an independent ruler, - an assumption which the United States Government never appear to have questioned. Any other Powers likely to be interested in the question are signatories of the Treaty of Lausanne and have therefore formally recognised the detachment of Kuwait from the Ottoman Empire. Such an argument might, it is true, lead the other signatory Powers to maintain that, since Article 16 of the Treaty of Lausanne provides for the fate of the territories detached from Turkey to be decided by the "parties concerned", they should have been consulted before the introduction of any new arrangements.

البند السابع من مذكرة باكستر المتعلق بموضوع رعايا الدول الأجنبية المشاركة في معاهدة لوزان.

بناء عليه تم اقتراح عبارات تعطي الحكومة البريطانية سلطة قضائية على الأجانب بصيغة فضفاضة، على نسق نص ورد في إرادة البحرين، أنه في حالة أثير تساؤل حول مواطن أو تابع لأي بلد، أو دولة، أو قبيلة من حيث انطباق الإرادة المعتمدة من الشيخ عليه من عدمها، يُحال الموضوع للوكيل السياسي، ويكون قراره باتاً في الموضوع (1). وتفادياً لجذب الأنظار لهذا الموضوع اتفق على أن تصدر إرادة جديدة تماماً بدلاً من إدراج التعديلات المطلوبة في إرادة ١٩٢٥م.

وتم تزويد الشيخ أحمد الجابر بملخص للإرادة يشتمل على أهم التعديلات، وذلك قبل صدورها في صورة نهائية. كان ذلك تحسباً من إثارة اعتراضاتٍ جذرية من الشيخ، الذي برز منه توجه في السنوات الأخيرة للتفاوض والمراجعة المستفيضة في مسائل الامتيازات النفطية. ونرفق أدناه أهم المواد المضمنة، وبخاصة المادة الثامنة التي اشتملت على التعديلات الجوهرية المطلوبة(2)، ويوضح البند الثاني منها كيفية التصرف في حالة الشك كما شرحنا أعلاه.

(1) Ibid.
(2) Ibid. pp. 167-168.

(١٦٣) (١٤٩)

ارادة جلالة الملك لسنة ١٩٣٤

بعض العبارات المستعملة في هذه الارادة ومعنى كل منها

١ – «الشخص الذى هو تحت الحماية الانكليزية» – المقصود من هذه العبارة هو كل شخص ليس من الرعايا الانكليز المذكورين في قانون الجنسية الانكليزية وحالة الاجانب لسنة ١٩١٤ (أ) يتمتع بحماية جلالة الملك في الكويت. على انها لا تشمل الاجانب او الرعايا الكويتيين الخاضعين لهذه الارادة تحت المادة ٨ (١) (ب) و(ج) من هذه الارادة.

٢ – «الرعايا الانكليز» – ان معنى هذه العبارة وما تشتمل عليه هو :

(١) كل شخص تابع للحكومة الانكليزية بموجب تحديد قانون الجنسية الانكليزية وحالة الاجانب لسنة ١٩١٤.

(٢) الاشخاص الذين هم تحت الحماية الانكليزية.

(٣) كل شركة مؤسسة تحت قانون أى قسم من البلاد الخاضعة لجلالة الملك او البلاد التي هي تحت حماية او انتداب جلالته.

٣ – «الرعايا الكويتيين» – المقصود من هذه العبارة هو كل شخص تابع لشيخ الكويت وكل شخص هو غير رعية للانكليز تابع لاى من الحكومات الاسلامية.

٤ – «الاجانب» – المقصود من هذه العبارة هو كل شخص ليس من الرعايا الانكليز ولا من رعايا الكويت.

المادة ٨

٨ – (١) ان السلطة المخولة بهذه الارادة تتناول الاشخاص والمسائل المبينة بادناه فيما لجلالة الملك من السلطة القضائية المكتسبة اما بمعاهدة او ترخيص اوعرف او سماح او غير ذلك من الوسائل القانونية على هكذا اشخاص ومسائل واشياء وذلك :

(أ) الرعايا الانكليز الذين هم في حدود هذه الارادة.

(ب) الاجانب الذين هم في حدود هذه الارادة.

(ج) /.

ملخص إرادة الكويت لسنة ١٩٣٤م: المصطلحات والمادة ٨.

(150) (168)

(ج) الرعايا الكويتيين المستخدمين في الوكالة السياسية لكونهم في خدمة الرعايا الانكليز او الاجانب على شرط ان تكون مباشرة جميع الدعاوى المتعلقة بالرعايا الكويتيين المذكورين طبقاً لنصوص القسم الخامس من هذه الارادة .

(د) ملك الرعايا الانكليز و الاجانب و الرعايا الكويتيين المذكورين في العبارة (ج) وجميع الحقوق الشخصية و حقوق التمسك العائدة لهم و الديون التي عليهم سواء كانوا داخل او خارج حدود هذه الارادة .

(هـ) السفن الانكليزية و السفن العائدة للاجانب مع توابعها و من عليها من الاشخاص و ما تحمله من الممتلكات و ما هو عائد لها التي هي في حدود هذه الارادة على شرط ان تتفق ممارسة السلطة القضائية على السفن الاجنبية وما هو جار في المحكمة العليا لمدينة بومبي من ممارسة السلطة القضائية على سفن الاجانب .

(و) الطيارات الانكليزية و الطيارات العائدة للاجانب التي هي في حدود هذه الارادة .

(ز) الرعايا الانكليز خارج حدود هذه الارادة الذين يسلم اليهم اعلاما قضائيا للحضور في محكمة او لغير ذلك بموجب قوانين المحكمة .

(٢) اذا وقع شك في مكان ما أهو واقع في حدود هذه الارادة ام لا او في شخص ما أهو تحت الحماية الانكليزية او اجنبي حسب تحديد هذه الارادة فمحكمة الوكيل السياسي ترفع هكذا مسئلة الى المقيم السياسي (رئيس الخليج) ويكون ما يصدره المذكور تحت خطه وختمه قرارا نهائيا ويؤخذ اعلاما قضائيا بذلك .

المادتان ٣٩ و ٤٠

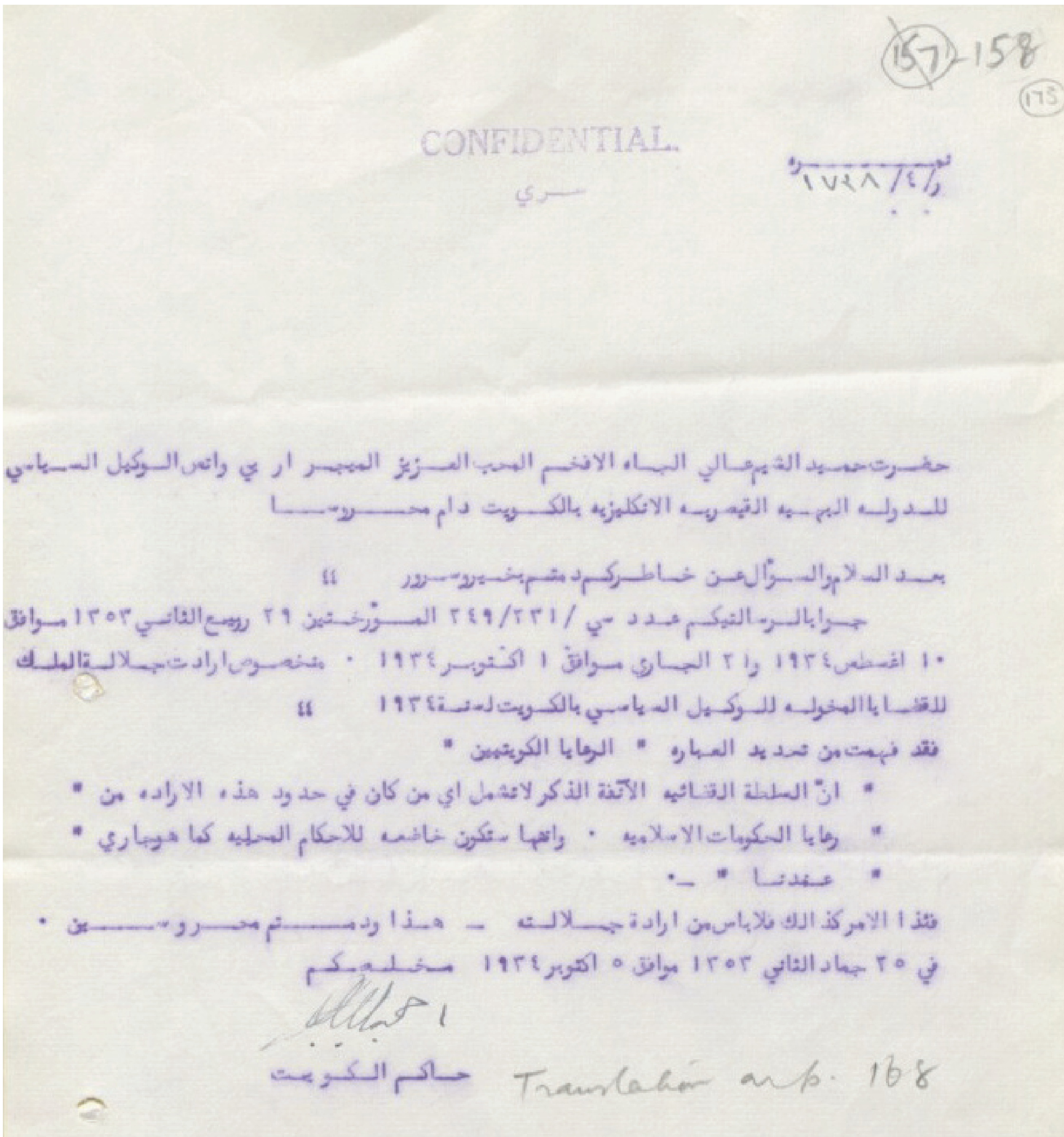
فيما يتعلق بالحقوق المدنية بين الرعايا الانكليز (من القسم الرابع) .

٣٩ - اذا تشكلت دعوى في الوكالة السياسية بين اشخاص خاضعين لهذه الارادة فعلى الوكيل السياسي ان يستفهم من الطرفين المتداعيين أهما يرغبان ان تجرى المحاكمة بموجب قانون المحاكمات الحقوقية و القوانين الهندية المستعملة في الكويت او بموجب العرف الجاري في البلاد ويسجل جوابيهما .

٤٠ - اذا/

إرادة الكويت لسنة ١٩٣٤م: تكملة المادة ٨.

أثار الشيخ مسألة رعايا الحكومات الإسلامية، وأنه يفترض أن يتبعوا المحاكم المحلية[1]، وتم الإجابة عن ذلك بأن هؤلاء سوف يتبعون محاكم الكويت المحلية، ما عدا الذين يعملون في خدمة الرعايا البريطانيين أو رعايا الدول الأجنبية غير الإسلامية. انظر المراسلات أدناه[2].



(157) 158
(163)

CONFIDENTIAL.
سري

ر/٤/١٧٣٨

حضرت حميد الشيم عالي الجاه الافخم المحب العزيز المحترم ار بي واتس الوكيل السياسي
للدولة البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروسا

بعد السلام والسؤال عن خاطركم دمتم بخير وسرور ،،
جوابا لرسالتيكم عدد س/٢٣١/٢٤٩ المؤرختين ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٣ موافق
١٠ اغسطس ١٩٣٤ و ٢ الجاري موافق ١ اكتوبر ١٩٣٤ . بخصوص ارادت جلالة الملك
للقضايا المخولة للوكيل السياسي بالكويت لسنة ١٩٣٤ ،،
فقد فهمت من تحديد العبارة * الرعايا الكويتيين *
* انّ السلطة القضائية الآتية الذكر لاتشمل اي من كان في حدود هذه الارادة من *
* رعايا الحكومات الاسلامية . وانها ستكون خاضعة للاحكام المحلية كما هو جاري *
* عندنا * .
فاذا الامر كذالك فلاباس من ارادة جلالته - هذا ودمتم محروسين .
في ٢٥ جماد الثاني ١٣٥٣ موافق ٥ اكتوبر ١٩٣٤ مخلصكم

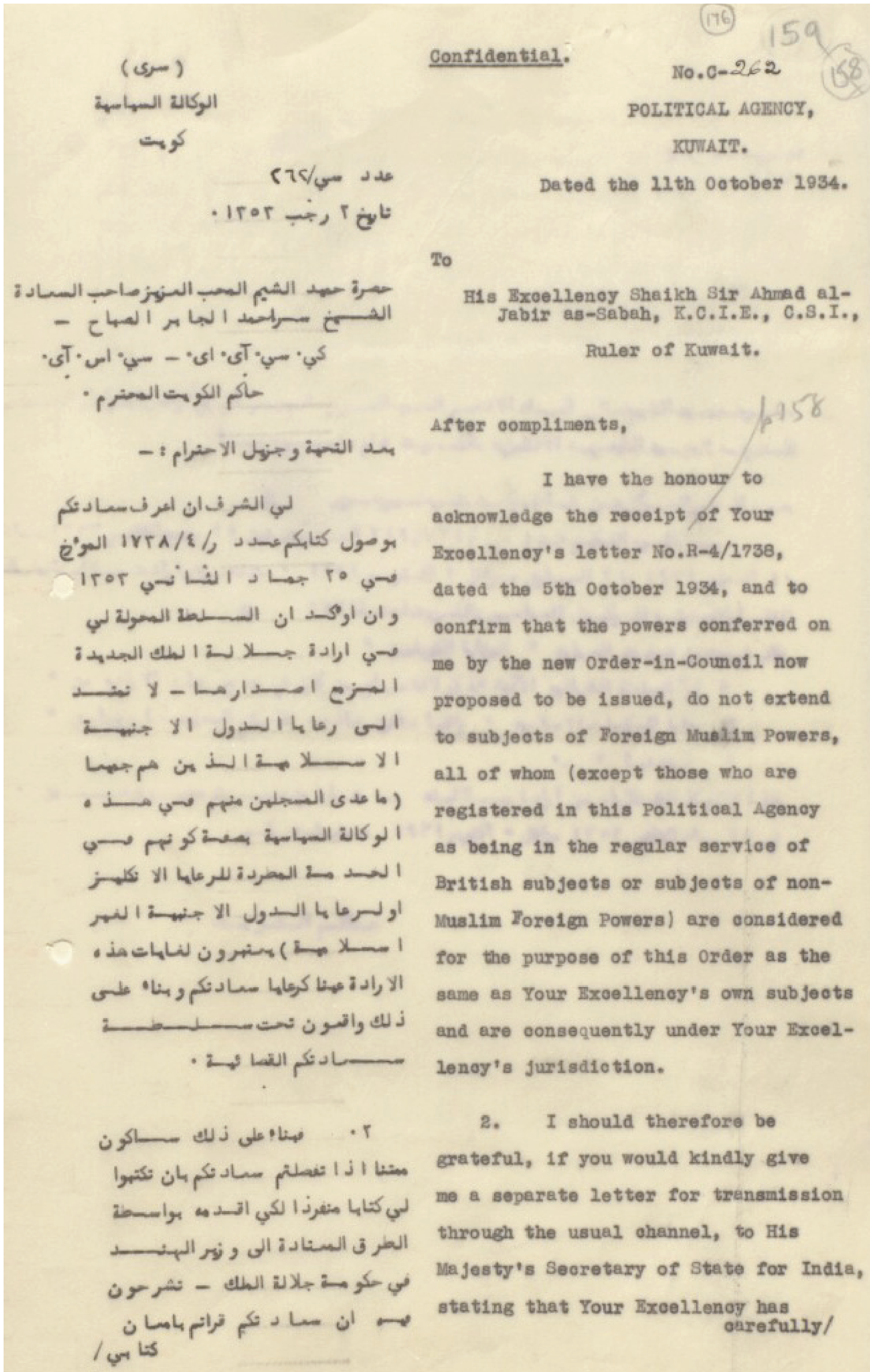
احمد الجابر
حاكم الكويت

Translation at p. 168

جواب الشيخ أحمد الجابر بشأن إرادة الكويت لسنة ١٩٣٤م.

(١) المرجع السابق. كتاب رقم ر/ ٤/ ١٧٣٨ من أحمد الجابر إلى أر. ب. واتس، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني ١٣٥٣هـ الموافق ٥أكتوبر ١٩٣٤م.

(٢) المرجع السابق. كتاب رقم س/ ٢٦٢ من أر. ب. واتس إلى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ٢ رجب ١٣٥٣هـ الموافق ١١ أكتوبر ١٩٣٤م.



(سري)
الوكالة السياسية
كويت

عدد سي/٢٦٢
تاريخ ٢ رجب ١٣٥٣.

حضرة صاحب السعادة الشيخ المحب المعزز صاحب السعادة الشيخ سر احمد الجابر الصباح –
كي. سي. آي. اي. – سي. اس. آي.
حاكم الكويت المحترم.

بعد التحية وجزيل الاحترام :–

لي الشرف ان اعرف سعادتكم بوصول كتابكم عدد ر/١٧٣٨/٤ المؤرخ في ٢٥ جماد الثاني ١٣٥٣ وان اوكد ان السلطة المخولة لي في ارادة جلالة الملك الجديدة المزمع اصدارها – لا تمتد الى رعايا الدول الاجنبية الاسلامية الذين هم جميعا (ما عدى المسجلين منهم في هذه الوكالة السياسية بصفة كونهم في الخدمة المطردة للرعايا الانكليز او لرعايا الدول الاجنبية الغير اسلامية) يعتبرون لغايات هذه الارادة مثل رعايا سعادتكم وبناء على ذلك واقعون تحت سلطة سعادتكم القضائية.

٢. فبناء على ذلك ساكون ممتنا اذا تفضلتم سعادتكم بان تكتبوا لي كتابا منفردا لكي اقدمه بواسطة الطرق المعتادة الى وزير الهند في حكومة جلالة الملك – تشرحون فيه ان سعادتكم قرأتم بامعان كتابي/

Confidential.

No.C-262

POLITICAL AGENCY,
KUWAIT.
Dated the 11th October 1934.

To

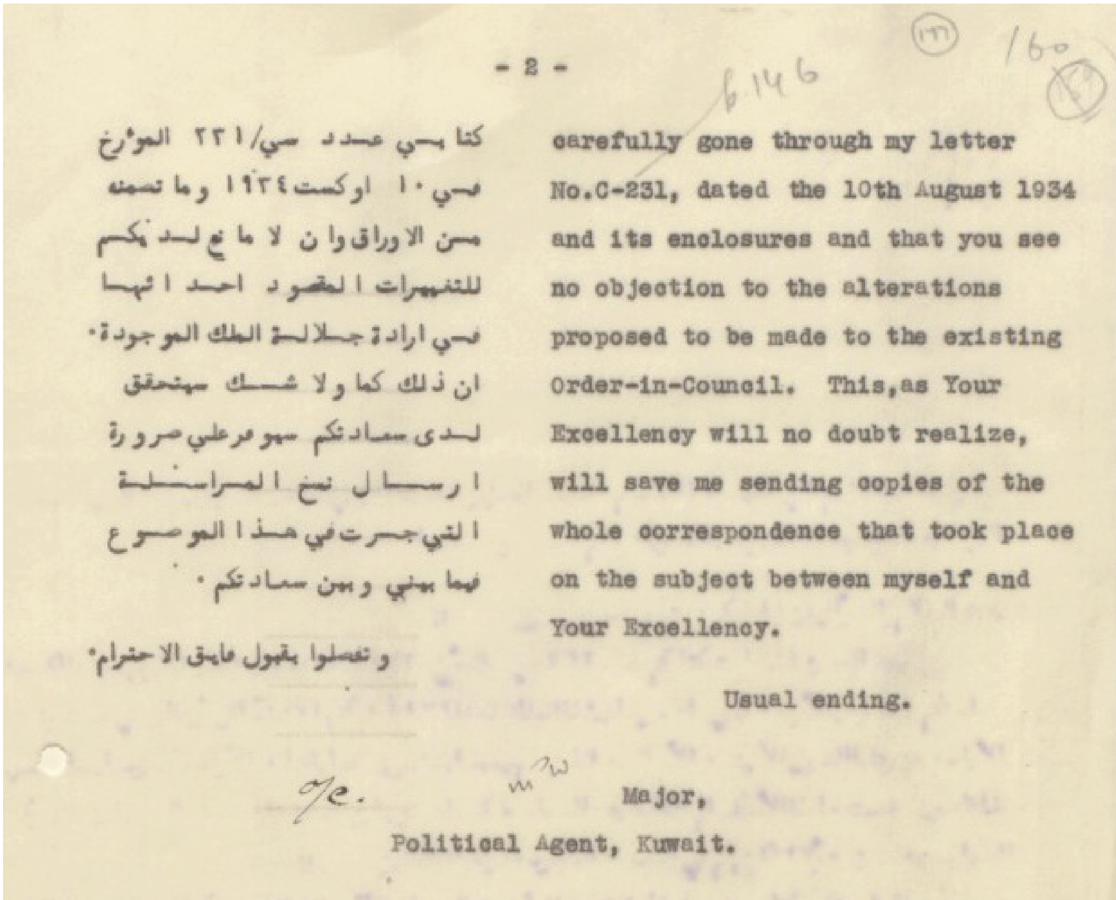
His Excellency Shaikh Sir Ahmad al-Jabir as-Sabah, K.C.I.E., C.S.I.,
Ruler of Kuwait.

After compliments,

I have the honour to acknowledge the receipt of Your Excellency's letter No.R-4/1738, dated the 5th October 1934, and to confirm that the powers conferred on me by the new Order-in-Council now proposed to be issued, do not extend to subjects of Foreign Muslim Powers, all of whom (except those who are registered in this Political Agency as being in the regular service of British subjects or subjects of non-Muslim Foreign Powers) are considered for the purpose of this Order as the same as Your Excellency's own subjects and are consequently under Your Excellency's jurisdiction.

2. I should therefore be grateful, if you would kindly give me a separate letter for transmission through the usual channel, to His Majesty's Secretary of State for India, stating that Your Excellency has carefully/

الصفحة الأولى من جواب الوكيل السياسي على كتاب الشيخ أحمد الجابر.



- 2 -

carefully gone through my letter No.C-231, dated the 10th August 1934 and its enclosures and that you see no objection to the alterations proposed to be made to the existing Order-in-Council. This,as Your Excellency will no doubt realize, will save me sending copies of the whole correspondence that took place on the subject between myself and Your Excellency.

Usual ending.

Major,
Political Agent, Kuwait.

كتابي عدد سي/٢٣١ المؤرخ في ١٠ اوكست ١٩٣٤ وما تضمنه من الاوراق وان لا مانع لديكم للتغييرات المقصود احداثها في ارادة جلالة الملك الموجودة. ان ذلك كما ولا شك سيتحقق لدى سعادتكم سيوفر علي ضرورة ارسال نسخ المراسلة التي جرت في هذا الموضوع فيما بيني وبين سعادتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

الصفحة الثانية من جواب الوكيل السياسي على كتاب الشيخ أحمد.

صدرت إرادة الكويت لسنة ١٩٣٤م من قصر بكنجهام في ٢١ فبرايرسنة ١٩٣٥م. وكما هو المعتاد، تم توزيع نسخ على المسؤولين ذوي العلاقة في حكومة الهند والخليج[١]، ودخلت حيز التنفيذ. وبذلك تولى منصب القضاء البريطاني وفق هذه الإرادة وما تلاها من تعديلات عدد من الوكلاء السياسيين الإنجليز في الكويت[٢]:

الوكلاء السياسيون البريطانيون في منصب القضاء بالكويت:

١. ليفتنانت كولونيل هارولد ريتشارد باترك ديكسون Lt. Col. Harold Richard Patrick Dickson؛ من مايو ١٩٢٩ إلى فبراير ١٩٣٦م.

---

(1) Ibid. pp. 219-223.

(2) Political Agents in Kuwait 1904-1949. Op. Cit.

٢. كابتن سيمسون جيرالد دي غوري Cptn Gerald Simpson de Gaury، من فبراير ١٩٣٦ إلى مايو ١٩٣٩م.

٣. كابتن أندرو تشارلز ستيوارت Cptn Andrew Charles Stewart؛ من إبريل إلى مايو ١٩٣٧م.

٤. جراح مساعد آل غرينواي Asst-Surgeon Al Greenway ؛ من مايو إلى يونيو ١٩٣٧م.

٥. ماجور أرنولد كراوشو غالواي Major Arnold Crawshaw Galloway؛ من مايو ١٩٣٩ إلى مايو ١٩٤١م.

٦. ليفتنانت كولونيل إتش. آر. بي. ديكسون Lt-Col. HRP Dickson، من مايو إلى أغسطس ١٩٤١م.

٧. ماجور توم هِكِنبوثام Major Tom Hickinbotham؛ من أغسطس ١٩٤١ إلى سبتمبر ١٩٤٣م.

٨. غوردون نويل جاكسون Gordon Noel Jackson ؛ من يونيو إلى أغسطس ١٩٤٣م.

٩. كورنيليوس جايمس بيلي Cornelius James Pelly؛ من أكتوبر ١٩٤٣ إلى يونيو ١٩٤٤م.

١٠. غ. إن. جاكسون G. N. Jackson يونيو؛ من ١٩٤٤ إلى إبريل ١٩٤٥م.

١١. ماجور موريس بي. أو. كونور تاندي Major Maurice PO Connor Tandy؛ من إبريل ١٩٤٥ إلى مارس ١٩٤٦م.

١٢. آر. مك أندرو R. Mc Andrew؛ من إبريل إلى أكتوبر ١٩٤٨م.

١٣. غ. إن. جاكسون G. N. Jackson؛ من أكتوبر ١٩٤٨ إلى مارس ١٩٤٩م.

١٤. ليفتنانت كولونيل أ. سي. غالواي A C Galloway، مارس ١٩٤٩م.

١٥. إتش. غ. جاكنز H G Jakins ؛ من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١م(1).

١٦. سي. جي. بيلي C. J. Pelly؛ من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥م.

١٧. غ. دبليو. بِل G. W. Bell؛ من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧م

١٨. أ. إس. هالفورد A. S. Halford؛ من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩م.

١٩. جي. سي. رتشموند J. C. Richmond ؛ من ١٩٥٠ إلى ١٩٦١م.

(1) Agents numbered from 15 to 19 were taken from Al-Munais. Op. Cit. pp. 83-84.

التعديلات التالية على إرادة الكويت:

طرأت بعد ذلك تعديلات على إرادة الكويت، وكان أول التعديلات متعلقاً بتغير المراكز الإدارية للسلطة البريطانية في الخليج؛ فقد انتقل مكتب المقيم السياسي من بوشهر على الساحل الإيراني إلى البحرين إبان الحرب العالمية الثانية، ولما استقلت الهند عن التاج البريطاني في ١٩٤٧م كان لازماً نقل مركز الإدارة المركزية لشؤون الخليج من حكومة الهند إلى مكتب الخارجية في لندن، وكان نظام القضاء المطبق في الخليج مرتبطاً بالنظام المطبق في الهند، ومحكمة الاستئناف المتعلقة بالخليج كانت في بومباي. وتزامن مع هذه التطورات اكتشاف النفط في عدد من بلدان الخليج؛ مثل الكويت وقطر والبحرين، وتزايد اهتمام الحكومة البريطانية بتوثيق العلاقة مع شيوخ البلاد. وترتب على هذه التطورات لزوم تعديل إرادات بلاد الخليج لحذف التنظيمات المتعلقة بحكومة الهند ضمن تعديلاتٍ أخرى، وبدأت التعديلات في سنة ١٩٤٩م، واستمرت إلى سنة ١٩٥٣م في حالة قطر والكويت(١).

وحملت الإرادات الجديدة بعض التعديلات على نطاق الفئات التي يشملها القضاء البريطاني، حيث دخل فيه الفلسطينيون المقيمون بدون هوية من المسيحيين فقط، واحتفظ القضاء المحلي بولاية الفلسطينيين المسلمين، وأبناء الدول العربية الأخرى، ورعايا مشيخات الخليج، والإيرانيين، ولكنه لم يشمل الباكستانيين الذين انفصلت دولتهم حديثاً عن الهند، كذلك احتفظ التعديل بالوصاية على الشركات المؤسسة بقانون صادر عن الشيخ أو حاكم البلاد.

احتاج القضاء البريطاني إلى تعيين شخص ذي خلفية قانونية وخبرة بمنصب قاضٍ مساعد يُسمى مسجل Registrar، ذي صلاحيات محددة، واحتفظ الوكيل السياسي بمنصب القاضي، مع نظام استئناف يشتمل على محكمة مُشكلة من عدة قضاة، مركزها المقيم السياسي في البحرين، وتميزت إرادة الكويت عن بقية مشيخات الخليج في مجال القضايا المختلطة؛ أي التي يكون فيها أحد الطرفين تابعاً للقضاء المحلي والآخر تابعاً للقضاء البريطاني، ففي حالة دول الخليج تُعقد محكمة مشتركة ما بين قاضٍ من مكتب الوكيل السياسي والقاضي الشرعي، أما في الكويت فيكون التخاصُم لدى القضاء البريطاني إذا كان المُدعِي تابعاً للشيخ والمدعىَ عليه تابعاً للقضاء البريطاني، والعكس بالعكس(٢).

---

(1) Herbert J. Liebesny "Administration and Legal Development in Arabia", Middle East Journal, Winter, 1956, Vol. 10, No. 1, pp. 33-42.

(2) Ibid.

ثالثاً- إرادة الكويت لسنة ١٩٥٣م:

رد الفعل الوطني:

لم يكن تحديث إرادة الكويت حدثاً مرحباً به لدى القوى الوطنية بما فيها السلطة؛ فالوعي الوطني لدى الكويتيين تطور بدرجةٍ كبيرة عما كان الأمر عليه في العقود السابقة، ولدينا شاهدٌ من كتاب أحد رجالات السلطة في ذلك الوقت، هو الشيخ سعد العبدالله السالم، نائب رئيس دائرة الشرطة وابن الحاكم، في جواب على رسالة وصلته من عبدالرحمن سالم العتيقي، الذي كان يشغل منصب سكرتير دائرة الشرطة. يتضح من جواب الشيخ سعد، الذي كان في إنجلترا وقتها، أنه يعقب على الخبر الذي وصله ضمن رسالة من العتيقي بخصوص إرادة الكويت حول محاكمة الأجانب، والتي يظهر من الجواب أنها مُفعمة بالسخط على استمرار تدخل الإنجليز في القضاء؛ كان تعقيب الشيخ سعد ينم عن الألم والمرارة من تدخل الإنجليز في أنظمة السلطة الكويتية، وفوق ذلك ينحى باللائمة على أسرة الحكم بسبب عدم وقوفهم صفاً واحداً في مواجهة الإنجليز، ولما كان كتابه مُعبراً للغاية ننقله هنا بحذافيره فهو أصدق تعبير.

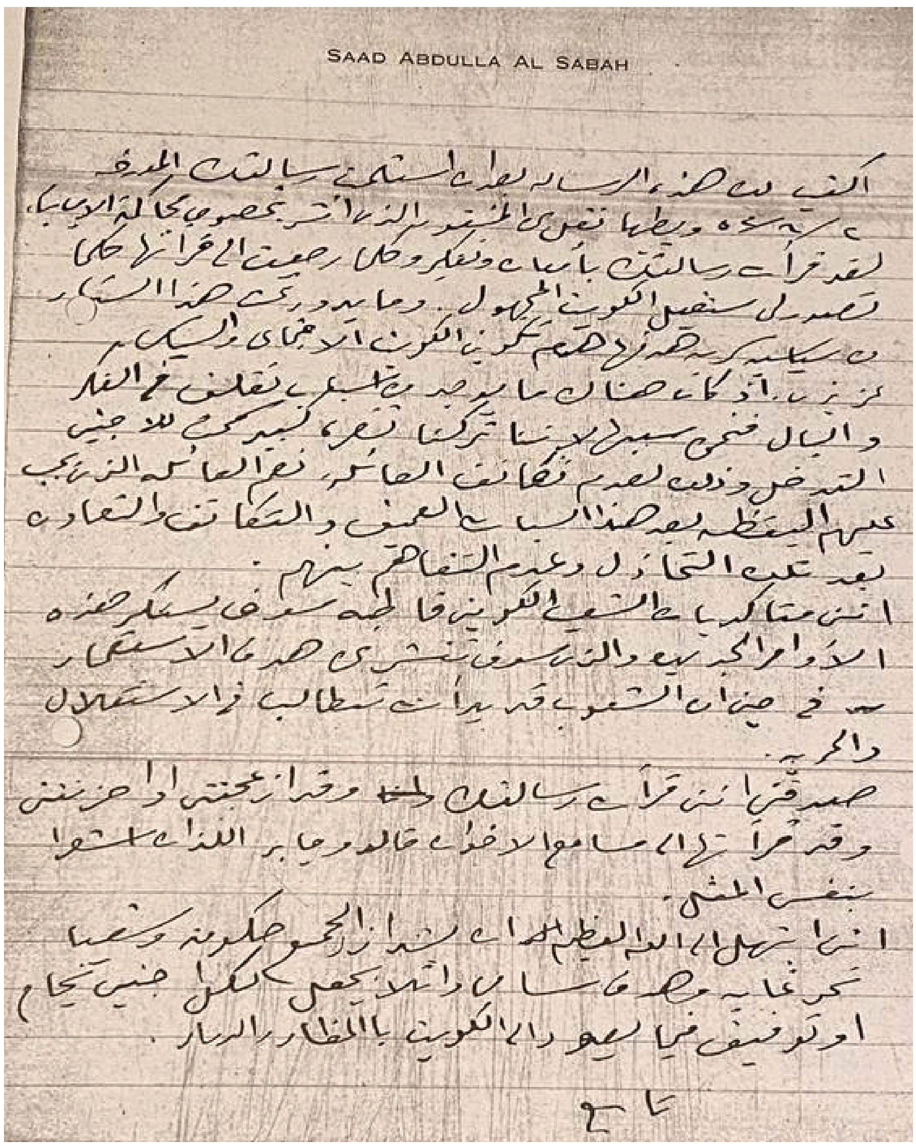
"أكتب لك هذه الرسالة بعد أن استلمت رسالتك المؤرخة ٢/ ٦/ ٥٣ وبطيها نقل من المنشور الذي نُشر بخصوص محاكمة الأجانب. لقد قرأت رسالتك بإمعان وتفكر وكلما رجعت إلى قراءتها كلما تصور لي مستقبل الكويت المجهول. وما يدور تحت هذا الستار من سياسة سرية هدفها هدم تكوين الكويت الاجتماعي والسياسي. عزيزي. إذا كان هناك يوجد من أسباب تقلق في الفكر والبال فنحن سببها لأننا تركنا ثغرة كبيرة سمحت للأجنبي التدخل وذلك لعدم تكاتف العائلة، نعم العائلة الذين يجب عليهم اليقظة بعد هذا السبات العميق والتكاتف والتعاون بعد تلك التخاذل وعدم التفاهم بينهم.

إني متأكد أن الشعب الكويتي قاطبة سوف يستنكر هذه الأوامر الجديدة والتي سوف تنشر عن هدف الاستعمار في حين أن الشعوب قد بدأت تطالب في الاستقلال والحرية.

صدقني إنني قرأت رسالتك وقد أزعجتني أو أحزنتني، وقد قرأتها إلى مسامع الإخوان خالد وجابر اللذان شعرا بنفس المثل.

إنني أبتهل إلى الله العظيم أن يشد أزر الجميع حكومةً وشعباً نحو غايةٍ وهدفٍ سامي وألا يجعل لكل أجنبي نجاح أو توفيق فيما يعود إلى الكويت بالمضار والدمار".

يُعبر خطاب الشيخ سعد عن استنكارٍ واسع للأوامر الجديدة بشأن محاكمة الأجانب، ليس مقصوراً على فئة واحدة من الشعب الكويتي بل يشمل فئات الشعب كلها. وهذا الاستنكار والاستهجان سوف يتضح أكثر في تعاملات الحاكم الشيخ عبدالله السالم مع الإنجليز، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انتهاء العمل بالقضاء البريطاني، قبل أن ينتهي الدور السياسي لأصحابه.


SAAD ABDULLA AL SABAH

أكتب لك هذه الرسالة بعد أن استلمت رسالتك المؤرخة
[illegible] وبطيها نص من المنشور الذي [illegible] بخصوص محاكمة الأجانب.
لقد قرأت رسالتك بإمعان وتفكير وكلما رجعت إلى قراءتها كلما
تصورت مستقبل الكويت المجهول. وما يدور تحت هذا الستار
من سياسة [illegible] الكويت [illegible]
[illegible] إذ كان هناك ما يوجد من الشعب [illegible]
والبال فنحن سنبرهن بأننا تركنا [illegible] للأجنبي
التدخل وذلك لعدم تكاتف العائلة الحاكمة [illegible]
[illegible] والتفاني والتعاون
بعد تلك التخاذل وعدم التفاهم بينهم.
إنني متأكد بأن الشعب الكويتي [illegible] سيشكر هذه
الأوامر الجديدة والتي سوف تنشر [illegible] الاستنكار
[illegible] في جميع الشعوب [illegible] الاستقلال
والحرية.
[illegible] قرأت رسالتك [illegible]
وقد قرأت [illegible] اللذين [illegible]
بنفس [illegible].
إنني أبتهل إلى الله العظيم أن يشد أزر الجميع حكومة وشعبا
نحو غاية وهدف سامي وألا يجعل لكل أجنبي نجاح
أو توفيق فيما يعود إلى الكويت بالمضار والدمار.

سعد

رسالة الشيخ سعد العبدالله إلى عبدالرحمن العتيقي حول إرادة الكويت نحو محاكمة الأجانب – ١٩٥٣م.

إجراءات تنفيذ إرادة الكويت لسنة ١٩٥٣م:

تم تسليم منصب القاضي المساعد في الكويت إلى قانوني معتبر هو أحمد حجازي، وذلك سنة ١٩٥٤م. سجل حجازي لاحقاً ملاحظاتٍ مهمة عن هذه الفترة، فعدد السكان الذين يتبعون القضاء البريطاني تزايد مع الطفرة النفطية، ودخل البلاد للعمل جماعات من الأمريكيين، والهنود والباكستانيين، وقليل من الألمان والطليان واليونانيين، حتى وصل العدد ذلك الوقت إلى ثلاثين ألفاً[١]. وبالمقارنة مع عدد مائة وخمسة وسبعين سنة ١٩٢١م نجد أن الزيادة كبيرة جداً. مقابل ذلك تم تقدير بقية السكان الذين يتبعون القضاء المحلي بعدد مئتين وخمسين ألف شخص[٢]، وهذا الرقم أيضاً يزيد عدة أضعاف عن عدد السكان سنة ١٩١١م الذي قدره الدكتور ماليري بأربعين إلى خمسين ألف نسمة، أغلبهم من العرب، بمن فيهم العمال غير المهرة الذين كانوا من الكويتيين العرب، في وقت كان لا يزيد امتداد البلد على الساحل عن ميلين ونصف الميل[٣].

وصف المستشار حجازي بعض ملامح القضاء البريطاني في وقته، حيث كان يوجد في بعض الأحيان تعاونٌ مع القضاء المحلي، ففي القضايا التجارية والجنائية كان محل القضاء يعتمد على هوية المُدعي والمُدعىَ عليه في الحالات المختلطة كما ذكرنا أعلاه، وفيها يحضر ممثل رسمي من طرف المُدعي جلسة المحاكمة في محل قضاء المدعىَ عليه، وذلك من أجل ضمان الشفافية والنزاهة[٤].

وقد حفظت لنا الذاكرة المحلية حالة من تلك الحالات المختلطة عندما حصل حادثُ مرور تسبب فيه شخصٌ بريطاني وكان المتضرر رجلاً بدوياً بسيط الحال، وكاد الرجل ييأس من استيفاء حقه لولا تدخل سكرتير عام دائرة الشرطة السيد عبدالرحمن سالم العتيقي الذي جمع أوراق ملف التحقيق وترافع أمام محكمة الوكيل السياسي باللغة الإنجليزية، فحكم القاضي لصالح الكويتي. استدعى

(1) Ahmad Hijazi "Kuwait: Development from a Semitribal, Semicolonial Society to Democracy and Sovereignty" The American Journal of Comparative Law, Summer, 1964, Vol. 13, No. 3, pp. 428-438.

(2) Ibid.

(3) Kuwait Before Oil: Memoirs of Dr. C. Stanley G. Mylrea, written between 1945-1951. St. Antony's College, Middle East Center Archives (MECA). GB 165-c214. P. 37.

استخدم المؤلف عبارة كواولة Coolies ، مفردها كاولي، للتعبير عن العمال غير المهرة أو الحمالين وفق ترجمة الدكتور غانم الرميحي (الكويت قبل النفط، مرجع سبق ذكره). وهذه العبارة رغم انطباعاتها السلبية في الوقت الحالي فإنها كانت شائعة الاستخدام في الماضي في التقارير البريطانية للدلالة على هذه الفئة من العاملين.

(4) Hijazi. Op. Cit.

العتيقي الرجل بعد ذلك إلى مكتبه وسلمه مبلغ التعويض وكان قدره عشرة آلاف روبية، مما سبب صدمة كبيرة للرجل، الذي لم ير مثل هذا المبلغ أو بعضه في حياته، فتوسل إلى العتيقي أن يأخذ شيئاً منه على سبيل المكافأة، ورفض العتيقي بالطبع هذا الطلب لأنه لم يعمل إلا بواجبه[١].

استحضر حجازي بعض المشاكل العملية التي نشأت عن وجود قضاءين مختلفين في بلدٍ واحد، وما يمكن أن يسببه ذلك من تعقيدات. على سبيل المثال، في الحالات المختلطة، أي قانون يفترض أن يطبق، البريطاني أم المحلي؟ وفي حالة العرب مزدوجي الجنسية إحداها أوروبية أو أمريكية، أي جنسية يكون لها اعتبار: العربية أم الأجنبية؟ وفي حالة وجود شهود من جنسية لا تتبع المحكمة ذات الاختصاص، كيف تضمن المحكمة حضور هؤلاء الشهود؟ لم يكن في نصوص إرادة الكويت أي معالجة لمثل هذه الأمور وتُركت لاجتهاد القضاة. ففي النزاعات التجارية على سبيل المثال يُفترض نظرياً أن الدعوى لو نُظرت في المحكمة المحلية أو البريطانية يكون الحكم أو الفصل فيها متماثلاً في الحالتين. ولكن ذلك لم يكن ممكناً عملياً لأن القاضي المباشر للدعوى سوف يحكم من خلال القواعد القانونية التي هو معتادٌ عليها[٢].

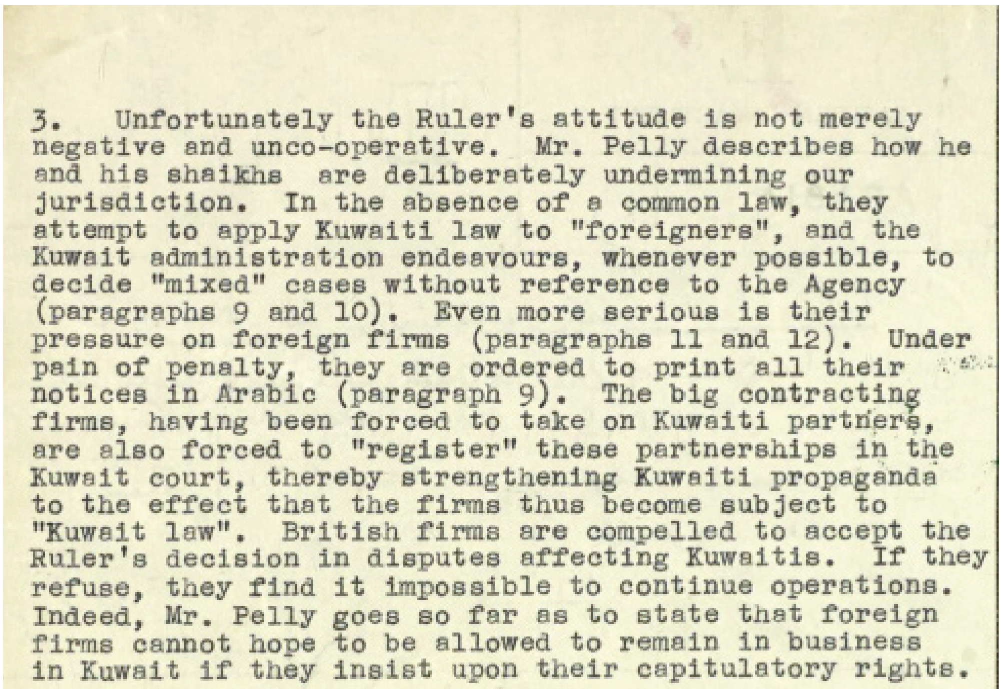
وقد فرض تشابك العلاقات بين المحكمة البريطانية والمحاكم المحلية ضرورة الحوار بين المسؤولين، وذلك من أجل تقريب وجهات النظر ومحاولة الوصول إلى تصور مشترك حول التعامل مع القضايا الجنائية والتجارية وما إلى ذلك. وكان لذلك أهمية بالغة بسبب الطفرات المتلاحقة في عدد السكان في الخمسينيات، وتَضخم أعداد الوافدين، ومواجهة التوسع الحضري والعمراني الذي نتج عن ذلك. وصل عدد السكان في إحصاء سنة ١٩٥٧م إلى ٢٠٦٤٧٣ نسمة منهم ١١٣٦٢٢ كويتيون، والباقون وافدون بنسبة ٤٥٪، وهي طفرة هائلة مقارنة بعدد ١٠٠٠٠٠ سنة ١٩٤٨م لإجمالي عدد السكان[٣]. سجلت وثائق الوكالة السياسية وعي أصحابها بضرورة التفاهم مع المسؤولين المحليين بشأن وجود قانون مشترك أو على أقل تقدير التنسيق حول القضايا المشتركة، وقدم البريطانيون مقترحات للشيخ عبدالله السالم حول إنشاء قانون مشترك، أو تعيين مستشار قانوني بريطاني، أو محاكم مشتركة بين الكويتيين والأجانب، ولكن الشيخ رفض كل اقتراحاتهم. ولاحظ الوكلاء البريطانيون

(١) إفادة من السيد فهد أحمد بوصالح بالسماع من جده العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله.

(2) Hijazi. Op. Cit.

(٣) بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢-١٣٨.

في مذكراتهم الداخلية أن شيوخ الكويت لا يدعمون القضاء البريطاني وخاصة في مسألة تسجيل الشركات الأجنبية وتبعيتها لقضاء الوكيل البريطاني، بل يفرضون على الشركات اتخاذ شركاء محليين والتقاضي لدى المحاكم المحلية[1]، كما في النص الموضح أدناه.



3. Unfortunately the Ruler's attitude is not merely negative and unco-operative. Mr. Pelly describes how he and his shaikhs are deliberately undermining our jurisdiction. In the absence of a common law, they attempt to apply Kuwaiti law to "foreigners", and the Kuwait administration endeavours, whenever possible, to decide "mixed" cases without reference to the Agency (paragraphs 9 and 10). Even more serious is their pressure on foreign firms (paragraphs 11 and 12). Under pain of penalty, they are ordered to print all their notices in Arabic (paragraph 9). The big contracting firms, having been forced to take on Kuwaiti partners, are also forced to "register" these partnerships in the Kuwait court, thereby strengthening Kuwaiti propaganda to the effect that the firms thus become subject to "Kuwait law". British firms are compelled to accept the Ruler's decision in disputes affecting Kuwaitis. If they refuse, they find it impossible to continue operations. Indeed, Mr. Pelly goes so far as to state that foreign firms cannot hope to be allowed to remain in business in Kuwait if they insist upon their capitulatory rights.

البند الثالث من محضر الوكلاء السياسيين في الخليج حول العلاقات مع الشيخ عبدالله السالم الصباح.

وصار واضحاً من هذه التقارير تراجع شعبية القضاء البريطاني عند الشعب الكويتي ممثلاً بالشيخ عبدالله السالم، وطالب الشيخ صراحة بمعالجة جميع القضايا المختلطة في المحاكم المحلية، وقام البريطانيون بتكثيف مشاوراتهم بشأن الموضوع، وقام مستشارهم القانوني القاضي هاينز Haines بزيارة تفقدية للخليج، وتبين من المراسلات اللاحقة اعتراف البريطانيين بتراجع شعبيتهم لدى الشعب الكويتي، والحاجة إلى التعامل مع الوضع المتفاقم، في الكويت بخاصة وفي العالم العربي بصفة عامة، بنهوض الفكر الوطني التحرري. وشكل ذلك معضلة لدى الوكلاء السياسيين الذين لا يرغبون في التخلي عن وصايتهم القانونية على الأجانب، ومن جهة أخرى لا يرغبون في التصادم

(1) FO 371/109924. Extra-territorial jurisdiction in Kuwait; jurisdiction of HBM's Court for Kuwait in divorce cases involving Moslems. Minutes reported by M. S. Buckmaster, 8 Feb. 1954. pp. 1-4.

مع الحاكم القوي الشيخ عبدالله السالم. وكان أحد الحلول المطروحة التركيز على عدم جاهزية المحاكم الشرعية للتعامل مع الأجانب والحاجة إلى تطوير الوضع القانوني الحالي في البلاد، هذا مع التركيز على العلاقات طويلة المدى مع الكويت التي تحتاج إلى الحماية البريطانية في حالة تعرضها لاعتداء من الجوار(١).

وحاول الوكلاء السياسيون معالجة هذا الوضع بتقوية وضعهم المحلي من خلال تعيين مسجل بريطاني ذي خبرة قانونية، ومراجعة سجلاتهم للتأكد من ضبطها، فكان تعيين المُسجل أحمد حجازي للمساعدة في معالجة القضايا المرفوعة كما سبق ذكره، وخاصة عندما يكون الوكيل السياسي بيلي Pelly ومساعده موبرلي Moberly خارج الكويت(٢)، ويبدو واضحاً من الحالة المعروضة أدناه أن حجازي تم تعيينه بعد صدور توصيات المستشار هاينز بقليل.

ولتوضيح نموذج من القضاء البريطاني في الأحوال المختلطة نعرض هنا إحدى القضايا التجارية المختلطة التي حكم فيها القاضي البريطاني لصالح الطرف الكويتي ضد التابع البريطاني، وهي قضية معمل النجارة المسمى "أثاث مُنَور"؛ فقد رفع عبدالله سالم العتيقي سنة ١٩٥٤م قضية على شريكٍ سابق اسمه سردار محمد، لأنه باع حصته في الشركة ولم يسلم مفتاح صندوق البريد التابع للمعمل، واطلع القاضي على أوراق الدعوى وحكم بصحة البيع وقبض المدعى عليه جميع حقوقه، وبالتالي لا يحق له استخدام الاسم التجاري "أثاث منور"، التابع لشركة عبدالله سالم العتيقي، وأوجب عليه تسليم مفتاح صندوق البريد الخاص بها رقم ٢٤٧، وأمره بتنفيذ ذلك، ونرفق صورة الحكم بالدعوى(٣). يلاحظ أن الحكم صدر باسم محكمة صاحبة الجلالة البريطانية في الكويت، وبتوقيع القاضي أحمد محمد حجازي باللغتين العربية والإنجليزية، في ١٠ مايو ١٩٥٤م.

---

(1) Ibid. Des. No. 29, From B A B Burrows, the British resident in Bahrain to Anthony Eden, Principal Secretary of State for Foreign Affairs, 12 March 1954, pp. 32-38.

(2) Ibid. Report by C H Haines, 6 April 1954, pp. 47-48.

(٣) وثيقة من أرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله. يذكر أن صاحب المنجرة العم عبدالله سالم العتيقي يرحمه الله (ت ٢٠١٥م) طور نشاطه إلى مصنع مفروشات متكامل والمعروف بمفروشات العتيقي، وهو مؤسس عدد من المبادرات الصناعية والمشروعات الهندسية التي تركت بصمات ما زالت قائمة في البلاد.

محكمة صاحبة الجلالة البريطانية في الكويت

ثبت لدى محكمة المعتمد السياسي البريطاني بعد نظر الخلاف بين عبد الله سالم العتيقي وسردار محمد حول بيع محل التجارة ما هو آت :-

١ - ان البيع صحيح وان سردار محمد قد استوفى حقوقه كاملة دون نقصان

٢ - ان اسم " اثاث منور " فرع من شركة " عبد الله سالم العتيقي وشركاه " ولا يحق لسردار بعد ان باع حصته في هذه الشركة ان يستعمل اسم " اثاث منور " مطلقا داخل الكويت وخارجها . وقد امرناه بتنفيذ ذلك .

٣ - ان صندوق البريد رقم ٢٤٧ تابع لمحل " اثاث منور " الذي هو فرع من شركة عبد الله سالم العتيقي وشركاه وما دام ان سردار محمد قد باع حصته في هذه الشركة - فقد وجب عليه تسليم مفتاح صندوق البريد الى المشتري عبد الله سالم عتيقي - وقد امرناه بتنفيذ ذلك .

(توقيع)
قاضي محكمة صاحبة الجلالة البريطانية
في الكويت
١٠/٥/٥٤

It has been finally settled before this Court (H.B.M.'s Court for Kuwait) that Abdulla Atiqi is the sole proprietor of "Munawar Furniture" and the P.O.B. 247 must now be surrendered to Abdulla Atiqi.

Ahmad Hijazi
10.5.54.

حكم المحكمة البريطانية في الكويت في قضية "أثاث منور" بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤م.

ونظراً لزيادة عدد الأجانب المتوافدين إلى البلاد للعمل في صناعة النفط وما صاحبها من خدمات وتوسع حضري، ازداد عدد القضايا المعروضة على المحكمة البريطانية، وتُوضح سجلات المحكمة أنها عالجت في سنة ١٩٥٣م ٢٩ قضية توزعت ما بين جنائية ومدنية ومواريث، وفي السنة التالية ١٩٥٤م عالجت ٧٥ قضية لنفس الفئات بالإضافة إلى حالة إفلاس واحدة، وعدد ١٤ حالة تم تسويتها خارج المحكمة(١)، وفي سنة ١٩٥٥م وصلت القضايا المعروضة إلى أكثر من ٢٠٠ حالة(٢).

رابعاً- نهاية القضاء البريطاني في الكويت:

مع تزايد عدد السكان ازداد عدد الوافدين من العرب في تلك الفترة، وبخاصة المثقفون منهم، وتطورت وسائل الاتصال من صحافة وإذاعة وطيران، وتزامن ذلك مع زيادة الشعور الوطني للأهالي، وبالتالي كراهية مبدأ القضاء البريطاني الذي نُظر إليه على أنه نوع من التمييز للأجانب، ورمز للسلطة الاستعمارية. بالإضافة إلى ذلك رأت طبقة التجار من الكويتيين أن القضاء البريطاني ضعيفٌ أمام طموحات الشركات الأجنبية التي تحتمي به في حالة التقاضي ضدها، كما إنه يقف عائقاً أمام مصالحهم في عقد الصفقات والتجارة الأجنبية. وبالرغم من هذه الضغوط، فإن البريطانيين أوضحوا للمسؤولين في الكويت أنهم غير مستعدين للتخلي عن دورهم في القضاء قبل أن يتم تطوير القضاء الكويتي بتشريع متطورٍ وشامل، فقامت الحكومة الكويتية بتكليف خبيرٍ بارز في مصر وهو الدكتور عبدالرزاق السنهوري بصياغة قانون قضاءٍ حديثٍ شامل للكويت. وأوعز الشيخ عبدالله السالم إلى الوكيل السياسي عزمه على إنهاء حالة التشتت في مرجعية القضاء بما فيها القضاء البريطاني، وقد سجل الغنيم مقابلة للوكيل السياسي مع الشيخ تَبين منها مدى عزم الشيخ على إنجاز هذا المشروع بدون تأخير. لم يَخلُ التفاوض مع الإنجليز من مراوغة؛ إذ حاول الوكيل السياسي إدخال قاضيهم أحمد حجازي كطرف في إعداد الترتيبات الجديدة مع السنهوري، بما قد ينتج عنه مزيدٌ من التأخير، ولكن حزم الشيخ وإصراره على سرعة إنجاز الموضوع حال دون ذلك، وتم ذلك بالفعل وصدر المرسوم رقم (١٩) بقانون القضاء لسنة ١٩٥٩م(٣)، وبدأ بذلك عصرٌ جديد للتاريخ القضائي بدولة الكويت. وهذا القانون أنهى (من الناحية الرسمية) ثلاثة قرون من القضاء الشرعي، والعُرفي، وكذلك عقوداً من القضاء البريطاني، وحل مشكلة تشتت الأحكام بين سلطاتٍ مختلفة.

---

(1) FO 371/109924. Op. Cit. repot by Judge C. H. Haines, Dec. r, 1954.pp. 135-137.

(2) Hijazi. Op. Cit.

(٣) عبدالله يوسف الغنيم "صفحة من تاريخ القضاء في الكويت"، رسالة الكويت، ع٦٧، شوال ١٤٤٠هـ/ يوليو ٢٠١٩م.

وقبل نهاية سنة ١٩٦٠م تم استقطاب ثلاثين قاضياً ووكيل نيابة من مصر وسوريا والأردن، حيث كان عدد الكويتيين المؤهلين قليلاً. وبناءً على هذه التطورات قام البرلمان البريطاني بإلغاء إرادة الكويت، ودخل هذا الإلغاء حيز التنفيذ في أول يوليو سنة ١٩٦١م، بشرط ألا يؤثر ذلك على الأحكام السابقة، بمعنى ألا يكون له أثر رجعي. وتزامن ذلك مع اتفاق البريطانيين مع حاكم الكويت على إلغاء معاهدة الحماية لسنة ١٨٩٩م، الأمر الذي تم في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١م، فتم بذلك استقلال الكويت من الناحية السياسية والقضائية.

وقد توفي الشيخ عبدالله السالم الصباح في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥م، وأسف الكويتيون لوفاته كثيراً؛ فهو الذي قاد مسيرة الكويت نحو النهضة الحديثة، والاستقلال، والديمقراطية. وكان قد استلم الحكم بعد وفاة سلفه الشيخ أحمد الجابر في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٠م.

القسم الثالث: تاريخ وملامح القضاء العرفي في الكويت

تمهيد:

إن الناظر المتتبع لأحكام القضاة الشرعيين الشائعة في الكويت لا يملك أن يتغاضى عن ملاحظة مطردة في توثيقاتهم، ألا وهي اقتصارها على مسائل الأحوال الشخصية، والمعاملات، والتصرفات التجارية، فتجد فيها أحكام البيوع والشراء والهبات والأوقاف والمواريث والوكالات بشكلٍ واضح، ولكن لا يوجد فيها أثرٌ واضحٌ لأحكام تتعلق بالجُنح والجنايات، ولا بالنزاعات القبلية المتكررة على مدى تاريخ البلاد. لم تغب هذه الظاهرة عن فكر المؤرخين والكُتاب المهتمين بالنواحي القضائية؛ فقد أوضح متقدموهم بطريقةٍ متكررة أن القضاء في الماضي اعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على الأعراف والتحكيم. يقول مؤرخ الكويت الشيخ عبدالعزيز الرشيد[1]:

"نكاد نجزم أن آل الصباح لم يولوا القضاء أحداً أول ما نزلوا أرض الكويت، وأن الذي كان يتولاه إذ ذاك هو من يقع اختيار المتنازعين عليه، وإن كان هناك من انتخب لهذا المنصب فهو لا يعد، وما نعرفه الآن عن حالة البادية من إسنادهم فصل خصوماتهم إلى من يسمونه "العرف" أو "السالفة"، ولو كان لا يَعرف عن الشرع شيئاً".

مقتضى كلام الرشيد أن القضاء كان أول أمره يجري بتحكيم العُرف، وأنه في زمنه (١٩٢٦م) كانت بادية الكويت تحتكم إلى العُرف والسالفة. أما القناعي فيرى أن مرجع الأحكام في الكويت إلى الأمير وقاضي الشرع، وأن أغلب ما يجري من الخلاف بين الكويتيين يُحل عند المرتضين من الأهالي بلا مرافعة للمحاكم، فالتجار لهم لجنة من أهل التجارة، وينتهي الأمر بالرضى بحكمها، وكذلك أهل الغوص وأهل السفر لهم ناس يرتضونهم لحل مشكلاتهم[2]. ويُفهم من كلام القناعي أن الأحكام تولاها شيوخ الكويت على التوالي، حتى تُوفي صباح بن جابر العيش، فصار الحكم مشتركاً بين أولاده، عبدالله وهو الأكبر له الإمارة، ومحمد يباشر الأحكام للحضر، ويشاركه مبارك في ذلك، ومبارك يختص بأغلب الأحكام بين بدو الكويت، أما جراح فأغلب عمله في المالية فهو كوزير للمالية[3]. وعبارة القناعي يُفهم

(١) عبدالعزيز الرشيد "تاريخ الكويت" (١٩٢٦م)، بعناية خالد عبدالقادر عبدالعزيز الرشيد، ط٢، ٢٠١٦م، ص ١٠٩.

(٢) يوسف بن عيسى القناعي "صفحات من تاريخ الكويت" (١٩٤٦م)، ذات السلاسل، ط٥، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص٣٦-٣٧.

(٣) المرجع السابق.

منها أن المنازعات التي تحصل بين الأهالي يحلها محمد بالنسبة للحضر، ومبارك بالنسبة للبدو، وبالتالي يمكن فهم اقتصار دور القاضي على الأحوال الشخصية وتوثيق المعاملات، ويروي فاضل خلف أنه إلى جانب القُضاة الشرعيين كان هناك بعض المواطنين يساعدون الحاكم على فض المشاكل، وكان يُطلق عليهم أهل الصنف، أي أن الخلافات التجارية يحلها أناسٌ من التجار، وخلافات الغوص يحلها أفرادٌ من صنف الغواصين، والتجارة البحرية مرجعها بعض التجار البحريين. وكان لأحكام هؤلاء احترامٌ كامل من قبل المواطنين، وتُنفذ بدون الرجوع إلى القضاء(١). وأخيراً لاحظ أحمد حجازي، القاضي بمحكمة الوكيل البريطاني بالكويت، أن المجتمع الكويتي في أصله شبه قبلي، وأنه ما زال كذلك (سنة ١٩٥٤م) ما عدا الأحوال الشخصية التي يُقضى فيها بالشريعة الإسلامية، وأضاف أن الأحكام عدا ذلك مشتتة بين دائرة المحاكم ودوائر الحكومة من شرطة وأمن عام، وبلدية وجمارك، كل دائرة منها تحتوي على محكمة صغيرة في اختصاصها(٢). ولما عرض البريطانيون على الشيخ أحمد الجابر لأول مرة تَولي القضاء على الأجانب كان مرتاحاً لتفويضهم بذلك من خلال الفكر العُرفي السائد(٣). بمعنى آخر كان الوكيل البريطاني من وجهة نظر الحاكم "شيخ طائفة الأجانب" وأولى بجماعته.

ويهدف هذا البحث إلى سبر أغوار القضاء العرفي والقبلي في الكويت؛ خلفيته وملامحه وتطوره، وهو موضوعٌ نرى أنه لم يتم التطرق له بالتفصيل في الأدبيات الكويتية، ويمثل ثغرة معرفية لموضوع الأحكام والقضاء بمعناه الواسع. ونسلك في منهج الدراسة التقصي التاريخي له ومحاولة ربطه بالواقع الاجتماعي ومقارنته بالقضاء الشرعي، ونوضح مجال تطبيقه كمرجع للأحكام بالكويت في الماضي، وعلاقته بالمجتمع المدني في الحاضر.

المبحث الأول- تعريفات العرف والقضاء العرفي:

العرف والقضاء العرفي عند الفقهاء:

العرف عند الفقهاء من أدلة الأحكام الشرعية، ويُعرف بألفاظ مختلفة يوافق بعضها بعضاً، نختار منها أنه "ما أَلِفَه المجتمع واعتاده وسار عليه في حياته من قولٍ أو فعل. والعرف بذلك هو العادة(٤)،

(١) فاضل خلف "دراساتٌ كويتية"، (١٩٦٨م)، ط٣، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٩٥م، ص ١٣٤-١٣٩.

(2) Ahmad Hijazi "Kuwait: Development from a Semitribal, Semicolonial Sociery to Democray and Sovereignty", the American Journal of Comparative Law, Summer, 1964, Vol. 13, No. 3 (Summer, 1964), pp. 428-438.

(3) Ibid.

(٤) عبدالكريم زيدان "الوجيز في أصول الفقه"، ط٥، المؤلف، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ص ٢١٢.

والعرف عندهم ليس دليلاً مستقلاً، ولكنه يرجع إلى أدلة الشريعة الأخرى مثل القرآن والسنة والإجماع والمصلحة المرسلة والذرائع، فلا يكون العرف صحيحاً إذا خالف نصاً صريحاً، ويشترط في العرف أن يكون مطرداً (مستفيضاً) أو غالباً حتى يُنسب إلى الجماعة، وأن يكون سابقاً على وقت التصرف ومستمراً قبل الاحتجاج به(١). والعرف قد يرتبط بإقليم محدد وأهل فنٍ، أو صنفٍ أوصنعةٍ محددة، فيصبح عرفاً خاصاً بذاك الإقليم أوأهل ذلك الفن أوغيره(٢).

القضاء العرفي: إخبارٌ بحكمٍ تعارف أهل بلدة أو مدينة على القضاء به عند حدوث حادثةٍ معينة، وفق إجراءاتٍ متبعةٍ ومعتادة(٣).

التحكيم: تفويض شخص أو أشخاص ليحكم بين الخصوم(٤).

الصُلح: معاقدة يُتوصل بها إلى إصلاحٍ بين مختلفين(٥).

الحِسبة: هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله(٦).

القضاء العرفي من وجهة نظر الاجتماعيين:

يرى الاجتماعيون أن القضاء العرفي هو مؤسسة اجتماعية ذات وظيفة فاعلة، وهو عنصر من عناصر التوتر المستمر بين البدو والحضر، والصراع المزمن بين القبيلة والدولة(٧)، وهو أسلوبٌ من أساليب التنظيم القَبلي يتوجه إلى الدمج والضم والمسؤولية الجماعية، وبالتالي لا يمكن إخضاعه إلى مواصفات وقيم النصوص الشرعية التي تهدف إلى التقسيم والتصنيف والمسؤولية الفردية. والقضاء العرفي يستمد أصوله من القانون العرفي، والقانون العرفي بدوره ينبع من الثقافة القبلية، والتي تتميز

(١) المرجع السابق. ص ٢١٦. وانظر: أحمد فهمي أبو سنة، "العرف والعادة في راي الفقهاء"، مطبعة الأزهر، القاهرة ١٩٤٧م، ص ٧- ١٥.
(٢) أبو سنة. مرجع سبق ذكره.
(٣) عبدالرحمن محمد أبو عريبان، "القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير في القضاء الشرعي، الجامعة الإسلامية في غزة، ١٤٣١هـ/ ٢٠٢٠م.
(٤) المرجع السابق. ص ٩.
(٥) المرجع السابق. ص ١٢.
(٦) المرجع السابق. ص ١٤.
(7) Saad A. Sowayan "Customary Law in Arabia: An Ethnohistorical Perspective". Paper presented to the Conference on Customary Law in the Middle East and North Africa, held at Princeton University, 13-14 May 2006.

بتداخل معقد بين مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولذلك يصعب تقنين codify القانون العرفي[١].

والقضاء العرفي لا يستند إلى الشرع بالضرورة بل إلى الأعراف المستقرة عند أهله. وبالتالي قد يشتمل على مظاهر مخالفة للشريعة وإن كانت مستساغة عند أهلها؛ فعواقب قضايا الدم لا تنطبق عليها المسؤولية الفردية كما في الشرع، وإنما تتعدى مسؤوليتها إلى جميع أفراد العائلة حتى الوالد الخامس، فتُسمى "الخمسة" أو "قضابة الجنبية". ويعتبر أي اعتداء على أحد أفراد الخمسة اعتداءً على الجميع. والخمسة هي أصغر وحدة اقتصادية وحمائية عند البدو. وما بعد الخامس فهو "لامس" أي طالع من مسؤولية الدم. وهناك تقاليد عشائرية منبوذة في حكم الشريعة ولكنها مستساغة في القانون العرفي، فمنها الغزو والغارة، سلب الغنائم، حرمان النساء من الإرث، تحجير بنت العم، زواج المطلقة قبل انتهاء العدة، القَسَم بغير الله، إلخ [٢].

والقانون العرفي لا يقتصر بالضرورة على أهل البادية وإن كانت هي مصدره. وهو في حركة مد وجزر مستمرة ما بين البدو والحضر بحسب قوة الدولة أو ضعفها. وذلك لأن الحضر أكثرهم ذوو خلفية عشائرية وإن امتهنوا الأعمال والزراعة. ففي حالة ضعف الدولة تستذكر المجتمعات المستقرة انتماءاتها القبلية وتَرجع إلى القانون القبلي[٣]. وقبل أن نتطرق إلى الحديث عن القضاء العرفي لا بد من عرضٍ موجز للقانون القبلي وعناصره ومصطلحاته الأساسية.

عناصر الكيان القبلي:

١. **القبيلة**: يوجد تعريفات متعددة للقبيلة، فهي تُعرف بأنها وحدة قرابية كبيرة تتكون من أفراد يعتقدون بانتمائهم إلى أصل مشترك، وتجمعهم مجموعة من التقاليد والأعراف المشتركة التي يحترمونها ويتعصبون لها، ويمكن أن تتكون عن طريق تحالف جماعات قرابية أصغر منها يسكنون في بيئة جغرافية واحدة. والقبيلة تمثل وحدة عسكرية في ميدان القتال[٤]، وتعرف القبيلة أيضاً بأنها تكتل اجتماعي من البدو الرعيان الذين يستغلون مجتمعين أرضاً تحقق لهم المعيشة في فصولٍ متعددة من العام[٥].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(٤) عماد بن محمد العتيقي "دليل إنشاء وتحقيق سلاسل الأنساب"، المؤلف، الكويت، ٢٠٠١م، ص٢٥-٢٧.

(5) Emanuel Marx "The Tribe as a Unit of Subsistence: Nomadic Pastoralism in the Middle East", American Anthropologist, 79, 1977, pp. 343-363.

٢. **العشيرة**: هي وحدة قرابية أصغر من القبيلة يعتقد أفرادها بالاتصال في النَسَب الأبوي، ويتحركون في مخيماتهم بشكل جماعي سواء للنجعة أو للقتال، ويشتركون في وسمٍ موحد لإبلهم(١).

٣. **البَدنة (الخمسة)**: هي فرع من العشيرة، وهم مجموعة من الأشخاص يتحدرون من سلفٍ مشتركٍ معلوم في خمسة أجيال، يتملكون الأصول بشكلٍ جماعي، يُخيمون في محلٍ واحد، يتضامنون مالياً ويَعقل بعضهم عن بعضٍ (في الديات والتعويضات)(٢).

الطبيعة الاقتصادية للبادية:

إن المجتمع القبلي وفق ما سبق من تعريف يستوطن البادية، ويعيش في الخيام، ويتنقل على ظهور الجِمال، والتي هي وبقية الأنعام مصدرٌ للغذاء، وللوبر والصُوف المستخدمان في النسيج. إن حياةً كهذه تعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على المناخ والبيئة؛ ففي السنواتِ المطيرة تخضرُ الأرض، ويكثر العشب، وتزدهر الحياة، وفي سنوات الجدب يشتد الجفاف، وتكثر الفاقة، وتجف الآبار. فحياة البدوي سلسلة مستمرة من التكيف مع البيئة، يأخذ هذا التكيف صورة عنيفةً في كثيرٍ من الأحيان، إذ يكون تدبير المعيشة مرهوناً بالغارة على أهل الجوار، سواءً أكانت قبائل أخرى، أم واحاتٍ زراعية، لتعويض النقص الذي يصيب البادية. وفي سنوات الرخاء يتردد البدو على المدن القريبة لتبادل السلع، فيبيعون الصوف والأجبان ومنتجات المواشي الأخرى، ويشترون ما يلزمهم من أسواق المدن.

خَرجت من هذه البيئة المتقلبة ثقافةُ الغزو أو الغارة، فصارت عادة مطردةً عند القوم، لا يستنكرها حتى المُغار عليهم ما دامت أُقيمت وفق قواعد قانون الصحراء، وتم الإعلان عنها بالطريقة القانونية المسماة "رد النقا"، وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى سلب الإبل والغنم وغير ذلك من المواشي، وليس إلى احتلالٍ دائم لأرض الغير. تتكون المنظومة الاقتصادية للقبيلة من الإبل والدواب، والمراعي، وآبار المياه التي تسيطر عليها، أما جيرانها الأضعف فيدخلون في عقد عمالة للقبيلة الأقوى، للمحافظة على معاشهم، ويدفعون إتاوة سنوية للاستمرار في استغلال أرضهم بسلام(٣).

ويتيح الموقع الجغرافي للقبائل مصدراً اقتصادياً هاماً لما يُستخرج من القوافل المارة في "ديرتها".

(1) Louise E. Sweet "Camel Raiding of North Arabian Bedouins: A Mechanism of Ecological Adaptation", American Anthropologist, 67, 1965, pp. 1132-1150.

(٢) العتيقي (الدليل)، مرجع سبق ذكره.

(3) Sweet. Op. Cit.

إن الإيلاف الذي كان يدفعه تُجار قريشٍ لقبائل الصحراء في الزمن السابق هو نفسه الإتاوة أو "الخُوة" Khuwwah، والتي هي الرسوم التي يدفعها تجار القوافل من العقيلات وغيرهم لمكتب الرفيق والخَوي الذي يصطحبونه في الصحراء، لضمان حق المرور في ديار القبائل التي يتنتمي لها، فالرفيق يحمي القافلة من اعتداء قبيلته، والخوي Khawiy يرافق القافلة لحمايتها من الغزو(١).

استلزمت طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبادية قواعد قانونية وفقهية صارمة واجبة الاحترام والتنفيذ. وبُني على ذلك تعريف المخالفات والجرائم، ومن ثم قواعد الخصومة والصلح والتقاضي، وتم الاحتياج إلى مكتب القاضي العرفي أو العوارف، الذين يتم اختيارهم أيضاً وفق قواعد صارمة.

الفقه العشائري:

يستند الفقه العشائري إلى العرف والعادة، ولذلك يلزم له رجالٌ ذوو خبرة طويلة بالأعراف و"السوالف"، أي الحوادث السالفة، التي يبني العارفة حكمه على مثلها. ولذلك يسمونهم أهل السالفة، وتسمى قواعدهم الفقهية "القانون العرفي"، وهذه القواعد يتم توارثها بصورة شفاهيةٍ في الأغلب، ولكن حصل لبعضها تدوينٌ، وخاصةً بعد سيطرة الدول الاستعمارية على الدول العربية نتيجة الحرب العالمية الأولى. ومن ذلك تنظيم النزاعات الجنائية والمدنية العشائرية الصادر عن الاستعمار البريطاني في العراق سنة ١٩١٦م، الذي أتاح للوكيل السياسي أن يستدعي عقد مجلس قضاء عرفي في حالة كان أحد طرفي النزاع من أبناء القبائل. وقد أحدث هذا التنظيم إبان صدوره ارتياحاً عاماً لدى أبناء العشائر، حيثُ أتاح لهم التقاضي وفق الأعراف المتوارثة لديهم، وفي الوقت ذاته أزال عن كاهل الوكلاء السياسيين الانجليز عبء تحمل مشاكل النزاعات القبلية التي هم في غنى عنها، مع احتفاظهم بحق النقض والاستئناف إذا رأوا حاجة لذلك(٢).

استمر العمل بنظام العشائر المذكور أعلاه في العصر الملكي وحتى قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م والإطاحة بالملكية، وتسبب وجود قانونين مختلفين، واحد للعشائر وآخر لبقية الشعب، في إشكالات كثيرة في التطبيق؛ على سبيل المثال، تم تطبيق قانون العشائر والمقصود به البدو، على العشائر المستقرة

---

(1) Sowayan. Op. Cit.

(2) Philip Willard Ireland "THE GOVERNMENT AND ADMINISTRATION OF IRAQ: A Study in Political Development", Thesis, University of London, 1935. pp. 94-95.

أحياناً، حيث ما زالت تقاليدها وأعرافها القبلية مستقرة[1]، واستغل شيوخ القبائل المستقرة هذه الأعراف لما فرضت الحكومات المتعاقبة في العراق (من العثمانية إلى الملكية) تسجيل الأراضي التابعة للعشائر في دفاتر الملكية (الطابو)، فقاموا بتسجيل كافة أراضي الديرة التابعة للقبيلة بأسمائهم مع أنها كانت ملكية مشاع للقبيلة، فأصبحوا بذلك مُلاكاً، وصار أفراد القبيلة فلاحين بالأجرة، فازدادوا فقراً على فقرهم، وازداد الشيوخ غنى على غناهم، وتسبب ذلك في نزاعات ومشكلات كثيرة اتسمت بطابعٍ دموي[2]. لا يعني ذلك بالضرورة تحميل اللوم على النظام العشائري، بل على التطبيق؛ فنجد على سبيل المثال أن العُرف العشائري لدى قبائل الإمارات العربية المتحدة هو أيضاً اتسم بسيطرة الشيوخ الذي صاروا حكاماً على الأراضي وثرواتها، بما يرجع في تاريخه إلى أعرافهم القبلية، ولكن سياسة أولئك الشيوخ كانت مختلفة، بقياداتٍ حكيمةٍ، فقاموا بتخصيص الأراضي اللازمة للعيش الكريم للمواطنين[3]، بما فيها الأراضي الصالحة للزراعة[4].

وينقسم الفقه العشائري إلى عام وخاص. وفي كل قسم فقه خارجي وآخر داخلي.

الفقه العام: ويدخل تحته ضمن الفقه الخارجي إعلان الحرب (رد النقا)، وحقوق الغزاة، وكيفية توزيع الغنائم، وقواعد الصلح، والهدنة التي تسمى العطوة، وما إلى ذلك. ويدخل ضمن الفقه الداخلي إدارة شؤون العشيرة، وقواعد الرحيل، والمصافي والمشاتي، وترتيب البيوت[5].

الفقه الخاص: ويدخل تحته ضمن الفقه الخارجي قواعد تبديل النسب (أي ضم شخص أجنبي). ويدخل ضمن الفقه الداخلي الحقوق المدنية، والجزائية والتجارية، وانتخاب القضاة وأتعابهم (الرِزقة)، وقواعد المحاكمة واستدعاء الشهود، والاستئناف (سوم الحق)، والطعون وما إلى ذلك[6].

الدعاوي الجزائية- هي دعاوى الجرائم وتنقسم إلى جنايات وجنح على النحو التالي:

أولاً- الجنايات: وهي القتل، وتعطيل العضو، والزنا بالإكراه، ويُعتبر الزنا برضى المرأة جريمة

(1) Fuad Baali "Land Tenure and Rural Social Organization: A study in Southern Iraq", PhD Dissertation, Louisiana State University, 1960. pp. 111-112.

(2 Ibid.

(3) Hendrik Van der Meulen "The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates", Ph D Thesis, Fletcher School of Law and Diplomacy, 1997. pp. 91-92.

(٤) عبدالله عبدالرحمن يتيم "نظم حيازة الأرض في بادية الإمارات"، حولية مركز دراسات البحرين، الرسالة ٣، الحولية ٢، يونيو ٢٠٢١م/ شوال ١٤٤٢هـ.

(٥) عبدالجبار الراوي "البادية"، المؤلف، بغداد، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، ص ٢٨٠-٢٨٣.

(٦) المرجع السابق.

أيضاً في حالة أخذ منها أهلُها القصاص بالقتل. ومنها الخطف الجبري، أما خطف المرأة برضاها فلا يُعد جريمة ولو كانت متزوجة، وينتهي الأمر بالزواج والصُلح. ومنها التجاوز على الجار (قطع الجِيرة)، وهي نوعان: جيرة النفس وجيرة المال، والجار هو طالب الحماية ينزل عند قوم فيُجيره أحدهم، وجيرةُ المال أن يعلن صاحب المال أنه يجيره عند الشيخ الفلاني. ومن ذلك التجاوز على الدخيل، التجاوز على الرفيق، والتجاوز على الطنيب؛ وهو الذي ينزل على قبيلة ليس بينها وبين قومه معاهدة فيطلب منها الحماية، والتجاوز على الناصي؛ وهو القادم من مكانٍ بعيد يقصد أحد أفراد القبيلة لحاجة[١].

ثانياً- الجُنَح: وتشمل الجروح التي لا تسبب تعطيل عضو؛ من ذلك إطلاق الرصاص ولو لم يسبب جرحاً، الضرب العادي ما لم يسبب جرحاً، نتف شعر اللحية أو الشارب، الطعن بالعرض، القدح، الشتم، والتعدي على شخص وهو في بيت شخصٍ آخر[٢].

يتضح مما سبق أن البدو يعطون أهمية كبيرة لمبدأ الحماية ويعتبرونه من أساسيات الكرامة البشرية، التي يجب المحافظة عليها للدخيل والجار (وقد يُسمى القَصير)، والطنيب والناصي، وذلك بلا شك ينبع من طبيعة الصحراء التي لا تكاد تفتر عن الغزو والغارة، ناهيك عن مواسم الجوع والجفاف، بما تجلبه من ويلاتٍ وصعوبات، تستلزم من القوي نصرة الضعيف، ومن العشيرة التضامن والتآزر معه بأي ثمن. ولهذا السبب يلزم للأعراف العشائرية بعض التفصيل، لأنها من أهم مصادر القانون العرفي.

الأعراف العشائرية الشاملة:

أولاً- الدخالة: هي التوسل لطلب الحماية، وتكون بعبارة معروفة مثل: أنا دخيل الله ودخيلك، ويمكن أن تكون على الرجل أو المرأة، والدخالة ملزمة للمدخول عليه، والدخيل حمايته ملزمة، فينتقل بحرية في ديار القبيلة دون أن يتعرض له أحد، بل يتوجب عليهم حمايته من الاعتداء ولو بالقوة، فإن كان الخطر محدقاً ودخل الغريب على امرأة تحتطب أو تستسقي تصرخ المرأة طلباً للفزعة حتى تهرع القبيلة لحمايته من عدوه[٣]. وحق الدخيل من شِيم الأعراب المقدسة التي يتفاخرون بها جيلاً بعد جيل.

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) عبدالجليل الطاهر، "البدو والعشائر في البلاد العربية"، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٤م، ص ٢٥-٢٦.

ثانياً-الرفيق والخوي: الرفيق هو الشخص الذي يرافق القافلة في ديار قبيلته حتى يأمنوا على أنفسهم وأموالهم، مقابل مبلغ من المال يُدفع له. وفي حالة عدم تمكن الرفيق من مصاحبة رَجله يعطيه عصاه التي فيها وسم قبيلته، ويُخبر الناس أنه أعطى عصاه حتى لا يمس الغريب أي مكروه، فإذا دخل ديار قبيلةٍ أخرى يُفتش عن رفيقٍ من أبنائها ليقوم بالمهمة حتى يصل إلى وجهته[1]. والخوي يشبه الرفيق وسبق تعريفه. والأعراب من شيمهم الوفاء والشهامة، ويُقدسون مكانة الرفيق والخوي ولا يغدرون بمن هو في حماهم، فيُعد ذلك جريمة شنعاء وتسويداً للوجه، ولا يفتك منه أهل الجاني إلا بقتله. من ذلك قصة مشهورة عن نمش الديحاني المطيري، حيث غدر ولدٌ له بخويه العتيبي، فلم يهدأ لنمش قرار إلا بعد أن أرسل ولده الآخر إلى الكويت حيث اختبأ أخوه من فعلته النكراء، فاستدرجه ليرجع معه ثم قتله، وبذلك بَيض نمش وجهه أمام قبيلته ورُد إليه اعتباره، وأرجع نمش حصان العتيبي إلى أهله، ورضي العتبان بأخذ نمش حق ولدهم المقتول، فرفعوا له الأعلام البيضاء ثلاث سنواتٍ متتالية في موسم الحج، تقديراً منهم لتضحيته بولده، وفاء لحق خويه المغدور، وصارت الحادثة درساً في الوفاء يُلقنه الآباء للأبناء [2].

ثالثاً- حق الدم: وهي الدية، وتسمى أيضاً "الودي"، ولها قواعد تختلف بحسب علاقة القاتل بالمقتول، وتتباين قيمتها من عشيرة إلى أخرى، وقد تصل إلى خمسين بعيرٍ وفرس؛ فالقتل من داخل القبيلة عقوبته الدية والنفي بضع سنين، وتُعطى أرضُه لأهل المقتول يستغلونها حتى يرجع. فإذا كان القاتل من غير عشيرة المقتول يُحكم عليه بالدية تُجمع من أفراد عشيرته، وتُدفع إلى عائلة القتيل التي تَحصل على الثُلث، والثلثان يوزعان على بَدنته حتى الظهر الخامس. وكانوا في الماضي يدفعون مع الدية امرأة مجهزةً بكامل أثاثها مع الدية، وقد أبطلت الحكومة العراقية دفع المرأة سنة ١٩٢٩م[3]. والقصد من دفع المرأة دمج دماء القبيلتين بالمصاهرة حتى تتكون بين أفرادها صلةُ رحم تطفئ رغبة الثأر. والثأر من عادات العُربان المستقرة عندما لا يرضون بالدية، وهو أمر شائع، ويلحق عائلة المقتول حتى الجنين الذي لم يُدرك والده القتيل، فيُطالَب بأخذ الثأر حتى يشفي غليله وغليل عائلته ويغسل عارهم[4]. لهذا السبب يعمد أشراف القبائل إلى أخذ القصاص من أبناء قبيلتهم بأنفسهم في حالة

(١) المرجع السابق.

(2) Sowayan. Op. Cit.

وانظر: حمدان بن مرزوق بن مجلي المطيري "تاريخ الدياحين"، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٨٢-١٨٤.

(٣) الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠-٢١.

(٤) الراوي، مرجع سبق ذكره.

ارتكابهم جريمة فادحة، فينالون بذلك هيبةً ومكانةً على مكانتهم، ولهم قصص مشهورةٌ في هذا الأمر، ذكرنا طرفاً منها أعلاه[1].

رابعاً- الحشم: يُفرض الحشم في أمور متعددة تتعلق بالكرامة، فهو نوعٌ من رد الاعتبار، ولذلك يقال للشخص محشوم للإشارة إلى احتفاظه بكرامته. يُعطى الحشم وفقاً لقرار المُحكمين بالمال، أو النساء (في التعديات الخطيرة)، فيُفرض الحشم في حوادث الجروح التي ينتج عنها عطل، وحق البيت إذا أُهين شخص في بيته، وحق الوجه إذا اعتُدي على شخص كان بحمايته، وحق الدخيل، وحق القصير أو الجار، وحق القذف، وحق العِرض في حالة التعرض بالنساء، وحق المِلح إذا أكل الشخص طعامه فيصبح له حقٌ عليه. وحتى لو شرب فنجاناً من القهوة فإنه كافٍ لتقديم نوعٍ من الضمان للضيف والطمأنينة. ويتصل بالحشم من الأعراف الصيحة والنخوة[2]. قال مشعان ابن هذال[3]:

ورفاقته واللي حِذانا لهم جار　　　وِحنا عليهم نحمي الجار ونجير

خامساً- النخوة: وهي نداء معروف لكل قبيلة يختص بها يُستعمل عند الفَزَع. من ذلك أن المرأة إذا حصل عليها اعتداء عندما تذهب تحتطب أو تستسقي، تستغيث بنخوة القبيلة فيهرعون إلى نجدتها، ويقتلون الجاني في حالة الاغتصاب، ويستبيحون ماله ومال أقاربه حتى الظهر الخامس لمدة ثلاثة أيام، ثم يقصدون القاضي العُرفي فيفرض غرامةً إضافية. وهذه النخوة لا يتأخر عن إجابتها فرد من القبيلة حتى لا يلحقهم عار التخاذل[4]. فنخوة آل صباح حكام الكويت قديماً "اعتوب"، وهي النخوة الجامعة لبني عتبة، أما نخوة حكام ورعايا الكويت فهي "عيال سالم"، ثم في سنة ١١٩٢هـ (١٧٧٨م) لما حصلت وقعة الرقة بين أهل الكويت وبين بني كعب جعلوا نخوتهم "اخوان مريم"،

(١) مما يُروى في ذلك من حوادث سنة ١٩٣١م أن الشيخ جدعان السويط شيخ الظفير كان مخيماً على الحدود العراقية الكويتية فسمع أن أحد رجال قبيلته أطلق النار على رجل مطيري كان قصيراً، أي مجاوراً لهم فجرحه، وهنا أمر الشيخ بالقاتل فأحضروه عنده وقتله بيده، هذا مع أن مطير والظفير كانتا على عداء في ذلك الوقت. وانتشر الخبر وذاع فاعتقلته الحكومة العراقية لمدة أسابيع، ولكنها رأت أنه أصبح بطلاً في نظر قبيلته فأطلقت سراحه خوفاً من العواقب. انظر القصة وغيرها لدى: مكي الجميل "البدو والقبائل الرحالة في العراق"، أشرف على طبعه جهاد العبايجي، بغداد، ١٩٥٦م.

(٢) الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٥، ٢٧. نعتقد أن بعض الأعراف المذكورة هنا لا يمكن تعميمها بدون أدلة مساندة لأنها مستمدة من بيئة جغرافية محددة، وقد أشار الطاهر في مقدمة كتابه إلى إمكانية اختلاف الأعراف والتقاليد بين البدو.

(٣) شفيق الكمالي "الشعر عند البدو"، جامعة بغداد، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ص ٥١، ٨٦. والشيخ مشعان بن هذال من شيوخ العمارات من عنزة، معاصر للدولة السعودية الأولى.

(٤) الطاهر، مرجع سبق ذكره.

فصارت نخوة لآل صباح وحدهم. أما آل خليفة لما استقلوا بحكم البحرين جعلوا نخوتهم "أهل العليا"[١]، والنخوة القديمة: عيال سالم أو أولاد سالم، هي أيضاً نخوة آل بن علي العتوب في قطر، صاحت بها نساء العتوب أهل الزبارة بجماعتهم أهل فريحة ورفعن الحجاب للدلالة على اشتداد الخطر من هجوم العجم، فثارت فيهم الحمية وصَبحوا العجم فهزموهم وهزموا حليفهم نصر المذكور رئيس أهل بوشهر[٢].

سادساً- الوسم: وهو العلامة المميزة، وتستخدم لتمييز ملكية الإبل أو الخيل والدواب الأخرى، حتى لا يحصل شك في معرفة صاحبها عند الخلاف، فهو من أهم أدلة العوارف والقضاة، ولا يكتفون بذلك بل يَسمون البضاعة التي يحملها البعير خوفاً من ضياعها، ويَسمون الصخور التي تُحدد ديار القبيلة، وفُوهات عيون الماء والآبار الخاصة بهم. ولكل قبيلة وسم معروف أو وسوم بحسب العشيرة[٣].

كان وسم آل صباح قديماً كمصراعي باب، أي على شكل مستطيل مقسوم نصفين بخط عمودي كالمصراعين، على رقبة الإبل من جهة اليمين، ثم لما آل الحكم إلى الشيخ مبارك الصباح أبدله وجعله على شكل مخلاب الطير، ذو ثلاث شعب وهو "البرثن" للتعبير عن مخلب الأسد، على الخد الأيمن، ثم أضاف إليه الشيخ أحمد الجابر خطاً عمودياً بجانب قاعدة البرثن، وجعله على الفخذ الأيمن، فصار وسماً خاصاً به[٤]. نوضح في الشكل التالي بعض وسوم القبائل استناداً إلى ديكسون Dickson[٥]، الذي كان وثيق الصلة بالقبائل، وهو قد عثر على وسوم لقبائل مختلفة، على صخور في جبل وارة بالكويت، مما يدل على أنها ترددت عليه في أوقاتٍ مختلفة، منها الصباح، العوازم، العجمان، قحطان، عتيبة، والمطران[٦].

(١) محمد بن خليفة بن حمد آل نبهان، "التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية"، ج٨ (الكويت)، المطبعة المحمودية بالقاهرة، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، ص ٢١١-٢١٢.

(٢) راشد بن فاضل البنعلي، "مجموع الفضائل في فن النسب والقبائل"، تحقيق حسن بن محمد بن علي آل ثاني، الدوحة، قطر، ٢٠٠١م، ص ٤٥-٤٧. وهذه المعركة هي التي مهدت لأحمد بن محمد الخليفة فتح البحرين. والزبارة وفريحة قريتان بقطر كان يسكنها العتوب.

(٣) الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.

(٤) التحفة النبهانية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢-٢١٥.

(5) H. R. P. Dickson "The Arab of the Desert", London,1949,1959, pp. 420-427.

يحتوي كتاب ديكسون على قائمة مطولة للوسوم.

(6) Ibid.



بعض وسوم القبائل على الجِمال.

قُضاة العرف وأنواعهم:

سبق أن تطرقنا إلى تقسيم قضاة العرف في بلد الكويت، وأوضحنا تسميتهم بأهل الصنف أو أهل السالفة. لاستكمال الموضوع ينبغي التطرق إلى قُضاة العرف عند العشائر، وهم على التقسيم التالي[(١)]:

١. قاضي الملم: وهو الذي يتفق الخصمان على الجلوس عنده.

٢. قاضي الكبار: وهو الذي يحق له البت في جميع القضايا، وحل أي خلاف بين المتخاصمين.

(١) أبو عريبان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤.

ولكل قبيلة عدد من الكبار يتم الرجوع إليهم لحل القضايا، وذلك إما صلحاً، أو بإحالتهم إلى قاضي مختص بنوع القضية أو الصنف، أو الحكم فيها وفق العرف.

٣. قاضي المناشد: ويختص بالقضايا الخطيرة؛ مثل قضايا العرض، والوجه، ودخول البيت.

٤. قاضي أهل الديار: يختص بالأملاك وبيع وشراء الأراضي.

٥. قاضي الرسان: في قضايا الخيل، ويكون من ذوي الخبرة بها.

٦. قاضي الضريبية: ويُعدّ قاضي أول درجة في فصل القضايا.

٧. قاضي الزيادي: ويُعدّ قاضي استئناف، يتوجه إليه الخصوم إذا لم يقبلوا بحكم قاضي الضريبية.

٨. قاضي مناقع الدموم: ويختص بقضايا الدم كالقتل والجروح والكسور، ويحدد الديات، فيسمى القصاص.

٩. قاضي أخو البنات: يختص بقضايا النساء وإصلاح ذات البين والنفقة والكسوة... إلخ.

يتضح مما سبق أن المرجع الأعلى في القضاء العرفي هم "الكبار"، وذلك يكون عادة في مشيخة القبيلة. وقد ورد في تاريخ العتوب في قطر أن "الكبارة" كانت في رجلين، واحد من المعاضيد، والآخر من سُليم (آل سالم)، وكان للكبير صلاحيات واسعة عندهم حتى إن شيخهم جمعة بن سيف غَير قانون الغوص، وصار إيراد محصول اللؤلؤ يوزع بالتساوي بغض النظر عن الذي حصل على شيء أو لم يحصل. ولما اتصل بهم الشيخ محمد بن خليفة، وكان وقتها في الكويت ويتاجر باللؤلؤ في البحرين، أُعجبوا بأخلاقه وكرمه ودينه فتعاهد معه الكبار وهم علي بن لحدان كبير سُليم، وسلامة بن سيف كبير المعاضيد، وأمروه على أنفسهم(١).

وقد اشتهر عدد من القضاة أو العوارف في كل قبيلة، فعند الظفير على سبيل المثال، وهي قبيلة انتشرت في المثلث الذي يمتد بين الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية، نجد الأصناف التالية من العوارف(٢):

(١) البنعلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩-٤٣. والتاريخ الذي ورد في الموضوع هو ١١٥٣هـ (١٧٤٠م).
(٢) الراوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩-٢٨٠.

١. حق الوجه، أي مسائل الحماية، يحكم فيه هزاع الأفنان من السويط.

٢. حق الحلال (الديار)، يحكم فيه عجمي السويط.

٣. الرسان (الخيل)، يحكم فيها أبو ذراع.

٤. قضايا العشائر يحكم فيها مناور الشعفان.

٥. مناقع الدموم يحكم فيها اللحيس من السعيد (فرع من الضفير).

ولكل قبيلة عوارف محددون لديها، مثل مشبوت السعدي، وابن عامود في شمر بالجزيرة الفراتية، وابن شمسة في عنزة[١]، وبعض هذه القبائل كانت تمر عليها قوافل أهل الكويت في رحلتها إلى حلب بالشام. وفي رحلتها إلى نجد تمر على ديرة مطير وغيرها، فمعرفة أسماء عوارفها لا شك أنها كانت مهمة لأصحاب القوافل الكويتيين.

فمن عوارف أو قضاة مطير خويتم بن معوض الديحاني، وعبيدالله العزيري الديحاني[٢]، ويستفاد من الوثائق الأهلية المنشورة أن قُضاة مطير كثيرون ولهم إلمامٌ بالشريعة والفقه الإسلامي، فمنهم عائلة "الفُقهاء" في بلدة صُفينة (في عالية نجد)، مثل عبدالله بن عبدالله الفقيه العارضي، وعُمر بن عبدالعزيز الفقيه العارضي، وهم من بريه من مطير، وكانوا في زمن الدولة السعودية الأولى[٣]. ومنهم العذيب بن شريهة من الشراهين من الشلاحة من بني عبدالله من مطير[٤]، وعيسى بن شلاح من الرحامين من الشلاحة من بني عبدالله[٥]. ومنهم صالح بن رايد العارضي، وكان يبت في قضايا الجروح والإصابات ويقرر قيمة التعويض وفق العرف السائد[٦].

المبحث الثاني- ملامح القضاء العرفي في الكويت:

مدخل تاريخي:

يمكن تتبع جذور القضاء العرفي في الكويت من خلال الشخصية الثنائية للنشاط الاقتصادي،

(١) المرجع السابق.
(٢) تاريخ الدياحين. مرجع سبق ذكره ص ٥٧.
(٣) نايف بن عوض بن غبن الوسمي، "الوثائق المنيرة في المعاملات وحقوق الجيرة"، المؤلف، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. انظر على سبيل المثال ص ٦٩، ٧٥-٧٨، ٢٢٥-٢٢٧.
(٤) المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢٢. وهو حكم في نزاع أملاك، سنة ١٢٨٥ هجرية.
(٥) المرجع السابق، ص ٣٠٣-٣٠٥. وهي معاهدة بعدم الاعتداء وفق قانون (عرف) القبيلة، سنة ١٢٢٠ هجرية.
(٦) المرجع السابق، ص ٣٢٩-٣٣٠. وكانت في سنة ١٢٧٠ هجرية.

التي سادت في البلاد منذ نزول العتوب في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، وهذه الشخصية الثنائية جعلت نشاط السكان ما بين بحري في الغوص والمراكب التجارية، وما بين بري في القوافل التجارية. لعل أبلغ تعبير مبكر عن هذه الثنائية ما ورد في تقرير الرحالة الدنماركي نيبور عن الكويت:

"ويشتغل سكانها أساساً بالغوص على اللؤلؤ قرب شواطئ البحرين وبصيد السمك، ويقدر عدد سكانها بـ١٠٠٠٠ نسمة. وفي فصل الحرارة، عندما يبقى جزء كبير منهم في البحرين، يسافر كثيرون آخرون بالجمال في القوافل إلى دمشق وحلب وأماكن أخرى، ويقدر عدد سكان الكويت أو القرين بأقل من ٣٠٠٠"[١].

تحاكي هذه النبذة الطبيعة الثنائية لاقتصاد الكويت، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على البحر والغوص وصيد السمك، ولكن أهل البلد كثيرٌ منهم يمارس تجارة القوافل إلى بلاد الشام، فالسكان مرتبطون في قوانين معيشتهم بأعراف أهل البحر وأصنافهم من غاصة، وطواويش، وقلاليف ونحو ذلك، ومن ناحية أخرى يرتبطون بأعراف أهل البر ولوازم القوافل من الرفقاء والخويان والجيرة وما إلى ذلك. ومن الطريف أن أول مجاور أو قصير سجله التاريخ هو شخص أوروبي يُدعى فرانس كانتر Frans Canter، وكان بوظيفة المقيم الأول لشركة الهند الهولندية الشرقية في البصرة، فلما أُنهيت خدماته وكان مداناً بالاختلاس هرب إلى القرين قبل وصول خليفته كنبهاوزن Kniphausen، وكتب رسالة إلى قسيس كرملي في حلب من "قرية القرين" في ٤ مارس ١٧٥٠م. وقد تتبعت مراسلات الشركة والقنصلية الهولندية في حلب أخبار كانتر بعناية، ويستفاد منها أنه غادر بصحبة قافلة إلى حلب حوالي شهر يونيو من تلك السنة، وقد ورد أيضاً أن قافلةً كبيرة توجهت من حلب حاملة كمية كبيرة من القرمز إلى فارس، وأنها سوف تذهب عن طريق القرين دون أن تمر بالبصرة[٢]، وبعد قدوم كنبهاوزن ساءت علاقته مع حكومة البصرة، نقل الوكالة إلى جزيرة "خارج" في الخليج، ومن هناك طور علاقته مع شيوخ الكويت.

وفي عام ١٧٥٨م نزل في الجزيرة قرب الحصن الهولندي ثمانية رجال إنجليز وكانوا يريدون إكمال سفرهم إلى حلب، وأرسل كنبهاوزن قارباً إلى القرين لجلب شيخ الكويت للتفاوض حول تنظيم رحلة للمذكورين إلى حلب. اختلف الشيخ مع الإنجليز بشأن الأتعاب والتكاليف ولم تتم الصفقة،

---

(١) ب. ج. سلوت، "نشأة الكويت"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٢م، ص ١٦٤-١٦٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤-١٣٠. والقرين هو الاسم القديم للكويت.

ولكن المعلومات الواردة في إحدى الوثائق كانت مهمة للغاية. يقول أحدهم وهو الجراح بيكوت Piggott في ١٥ أبريل ١٧٥٨م أن شيخ القرين أخبرهم:

"أنه خلال أيام قليلة سوف تكون لدينا الفرصة لننضم إلى قافلة كبيرة من ٥٠٠٠ جمل و١٠٠٠ رجل كانت في طريقها من الجزيرة العربية السعيدة، وقد أخبروه أنها ستكون في القرين في العشرين أو الخامس والعشرين من الشهر القمري. وفي هذا الحال فإننا إذا رافقنا هذه القافلة سوف نتفادى الكثير من المخاطر والنفقات التي لا بد أن نتحملها إذا سافرنا في مجموعة صغيرة. وأخبرنا أن مسافرين اثنين في الآونة الأخيرة هاجمهما هؤلاء العرب وأصابوا أحدهما في مقتل، وهذه الظروف جعلتنا نقرر أن ننتظر قدوم هذه القافلة[١]".

هنا تتضح أكثر معالم حجم التجارة التي كانت تمر بالكويت في ذلك الزمن المبكر، فخمسة آلاف جمل برفقة ألف رجل قافلة كبيرة بمقاييس ذلك الزمن، وكونها قادمة من جزيرة العرب ثم متوجهة إلى حلب يعني أن الكويت صارت محطة قوافل رئيسية، الأمر الذي يستلزم إبرام عقود موثقة وتأمين رفقاء وخويان (حرس) وأدلاء، وتجهيزات ماء وزاد وغيره، هذا بخلاف البنية التحتية من آبار ومناخ للقوافل وخانات لسكن الأفراد. وكل ذلك يشير إلى نشاطٍ وعرفٍ تجاري متطور، وعلاقات مودة وتحالف مع القبائل المجاورة، حتى يمكن تأمين الرفقاء والحرس والخيل والسلاح..إلخ. وقد اتضح ذلك في عدة مناسبات، منها قيام الرحالة الفرنسي الكابتن دي بورغ De Bourg بتنظيم رحلة من حلب إلى الكويت بصحبة ٢٥ مرافقاً عربياً، وهو غادر حلب في ١٩ أكتوبر ١٧٧٨م، ولكنه واجه صعوبات من البدو والإنجليز، وبعد وصوله كان في حماية الشيخ عبدالله بن صباح، حتى احتال عليه سكرتير الوكالة البريطانية في الكويت واعتقل دي بورغ بادعاء أنه مطلوبٌ في قضايا وديون[٢].

تطبيقات القانون العرفي في عقود تجارة القوافل:

لاحظ أبو حاكمة في تاريخه عن الكويت أن دارس شؤون العتوب يجب أن يوجه اهتمامه إلى القوافل الصحراوية، لأنها تعني الكثير بالنسبة إلى العتوب[٣]. تكمن أهمية هذه الملاحظة في سيطرة مراكب العتوب وخاصة أهل الكويت على التجارة البحرية في الخليج وبحر العرب، والحاجة إلى

(١) المرجع السابق، ص ١٤٥-١٤٧. والتاريخ القمري المشار إليه هو شعبان سنة ١١٧١هـ.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٦-١٧٨. انظر أيضاً: فيصل عادل الوزان: الكويت والعتوب في الوثائق والروايات الشفهية والكتابات العربية والأجنبية ١٥٦٣هـ-١٨١٤م"، دار المرقاب، الكويت، ٢٠١٨م، ص ٣٦١-٣٦٢. في تلك الأثناء كانت الوكالة انتقلت من البصرة إلى الكويت بسبب الحرب مع الفُرس.

(٣) أحمد مصطفى أبو حاكمة، "تاريخ الكويت الحديث"، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٢٧٠-٢٧٣.

إعادة تصدير البضائع إلى العراق والشام ونجد، لأنه إذا لم تكتمل الدورة التجارية هذه فإن التجارة البحرية لن يكتب لها النجاح. ويتركز اهتمامنا في هذا الجانب على تلمس أهمية القانون العرفي في تنظيم هذه التجارة، فيتضح من أحد العقود المبرمة في حَلب انتظام العقود التجارية بين حلب والبصرة والكويت، وأهمية دور الرفيق والخوي في إنجاح الرحلات الصحراوية. وقد أبرم العقيد البريطاني جيمس كابر James Capper في ١٦ شوال سنة ١١٩٢هـ (٦ نوفمبر ١٧٧٨م) عقداً مع مُتعهد مُقيم في حلب هو الحاج سليمان بن يحيى (الزهير) وشركائه من أهل بلد الزبير (الملقبون بقبيلة النجادَى)، يقومون بموجبه بالإشراف على توصيله مع أصحابه إلى القرين (الكويت). تعهد النجادى بتدبير رجال حراسة (خويان) ورفقاء، ودخل في الاتفاق تاجر يهودي هو الخواجة روبين Rubens المتوجه إلى الكويت في بضاعة قدرها واحد وثلاثون حِمل بعير، على أن يجهزوا لكل حمل بعيرين. وهذا العقد كُتب بطريقة تضمن أن يتحمل المتعهدون التكاليف وكافة الرسوم مقابل مبلغ تسعمئة وواحد وأربعين دولاراً وربع دولار (٢٣٥ جنيهاً) يدفعه العقيد كابر في حلب، بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره خمسمئة دولار (١٢٥ جنيهاً) يدفعه أثناء الطريق، ومبلغ ثمانمئة رومي (٢٠٠ جنيه) عند الوصول إلى القرين، على أن يتحمل المتعهدون كافة جوائز العرب وشيوخ المنتفق ثويني وتامر، وشيوخ بني خالد وغير ذلك. وعليهم تجهيز عدد تسعة عشر بعيراً لاستخدام العقيد كابر والخيام والماء والبنادق والبارود والمؤونة إلخ. ونذكر أدناه موجزاً للقوة التي تم الاتفاق عليها وتقسيماتها:

أولاً – سبعين رجل حراسة من قبائل النجادى، العقالى (العقيلات)، وبني خالد، مجهزين بالبنادق، شاملاً أشخاص المُوقعين على العقد ما عدا حاجي سليمان بن يحيى؛ فالنجادى هم أصحاب العقد وقادة القافلة، والعقالى هم العقيلات المشهورون أهل القوافل والجمال، وبنو خالد من القبيلة المعروفة وهم الخويان ورفقاء الطريق وخاصةً عند اقتراب القافلة من بلادهم قرب الكويت.

ثانياً – تسعة رفقاء مع بنادقهم على التقسيم التالي:

- ٢ من قبيلة إجلاس (الجلاس) Edgelefs.
- ٢ من قبيلة الفدعان Il Fedaan.
- ١من قبيلة ولد علي Welled Aly.
- ١ من قبيلة بني وهب Benni Waheb.
- ١ من قبيلة زكروتي (زقروطي) (الزقاريط) Lacruti.
- ١ من قبيلة بعيجي (البعيج) Baigee.
- ١ من قبيلة سرحاني (السرحان) Sarhaani.

كذلك رفيق من قبيلة الأسلم وشمر، ورفيق من أي قبيلة تمر القافلة في ديارها.

وقع هذا العقد بإبهامهم حاجي سليمان بن يحيى، ومحمد البشر، وعلي بن فضل، وحجي عيسى بن حميدان، ونافع بن رشيدان، وسليمان بن قضيب، ومحمد بن نجم، وسليمان بن نيسي[١].

لاحظت غرانت Grant أن هذا العقد نموذجٌ دارجٌ في عقود القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وأنه قد أوفى الشيخ سليمان وجماعته النجادى بالتزامهم بكل معنى الكلمة[٢]. وهنا من المفيد أن نورد نبذة عن الفئات الواردة في العقد، التي ساهمت كثيراً بعد ذلك في تجارة القوافل:

النجادى: أورد الحميدان خبر رحلة كابر في تاريخه، ولاحظ أن الموقعين على العقد من النجادى أهل بلد الزبير، ولكنه أغفل تعريف كبيرهم سليمان بن يحيى[٣]. إن مشكلة اسم هذا المتعهد هي في التحريف الذي ورد في النص الإنجليزي:

"Suliman Ebbben Adeyah"

وقد أمكن التعرف عليه؛ فهو هو سليمان بن يحيى بن محمد الزهير، وأبوه يحيى هو أول من تولى المشيخة رسمياً في بلد الزبير[٤]. ويؤكد الحيدري أن عشيرة النجادى هم أهل الزبير، وأن آل زهير أهل مجد وثروة ورئاسة توارثوها كابراً عن كابر، وهم الذين قاتلوا بني كعب مع عشيرة النجادى في وقائع عظيمة فمنعوهم من احتلال البصرة. ذكر الحيدري بعض مشاهيرهم مثل الحاج سليمان أخو الحاج يوسف، وقال إن سليمان استوطن حلب وبنى جامعاً قرب بيته[٥]. وقد لاحظ إبراهيم أن أول ظهور عسكري لعشيرة النجادى كان في معاركهم مع الفرس وبني كعب في ١١٨٦-٨٧ هـ(١٧٧٢-١٧٧٤م)[٦]. فارتبط أول ظهور لقوة عشيرة النجادى في البصرة بقيادة آل زهير، الأمر الذي أهلهم

(1) Christina Phelps Grant "The Syrian Desert, Caravans, Travels and Exploration", The Mac-Millan Co. NY, 1938. pp. 176-179.

انظر أيضاً: أبو حاكمة، المرجع السابق. ص ٣٩٧-٣٩٩، وأيضاً: الوزان، مرجع سابق. ص ٣٨٢-٣٨٧.

(2) Ibid.

(٣) عبداللطيف بن ناصر الحميدان، "تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط"، جداول، بيروت، ٢٠١٩م، ص ٥٠-٥١.

(٤) يوسف حمد البسام، "الزبير قبل خمسين عاما"، المؤلف، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ص ١٠٣.

(٥) إبراهيم فصيح بن صبغة الله الحيدري البغدادي، "عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد"، كتبه سنة ١٢٨٦ هجرية، دار منشورات البصري، بغداد. د. ت. ص ١٦٤-١٦٥.

(٦) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، "نجديون وراء الحدود: العقيلات ودورهم في علاقة نجد العسكرية والاقتصادية بالعراق والشام ومصر (١٧٥٠م - ١٩٥٠م)"، دار الساقي، لندن ١٩٩١م، ص ٧٧-٧٩. وحول معارك النجادى وأهل البصرة مع عشيرة كعب والعجم، انظر عثمان بن سند البصري، "مطالع السعود: تاريخ العراق من سنة ١١٨٨ إلى سنة ١٢٤٢هـ"، تحقيق د. عماد عبدالسلام رؤوف وسهيلة عبدالمجيد القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٩١م، ص٨١-٩٤، ٢١٤-٢١٥.

بعد ذلك لتولي المشيخة رسمياً في بلدهم. والنجادى وإن كانوا لا ينتسبون إلى قبيلة واحدة وقدموا إلى الزبير من بلادٍ متفرقة في نجد، فإنّ الظروف السياسية حتمت عليهم التحرك كمجموعةٍ عسكريةٍ واحدة، فتم تسميتهم بقبيلة النجادى، واستمرت هذه النِسبة مدة عقودٍ طويلة بسبب التهديدات المستمرة التي حصلت على البصرة، واستمرار الدعم العسكري المقدم من "النجادى" لها ودفاعهم الباسل عن بلدهم الزبير. قال عنهم القنصل الفرنسي جاك روسيو: "إن النجديين رجال شجعان في ميادين القتال، وفي الوقت نفسه هم تجار، ومسكنهم الرئيس بلدة الزبير، ولهم امتياز ليس لغيرهم من القبائل، فهم الذين يقومون بإعداد القوافل وإرشادها في البوادي، وليس من بينهم إلا أن يكون محارباً أو تاجراً أو جمالاً"[١]. ونعرض أدناه قطعة من عقد النجادى مع العقيد كابر، وفيها أسماء القبائل: النجادى، العقالى، بني خالد، الجلاس، الفدعان، ولد علي، بني وهب، الزكروتي، والبعيجي[٢]، ثم نعرف بها في اختصار.

> [180]
>
> of our own free will agreed to accompany and conduct the bearer of this contract, Colonel Capper, an Englishman, and those of his company: and that we oblige ourselves to take with us seventy guards of the tribes of Arabs Nigadi, and Agalli, and Benni Khaled, who are all to be armed with muskets: we the underwritten are included in the number, excepting Sheick Haggi Suliman Eben Adeyeh.—And we do promise also to carry with us nine refeeks with their muskets, two of whom of the two different tribes called Edgeless, two of the two tribes of Il Fedaan, one of the tribe of Welled Aly, one of the tribe of Benni Waheb, one of the tribe of Lacruti, one of the tribe of Baigee, and one of the tribe of Sarhaani, making in all nine refeeks as abovementioned.

قطعة من عقد الكولونيل كابر مع النجادى وفيه أسماء القبائل المشاركة في الحراسة.

---

(١) الحميدان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(2) James Capper "Observations on the Passage to India", 3rd Edition, London, 1785. pp. 179-184.

العقالى: قد يكون هذا النص أقدم وثيقة تشير إلى تجمع "قبيلة العَقالى" في نشاط القوافل الصحراوية، وهو وِفق علمنا أقدم عقد تجاري يُذكرون فيه جنباً إلى جنب مع النجادى. والعقالى أو العقيلات أصلهم من نجد، ولكنهم اختصوا باسم العقالى، نظراً لطبيعة تكوينهم، وهم أفراد من التجار والجمالين انتقلوا من نجد في القرن الثاني عشر (الثامن عشر الميلادي)، واستقروا في بغداد، ودخلوا في خدمة الولاة العثمانيين. وأول ظهورٍ لهم على المسرح السياسي كان في سنة ١١٩٢هـ (١٧٧٨م) أثناء الخلاف والمعارك التي احتدمت في بغداد على منصب الوالي، فكان موقف العَقالى المحايد سبباً في حقن الدماء حتى وصل الأمر من الباب العالي بتعيين حسن باشا والياً. قال ابن سند "قامت فئة عرب نجد المعبر عنها بعُقَيل ودخلوا بين الفئتين المتحاربتين وحجزوا بينهما على الهدنة، وقالوا إن الفرقة المخالفة فنحن عليها"[1]. ومن ذلك التاريخ صار العقيلات من أبرز جنود الولاة العثمانيين في العراق وشاركوا في كافة معاركهم[2]، وقُدر عددهم في سنة ١٢٣٧هـ (١٨٢٢م) بعدد ألف رامي بندقية ومائة فارس[3]. وفي الجانب التجاري سيطر العقيلات من أهل القصيم وحائل وبلدان نجد الأخرى على قوافل الصحراء حتى القرن الرابع عشر الهجري، وبلغت قوافلهم الشام ومصر واكتسبوا شهرة كبيرة، ولم يكتفوا بذلك حتى توغلوا في التجارة البحرية إلى مسقط والهند وغير ذلك[4]. وسوف نعرج على العقيلات من أهل الكويت لاحقاً في هذا البحث.

قبائل الطريق: حدد العقد القبائل التي تمر بها القافلة على النحو التالي:

١. قبائل عنزة وهي الجلاس (تشمل الرولة)، الفدعان، ولد علي، وبني وهب. استغرقت هذه المجموعة أغلب الرفقاء بواقع ستة من عشرة، وهذه القبائل كلها تنزل الشام من حلب إلى أطراف العراق. وهجرة عنزة إلى الشام قديمة بدأت من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي). وديار عنزة في ذلك الوقت ممتدة ومتفرقة كما يتضح من توزيع الرفقاء. والتوزيع الوارد، ويؤكده ما ورد في مشاهدات الرحالين مثل نيبور في ١١٨٠هـ (١٧٦٦م)، أن عنزة هي أكبر عشائر بادية الشام، وهي نفس ملاحظة بروكهاردت في ١٢٢٤هـ (١٨٠٩م)، مع استمرار

---

(١) أمين بن حسن الحلواني المدني، "مختصر كتاب مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود لعثمان بن سند الوائلي البصري"، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ص ٢٤-٢٦. وانظر: إبراهيم، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣.

(٢) إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص ٨٦-١١١.

(٣) السيد محمد بن أحمد الحسيني، "رحلة المنشئ البغدادي"، تحقيق عباس العزاوي، بغداد، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، ص ٣٤.

(٤) إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥-١٥٠.

وجود أعداد كبيرة منهم في الجزيرة العربية[١]. وهذا النص مصدر هام في إثبات وجود هذه القبائل القديم في الشام، وقد ورد بعضها في رحلة فتح الله الصايغ مثل الروالة، ولد علي، بني وهب والفدعان، وقدر تعداد كل منها بخمسة آلاف خيمة وخمسين ألف فرد[٢].

٢. الأسلم من شمر القبيلة المشهورة في جبل شمر بنجد. وقبيلة الأسلم في ذلك الوقت كانت تتبع والي العراق في بغداد[٣]، وذكرها في النص يدل على وجودها في طريق القافلة، على الأغلب بعد خروجها من الشام إلى بادية العراق. وقد صادف نيبور في رحلته سنة ١١٧٩هـ (١٧٦٥م) في نواحي هيت والكُبيسة جماعاتٍ من شَمر أكثرُها من الأسلم والزكاريت. أما شمر الجَربا فلم تدخل نواحي العراق إلا في سنة ١٢٠٥هـ (١٧٩١م) كراهية للوهابية[٤]. ودِيرة الأسلم تقع إلى الشرق من عنزة، حيث ورد في أحداث سنة ١٢١٤هـ (١٨٠٠م) أن قبيلة عنزة بدأت تتردد على العراق من الشام وتعرضت إلى بعض القبائل العراقية في الطهمازية التابعة للحلة، فخرج الكتخدا علي باشا بجيشه من بغداد لينكل بها، ولما وصل إلى جسر الهندية أرادت عنزة الفرار فلم تتمكن، فأجارتها قبائل القشعم والأسلم والرفيع على حسب العادة العربية في إجارة المستجير، وقدموا للباشا ثلاثة آلاف بعير وخمسين فرساً مقابل العفو عن عنزة، فقبلها وسمح لهم بالعودة إلى بلادهم[٥]. يعني ذلك أن قبائل من عنزة توغلت في بادية غرب العراق بذلك الزمن.

٣. الزقاريط (الزكاريت) والبعيج. لقد شكل التحريف الوارد في النص الإنجليزي معضلة في قراءة اسم الزقاريط، لأن قراءتها الحرفية "لاكروتي" Lacruti [٦] ليس لها معنى، وصوابها زكروتي (زقروطي)، وكانت تتحرك مع الأسلم كما لاحظنا أعلاه. ويتضح من حوادث لاحقة لذلك الزمن أن هاتين القبيلتين تتحركان مع شمر في بادية السماوة جنوب العراق، وقد غزاهم سعود بن عبدالعزيز ابن سعود انتقاماً على مشاركتهم مع قبائل أُخرى في حملة ثويني بن عبدالله زعيم المنتفق على الأحساء سنة ١٢١١هـ (١٧٩٧م)، وهذه القبائل هي شمر والضفير وآل بعيج

(١) أحمد وصفي زكريا، "عشائر الشام"، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٢٦٠-٢٧٣.

(٢) رحلة فتح الله الصايغ الحلبي إلى بادية الشام وصحارى العراق والعجم والجزيرة العربية، تحقيق د. يوسف شلحد، ط٢، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٤، ص ٣٢٤.

(٣) رحلة المنشئ البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٤) زكريا. مرجع سبق ذكره، ص ٦١٤.

(٥) رسول الكركوكلي، "دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء"، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، مكتبة النهضة، بغداد، د.ت. ص ٢١٠-٢١١.

(٦) إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٨. أما الوزان فنقل صورتها Lacruti بدون ترجمة. انظر: الوزان، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

والزقاريط[1]. وتلك الحملة قام بها ثويني نيابةً عن والي العراق في بغداد، وانطلقت من الجَهراء في الكويت، حيث تجمع فيها عربان المنتفق، الضفير، بني خالد، الزقاريط، آل بعيج، أهل الزبير (النجادى)، وأهل البصرة، وناس من الكويت، ومجموعة من الجيش النظامي بالمدافع[2]، فلا بد أنها شملت العقالى[3]. واحتياج القافلة لرفيق من الزقاريط وآخر من البعيج يدل على أن لكل قبيلة ديرتها المستقلة ذلك الوقت. ذكرهم الصايغ تحريفاً بلفظ "زكرد" وقدر عددهم سنة ١٢٢٦هـ (١٨١١م) بثمانمائة خيمة[4]. وقد ورد بعد ذلك في أحداث سنة ١٢٣١هـ (١٨١٦م) أن الزقاريط والبعيج يتبعون إلى الشيخ فارس الجربا من شمر[5].

٤. بني خالد، وكانوا حكام الأحساء في ذلك الوقت، وديارهم تمتد إلى جبل سنام شمال حدود الكويت، وعشائرهم كثيرة؛ أعلاها في الشمال الصُبيح، ويليهم جنوباً العماير، ثم المهاشير في نواحي القطيف، ومشيختهم في آل حميد[6]. لم يحدد النص عدد الرجال المرافقين للقافلة من الخوالد لأنه دمجهم مع النجادى والعقالى في رقم واحد هو سبعين رجلاً، فلا بد أن عدد الخوالد كان كبيراً. وبنو خالد كانوا في الشام أيضاً وهم من أقدم قبائله وأغناها، منازلهم بين حمص وحماة وسَلمية ويصلون إلى الحَماد وتَدمر[7]. وبنو خالد قبيلة ممتدة تاريخياً وجغرافياً، ذكر الخويطر اتساع منازلها على مر القرون في الحجاز، ونجد، والعراق، والشام، ومَرو وبلاد الأفغان، وكانوا في القرن التاسع ألوفاً مؤلفة من البادية والحاضرة، ومنهم أمير نجد في مطلع القرن التاسع، عبدالرحمن بن خالد المخزومي، وساق الخويطر نسبهُ إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه استناداً إلى نص من حفيده سراج الدين الرفاعي المخزومي[8]. من هنا يمكن تفسير العدد الكبير من بني خالد الذي حرص المتعهد على ضمه للقافلة.

---

(١) عبدالله الصالح العثيمين، "العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت"، المؤلف، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص ١١٣-١٢٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) رسول الكركوكلي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤-٢٠٩. ذكر المؤلف حملة أخرى بقيادة علي الكيخيا، وأن الجيش جند في طريقه حتى الزبير خمسة آلاف من النجادى، وذلك في سنة ١٢١٣هـ. وهذا المؤلف يعبر عن عُقيل أحياناً بالنجادى، انظر ص ١٦٢، ٢٧٧. وهذه الحملة انطلقت كسابقتها من الجهراء في الكويت، وضمت قبائل شمر والظفير والزقاريط وآل بعيج والقشعم ونجادى الزبير. انظر العثيمين، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٤) الصايغ. مرجع سابق، ص ٢١٠. جدير بالذكر أن المحقق د. يوسف شلحد لم يتعرف عليهم.

(٥) رسول الكركوكلي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٦) حسن بن جمال الدين الريكي، "لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب" تحقيق عبدالله الصالح العثيمين، الدارة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٥م، ص ١٣٠-١٣٢.

(٧) زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٤-٤٤٧.

(٨) صالح بن محمد الحسن الخويطر "نسب قبيلة بني خالد"، جداول للنشر، بيروت، ٢٠١٧م، ص ١٣٠-١٣٥.

هل النجادى والعقيلات قبائل؟: قبل أن ننتهي من التعليق الموجز على وثيقة كابر، من المناسب أن نطرح هذا السؤال. فالنجادى في الزبير والعقيلات في بغداد كانوا من الحَضَر وليسوا بدواً بأي حال، انتقلوا كما هو معروفٌ من بلاد مختلفة من نجد. وهنا نستذكر أحد تعريفات القبيلة المذكورة في هذه الدراسة وهو: "يمكن أن تتكون القبيلة عن طريق تحالف جماعات قرابية أصغر منها يسكنون في بيئة جغرافية واحدة، والقبيلة تمثل وحدة عسكرية في ميدان القتال"، فنجد أن التعريف ينطبق بكل عناصره على النجادى والعقيلات؛ فهم تكتل من عائلات استوطنت بقعة جغرافية محددة تحالفت بعضها مع بعض وكونت وحدة عسكرية في ميدان القتال، وهي قبائل طالما استطاعت أن تحشد أفرادها تحت لواءٍ واحد، الأمر الذي استمر لمدةِ عقودٍ طويلة على مدى قرنين أو أكثر، وكل منها لها بقعتها الجغرافية المحددة، النجادى في بلد الزبير، والعقالى في ناحية الكرخ غربي بغداد التي كانت تحت سيطرتهم[1].

وهذه الرابطة القبلية تم استدعاؤها في معاركهم مرة بعد مرة، وتغنى بها الشعراء؛ فمما قاله الشاعر عبدالغفار الأخرس يُشيد بانتصارات النجادى وشيخهم سليمان بن عبدالرزاق الزهير:

حماها سليمان الزهير بسيفـــه	**منيع الحمى لا يستباح لـــه حمى**
تحف به من آل نجد عصابـــةٌ	**يـرون المنايا لا أبا لـك مغنمـــا**
رماهم بعين العز شيخٌ مقـدمٌ	**عليهم وما اختاروه إلا مقدمـــا**
بصيرٌ بتدبير الحروب وعارفٌ	**عـليهـم فما يحتـــاج أن يتعلمـــا**
أأبناء نجـــدٍ أنتم جمرة الوغى	**إذا أضرمت نار الحراب تضرمـا**

فاستدعى رابطتهم النجدية بألفاظٍ قبلية واضحة مثل آل نجد، وأبناء نجد، استعارة منه للمكان بمنزلة الأب[2].

ومما قاله الشاعر محمد بن عبدالله العوني وهو في الكويت، يستنهض همة العقيلات لاسترجاع بلادهم القصيم من ابن رشيد بعد وقعة الصريف، ما ننقله بصورته، وهو من قصيدته المشهورة المسماة "خلوج":

(١) إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٥.
(٢) البسام، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨-٩٩. قيلت بمناسبة صد هجوم العجمان على البصرة سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م).

مير داركم من عقبكم تندب‌الثرى[١٠]

تبكي على الماضين واعزتـا لهـــا

لعبوا بها الاجنـاب لا رحـم جيتـكم

والبيض بالبلدان شـتت لحالهـــا[١١]

شيابـــكم تضرب على غـير موجـــب

من عقب كبر الجاه تنتف سبالهـــا[١٢]

اولاد على اليوم ذا وقت نفعــــــكم

لا رحم ابو نفس تاجـــر بمالهـــــا

اولاد على ان الليـــالي قصــــيرة

ولا للفتى غير الثنـا من نوالهـــا[١٣]

اولاد على اليوم ما هـــوب باكــــر

قوموا بعزم الليث ماضي فعالهـــا[١٤]

لا تتبعون الهون والعجز والعمى[١٥]

او ربمـــا او ليت يتعب ســـوالهـــا

---

(١٠) تندب الثرا يقول ما غير داركم تطلب الثار فان كان فيكـــم عزم فتقدموا لحمايتها ·

(١١) البيض يعني بها نسائهم يقول نساؤكم طردهن الاعداء · فهن في كل بلد يسالن الناس من بعد فقد رجالهن ·

(١٢) تنتف اسبالها : شواربها ولحاها ·

(١٣) الثناء : المدح : نوالها يقول ما ينالُ الفتى بهذه الدنيا الا الثناء الجميـــل ·

(١٤) بعزم الليث مبارك الصباح يقول قوموا لحماية بلادكم وسيعاونكم ابن صباح على الحرب ·

(١٥) يقول لا تتأخروا عاجلوا عدوكم ولا تجعلوها وعودا كاذبة ·

- ٣٣١ -

قطعة من قصيدة خَلوج للشاعر محمد العوني

لاحظ كيف استعمل نخوة العقيلات "أولاد علي" لاستنهاض همتهم للحرب واسترجاع بلادهم. وهي بلا شك نخوة افتراضية لأنه لا يوجد سلفٌ مشترك اسمه "علي".

جود ورجا يا ناس ما هيب عندكـــم
هذيك ما لحقوا هل القول جالها[١٦]

وذي قالة ما ينطحـــه كود نادر[١٧]
اولاد على من بـكم قـال انا لهـــا

ترى مركب الاخطار هو مصعد العلى
ولا يدرك المقصـود غير احتمالهـــا

وترى بالسـيوف المال والعـز والبقـا
والجنـة الخضرا بخضرة اظلالهـــا

قوموا براى اللـه واقضـوا ديونـكم
انتم هل القالات ما انتم رذالهـا[١٨]

ما دام (أبو جابر) على العـــز والبقـا
عنّا ثقيـلات الحمول ارتـكى لهـــا

الى احترك سبع القبايـــل تحركـــت
والى رسى ترسى رواسي جبالهـا[١٩]

قوموا برايه ثم راى (ابو ثامـر)[٢٠]
ابو كلمـة يافي بهـا حـــين قالهـــا

---

(١٦) جود ورجا الى آخر البيت يقول الخوف والوعود ما هي عاداتكم
(١٧) ما ينطحه : ما يتحملها • كودنادر : يقول هذا مسالة ثقيلـــة لا يتقدم لها الا نوادر الرجال •
(١٨) انتم هل القالات : يقول انتم رجال الحروب والعادات ولستم بالناس الجبناء •

قطعة ثانية من قصيدة خَلوج يذكر فيها الشيخ مبارك الصباح

والقصيدة طويلة، فلما قُرئت على العقيلات وهم بدمشق، وزعماؤهم آل أبا الخيل أمراء بريدة لاجئون في الكويت، بكوا وصَفَّوا تجارتهم ونهضوا للحرب حتى استرجعوا بلادهم القصيم، وذلك سنة ١٣٢١هـ (١٩٠٣م)[١].

---

(١) شفيق الكمالي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٥-٣٣٧.

وندعم هذه الفكرة بملاحظةٍ وجيهة من إبراهيم:

"كان العقيلات من حَضر القصيم وشمر، إلا أنهم كانوا في النهاية يعايشون البدو، ويَجرون على عادتهم، ويعرفون، بحكم ما قاموا به من أعمال ارتبطت أوثق الارتباط بالبدو والبادية، أصول التعامل مع البدو والعيش في أوساطهم. وحين خرج هؤلاء إلى العراق والشام ومصر لم يكونوا في فكر تلك الأمصار إلا أنهم بدو، ولم يُعرفوا في كتابات تلك الفترة إلا بذلك اللقب"(١).

إن تناول نموذج مبكر من عقود التجارة الصحراوية الواردة إلى الكويت، وعناصر نجاحها من التزام أصحاب المصلحة بقوانين وأعراف الصحراء، يكشف اللثام عن مصدر رئيس من مصادر القانون العرفي في الكويت. فما سكان الكويت من بدو وحضر إلا مزيج من قبائل الصحراء وأهل نجدٍ والمناطق المجاورة من بدوٍ وحضر، جمعتهم هذه البقعة بمقوماتها المعيشية المواتية، فاتفقوا فيما بينهم على استثمارها بأفضل ما لديهم من مقوماتٍ سلوكية، ومهاراتٍ تجارية وصناعية، فنتج عن ذلك القانون العرفي السائد منذ نشأتها.

ملامح ثقافة القانون والقضاء العرفي في الكويت:

يمكن من خلال تتبع بعض النصوص التعرف على ملامح هذه الثقافة ابتداءً من فترة الشيخ عبدالله بن صباح وابنه الشيخ جابر الشهير بجابر العيش.

السلوك العام لأهل الكويت: من أقدم من وصفه الرحالة البريطاني بكنجهام Buckingham الذي قام بزيارة بلدان الخليج عام ١٢٣١هـ (١٨١٦م)، أي بعد سنتين فقط من وفاة الشيخ عبدالله بن صباح، وسجل ملاحظاته عام ١٨٢٩م عن بعض شعوبها أهل الكويت؛ فقال عن الكويتيين في معرض ذكر التجارة في السفن البحرية ما يلي، (والترجمة من عندي):

"إن بلد الكويت يستوطن فيه شعب من التُجار، والذين يشتغلون بكافة أنواع البضائع المحمولة في الخليج، والميناء يخرج منه (في الوقت الواحد) حوالي مئة سفينة أو مركب، صغير وكبير. والناس الذين يبحرون بهذه المراكب، كما التجار الذين يعملون لصالحهم يمتلكون أعلى مواصفات النزاهة والمهارة والحزم والشجاعة"(٢).

---

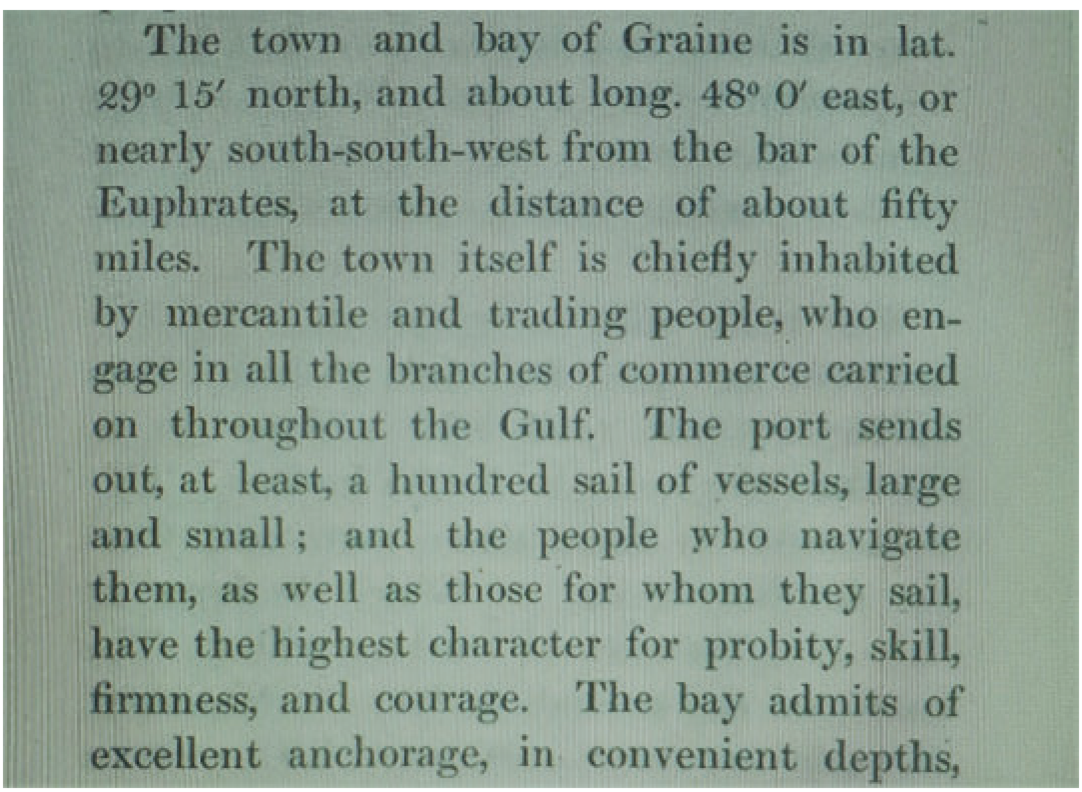
(١) إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

(2) A.S. Buckingham "Travels in Assyria, Media and Persia" London, Vol. II, 2nd Edn,1830. P.315.

ولم يفت هذا الرحالة دقيق الملاحظة غطاء الرأس لهؤلاء القوم:

"إن عرب نجد وأهل الكويت جميعهم يضعون المحرمة والكوفية البدوية، والناس الأفقر يلفونها على رؤوسهم بشريط من وبر البعير على رؤوسهم على شكل حبل. ولكن الناس الأكثر ثراءً، رغم أنهم يلبسون أفخر الثياب، ما زالوا يحتفظون بهذه العلامة التي تدل على أصلهم الصحراوي. وأحياناً يضعون الشال الهندي كعمامة حولها، بينما تتدلى أطراف الكوفية البدوية الخشنة على أكتافهم، فتدل على خليط فريد من الزي البدوي والحضري"(١).

فالكوفية هي الغترة، والذي يثبت حول الرأس بحبل أسود اللون هو العقال، وإذا كانت الكوفية حمراء تسمى محرمة، وإذا كانت من الصوف تسمى شالاً(٢).



The town and bay of Graine is in lat. 29° 15′ north, and about long. 48° 0′ east, or nearly south-south-west from the bar of the Euphrates, at the distance of about fifty miles. The town itself is chiefly inhabited by mercantile and trading people, who engage in all the branches of commerce carried on throughout the Gulf. The port sends out, at least, a hundred sail of vessels, large and small; and the people who navigate them, as well as those for whom they sail, have the highest character for probity, skill, firmness, and courage. The bay admits of excellent anchorage, in convenient depths,

وصف بكنجهام لأهل الكويت أنهم يمتلكون أعلى مواصفات النزاهة، المهارة، الحزم والشجاعة

---

(1) Ibid. p. 147.

(٢) أنستاس ماري الكرملي، "الكوفية والعقال: مقال بِكر في موضوع قديم جديد"، المقتطف، ج٣، مجلد ٩٨، ٣ صفر ١٣٦٠هـ/ ١ مارس ١٩٤١م، ص ٢٣٧-٢٤٨.

إن ملاحظة هذا المؤلف عن أعراف القوم من نزاهة ومهارة وحزم وشجاعة بليغة إلى درجة أنها تمثل أساساً لقوانينهم في سائر معاملاتهم. كما إن ملاحظة غطاء الرأس، أي الغترة والعقال النجدي دقيقةٌ بحيث تعبر عن تغلغل الثقافة البدوية والصحراوية في مجتمع نشاطه الأبرز في أعالي البحار، مع إنه في جانب البر انتعشت الرحلات بكثافة بين الكويت وحلب؛ ففي الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ١٧٨٥م فقط كان هناك أربع رحلات(١).

ازدهر نشاط الكويتيين بعد ذلك بقوة في عهد جابر بن عبدالله، وتوسع الميناء كثيراً حتى ازداد عدد المراكب إلى واحد وثلاثين بغلة وبتيل، تصل باستمرار إلى الهند، بحمولة تتراوح ما بين مئة وخمسين إلى ثلاثمئة طن، وخمسين مركباً أصغر حجماً تحمل البضائع التجارية إلى الخليج، وحوالي ثلاثمئة وخمسين مركباً أو قارباً لصيد السمك والغوص على اللؤلؤ. أما عن شخصية الكويتيين فهم أقوى قبيلة بحرية كما وصفهم المقيم البريطاني في الخليج سنة ١٨٤١م(٢):

"إن قوة وشجاعة هؤلاء الناس، الذين هم متحدون بشدة، ومتحررون من أي ضغائن أو تحزبات، تجعلهم محترمين ومهابي الجانب من قِبل جميع القبائل البحرية الأُخرى. إنهم في الواقع مستعدون للتصدي لأي إهانة أو اعتداء على أنفسهم، كما إنهم يحذرون من إلحاق أي ضرر أو اعتداء على جيرانهم الآمنين. إن القرصنة على مراكب وسفن القرين أمرٌ نادر الحدوث".

وهكذا نرى أن الكويتيين استطاعوا خلال ثلاثين عاماً فقط من تضاعف أعدادهم وقوة تجارتهم مع احتفاظهم بوحدة جماعتهم واستقامة سلوكهم أن يصيروا أكبر قوة بحرية في الخليج، ولا شك أن ذلك انعكس إيجابياً على تجارة الصحراء؛ حيث لا بد من قوافل تحمل البضائع المتزايدة الحجم إلى أسواق نجد والشام. ويكرر بالجريف Palgrave في سنة ١٨٦٥م الأوصاف الحميدة نفسها عن الملاحين الكويتيين من جرأة ومهارة واستقامة، ويعطي إفادة عن أهمية الكويت لجبل شمر بالتحديد: "إن الطابع التجاري والسياسي لهذه البلدة (الكويت) يجعلها منفذاً بحرياً، هو الوحيد لجبل شَمَر، وهي من هذه الناحية مثل تريستا Trieste بالنسبة إلى النمسا". ولاحظ المؤلف أن شيوخ الصباح بينهم وبين جبل شمر حلف، وربما يكونون قد دخلوا في مصاهرة مع ابن رشيد، وأنهم يستدعون قرابة

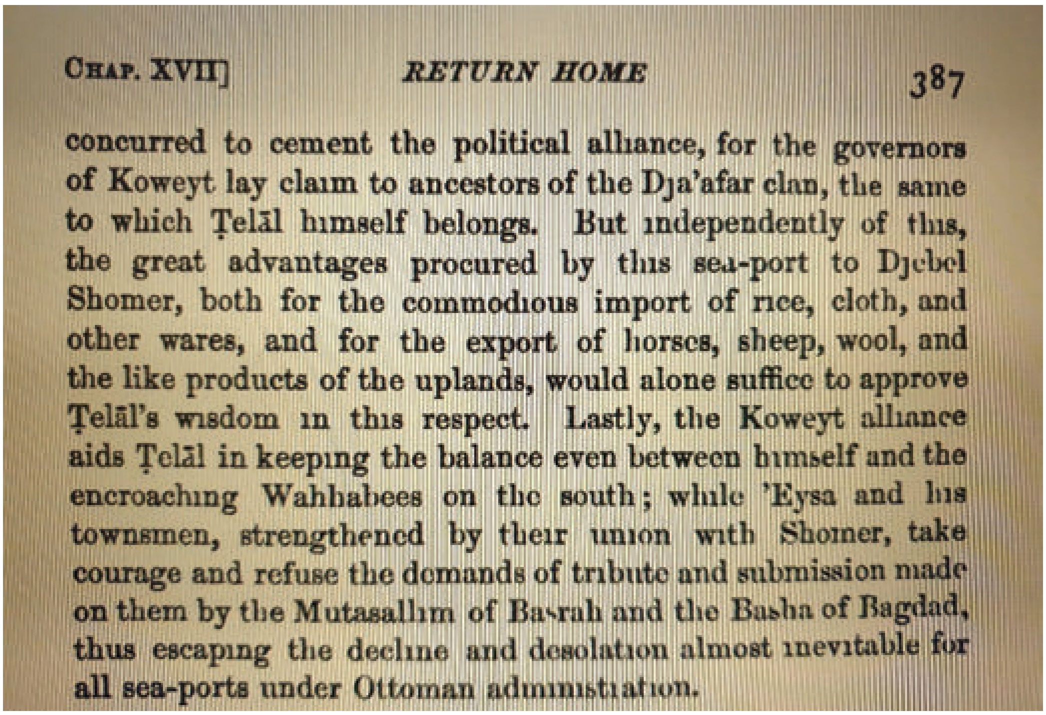
---

(١) سلوت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

(2) S. Hennell "Koweit or Grane Harbour", Address to the Secret Committee of the Court of the Directors of the Est India Company, 24 April 1841.

منشور في كتاب أبو حاكمة، مرجع سابق، ملحق رقم ٣ .

آبائهم مع أسلاف آل جعفر عشيرة ابن رشيد[1]. وجديرٌ بالذكر أن عشيرة الجعفر من عَبدة من شمر. وتريستا بلدة ساحلية وميناء في طرف إيطاليا الشمالي الشرقي. نرفق بعض ما كتبه بالجريف عن حلف آل صباح مع ابن رشيد، وهنا يسمي الشيخ جابر الصباح "عيسى" وهو تحريف من لقبه "العيش".


CHAP. XVII] RETURN HOME 387

concurred to cement the political alliance, for the governors of Koweyt lay claim to ancestors of the Dja'afar clan, the same to which Ṭelāl himself belongs. But independently of this, the great advantages procured by this sea-port to Djebel Shomer, both for the commodious import of rice, cloth, and other wares, and for the export of horses, sheep, wool, and the like products of the uplands, would alone suffice to approve Ṭelāl's wisdom in this respect. Lastly, the Koweyt alliance aids Ṭelāl in keeping the balance even between himself and the encroaching Wahhabees on the south; while 'Eysa and his townsmen, strengthened by their union with Shomer, take courage and refuse the demands of tribute and submission made on them by the Mutasallim of Basrah and the Basha of Bagdad, thus escaping the decline and desolation almost inevitable for all sea-ports under Ottoman administration.

ملاحظة بالجريف عن ارتباط طلال الرشيد و جابر الصباح بالنَسب، وفوائد الحلف المنعقد بينهما.

هنا تتضح وظيفة النسب في النشاط الاقتصادي وحركة القوافل؛ فبني عُتبة أصلهم من تغلب بن وائل وانتسبوا نِسبةً اجتماعية في عنزة، كما حصل لبعض فروع تغلب التي انتسبت في قبائل ذات كيان ومنعة آنذاك مثل عنزة وشمر والدواسر[2]. فعندما تمر قوافلهم على ديار شمر يستدعون قرابتهم

(1) William Gifford Palgrave "Narrative of Year's Journey Through Central and Eastern Arabia", Vol. 2, London, 1865.pp. 386-387.

إن استدعاء القرابة من أهم وسائل تقوية الأحلاف. وهذه الملاحظة تحتاج إلى شرح. وجه ذلك أن ابن رشيد ينتمي إلى آل جعفر من الربيعية من عبدة، وهم، أي الربيعية والغرير والحمدانيون من أصل واحد. وأصل الحمدانيين من تغلب بن وائل، وهو القبيل الذي ينتسب إليه العتوب الذين منهم الصباح والخليفة والجلاهمة. انظر عباس العزاوي "عشائر العراق"، ج١، ص ٢١٦، ٢٥٣. قلتُ إذا كان الأمر كذلك فإن ذاكرة آل صباح القديمة هذه في موضوع النسب تدعم نسبتهم إلى تغلب ابن وائل.

(٢) عماد بن محمد العتيقي "وجود آل خليفة والعتوب في الأحساء من خلال الوثائق المحلية-٢-"، العرب، ج٩ و١٠، س ٤٨، الربيعان ١٤٣٤ هـ (كانون ثاني-شباط/ يناير-فبراير ٢٠١٣م)، ص ٥٩٩-٦٢٤. وعادة استدعاء النسب للتعزز قديمةٌ عند العرب؛ فكان العباس بن عبدالمطلب وربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب إذا خرجا في تجارة وسُئلوا عن نسبهم يقولون نحن من بني آكل المِرار، أي كِندة، بسبب عزتها في العرب؛ لأن إحدى جداتهم كِندية.

في شَمر، وعندما تمر في ديار عنزة أو الدواسر يستدعون قرابتهم معهم، ولا شك أن ذلك يحقق لهم امتيازاتٍ أقلها إنهم لا يتعرضون للغزو، ولا يدفعون الخوة، والمثل بالمثل.

وهذه الأحلاف، التي اتسمت بها علاقات العتوب في جانب البر، كانت ضرورية لهم في جانب البحر، الذي سيطروا عليه بشكلٍ واسع بعد إخراج آل مذكور من البحرين كما سلف ذكره. ولكن ذلك لا يعني أن آل مذكور شيوخ بوشهر كانوا خصومهم على الدوام؛ لأن سيطرة شيوخ بو شهر على البحرين كانت بدعم عتوب الكويت في سنة ١٧٥٣م مقابل امتيازات الغوص على اللؤلؤ بدون إتاوة أو خوة[١]. إن هذا الدعم مهد للعتوب بعدها وخاصة آل خليفة تكوين ثروةٍ عظيمة، ولذلك تجدهم يسارعون إلى نجدة أهل بو شهر ضد أي تهديد يمكن أن يخل بتوازن القوى في الخليج ويضر بمصالحهم، وهذا ما فعلوه تماماً ضد مير مهنا الزعابي صاحب بندر ريق عندما هدد مغاصات اللؤلؤ في البحرين في عام ١٧٦٨م[٢]. ثم لما تبدل الحال، وحصل اعتداء من العجم على آل خليفة في البحرين، وجدوا في ذلك فرصةً للتحلل من حلفهم مع آل مذكور، والاستقلال بالبحرين، وهنا استدعى آل خليفة أقاربهم من عتوب قطر وعتوب الكويت للمشاركة في المعركة الكبرى. ولما كان أهل الكويت مشغولين في ذلك الوقت بتهديد بني كعب، قاموا بإمداد آل خليفة بالمال وناس من الضفير الذين كانوا في ذلك الوقت حلفاً مع عتوب الكويت، فركبوا البحر وشاركوا في المعركة ضد العجم في البحرين وهزموهم[٣]. وهكذا نرى أن أحلاف أهل البر تداخلت مع أحلاف أهل البحر لتحقق لبني عتبة سيطرتهم الكاملة على شمال الخليج، ومنافذ آمنة لتجارة الصحراء. قال ارشيد بن عمار آل بنعلي[٤]:

ويا ما بلغ مني صباح بن جابـر	**فتى الجود جزلٍ ما يمـد الزهـــايد**
ركبنا بمالٍ مع رجالٍ وسفننـــا	**تهادى بنا مثل الأنهـــار العــدايـد**
يجدونهـــا ربعي مـن آلاد سـالم	**مصاريعها ما بين رؤوس الوسايد**
ومالت دواسرنا علينا وخالفوا	**وصف ضفير جا من أقصى البعايد**

(١) سلوت، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧-١٣٨. وانظر: عماد محمد العتيقي "أحلاف عرب الخليج"، الدارة، ع١، س ٤٤، جمادى الأولى ١٤٣٩هـ/ يناير ٢٠١٨م.

(٢) سلوت، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦-١٦٧. وانظر الوزان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٩-٣٥١.

(٣) البنعلي، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) المرجع السابق. يقول البنعلي إن المقصود بهذا الشعر صباح الأول بن جابر، ولكن معركة فتح البحرين كانت في زمن عبدالله بن صباح. فقد يكون المقصود صباح الثاني بن جابر، وأن الشاعر استذكر أحداث فتح البحرين ليذكر صباحاً بها ويحثه على الدعم في مناسبةٍ أخرى.

إن ثنائية الشخصية الكويتية استمرت بطابعها على مدى التاريخ حتى قبيل عصر النفط، ولم تقف عند حدود مدينة الكويت؛ فتجد مبارك الصباح يكرر عبارة "عشائرنا" في وصفه لحدود بلاده وسكانها، وعندما يسمي مناطق الكويت وأهلها يكرر عبارة أنهم صنفان: برية وبحرية، ويكرر ذلك في سائر القرى الساحلية مثل الشعيبة والفحيحيل وأبو حليفة والفنطاس وغير ذلك. فهم أهل بحر، وفي نفس الوقت أهل بر وقوافل(١).

قانون الدخالة وحماية الجار: ذكرنا أعلاه طرفاً من قانون حماية الجار، والدخالة، وقدسيتها عند الأعراب، وقصة الموظف الهولندي كانتر الذي هرب إلى الكويت. ولكن أوضح مؤشر على رسوخ هذا القانون في الكويت يأتي من لسان حاكمها الشيخ عبدالله بن صباح ذاته؛ فقد حفظ لنا التاريخ مراسلات نادرة بينه وبين المقيم البريطاني في البصرة وذلك حول غضب سليمان باشا حاكم بغداد من قيام الشيخ بن صباح بحماية بعض الأشخاص الهاربين من البصرة مثل مصطفى آغا، وتهديده بمهاجمة الكويت في حالة عدم طرد هؤلاء الأشخاص من الكويت وتسليمهم إلى حكومة الأتراك، وما يهمنا هنا هو جواب الشيخ عبدالله على هذا التهديد، في رسالة مؤرخة في ٣٠ أبريل ١٧٨٩م، نورد ترجمته العكسية كما يلي:

"بعد التحية،

تسلمت رسالتك وفهمت مضمونها؛ لقد قلتَ إن الصداقة جمعت دائماً بيني وبين الإنجليز، وأسأل الله أن تدوم إلى الأبد. أنا ممتن لك على المعلومات التي أعطيتني عن نوايا سليمان باشا، الذي يؤسفني ملاحظة أنه مستاء من تعاملي مع مصطفى آغا"... و"لكنك أنت- ولله الحمد- تعرف جيداً أن عاداتنا حيال من يدخل علينا طالباً منا الحماية- أياً كان هو- أن نمنحها إياه، ولا يمكننا الامتناع عن ذلك، والتخلي عنه وتسليمه لأعدائه خزيٌ عظيم. أنت تعرف والباشا يعرف، والعالم كله يعرف، أنني لا أستفيد شيئاً من إقامة مصطفى آغا في القرين، ولكن إبعاده خطيئة، وتسليمه خزي. إنني أتمنى أن توصل هذا الأمر للباشا بشكلٍ مناسب، وذلك اعتماداً على مشاعر الصداقةِ التي بيننا. جعل الله عمرك مديداً وسعيداً".

لم يوفر الشيخ عبدالله بن صباح أي جُهدٍ في توضيح القانون العرفي السائد في الكويت، كما هو

(١) بيان من مبارك الصباح مؤرخ في ١٩١٣م، منشور في كتاب الوزان، مرجع سبق ذكره، ص ٩١-٩٣. والوثيقة منقولة عن المصادر البريطانية.

عند قبائل العرب، حول حماية الدخيل، حتى لو أدى ذلك إلى المخاطرة بحرب مع دولة مجاورة أقوى مثل ولاية العراق العثمانية. ويبدو أن الباشا قد تفهم ذلك الأمر وتخلى عن مطالبه وتهديداته، كون العشائر العراقية تحيط به من كل جانب، وقانون حماية الجار معروفٌ لديه تماماً. حدث هذا كله مع أن مصطفى آغا متسلم البصرة السابق ورفاقه اللاجئين معه مثل أخيه معروف آغا وثويني شيخ المنتفق، استخدموا أرض الكويت كقاعدةٍ لتحرك عسكري ضد حكومة البصرة، رغم فشل هذا التحرك(١).

وقد وردت أشعار في حق الدخيل نذكرها لمناسبتها المقام. قال شاعر من أهل البصرة مخاطباً جابر العيش في شخص مطلوب دخل على جابر الصباح فحماه(٢):

يـا بن صبــاح أد الدخيــل   والا فمـا لـك مسكنــة

فأجابه شاعرٌ كويتي بقوله:

السموأل كافر ما أدى الدخيل   هل كيف سادات العرب تعجز عنه

وللشيخ جابر العيش قصة مشهورة مع الشيخ راشد السعدون المنتفق وسليمان بن عبدالرزاق الزهير وقد التجآ إلى الكويت بعد تهديدٍ حصل لهما في البصرة والزبير، وذلك في سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م)، فلما وصلا إلى بيت جابر لم يكن موجوداً وكانت أخته مريم في البيت فاستقبلتهما وأكرمتهما، فلما وصل جابر شكر أخته على صنيعها، وجاء الطلب عليهما فرفض التسليم وقال "نحن لم نرسل على صاحبكم ولكنه استجار بنا فأجرناه، فاللوم عليكم لتفريطكم وإهمالكم"، فرجعوا بلا طائل(٣).

ومن ذلك ما سجله تقريرٌ بريطاني لاحق في عهد الشيخ مبارك الصباح (سنة ١٩١٣م)، أنه يرفض تسليم اللاجئين المطلوبين إلى الحكومة التركية في البصرة. والتقرير موثق ومطول، ولكن يهمنا ما جاء في الفقرة الثالثة منه حول القانون العرفي السائد لدى العرب:

iii-The indiscriminate extradition of accused persons is contrary to well-known and almost universally recognized Arab (and Mohamedan) custom: whether pro-

(١) أبو حاكمة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦-٩٨.
(٢) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩-٣١٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٩-٣١٠. وانظر البسام، مرجع سابق، ص ١١١. ومريم أخت جابر هي مصدر نخوة آل صباح: إخوان مريم.

vided for in our agreement or not, it cannot in practice be observed locally and can only lead to friction and give local Turkish authorities occasion to pick quarrels with the Shaikh[1].

وهكذا أدرك الانجليز أن سياسة تسليم المتهمين تتناقض مع العادات والأعراف السائدة بين كافة العرب، ولا يمكن أن يكون لها اعتبار عند أهل الكويت، ويمكن فقط أن تؤدي إلى الاحتكاك بين السلطات التركية والشيخ مبارك.

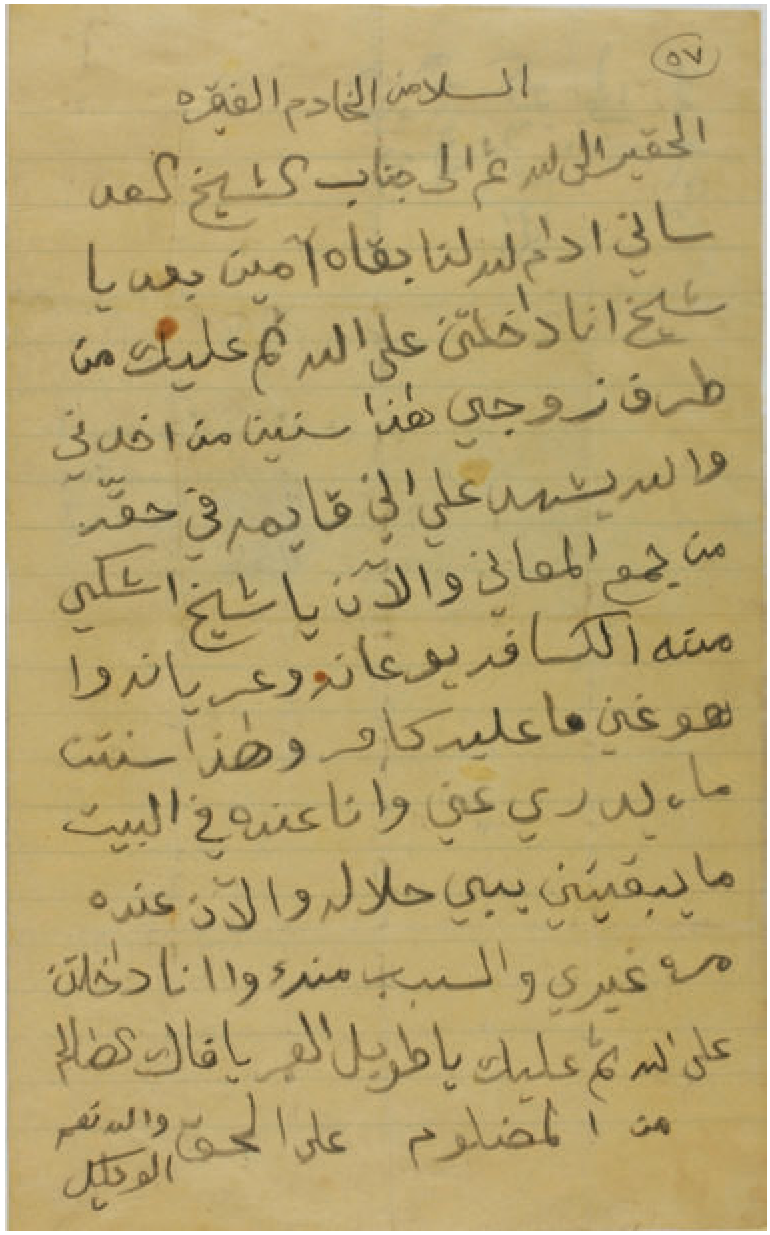
وقد وقفنا على رسالة من امرأةٍ مجهولة استخدمت حق "الدخالة" على أحد مشايخ العداسنة في الكويت، في رسالةٍ مؤثرة تدل على استقرار هذه الثقافة وشيوعها. كتبت هذه المرأة في دخالتها ما يلي[٢]:

"السلام من الخادمة الفقيرة الحقيرة إلى الله ثم إلى جناب الشيخ العدساني أدام الله بقاه آمين. بعد يا شيخ أنا داخلتن (داخلةٌ) على الله ثم عليك من طرف زوجي هذا، سنين من أخذني والله يشهد علي أني قايمة في حقه من جميع المعاني. والآن يا شيخ أشكي منه الكسافة، يوعانة (جوعانة) وعريانه، وهو غني ما عليه كاصر (قاصر). وهذا سنتين ما يدري عني وأنا عنده في البيت ما يبغيني يبي حلاله. والآن عنده مرة (امرأة) غيري والسبب منك. وآنا داخلتن على الله ثم عليك يا طويل العمر، يا فاك الظالم من المظلوم على الحق. والله نعم الوكيل".

لا أظن أن معاناة هذه المرأة تحتاج لشرحها أي عبارات أكثر مما قالت، ومن المؤسف عدم توافر معلومات عما تم بشأنها من قبل الشيخ العدساني، ولكن مقتضى الحال يوحي بأنه لا بد وأنه قام بحق الدخالة، وتوصل إلى تسوية عادلة مع الزوج، وخاصة أنه يملك من الحق الشرعي والثقل الاجتماعي ما يجعله مسموع الكلمة. نرفق أدناه صورة الرسالة المشار إليها.

(1) Sir Arnold Wilson. British Documents on the Origins of the War 1898-1914, Vol. 10ii, Reference: F.O. 27274/9216/13/44. (Jun 10, 1913).

(٢) المصدر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، ملف رقم ١٩٤١. من المحتمل أن يكون الشيخ المقصود هو عبدالله بن خالد العدساني أحد قضاة الكويت الشرعيين.

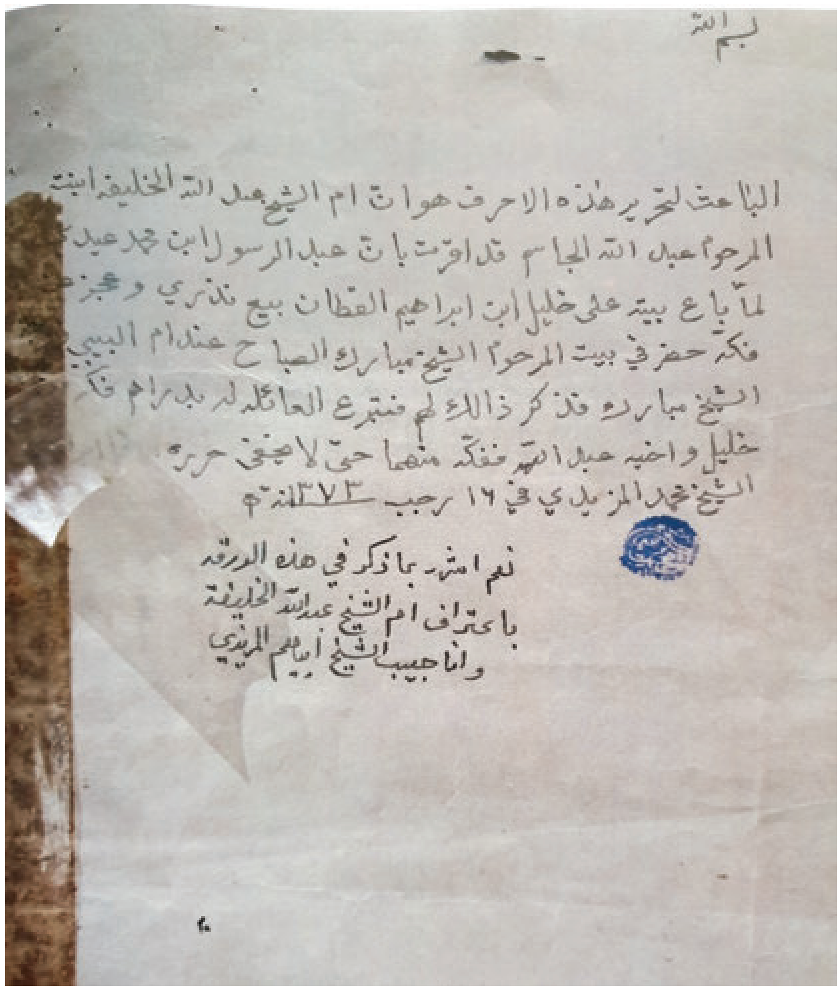


(٥٧)
السلام من الخادم الفقيره
الحقير الى الله تعالى الى جناب الشيخ محمد
ساني ادام الله لنا بقاه امين بعد يا
شيخ انا داخلة على الله ثم عليك من
طرف زوجي هذا سنتين ما اخذني
والله يشهد علي اني قايمه في حقه
من جميع المعاني والآن يا شيخ اشكي
منه الكافر بوعانه وعمر يا ندوا
هو غني ما عليه كاسر وهذا سنتين
ما يدري عني وانا عنده في البيت
ما يبقيني ببي حلاله والآن عنده
مره غيري والسبب منه وانا داخلة
على الله ثم عليك يا طويل العمر يا فاك
من المظلوم على الحق والله نعم الوكيل

دخالة امرأة تشتكي زوجها للشيخ العدساني.

والدخالة، كما سبق التنويه به، يمكن أن تكون من الرجال على النساء، كما حصل في قصة السعدون والزهير مع مريم الصباح. ومن أمثلة ذلك ما ورد في وثيقةٍ من رواية أم الشيخ عبدالله الخليفة الصباح وهي ابنة المرحوم عبدالله الجاسم؛ أن عبدالرسول بن محمد عيدي دخل على الشيخة (أم البيبي) زوجة مبارك الصباح في فك حقّ كان عليه، وكان بيته مرهوناً ببيعٍ نذري لخليل وعبدالله أبناء إبراهيم القطان. فتبرعت له العائلة بدراهم أوفى بها نذره. وثق ذلك الشيخ إبراهيم المزيدي في

١٦ رجب ١٣٧٣هـ (٢١ مارس ١٩٥٤م) بتعبير إنشائي، لكن دلالته على مبدأ الدخالة واضحة، ونعرض أدناه صورة الوثيقة المشار إليها[1].


بسم الله

الباعث لتحرير هذه الاحرف هو ان ام الشيخ عبد الله الخليفة ابنة
المرحوم عبد الله الجاسم قد اقرت بان عبد الرسول ابن محمد عبد
لما باع بيته على خليل ابن ابراهيم القطان بيع نذري وعجز
فكه حضر في بيت المرحوم الشيخ مبارك الصباح عند ام البيبي
الشيخ مبارك فذكر ذالك لهم فتبرع العائلة لبدرام فك
خليل واخيه عبد الله ففكه منهما حتى لا يخفى حرره
الشيخ محمد المزيدي في ١٦ رجب ١٣٧٣ سنة

نعم اشهد بما ذكر في هذه الورقة
باعتراف ام الشيخ عبد الله الخليفة
وانا حبيب الشيخ ابراهيم المزيدي

إفادة أم الشيخ عبدالله الخليفة حول تبرع عائلة مبارك الصباح في فك بيع نذري.

قوانين الخوة والرفاقة:

تطرقنا سابقاً إلى دور الخوي والرفيق بشكلٍ عام، وضربنا مثلاً تفصيلياً بقافلة العقيد كابر التي انتهت في القرين وغيرها. والكويتيون منذ بداية تأسيس بلدهم يحترمون هذه القوانين لأنها السبيل الوحيد الذي يمكنهم من نقل تجارتهم عبر الصحراء، فالقوافل التي تصل إلى الكويت كما التي تخرج

(١) المصدر: وزارة العدل بالكويت. وبيبي هي شريفة بنت مبارك الصباح، وأمها اسمها أمينة. انظر:
Alan Rush "Al-Sabah History and Genealogy" Ithaka Press, London, 1987. p.104.

منها كانت بحماية الخويان والرفقاء، والذين لا بد أن يتمتعوا بالمواصفات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم. كان العالم الخارجي ينظر إلى أهل الكويت أنهم عصبةٌ أو قبيلةٌ واحدة كما في تقارير الملاحظين الأجانب التي سردنا طرفاً منها أعلاه. ولكن أهل الكويت يفضلون وصف أنفسهم، والتعبير عن أُخوتهم بلفظ "الجماعة"؛ فقد استخدمه الشيخ يوسف بن عيسى القناعي مرات عديدة في كتابيه "الصفحات"[(١)] و"الملتقطات"[(٢)] منذ زمن عبدالله بن صباح الأول حتى زمن أحمد الجابر ليدل على جماعة الكويتيين وأهل الشورى منهم. فكان أهل الكويت كما تقدم يداً واحدة يتنقلون في بلدهم بحريةٍ وأمان، ولا يحتاجون إلى الرفيق أو الخوي إلا لسببين: أحدهما حماية القافلة بعد مغادرتها حدود البلد، والآخر لدفع خطر من غزو أو غارة. ونعرض فيما يلي أمثلة لتطبيقات الخوة والرفاقة:

١. فمن النوع الأول ما سرده الرحالة الدنمركي رونكاير Raunkiaer عن رحلته من الكويت إلى نجد. خرج هذا الرحالة من الكويت بعد تعاقده مع عبدالعزيز بن عثمان، وهو أصلاً من الزلفي، لتوصيله إلى بريده والرياض، ثم من الرياض إلى الهفوف والعقير[(٣)]. وكما هو متوقع ضمت قافلته (خويان) من القبائل المتوقع مصادفتها مثل العجمان وعتيبة، بالإضافة إلى الجمال والخيل والبنادق والذخيرة والأزواد. بدأت الرحلة في ٢٤ فبراير ١٩١٢م، وفي اليوم الثالث ظهر شخص اسمه فيصل من طرف قبيلة مطير الدويش مطالباً بالخوة مقابل المرور في ديرتهم. وابتدأت المفاوضات للتخفيض من المبلغ المطلوب وهو ريال واحد عن كل بعير، ولاحظ المؤلف أن قبيلة مطير تمتلك جميع الآبار التي تقع بين حدود الكويت والزلفي، وبالتالي لم يكن لدى القوم خيار سوى دفع الخوة[(٤)]، ورافق صاحبهم المطيري القافلة حتى وصلت إلى الصُمان. والرحلة تضم معلومات جغرافية واجتماعية نادرة عن ذلك الزمن المتقلب من تاريخ جزيرة العرب، حيث لاحظ المؤلف الكيانات السياسية الرئيسية فيها: الكويت بقيادة الشيخ مبارك، وجبل شمر بقيادة ابن رشيد، والعارض بقيادة ابن سعود، وقال إن هذه الكيانات الثلاث تلتقي دوائر نفوذها في الحَفَر[(٥)]، وهي المدينة المعروفة اليوم بحفر الباطن في شرق المملكة العربية

---

(١) القناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره، ورد ذكر الجماعة في سيرة عبدالله بن صباح الأول، صباح بن جابر، ومحمد بن صباح.

(٢) يوسف بن عيسى القناعي "الملتقطات"، المؤلف، ١٣٦٧، ص ١٢٠.

(٣) اسمه عبدالعزيز بن عبدالرحمن ابن عثمان، كبير عائلة العثمان بالكويت. انظر موقع العتيقي: وثيقة رقم ٤٥، شراء موضي بنت عتيق العتيقي بيت سيف وعبداللطيف العتيقي

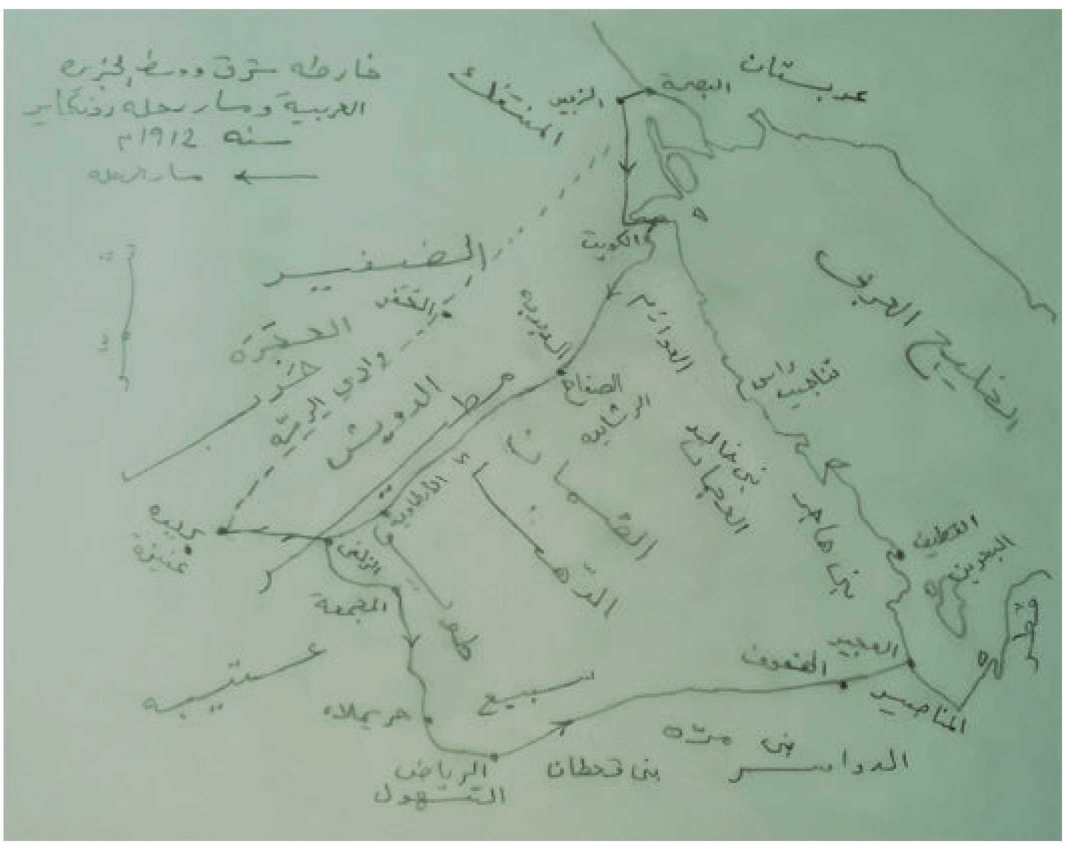
https://alateeqi.com/arabic/manuscript_desc.php?id=54.

(4) Through Wahhabiland on Camelback by Barclay Raunkiaer. With introduction by Gerald de Gaury, Routledge and Kegan Paul, London, 1969. pp. 55, 59-61.

(5) Ibid. pp. 25, 78-81, 142-143.

السعودية. وكانت الأحساء آخر محطات رونكاير تحت حكم الأتراك أو العثمانيين. ونعرض أدناه خارطة نَجد وفق مسار رونكاير مع بيان توزيع أهم القبائل في تلك الفترة وفق ملاحظات المؤلف ومصادر أخرى[1].

لقد تميزت تلك الفترة بكثرة الغارات وعدم الاستقرار، وكان الخوف سيد الموقف في البراري، وقد عبر رونكاير عن ذلك في مواضع متفرقة من رحلته، مما أوردته تقارير أخرى، ففي سنةٍ واحدة مثل ١٩١١م، قبل رحلة رونكاير بأشهر، شهدت أراضي الكويت ومحيطها غزوات للضفير، المطران، العجمان، الرشايدة والعوازم. وفي جميع الأحوال كان الهدف سلب الجمال أو الغنم والمواشي، أو استرجاعها. وكان على القوى السياسية مثل إمارة ابن رشيد في حائل وابن سعود في الرياض ومبارك الصباح اتخاذ إجراءات احترازية تنسيقية لمنع الغارات وحفظ الأمن[2].



خارطة لوسط وشرق الجزيرة العربية تبين مسار رحلة رونكاير ومواضع القبائل في مطلع القرن العشرين.

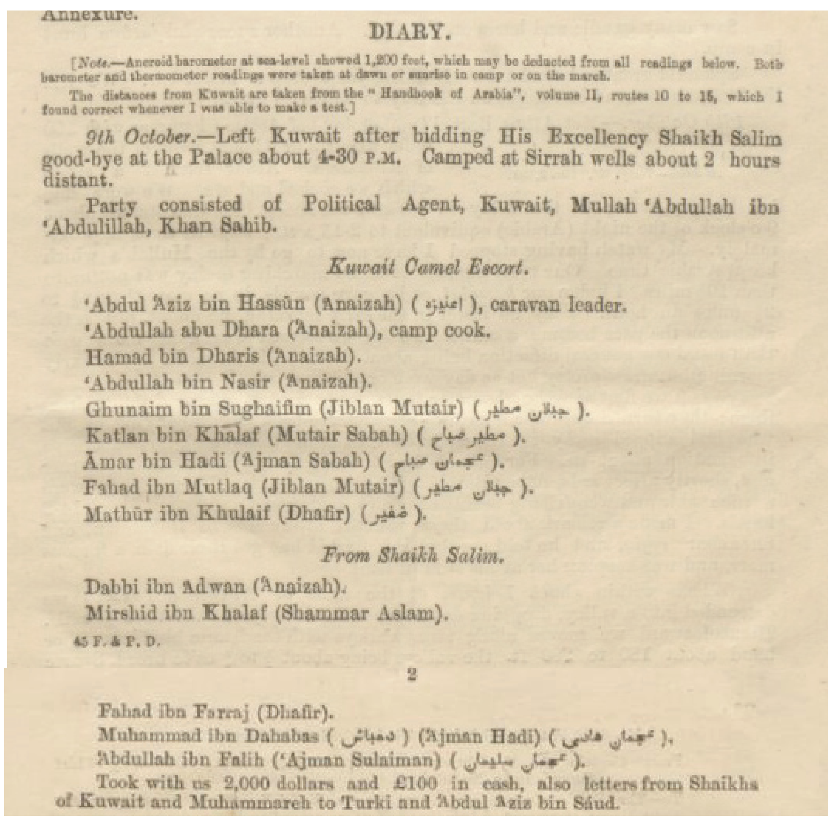
---

(1) Ibid. Also Dickson. Op. Cit; Palgrave. Op. Cit;

الراوي. مرجع سبق ذكره. الحيدري. مرجع سبق ذكره. وغيرهم.

(2) Administration Report of the Persian Gulf for the Years 1911-1914. P. 113. In, IOR/R/15/1/711. (QDL).

٢. وبعد رونكاير بخمس سنوات ونيف سافر هاملتون Hamilton الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى بُلدان نجد مثل الزلفي، والقصيم والرياض. انطلقت الرحلة في ٩ أكتوبر ١٩١٧م، وانتهت برجوعهم في ٢٨ ديسمبر، وكان بصحبة هاملتون ملا عبدالله بن عبدالإله القناعي الملقب بخان صاحب وهو كاتب الوكالة، وعدد من المرافقين؛ ورد منهم في التقرير أربعة من عقيلات عنيزة، منهم قائد القافلة عبدالعزيز بن حسون(١)، والطباخ عبدالله أبو ذراع، حمد بن ضارس (؟)، وعبدالله بن ناصر. وذكر الرفقاء: ثلاثة من مطير وهم غنيم بن سقيفيم، كتلان بن خلف، وفهد بن مطلق، ومن العجمان عامر بن هادي، محمد بن دحباش، وعبدالله بن فالح، ومن الضفير ماثور بن خُليف، وفهد بن فراج، ومن عنزة دَبي بن عدوان، ومن شمر الأسلم مرشد بن خلف. وهذه التركيبة متوافقة مع القبائل التي يُحتمَل أن تواجه القافلة اثناء مسارها. يستفاد من التقسيم أن الشيخ سالم الصباح زود القافلة بخمسة من رجاله كرفقاء إضافيين للعدد الأصلي. وهذا بيان الأسماء التي وردت في تقرير هاملتون(٢):


Annexure.

DIARY.

[*Note.*—Aneroid barometer at sea-level showed 1,200 feet, which may be deducted from all readings below. Both barometer and thermometer readings were taken at dawn or sunrise in camp or on the march.

The distances from Kuwait are taken from the "Handbook of Arabia", volume II, routes 10 to 15, which I found correct whenever I was able to make a test.]

9th October.—Left Kuwait after bidding His Excellency Shaikh Salim good-bye at the Palace about 4-30 P.M. Camped at Sirrah wells about 2 hours distant.

Party consisted of Political Agent, Kuwait, Mullah 'Abdullah ibn 'Abdulillah, Khan Sahib.

Kuwait Camel Escort.

'Abdul 'Aziz bin Hassûn ('Anaizah) (اعنيزه), caravan leader.
'Abdullah abu Dhara ('Anaizah), camp cook.
Hamad bin Dharis ('Anaizah).
'Abdullah bin Nasir ('Anaizah).
Ghunaim bin Sughaifim (Jiblan Mutair) (جبلان مطير).
Katlan bin Khalaf (Mutair Sabah) (مطير صباح).
Āmar bin Hadi ('Ajman Sabah) (عجمان صباح).
Fahad ibn Mutlaq (Jiblan Mutair) (جبلان مطير).
Mathūr ibn Khulaif (Dhafir) (ظفير).

From Shaikh Salim.

Dabbi ibn 'Adwan ('Anaizah).
Mirshid ibn Khalaf (Shammar Aslam).

45 F. & P. D.

2

Fahad ibn Farraj (Dhafir).
Muhammad ibn Dahabas (دحباش) ('Ajman Hadi) (عجمان هادي).
'Abdullah ibn Falih ('Ajman Sulaiman) (عجمان سليمان).
Took with us 2,000 dollars and £100 in cash, also letters from Shaikhs of Kuwait and Muhammareh to Turki and 'Abdul 'Aziz bin Sâud.

أعضاء رحلة هاملتون من الكويت إلى نجد في سنة ١٩١٧م.

(١) عائلته موجودة في الكويت، يعرفون بالحسّوُن.

(2) IOR/R/15/2/71 (QDL). pp. 21-33.

٣. ومن نماذج الخوة قصةُ نصار بن جعيشيش من المحالسة من مطير مع صاحبه ابن قريان العازمي الشاعر، وكان بينهما صحبة، فخرجا من الكويت يقصدان قومهما المخيمين في "قرية" وهي بلدة تقع جنوب غرب الكويت سابقاً، وحالياً في شرق المملكة العربية السعودية. وفي الطريق صادفا قافلة من مطير متجهة إلى الكويت للتبضع من أسواقها، فأخبروا نصار أن قومه غادروا قرية وأنهم مخيمون حالياً في النعيرية، وهي قرية في طريق الأحساء من الكويت، لذلك وجب على نصار وابن قريان أن يفترقا، فأعطى كل واحدٍ منهما عصا بعيره للآخر، وعليها وسم قبيلته، للدلالة على أنهما إخوة طريق، كلاهما خويٌّ للآخر، لأجل الحماية كما هي العادة. ثم صادف ابن قريان غزوٌ من مطير بقيادة العقيد فارس من الجبلان من واصل، فقام بسلب ذلول (ناقة) ابن قريان وبندقيته وثوبه، رغم أنه أبرز عصا المطيري للدلالة على أنه خويه. على إثر ذلك قام ابن قريان بإنشاء قصيدتين من الشعر الشعبي واحدة تلو الأخرى، موجهة إلى فروعٍ مختلفة من فخذ واصل المطران جماعة فارس، والذي ينتمي إليه نصار أيضاً، يحثهم على التدخلِ لاستعادة ممتلكاته[1]، وكان مما قال:

يا راكبٍ من عندما فوق مذعـــار	**سفايفـــه مثـل اللواليـح تومي**
فـــوقه غـــلامٍ نقوة الربـــع مختار	**يسري ليـا من دلبحـن النجومـي**
تلـفي على واصـلٍ وعَلِم بالاخبار	**واشهر بصوتك في طويل الرجومي**
فكـاكـة المظهـور بالموسـم الحـار	**ومطوعة راس الحصان العزومـــي**
يا الاد واصل لا تلومون نصـــــار	**الله يلـــوم اللي لحالـــه يـلومـي**
كـان الخوي قد فك من لاهب النار	**الله خلقني لـــه خــــويٍ لزومـي**
جـــاني وانا جيتـه ولَمتنا الاقـــدار	**ووخذت ذلولي والتفق والهدومـي**

فلما ذاعت القصائد وانتشر الخبر ذهب قوم نصار معه إلى ابن شقير الدويش، وهو عارفة القبيلة وقاضيها، وشرحوا الموضوع، وطلبوا أن يحكم لهم بإرجاع الذلول، فحكم لهم وتم استعادة الذلول

(1) Sowayan. Op. Cit.

بكل لوازمها[١]، وفي ذلك تطبيقٌ واضح على حجية قانون الخوة في القضاء العرفي، وحرص أفراد القبيلة على "تبييض وجهها" بالوفاء باستحقاقاته.

إن قانون الخوة بطبيعة الحال يتعارض مع سلطة الدولة وإجراءاتها الضريبية، ومن المتوقع أن تتخذ إجراءات لمنعها. على سبيل المثال حاول العجمان وبنو هاجر فرض الخوة على قافلةٍ لأهل القصيم (العقيلات) قادمة إلى الكويت فرفضوا، فقامت القبيلتان بفرض حصارٍ على الكويت، وهنا قام الشيخ مبارك بمنعهم من المسابلة في سوق الكويت، ونسق مع أهل الزبير والجبيل لفعل الشيء ذاته[٢].

قانون القَصير:

تطرقنا إلى مفهوم القصير بإيجاز فيما مضى من البحث. يُعرف القصير بأنه الجار الذي يتخذ بيتاً في عشيرة لا يمت لها بصلة، فيكون جاره مسؤولاً عن حمايته وحفظه والدفاع عن مصالحه، ومن أصابه بمكروه فكأنما قد أصابه، وله المطالبة بترضيته بأداء الحشم المقرر[٣]. ويُلاحظ أنه من الأمور المُحببة في الشريعة الإسلامية ويعتبر من العادات الاجتماعية الحميدة التي تكاد تنقرض مع الأسف.

سجل ديكسون الوكيل السياسي البريطاني مثالا على استخدام حق القصير في الكويت. والعجيب في الموضوع أن "القصير" هو جارة ديكسون نفسه، والذي اضطُر إلى القيام بواجبه نحوها، ثم نجح في ذلك بامتياز. نترك المجال لديكسون ليروي الحادثة كما حصلت[٤]:

"كنت في الكويت، وحدث ذلك في شهر يوليو الحار في سنة ١٩٣٢م، حيث ينام الناس على السطوح في الليل. كنت نائماً خارج قاعة الطعام القديمة التابعة للوكالة، فوق جناح الطباخين. وكان يسكن بجوار الوكالة امرأة مطلقة، زوجها السابق تاجر لؤلؤ معروف، وهي بدوية أصيلةٌ من فخذ واصل من مطير، وقد تركها زوجها لأنه كان يريد الزواج بأُخرى. كان يسكن مع تلك السيدة ابنتها البالغة من العمر خمسة عشر عاماً، وكانت الفتاة قرة عين والدتها وكل ما تملك في الحياة. إن السطح الذي كنت أنام فوقه متصلٌ بسطح بيت جارتي تلك، الذي هو أعلى من سقفي بثمانية أقدام، وبسبب ذلك فإنها لا تنام أبداً على السطح. ويظهر أن ابنة جارتي قد خطبها ابن عم لها، رغم أني لم أعلم بذلك

(١) منصور الشاطري "القضاء عند البدو"، مركز قبيلة مطير للدراسات والبحوث التاريخية. Mtcshr.com شوهد بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١م.

(2) Dickson. Op. Cit. p. 443.

(٣) الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(4) Dickson. Op. Cit. pp. 130-133.

والترجمة من عندي.

في حينه. لقد كان العرف والشريعة في صف ذلك الشاب عندما تقدم لخطبتها، ولكن والدتها رفضته باستمرار، بحجة أنها تحتاج إلى الفتاة لتقوم بشؤونها. وبعد ضغط شديد وافقت الأم على الزواج بشرط الحصول على تعويض يمكنها من العيش الكريم بعد خروج البنت مع زوجها، ولكن الشاب وأهله رفضوا تماماً، ورفعوا الأمر إلى الشيخ أحمد الجابر. وقد قرر الشيخ أن الحق مع الشاب، وأمر أن تُنقل الفتاة إلى منزل أحد أقاربها ريثما يتم إتمام إجراءات الزواج بحسب ما تقتضيه العادة. وقد حضر رجال الشيخ (الفداوية) أربع مرات لجلب الفتاة من البيت، ولكن والدتها كانت ترفض فتح الباب لهم في كل مرة، والقانون لا يسمح لهم باقتحام بيت على امرأة، وقد هددوا المرأة بأنهم سيدخلون حتى لو اضطروا إلى كسر الباب لاقتياد الفتاة بالقوة سواءً بقانون أو بدونه.

إن هذه الظروف هي التي أدت إلى ما حدث؛ لقد كنتُ نائماً فوق السطح، وكان الجو حاراً والليلة غير مقمرة. كان الوقت حوالي منتصف الليل عندما استيقظتُ على صوت يناديني من وسط الظلام باسمي: "يا بو سعود، يا بو سعود"، "اصحى واسمع". هنا انتبهت تماماً عندما أدركت أن شخصاً يناديني بصوت خافت من فوق سطح جارتي على مسافة أمتار قليلة. "ماذا هناك؟"، أجبت الداعي. "من تكون أنت حتى تقلق راحتي بهذا الشكل في جنح الليل؟"، أجاب الصوت بتحسر "أنا قصيرك" "أنا ابنة فلان ابن فلان، وأرجو منك أن تسمعني". هنا تبين لي من التي تُكلمني عبر الجدار، واستوعبتُ قصتها بالكامل. وفي النهاية قالت: "يا بو سعود، أنا في أشد الضيقة، وطالبة منك تساعدني، أنا قصيرك، جارتك، جدار خيمتك". أجبتها: "ماذا تريدين أن أصنع لك يا أختي؟" قالت لي، "تروح بكرة الصبح وخبر الشيخ أحمد بمشكلتي، ودافع عني وعن ابنتي، لأني والله راح أموت لو أخذوها". هنا حاولتُ بكل وسيلة أن أفهمها أن ذلك الأمر خارج عن اختصاصي الوظيفي، فما كان لها من جواب إلا أن تقول: "هذا أنا ما أعرفه"، "أنا كل الذي أعرفه أنك جاري وأن القانون يلزمك أنك تساعدني".

في النهاية وعدتها بأني سوف أفعل ما طَلَبته، وفي الصباح التالي ذهبت إلى الحاكم، واعتذرت عن تدخلي فيما ليس من شأني، ثم شرحت له أن قَصيري قد ترجاني بتلك الطريقة، وقد تفهمتُ أهمية الموضوع، وإني بدوري أرجوه أن يتدخل لصالح تلك المرأة. لقد فوجئ الشيخ تماماً بقصتي، وسُر أني رجوت منه ذلك لصالح إحدى أتباعه المسلمات، ضد قراره هو، حتى إنه استدار قائلاً بكل لطافة: "أيها العقيد ديكسون، إن قانون القصير هذا مقدسٌ تماماً عندنا نحن العرب، وكونك عرفته وفهمت

معناه يُقيدني، وإلا ما كنتَ أنت تصرفت بهذه الطريقة؛ البنت لك، أعطها لأمها، وقل لها إني (يا أحمد) تراجعت عن قراري السابق. بما إنك استمعت لهذه المرأة التي ترجتك بصفتها قصيرك، أنا كذلك أسمع لك وأعطيك مطلوبك، حتى تعرف إلى أي درجة أنا تأثرت لأنك حصلت على هذا الشرف من إحدى نساء بلدنا، وحتى تعرف إلى أي درجة أنا أحترم قانون "القُصارى".

لقد انبهرتُ تماماً بكلمات الشيخ، ولا أعتقد أني سوف أنسى جوابه الرائع قبل وقت طويل. وهذا الأمر بلغته بحذافيره إلى جارتي المسكينة، والتي إلى هذا اليوم تُظهر امتنانها بتقديم الهدايا البسيطة إلى خادماتي. أما أنا فلم أرها أو أسمع منها بعد ذلك مطلقاً"[1].

قصدتُ بنقل قصة القصير هذه بكاملها توضيح حقيقة تغلغل ثقافة العادات العُرفية، وعلى وجه الخصوص الصحراوية، بين فئات المجتمع المدني، إلى درجة اعتبارها قانوناً واجب النفاذ، حتى على الحاكم ذاته، الذي يتولى القضاء بها شخصياً، وأنها تُعتبر من مقومات الشرف والكرامة.

وردت في النص إشاراتٌ إلى توظيف ثلاثة قوانين، أولها تحجير بنت العم، وثانيها حرمة البيوت وهو أيضاً قانونٌ شرعي، وثالثها قانون القصير. وقد أخذ القاضي الذي هو هنا الحاكم أيضاً بتحجير بنت العم، وأصدر حكمه بناءً عليه، ولكن الحكم اصطدم بقانون حرمة البيوت، فقصرت يد المنفذين عن تجاوزه. وقد أحست تلك السيدة أنه لن يمر وقت طويل حتى يحصل المنفذون على حكم خاص باقتحام الدار عليها، فاستدعت قانون القصير، وأسعفها الحظ بجارٍ ذي وجاهةٍ ومنطقٍ، عَرض قضيتها التي صارت قضيته أيضاً أمام الحاكم، واستأنف بقانون القصيرِ على الحكمِ الأول، وحكم له قاضي الاستئناف الذي هو أيضاً الحاكم مستنداً إلى قانونٍ رآه أولى بالاعتبار من القانون الآخر، وانتهى الأمر لصالح المرأة. وبالرجوع إلى أدبيات القانون العرفي يتضح أن السيدة الشاكية والقاضي كلاهما كانا محقين تماماً في تغليب حق القصير على غيره من الحقوق، وأن الشيخ أحمد كان دقيقاً تماماً بإضفاء القداسة على قانون القصير؛ فالقصير باختصار يعني خيمة الجار، تماماً كما وصفته جارة ديكسون، ويمنح القصير حقوقاً من الحماية تعادل حق أهل بيته، والإخلال بذلك يعتبر إهداراً لكرامة جار القصير وشرفه. بل إن القانون يفرض عليه الدفاع عن القصير ولو بقوة السلاح، وليس عليه ذنبٌ لو قَتل المتعدي في سبيل الدفاع عن قصيره، بل الحق كله يقع على المتعدي، حتى لو كان المتعدي من عشيرته والقصير من قبيلةٍ معادية[2]. وبذلك نرى أن الشيخ أحمد بإقراره حق القصير لوالدة الفتاة قد أزاح عن كاهله حرجاً كبيراً لو لم يفعل.

---

(1) Ibid.

(٢) الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

جرائم العرِض: إن تتبع سياق الحالات النادرة التي وردت عن الموضوع يكشف أنه لا يبتعد بشكلٍ عام عن العُرف الذي تناولناه أعلاه، فالزِنا يُعتبر جريمة بشكلٍ عام، ولكن ما يحصل في أوكار الفسادِ يتم التغاضي عنه أحياناً، ولذلك نجد التارِيخ يُخلد أعمالاً استثنائيةً للمسؤولين الذين يتخذون موقفاً ضد "أوكار الفساد". أول هؤلاء كان الشيخ علي بن شارخ القاضي الشرعي الذي تولى فترةً محدودةً في الكويت زمن الشيخ عبدالله بن صباح الأول، وكان أول عملٍ قام به أن أحرق أكواخاً كان يأوي إليها كثيرٌ من الفُساد، ثم أسس في موضعها مسجداً[1]. كان ذلك عملاً من أعمال الحِسبة وليس من أعمال القضاء.

لم تخضع قضايا الزِنا إلى القاضي الشرعي بشكلٍ عام، فقد ورد ما يفيد خضوعها إلى القانون العُرفي واعتبارات رد الشرف. من نوادر ذلك حادثةٌ حصلت زمن الشيخ عبدالله بن صباح ذاته، سجلها الدكتور الألماني سيتزن Seetzen عن إخبار صاحبه رينو Reinaud سنة ١٨٠٥م، الذي استقام ثلاث سنواتٍ في الكويت. ملخص القصة أنه قد دخل خادمٌ أرمني يعمل لدى الوكيل البريطاني مانيستي Manesty، عندما كانت الوكالة موجودةً في الكويت، في علاقةٍ مع فتاةٍ عربية. ولما افتضح أمرهما فاجأهما أقرباء الفتاة واقتادوها إلى حوش يملكه شيخ من القبيلة التي تنتمي إليها. كان هذا الشيخ هو المسؤول عن إيقاع العقوبة، بمعنى أنه القاضي العرفي أو عارفة القبيلة. قُتلت الفتاة خنقاً ورُميت جثتها في الطريق، ثم حَمل والدُها الجثة، واستعرض بها في السوق حتى يراه أكبر عدد ممكن، حتى وصل إلى قرب الشاطئ وألقى بها في بئرٍ جاف، ورجع ليتباهى برد شرفه أمام شيخ القبيلة الذي طلب إليه بهدوءٍ أن يذهب إلى بيته[2]. أما الأرمني فقد سكت عنه الراوي، فلا بد أنه لاذ بالفرار وتوارى بعيداً. لا شك أن خبراً مثل هذا انتشر في البلد كالنار في الهشيم، ولا يبدو أن أحداً من المسؤولين، لا الحاكم ولا القاضي الشرعي، اعتبر أن من شأنه التدخل في الموضوع.

لقد تتبع مؤرخ الكويت عبدالعزيز الرشيد موضوع أوكار الفساد والمفسدين في عصر الشيخ مبارك وولديه جابر وسالم، والذي يُستفاد منه أن الموضوع برمته كان من اختصاص الحاكم، وليس القاضي الشرعي. وسجل الرشيد لمبارك حسناتٍ في هذا المجال، أنه أخذ على يد المفسدين الذين يتعرضون للمصوناتِ من النساء، ويرتكبون أفعالاً فاضحة نحو ذلك، فكان يعاقبهم وينفيهم عن

---

(١) عبدالعزيز الرشيد. مرجع سبق ذكره. ص ١١٠.

(٢) الوزان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٨-٣٣٩. حاول الدكتور الوزان في تعليقه التشكيك في القصة واعتبارها محض خيال من الراوي، وأرى أن ذلك تأويلٌ بعيد المنال.

البلد[١]. ولكنه انتقد على الشيخ جابر تراخيه عن مكافحة أوكار الفساد[٢]. ولما جاء دور الشيخ سالم، بذل جهداً في هذا المجال في أول الأمر، ورتب مختارين في بعض الأحياء لتطهيرها من الدنس، مما أثلج صدور المصلحين ونظموا القصائد في مدحه، ولكنه تغاضى عنه في آخر الأمر[٣]. فالموضوع كله كان متروكاً لتقدير الحاكم الذي يتغير من فترةٍ إلى أخرى. إنه من الواضح أن الحاكم كان يتردد ما بين القانون العرفي "التقليدي" والقانون الشرعي بتأثير من وجهاء البلد المصلحين، فقد ورد في مقابلة للشيخ أحمد الجابر الصباح بالقاهرة أيام حكم عمه الشيخ سالم أسئلةٌ وأجوبة عن الكويت، وذلك بعد عودته من مؤتمر في لندن، وكان مما قال عن نظام القضاء في الكويت[٤]:

"تتألف الحكومة من الأمير ومجلسه وقاضي الشرع، فالأمير لا ينظر ويقرر في القضايا مهما كانت صغيرة أو كبيرة، دون أن يستدعي مجلسه للاجتماع الذي يضم وجهاء الدولة، ويأخذ بمشورتهم، ثم يتصرف بناء على قرار ذلك المجلس، وإذا ما كانت القضية "تقليدية" فإنه يتم حلها استناداً إلى التقاليد، وإذا ما كانت قانونية فالقاضي يعطي قراره استناداً إلى الشريعة الإسلامية. فالقاتل يحكم عليه بالإعدام، والزاني أو الزانية يجلد أو ترجم، والسارق تقطع يده، والجرائم الصغيرة يحاكم مرتكبوها استناداً إلى توجيهات القاضي".

إنه ليس من الواضح مراد الشيخ من الفارق بين القضايا التقليدية والقانونية، ولا يبدو أن أفراد المجتمع الكويتي المحافظ كانوا سينتظرون حكم القاضي الشرعي لو حصلت حالة هتك عرضٍ في جوارهم، بل يأخذون الحق ويغسلون العار بأيديهم[٥].

يُستثنى من ذلك ما يحصل في بيوت الدعارة، فإن المجتمع كان يبدو متساهلاً معها[٦]، وقد حدد ديكسون موقع أوكار الفساد في جنوب وجنوب غرب المدينة القديمة مقابل البر، ولاحظ أنها ظاهرةٌ موجودة في المدن ذات الموانئ، وغيرها من المدن الكبرى في بلاد العرب. إنه بطبيعة الحال لم يكن يعمل في

---

(١) عبدالعزيز الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٤.
(٣) المرجع السابق، ص ٤٢٥.
(٤) ترجمة لوثيقة بريطانية رقم FO371/4236 بتاريخ ديسمبر ١٩١٩م، وهي مقابلة مع رئيس تحرير مجلة الكواكب المصرية، منشورة لدى وليد حمدي الأعظمي "الكويت في الوثائق البريطانية" ١٧٥٢هـ-١٩٦٠م"، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٠٧-١١١.
(٥) لقد أوضح ديكسون ذلك بجلاء في كتابه. انظر:

Dickson. Op. Cit. p. 244-246.
(6) Ibid.

هذه المهنة سوى النساء الأجنبيات الأصل، واللواتي ليس لهن أقارب ذكور داخل البلد[١]. وارتياد هذه البيوت وإن كان يمارسه القليل من الفُساق، الذين لا يمثلون سائر أهل البلد من الأخيار والصالحين، فإنه ظل يكدر خاطر المصلحين الذين ما برحوا يقومون بواجب النصيحة على مر الأزمان.

المبحث الثالث - القضاء العرفي لحكام الكويت:

رأينا مما سبق أعلاه أن القاضي العرفي كان هو الشيخ أو من ينوب عنه، أو من يعينه الخصوم للفصل بينهم (قاضي الملم)؛ فالقضايا الخطيرة كان يتولاها الحاكم بنفسه، والذي يسمى أحياناً قاضي الكبارة. والقضايا الأخرى قد يدخل فيها التخصص فيسمى من يتولاها قاضي الصنف. وقد قام حكام الكويت بهذا الدور بالضرورة لأنه كان مرتبطاً بصلاحياتهم كما تقدم. كانت مباشرة الأحكام تعتمد بدرجة كبيرة على تقدير الحاكم للمسألة المعروضة أمامه، وهل تحتاج إلى فصل أو يمكن حلها بالتحكيم أو التفاوض. وهذه بعض النماذج من تصرفات حكام الكويت في الشكاوى:

صباح الأول: هو أول حكام الكويت من آل صباح، وتاريخ توليه مختلفٌ عليه[٢]، ولم يصلنا شيء من أحكامه العرفية، ولكن اتفاق الجماعة على توليته يدل على أنه كان حاكماً عادلاً ومحبوباً.

عبدالله الأول بن صباح: استمر حكمه خمسين عاماً[٣] وتوفي في ١٤ جمادى الأولى ١٢٢٩هـ الموافق ٤ مايو ١٨١٤م[٤].

يروي الرشيد قصة رجل استدان من تاجرٍ سلعة إلى أمد، ولما قرب أجل السداد ذكره صاحبه بالموضوع فأظهر امتناعاً، ورفع الدائن أمره إلى الشيخ عبدالله، فأشار عليه أن يذهب إلى زوجة الرجل ويشرح لها الموضوع، لأن زوجها لا يرد لها طلباً. فذهب الرجل إلى المرأة وشرح الموضوع، فوعدته أن تعينه على قضاء حاجته، فلما حضر زوجها احتجبت عنه، فلما استفسر عن ذلك طلبت منه سداد دين الرجل، وبعد مراجعةٍ بينهما نزل على حكمها وقضى للرجل حقه[٥].

---

(١) Ibid. لم ينفرد ديكسون بتحديد مواقع أوكار الفساد في البلد، فقد أدركنا بعض كبار السن ممن يتحدثون عنها.

(٢) انظر على سبيل المثال: الرشيد، مرجع سبق ذكره، والقناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره.

(3) George Barnes Brucks (Captain) "Navigation of the Gulf of Persia", IOR 705 (1829-35), 575-576.

(٤) تاريخ حمد بن محمد ابن لعبون، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله ابن لعبون، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٨م، ص ٦٦٤. ذكر ذلك أيضاً حسين خلف الشيخ خزعل "تاريخ الكويت السياسي"، ج١، ١٩٦٢م، ص ٤٢-٤٣، مرجع سابق، ص ٧١.

(٥) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣.

فهذا نموذجٌ من حل النزاعات باستخدام الضغط العائلي، وفي هذه الحالة نفوذ الزوجة على زوجها.

جابر العيش بن عبدالله بن صباح: حكم من ١٤ جمادى أولى ١٢٢٩هـ الموافق ٤ مايو ١٨١٤م إلى صفر ١٢٧٦هـ (سبتمبر ١٨٥٩م)[١]. احتاج الشيخ جابر إلى مجموعة من العِبي جمع عباءة وهي ثوبٌ يلبسه الرجال ويسمى أيضاً البشت، فأرسل إلى أحد تجار الكويت ليجلب له كَمية منها، ولكن هذا التاجر أنكر وجود شيء تحت يده، وذلك خوفاً من تأخير دفع قيمتها، فأسر جابر ذلك في نفسه ولم يبد له أي انزعاج. ثم حصل أن أخذ أعرابيٌ أموالاً لهذا التاجر، وبعد فترةٍ أبصره التاجر في سوق الكويت، وطلب من جابر القبض عليه. فلما حضر الرجلان عند جابر سأل التاجر عن اسمه فقال أنا فلان ابن فلان، فقال الأعرابي: لا أعرف أحداً من أهل الكويت بهذا الاسم، وإنما أعرف به شخصاً من أهل الزبير أو الأحساء، وحاول التاجر أن يحصل على حكم من جابر فرد عليه قائلاً: نحن لا نطالب إلا بأموال رعيتنا لا غير، وترك الأعرابي يذهب[٢]. يعتقد الرشيد أن تصرف جابر مع التاجر نوع من العقاب على فعلته الأولى، وهو نوعٌ من التأديب، ولو كان لدى التاجر بينة تدعم دعواه على الأعرابي لكانت النتيجة مختلفة.

ومن أحكامه العرفية تطبيقٌ نادر لقاعدة الحشم، قضى فيه نتيجة مشاجرة حدثت بين أهل الحوطة (حوطة بني تميم) والبحارنة، رواها الشيخ النوري، فنعرض ملخصها: كان أهل الحوطة يعملون في البناء والعتالة، وكان البحارنة يعملون في بناء السفن وإصلاحها فعُرفوا بالقلاليف أي بنائي المراكب، فحصل خصام بين حوطي وبحراني واستصرخ كل واحد منهما طائفته، فرفع بحرانيٌ فأساً على حوطي فأصاب رأسه. واشتكت كل جماعةٍ عند الشيخ جابر يزعمون أن الحق معهم، وكشف جابر عن جرح الحوطي وقاسه فوجده قد نشف ولم يتجاوز جلدة الرأس، والعظم سليم. وهنا خير الخصوم بين حكمه وبين حكم قاضي الشرع، فقال الجميع: رضينا بحكمك، فقال "حُكمي أن هذه الفَلعة (شجة الرأس) لا تساوي أكثر من ريال. خذوا صاحبكم يا أهل الحوطة واعلموا أن دك الفلعة (علاجها) تمرة وملحة"، ثم أرشدهم إلى الهدوء والسكينة وترك الشقاق والتخاصم[٣].

أقول، هنا تطبيقٌ صريحٌ لقاعدة الحشم العشائرية، ويمكن أن تجد مثله، أي تقدير التعويض

---

(١) مخطوط رقم ٣١٥٤-جداول فلكية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو تقرير لملاح كويتي قديم.

(٢) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٢-٣١٣.

(٣) عبدالله النوري "حكايات من الكويت"، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٤٧-٥٠.

بقياس الجرح، عند عوارف القبائل كما ذكرنا أعلاه، وفي هذه الحالة قدره بريال نمساوي لأن الجرح بسيط.

صباح الثاني بن جابر: حكم من صَفر ١٢٧٦ إلى ١٣ رجب ١٢٨٣هـ (سبتمبر ١٨٥٩- ٢١ نوفمبر ١٨٦٦م)(١).

لعل أشهر قضية حدثت في عصره هي مسألة مأمور الشيخ مع عبدالله العنقري؛ موجزها أن عنبراً، مأمور الشيخ صباح على رسوم القوافل، تلكأ في ترخيص سير قافلة كانت متوجهة إلى نجد. وكان يفترض أن يقوم بواجبه نحو فحص البضائع وقبض الرسوم دون تأخير يضر بمصالح أصحابها. فتكلم معه أحد وجهاء البلد وهو عبدالله العنقري في ذلك، فتطور الموضوع إلى تغليظ الكلام وتعايب أغضب عنبراً، فما كان منه أن انتهز فرصة انفراد صاحبه عن جماعته وانهال عليه بالعصا ضرباً موجعاً وشتماً، وغضب وجهاء البلد من ذلك، وطلبوا إلى صباح نفي عنبرٍ عن البلد، ولكن صباحاً لم يقتنع بذلك، ورأى أن يكتفي بعزل المأمور عن وظيفته دون سجنٍ أو نفيٍ، فعزم التجار على الهجرة عن البلد في حال لم تتم معاقبة خصمهم، وكانوا ثلاثين رجلاً، وهنا قام محمد بن الشيخ صباح ونهض إلى عنبر فقتله فسكن القوم ورضوا(٢).

نجد في هذه الحادثة تطبيقاً لحق الحشم، فقد وقع ضررٌ جسيم على أهل القافلة من تأخير انطلاقها، وفوق ذلك إهانةٌ لأحد كبارهم العنقري، فلما لم يعطهم الشيخ صباح الحشم المكافئ للمخالفة قام ابنه محمد بإرضائهم بأكثر مما طلبوا حشيمة لهم، وبتلك الطريقة المأساوية. يستفاد من هذه القصة أيضاً عدم وجود دور للقاضي الشرعي في مثل هذه المنازعات، وحتى عند قيام محمد بما يخالف الشرع من قتل المأمور تم اعتباره تسوية مقبولة. قد تعتبر هذه القضية سابقة في خروج الشيخ عن رأي جماعته وعن مقتضى القانون العرفي، الأمر الذي لم يرد له مثيل قبل ذلك.

عبدالله الثاني بن صباح: حكم من ١٣ رجب ١٢٨٣ إلى ذي القعدة ١٣٠٩هـ (٢١ نوفمبر ١٨٦٦م- أغسطس ١٨٩١م)(٣). وردت عنه قصةٌ طريفة في التعامل مع إحدى الشكاوى. يقول القناعي(٤):

---

(١) تقرير ملاح كويتي قديم، مرجع سبق ذكره.
(٢) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٩-٣٢٢. لاحظ أن ما ورد في هذه القصة ينقض رواية الرشيد نفسه أن صباحاً أراد أن يضع رسوماً على البضائع الخارجة فعارضته الجماعة فتراجع، لأن عنبراً كان يحصل الرسوم للشيخ عن البضائع، فلا بد أنه أنفذ قراره لاحقاً بتحصيل الرسوم.
(٣) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨. وأيضاً خزعل، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.
(٤) القناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

"جاءه رجل يدعي على خصمه بشيء تافه، فأنكر المُدَعى عليه، فطلب عبدالله من المدعي البينة، فذهب لإحضار شهوده، فلما أدبر قال عبدالله للمدعى عليه: "انحاش قبل أن يأتي بشهوده"، ففر المدعى عليه، فلما جاء المدعي قال له "خصمك انحاش"، فضحك الحاضرون من هذه النادرة".

بغض النظر عن النمط الفكاهي الذي أحيطت به القصة، فإنها تدل على أن عبدالله، كغيره من الحكام، كان يباشر الفصل في النزاعات، وهو في ذلك يستدعي القانون الشرعي من طلب البينة. ولكنه في هذه الحالة رأى عدم النظر فيها لتفاهة القضية وإمكانية حلها بطرقٍ أخرى، وألمح بذلك إلى المُدعي بتلك الحيلة.

ولكن عندما يحصل أمرٌ يستدعي التدخل، لا يتردد هذا الأمير عن نصرة المظلوم حتى ولو على حساب أقاربه. من ذلك ما حصل لرجلٍ حداد أصله من الأحساء، كان يتكسب بصناعة الأدوات الحديدية، ولم يكن لديه مالٌ يشتري به الحديد، فكان يستلف ما يحتاجه ثم يدفع دينه من إيراد صناعته. فجاءه رجلٌ عَرف نفسه أنه من الشيوخ واشترى مسامير لبناء سفينة بأجل، ثم جاءه مرةً أخرى وأخذ كميةً أكبر من المسامير ولم يدفع ثمن الكمية الأولى ولا الثانية. ضاق الحال بالحداد لأنه مدينٌ بالحديد للتاجر، ويخاف أن يطالب الشيخ بالثمن لأنه قادمٌ من الأحساء ومعتادٌ على ظلم الولاة من الأتراك، ولم يظهر من الشيخ ما يدل على نيته تسديد الثمن قريباً. وتفقد الحدادَ جارٌ له فوجده في أشد الكرب والضيق، فأشار عليه أن يذهب إلى الحاكم عبدالله بن صباح بن جابر، وبعد ترددٍ أرشده جارُه إلى كيفية التصرف في مجلس الحاكم حتى يلفت انتباهه بدون تجاسر. فلاحظه الشيخ عبدالله وبادره بالتلطف والسؤال عن حاله وما جاء به، وعَرف بالفراسة أن شخصاً أخذ منه بضاعةً ولم يدفع ثمنها، وسأله عن اسم الشخص وثمن البضاعة، فأخبره، وكان الرجل أثناء ذلك يرتعد من شدة الخوف، لولا ملاطفة الأمير له. فأبلغ الشيخُ الحداد أن يحضر في اليوم التالي ليقبض الثمن كاملاً، ولكن الشيخ استبق ذلك بالتحدث مع قريبه، ووبخه وهدده بما قد يحصل له من إهانةٍ إذا وقف الحداد خَصماً له في المجلس، فبادر بالذهاب إلى محل الحداد، ودَفع الثمن معتذراً. وفي اليوم التالي حضر الحداد مجلس الأمير لتقديم الشكر والدعاء له على عدله وإنصافه، وعاش هو وذريته في الكويت بعد ذلك في سعةٍ وهناء[1].

محمد بن صباح: ذي القعدة ١٣٠٩ إلى ٢٥ ذي القعدة ١٣١٣هـ (أغسطس ١٨٩١م- ٧ مايو ١٨٩٦م)[2].

(١) النوري (حكايات)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢-٣٦.
(٢) خزعل، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠-١٦١. القناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره.

حصلت في زمنه أكبر قضيةٍ في تاريخ الكويت، وهي الخلاف الذي حصل بينه وبين أخيه مبارك بشأن حقوق الأخير في نخل البصرة، ومصروفاته في عملياته العسكرية. وكان مبارك كثير المصاريف بحكم علاقته مع البدو، ومسؤولياته الدفاعية عن الأمن وغزواته التأديبية المتكررة. فكان من أمرهم في قصةٍ طويلة، أن أخويه الشيخ محمداً وجراحاً، وهو وزير المالية، ضيقا عليه، ولم يفيا بالتزاماته أمام التُجار، الأمر الذي أحرجه كثيراً وأثار لديه غضباً شديداً. برز في أثناء ذلك عدد من الوجهاء الذين توسطوا لحل الخلاف والتحكيم بينهم، وكان لهم في ذلك محاولاتٌ حثيثة تدل على رجاحة عقل وحسن تدبير، منها بذل أموالهم في تسديد مصاريف مبارك التي كان أخوه يرفض تسديدها. ورغم أن الخلاف انتهى بطريقةٍ مأساوية معروفة، فإنه يهمنا ذكر أسماء الشخصيات التي نشطت في الصلح والتحكيم، فعلى رأسهم: السيد خلف باشا بن عبدالرحمن النقيب، ومنهم فهد الخالد الخضير وناصر يوسف البدر وسليمان العبدالجليل وفهد الدويرج وعبدالعزيز السميط وعبدالعزيز الزبن وعبدالعزيز الفارس[1].

مبارك الصباح: من ٢٥ ذي القعدة ١٣١٣ إلى ٢٠ محرم ١٣٣٤هـ (٧ مايو ١٨٩٦م- ٢٨ نوفمبر ١٩١٥م)[2].

كان كسابقيه يتولى الأحكام والقضايا. لقد تركز اهتمام مبارك على حل المشكلات الخارجية وتهديدات القوى والقبائل المجاورة التي كثرت في أيامه، وذلك مبسوطٌ في مواضعه في كتب تاريخ الكويت. ومع ذلك فقد كان يمارس أحكامه بين أهل الكويت بحزمٍ وكفاءه، وخاصةً في السنوات العشر الأولى من حكمه. بَسط مبارك الأمن حتى إنه حارب المظالم وأرسى أركان العدل حتى على أفراد عائلته، وقد ضرب أخاه جابر بن صباح في قضيةٍ تافهةٍ لأنه تعدى فيها على ضعيف. وقد انتعشت البلاد اقتصادياً بدرجة كبيرة في عهده، وتوسع العمران، وتقدمت التجارة وبلغ الغوص على اللؤلؤ أوجه[3]. ولذلك كان لا بد من اليقظة والحزم لمواكبة هذا التوسع وضمان ردع أي تعدياتٍ تشوبه.

ومن أعجب ما ورد عن قضاء مبارك حادثة القنصل البريطاني مع قلافٍ كان يشتغل في إصلاح مركبٍ للقنصل مع مجموعةٍ من البحارنة القلاليف. حضر القنصل يوماً لتفقد العمل والرجال منهمكون فيه فلم يُلقوا له بالاً، وأبصرَ أحدهم يُقشر خشبة بقدومه وبالغ في الأخذ منها فنهاه عن

(١) القناعي (الملتقطات)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨-٣٣٣.
(٢) خزعل، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٢٩٩. القناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره.
(٣) القناعي (صفحات)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

ذلك، ولكن الرجل عارضه بأنه يفهم عمله ويريد صياغة الخشبة لوضعها في مكانها. شق هذا الجواب على القنصل المتعجرف وأثار حفيظته، فدفع الرجل دفعةً سقط بها إلى أسفل السفينة فشُج رأسه وسال دمه. ثم حضر رفاقه وأسعفوه ورجع إلى العمل لأن الشجة كانت طفيفة. علم مبارك بالأمر فغضب وأرسل إلى العامل من يوعز له برفع شكوى على القنصل، ففعل. حاول البريطاني أن يتملص بدعوى أن الأمر بسيط ولا يستدعى اهتمام الأمير، ولكن مباركاً أصر على التحقيق، وطلب حضور الجميع في الموقع، فلما حضر الجميع في اليوم التالي طلب مبارك تمثيلاً كاملاً للحدث وأوقف كل خصمٍ في مكانه وقت الحادث على طريقة المحققين الرسميين، فلما تحقق من جميع الملابسات قال للقنصل:

"شريعتنا تحكم بالقصاص، وتقاليدنا تؤكد القصاص، وأرى أن تسترضي المجني عليه ليعفو عنك، أو أني سأضطر إلى أن أحكم له بأن يفعل لك مثلما فعلت معه، وأنت وحظك، فإن سلمت كانت نعمة من الله أنعم بها عليك، وإن هلكت فذلك جزاؤك".

هنا أُسقط في يد القنصل، وبدأ يساوم المجني عليه في التعويض (الحشم) حتى أرضاه بمبلغ من المال يساوي ثلث دية[1]. كان ذلك درساً قاسياً للإنجليز في احترام أهل الكويت، وأحسب أن اهتمامهم بصياغة قضاء خاصٍ بهم كان لمنع وقوفهم في مواقف محرجة مع أهل البلد كما حصل في هذه الحادثة. وقد حصل مثل ذلك مع حدادٍ يُدعى السُميري، وكان يصلح حدوة حصانٍ للقنصل ويُقلم حوافره، فتحرك الحصان، فظن القنصل أن الرجل أوجعه فضربه بعصاه، وهنا اشتكى السميري للشيخ مبارك، الذي غضب، واضطر القنصل إلى استرضاء الرجل، وكان مبارك يريد محاكمته لولا أن السُميري أسقط الدعوى[2].

يُستفاد من هذه الأحداث وسوابقها أن قواعد القصاص والحشم كانت مألوفةً في الكويت في زمن آل صباح، وهي من العناصر البارزة في القضاء العرفي.

ومن أبرز قصص مبارك في ميزان العدالة قضية مستشفى الإرسالية الأمريكية (اشُتهر باسم المستشفى الأمريكاني)؛ كان مبارك قد باع الإرسالية قطعة أرض خارج البلد من القِبلة لبناء المستشفى، بمساحة ٣٠٠ في ٢٧٠ قدماً. فلما حضر المهندسون الأمريكان لوضع القواعد، وجدوا أن رجال الشيخ حددوا القسيمة بشكلٍ خاطئ، فقاموا بتغيير الحدود وشيدوا قواعد من الأسمنت في زواياها،

(١) النوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١١٩-١٢١.

وتم ذلك بدون التشاور أو الاتفاق مع الشيخ. مضت ثلاث سنوات منذ بيع الأرض والمستشفى مجرد قواعد، ورغب الدكتور ماليري المشرف على المشروع أن يضيف لها التلة المجاورة[١] لبناء سكن للأطباء. كان مبارك وقتها مستاءً من الأطباء لتأخير إنجاز المشروع، فلما قابله ماليري لطلب الأرض الإضافية اضطر أن يشرح له كيف تغيرت حدود الأرض. وهنا كما يقول ماليري استشاط مبارك غضباً وهو يقول: "ماذا؟ هل تقصد أنكم غيرتم حدودي، حدودي أنا". وقام مبارك بتهديد ماليري أنه يفكر بسحب امتيازاتهم وإخراجهم من الكويت بسبب هذه الخطيئة، وعدم جديتهم في إنجاز المشروع، ثم أوعز إليه بغلظة أن يخرج من المجلس. كان ذلك أمام الحرس وأعيان البلد، وسرعان ما انتشر الخبر في البلد أن الإرسالية أخذت أرضاً لا تخصها، مما يُعتبر في القانون العرفي العربي خطيئة كُبرى، أو على حد تعبير ماليري "يجب ألا تغير موقع أو تزيل علامة حدود جارك. وملعون من يزيل حدود جاره"[٢]. شكل هذا الموضوع أزمةً كبيرة للإرسالية، لأنها صارت مُذنبةً في نظر الأهالي، الذين كان كثيرٌ منهم يساورهم القلق من نشاطات الإرسالية التبشيرية، وكانت هذه الفضيحة آخر ما يحتاجه الدكتور ماليري ورفاقه. كان لا بد من وضع خطةٍ لاستعادة كرامة الإرسالية وتبرئة ساحتها أمام الشيخ والأهالي، وهكذا كان؛ فقد طلب ماليري من مبارك أن يَحكم في القضية، فيعاقبُهم إن كانوا مذنبين، أو يبرئ ساحتهم إن كانوا أبرياء. وبعد محاولاتٍ يائسة تم لماليري ما أراد عندما حضر مبارك ورجاله والأهالي إلى الموقع لمعاينة القياسات، وكان "ذراع الشيخ" هو المقياس القانوني لقياس العصا التي ذرع فيها المساح أبعاد الأرض. وسرعان ما أعلن الشيخ أن القياس صحيح وأُعلنت البراءة، وفوق ذلك أعلن الشيخ أمام الملأ أنه سوف يمنحهم النفود المجاور لسكن الأطباء[٣].

فهذا مثالٌ لقضاء مبارك العرفي، وتوظيف أهل الصنف في فصل القضايا وفي هذه الحالة العقارية. انظر صورة المستشفى في سنة ١٩١٤م[٤].

(١) هذه التلة تسمى قديماً نفدان نور أو نفيد نور، موضع كوتٍ قديم لرئيس بني خالد، انظر: عماد محمد العتيقي "بين الكوت والكويت ومعالجة إشكالية التأسيس"، في كتاب الرشيد، مرجع سابق، ص ٥٠٩-٥٣٠.

(٢) س ستانلي ج ماليري "الكويت قبل النفط"، ترجمة د. محمد غانم الرميحي، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٧م، ص٥٣-٦٥.

(٣) المرجع السابق. جرى هذا الفحص في ٩ فبراير ١٩١٤م. كان القياس ١٩٩ في ١٧٩ ذراعاً، أقل من المتفق عليه بذراع طولاً وذراع عرضاً.

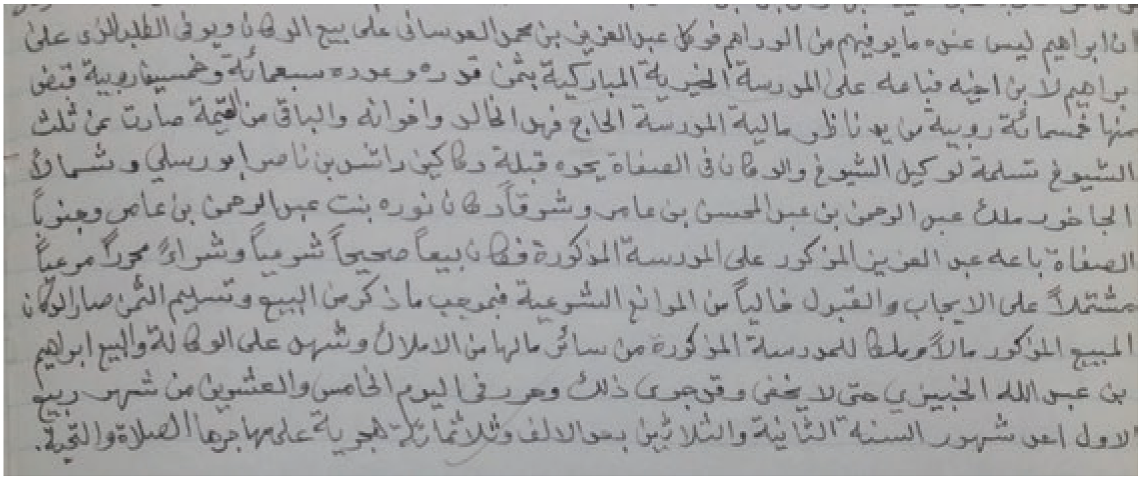
(٤) سليمان العوضي "كويت الماضي"، المؤلف، الكويت، ١٩٨٧م، ص ٨٠-٨١.



المستشفى الأمريكاني في بداية نشاطه سنة ١٩١٤م.

جابر المبارك الصباح: من ٢١ محرم ١٣٣٤ إلى ١٣ ربيع الثاني ١٣٣٥هـ (٢٩ نوفمبر ١٩١٥م- ٦فبراير ١٩١٧م)[١]. كان حكم جابر رغم قصر مدته من الفترات السعيدة في تاريخ الكويت، وله أحكامٌ جليلة مثل إسقاط ضريبة الثُلث على العقارات التي استحدثها أبوه، وإرجاع بعض البيوت المغصوبة إلى أصحابها، وكان كما قال عنه الرشيد: عاش سعيداً ومات حميداً. نوضح أدناه وثيقة تبين كيفية اقتطاع الثلث من العقارات، والتي ألغاها جابر، فقد باع إبراهيم بن عبدالرحمن العامر دكاناً على المدرسة الخيرية المباركية بسبعمئة وخمسين روبية، قبض منها خمسمئة من مدير مالية المدرسة فهد الخالد والباقي مئتان وخمسون روبية قبضها وكيل الشيوخ عن ثلثهم[٢]، فلا شك أن إسقاط جابر هذه الضريبة كان عملاً طيباً استحق عليه الحمد والثناء.

(١) خزعل، مرجع سبق ذكره، ج ٣، ص١١٦.
(٢) من أرشيف القاضي محمد بن عبدالله العدساني، مؤرخة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٣٢هـ (٢٠ فبراير ١٩١٤م).



ان ابراهيم ليس عنده ما يوفيهم من الدراهم فوكل عبدالعزيز بن محمد العوساني على بيع الدكان ويوفي الطلب الذي على
ابراهيم لابن اخيه فباعه على المدرسة الخيرية المباركية بثمن قدره وعدده سبعمائة وخمسين روبية قبض
منها خمسمائة روبية من يد ناظر مالية المدرسة الحاج فهد الخالد واخوانه والباقي من القيمة صارت عن ثلث
الشيوخ تسلمه لوكيل الشيوخ والدكان في الصفاة يحده قبلة دكاكين راشد بن ناصر ابورسلي وشمالا
الجاخور ملك عبدالرحمن بن عبدالمحسن بن عامر وشرقا دكان نوره بنت عبدالرحمن بن عامر وجنوبا
الصفاة باعه عبدالعزيز المذكور على المدرسة المذكورة فكان بيعا صحيحا شرعيا وشراء محررا مرعيا
مشتملا على الايجاب والقبول خاليا من الموانع الشرعية فبموجب ما ذكر من البيع وتسليم الثمن صار الدكان
المبيع المذكور مالا وملكا للمدرسة المذكورة من سائر مالها من الاملاك وشهد على الوكالة والبيع ابراهيم
بن عبدالله الخبيزي حتى لا يخفى وقد جرى ذلك وحرر في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع
الاول احد شهور السنة الثانية والثلاثين بعد الالف وثلاثمائة الهجرية على مهاجرها الصلاة والتحية.

وثيقة بيع دكان إبراهيم العامر على المدرسة المباركية واستقطاع ضريبة الثلث للشيوخ.

سالم المبارك الصباح: من ١٣ ربيع الثاني ١٣٣٥ إلى ١٥ جمادى الثانية ١٣٣٩هـ (٦ فبراير ١٩١٧م- ٢٣فبراير ١٩٢١م)[١]. سار سالم على نهج سلفه من التخفيف عن المواطنين؛ فأول أعماله كان تخفيف جمرك الداخل أي البضائع الواردة إلى ٤٪، وإسقاط جمرك الخارج، كما اهتم بالنظام العام والأخلاق؛ فرتب مختارين في الأحياء، لمنع المخالفات. ويدل على اهتمامه بذلك ما رواه النوري من حادثة حصلت في أحد الأحياء حيث كان جالساً مرة في قهوة اعتاد فيها أن يستمع لأحوال الناس، فجاء إليه شابان متنازعان، يشتكي أحدهما من ضرب والثاني من شتم، فسألهما عن المحلة التي يسكنان فيها وعن كبيرها وهو شخصٌ اسمه عبدالعزيز، وهي محلةٌ مجاورةٌ للقهوة، فأرسل الأمير إلى عبدالعزيز والشابان جالسان، فحضر وهو شيخ في السبعين، فسلم على سالم فلم يرد عليه، وجاءت القهوة فلم تدر عليه. حَزت هذه الإهانة الكبيرة في نفس عبدالعزيز، وهو كبير محلته ومضرب المثل في العدل والإنصاف، وسأل الأمير عن سبب هذه المعاملة، فأبلغه بالقصة معاتباً له على تشاجر شابين من محلته دون أن يصلح بينهما. وهنا أوضح عبدالعزيز أنه لم يعلم بالمشاجرة لأنها حدثت في الطريق وهو في بيته، وأنه لو علم بها لأشبعهم توبيخاً وتعزيراً. فقبل منه سالم وأمر الشابين أن يذهبا ويصطلحا وألا يعودا إلى النزاع مطلقاً، ودارت القهوة على عبدالعزيز. ثم خطب سالمٌ في الحاضرين خطبة موجزة، وأوصاهم بالتكاتف والتلاحم والبِر والتقوى[٢].

(١) خزعل، مرجع سبق ذكره، ج٤، ص ٣١٦. وأيضاً سجل وفيات بعض الأعيان والقضاة بالكويت، مخطوط (سبق الإشارة إليه).
(٢) النوري (حكايات)، مرجع سابق، ص ١٧-٢١.

أحمد الجابر الصباح: من ١٥ جمادى الثانية ١٣٣٩ إلى ١٠ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ (٢٣ فبراير ١٩٢١م- ٢٩ يناير ١٩٥٠م)[١]. ضربنا مثلاً من أحكامه العرفية أعلاه، وهو تنفيذ قانون القصير لصالح جارة العقيد ديكسون. وهنا نلتفت إلى التطورات الكبيرة التي حصلت في زمنه وطَبعت بصماتٍ واضحة على كويت المستقبل وخاصة في مجال القضاء، وقبل الدخول في تلك التفاصيل نتطرق إلى قضاة العرف أو أهل السوالف الذين ساعدوا الحاكم في فتراتٍ سابقة وحتى عهد أحمد الجابر عندما بدأت التنظيمات الجديدة.



صورة للشيخ أحمد الجابر الصباح سنة ١٩٤٩م[٢]

(1) Alan Rush Op. Cit.. pp. 53.

(٢) من أرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله.

المبحث الرابع: عوارف السالفة (أهل الصنف):

برز دور بعض عوارف السالفة (أهل الصنف) لمساعدة الشيخ في القضايا الفنية والمتخصصة، فنسرد من اتصل علمنا بهم بإيجاز.

أولاً- عوارف القضايا العائلية:

- **سيد خلف باشا بن عبدالرحمن النقيب:**

توسط هذا السيد الفاضل مع مجموعةٍ من أعيان الكويت للتحكيم في أكبر قضيةٍ حصلت بين آل صباح، وكانت تُدار الاجتماعات في بيته، وبذل مجهوداً كبيراً للصلح بين الإخوة المختلفين محمد ومبارك، سرد عبدالعزيز الرشيد تفاصيله في تاريخه. فلذا يمكن اعتبار خلف باشا من قُضاة الصنف بالمفهوم العرفي. وخلف النقيب من السادة النقباء أهل البصرة، وعمه السيد رجب النقيب كان نقيب أشراف البصرة، وأخبارهم مشهورة، وفي بيت السيد خلف تم التشاور لتأسيس المدرسة الأحمدية، وعُقدت جلسات أول مجلس تشريعي في الكويت[١]. إن وجود شخصيات مرجعية للتحكيم في أي بلد صمام أمان لدرء الفتن الكبرى وتأكيد التلاحم الوطني.

- **الشيخة لولوة محمد الثاقب:**

هي والدة مبارك وأخويه محمد وجراح. وهي سليلة بيت الإمارة العريق في بلد الزبير، فجدها إبراهيم ووالدها محمد وأخوها علي كلهم تولوا مشيخة الزبير. تزوجها الشيخ صباح الثاني، وكان بيتهم الأصلي في الكويت قبل انتقالهم إلى الزبير، وبالتحديد في محلة العتيقي بحي الوسط[٢]. وُصفت لولوة الثاقب بأنها امرأة قوية الشكيمة، وكان لها رَيع من بيع المقاييس والمكاييل في السوق. كان من أمرها أن بعض الرجال والنساء يعرضون عليها خلافاتهم فتقضي بينهم، وذلك في عهد ولدها الشيخ مبارك الصباح، والذي كان يحترم أحكامها. توفيت لولوة في أول يوليو سنة ١٩٠٥م[٣]. على ذلك تكون لولوة الثاقب أول من مارس القضاء والتحكيم من النساء في الكويت.

---

(١) الرشيد، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٢) تفيد وثيقة شرعية بأن فهد بن عبداللطيف الثاقب وعمته لولوة محمد الثاقب باعا هذا البيت في ١٢ شوال سنة ١٣١٧هـ. انظر: "معالم مدينة الكويت القديمة"، ج٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٢١م، الفصل الخاص بمحلة العتيقي.

(3) Alan Rush. Op. Cit. pp. 238.

ثانياً- عوارف أهل السفر:

- **شاهين بن محمد الغانم:**

ورد اسمه كراعي السالفة لأهل السفر البحري عند الحجي[1]. كان شاهين الغانم من كبار تُجار السفر على عهد الشيخ مبارك الصباح، ويملك عدة مراكب يقودها هو وأبناؤه النواخذة محمد، وخليفة، وجاسم. فمنها البغلة عمبر طويل، وبوم جاسم بن شاهين، والبوم الوشار. وراعي السالفة لأهل البحر يفصل بين النزاعات التي تحصل بين التجار والنواخذة، وبين النواخذة والبحارة.

من أحكامه: أن رجلين اختصما إليه، ادعى الأول أن سفينته كانت راسيةً في البندر، وأن خصمه خرج بسفينته التي لم يحسن قيادتها، فصدم سفينته وحطم "الدستور"، وهو خشبةٌ توضع على طول السفينة، تُمسك الصاري من الداخل، وطرفها الآخر يمسك بمقدم السفينة، وفائدتها أن يثبت بها طرف الشراع الأسفل، والذي هو مصدر استقبال طاقة الرياح اللازمة لحركة السفينة في البحر. ولم ينكر المدعى عليه التهمة، ولكنه تعلل بضيق المسافة بين السفن مما أجبره على التصادم. وطلب شاهين من الرجلين وهما صديقان أن يذهبا معه ليعاين الحادث، ولعلهما يصطلحان في الطريق. فلما وصلوا قاس شاهين الدستور وعرف قيمته، وتفرس في وجه الشاكي عدم قدرته على تعويض التلف لضيق ذات يده، وعلم بخبرته أن المتسبب أيضاً غير قادر على التعويض في ذلك الوقت. ورأى العارفة أخشاباً تُعرض للبيع على الساحل، فاختار إحداها لتكون دستوراً بدل التالفة، وسأل عن قيمتها وأعطاها للشاكي متبرعاً بثمنها لوجه الله تعالى. ولما عرف التاجر واسمه حمود بما صنع شاهين، وكان غائباً عن الموقع، ذهب إلى محله، فلما حضر وسلم عند شاهين أمر ولده بأن يدفع النقود إلى حمود، وهنا رفض حمود استلام المبلغ وقال "لا أريد أن أحرم نفسي الأجر ومحبة الجماعة ودعاءهم الصالح، وإني أتبرع بثمن هذه الخطبة ومع حاجتي إلى ثمنها في سبيل الإصلاح بين أخوى، أرجو بذلك ذخرها وأجرها عند ربي"[2].

---

(١) يعقوب يوسف الحجي "نواخذة السفر الشراعي في الكويت"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٥م، ص ٢٣٢-٢٤٠.

(٢) النوري (حكايات)، مرجع سابق، ص ١٩٧-٢٠٠.



A TYPICAL KUWAIT TRADING-VESSEL. THESE SAILING-SHIPS SAIL AS FAR AFIELD AS INDIA AND ZANZIBAR, AND MANY OF THEM CAN BE SEEN IN THE UPPER-LEFT PHOTOGRAPH.

منظر لسفينة سفر كويتية راسية يوضح حطبة "الدستور" بطول السفينة(1).

- **محمد بن شاهين الغانم:**

كان النوخذة محمد يركب مراكب والده البغلة عمبر طويل، والبوم الوشار، ويبحر إلى سواحل الهند واليمن، ويحمل التمور من شط العرب إلى سواحل غرب الهند وغيرها، فاكتسب خبرة عريضة في فنون البحر والملاحة، وعُرف بالنزاهة وقول الحق فعينه شيخ الكويت قاضياً لأهل البحر. وبعد أن توسعت تجارته تملك عدداً من المراكب وجعل أبناءه النواخذة عبدالله وخالد وغيرهم في قيادتها.

من أحكامه أن جاءه نوخذة من بندر كُونك بإيران يشكو إليه المسؤولين في الحكومة الذين لم يدفعوا له كامل ثمن الخشب الذي جلبه إلى الكويت، بسبب أن بعضه جرفه التيار وضاع في البحر. فلما استمع له ابن شاهين وعرف كيف جَرف التيار الأخشاب رغم ربطها بالمرساة أجاب بالتالي:

(1) The Illustrated London news. 22/12/1951.



AN AERIAL VIEW OF THE HARBOUR OF KUWAIT, THE CAPITAL OF THE TINY PERSIAN GULF STATE WHICH CONTAINS THE WORLD'S RICHEST SINGLE OILFIELD.

منظر جوي لميناء الكويت سنة ١٩٥١م ويظهر فيه تكدس السفن وكثرتها[(١)].

"إما أن يكون الحبل المربوط بالمرساة لم يكن رَبطه محكماً فانفلت من المرساة وانجرفت الأخشاب، أو أن يكون حبل المرساة قصيراً فعندما بدأ المد العالي ارتفعت المرساة عن قاع البحر فتحركت الأخشاب من مكانها، أو أنك لم تربط الأخشاب بعضها مع البعض جيداً من الأساس، وجميع هذه الاحتمالات أنت مسؤولٌ عنها وهي نتيجة لخطأ منك، ولكن الأفضل لك أن تذهب إلى المسؤول، وتقول له إني أعترف بالخطأ ولكني رجل مستور أركب البحار وأتعرض للمهالك، وهم ربما يعذرونك على ضياع الأخشاب ويدفعون لك حقك كاملاً، وليس عندي غير هذا الكلام لك"[(٢)].

تؤكد هذه القصة ومثيلاتها حكمة القاضي محمد بن شاهين وخبرته، وفوق ذلك تعاطفه هو والحكومة مع الضعفاء حتى الأجانب منهم.

(1) Ibid.

(٢) الحجي، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً- عوارف أهل الغوص[١]:

- **سليمان اليعقوب**: ابن يعقوب الغانم، من كبار تجار اللؤلؤ في زمنه. يستفاد من وثائق عائلته أنه كان في زمن جابر العيش، وهي فترة ازدهار تجارة وصناعة الغوص.
- **إبراهيم المضف**: توفي سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، وهو أشهر سالفة في تاريخ الغوص منذ أيام الشيخ مبارك الصباح وحتى عهد أحمد الجابر[٢]. كان الشيخ جابر المبارك يعجب من حكمته وحسن تصرفه مع الخصوم، بحيث ينصرفان منه وكلاهما راضٍ بحكمه، وكانت ولادته سنة ١٢٦٧هـ (١٨٥١م)[٣]
- **سالم علي بوقماز**: تُوفي في ١٢ يناير ١٩٥٨م، وهو من كبار تجار اللؤلؤ، تسلم السالفة بعد إبراهيم المضف، وهو آخر سالفة في تاريخ الكويت[٤]، وسيرته مشهورة[٥].

رابعاً- عوارف التجار:

- **آل خالد الخضير**: ذَكرهم فاضل خلف كمحكمين يلجأ إليهم التجار لحل خلافاتهم، بدون تسمية لفردٍ محدد[٦]. من هذه العائلة الكريمة فهد الخالد، كان عضواً في فريق الصلح الذي ترأسه خلف النقيب للتوسط بين الشيخ محمد بن صباح وأخيه مبارك. ذكر الرشيد في تاريخه كبيرهم في ذلك الوقت السيد حمد الخالد وبعض مآثره، وغيره من شخصياتهم، وأعمالهم الخيرية البارزة[٧]. ويذكر أن جذور العائلة من قبيلة عنزة، هم وأقاربهم آل كليب. كان كليب يعمل بالتجارة ما بين الأحساء والكويت، وخضير ما بين نجد والكويت، ويقود قوافل الحجاج التي تخرج من الكويت إلى نجد وهم حجاج إيران والكويت والخليج، وكان ذلك في زمن

(١) خلف، مرجع سبق ذكره، سرد القائمة التالية لسوالف الغوص.
(٢) سيف مرزوق الشملان "تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت"، ج٢، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
(٣) خالد سعود الزيد "سير وتراجم خليجية في المجلات الكويتية"، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣م، ص٨١-٨٣.
(٤) المرجع السابق. وانظر خلف، مرجع سابق.
(٥) سالم بو قماز أحد أشهر تجار اللؤلؤ، جريدة النهار، ١١ رمضان ١٤٤٠هـ/ ١٦ مايو ٢٠١٩م، العدد ٣٦٨٣.
(٦) المرجع السابق.
(٧) الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٦-٢٧٠.

جابر العيش. وكان أول سُكناهم بالكويت قرب مسجد السوق[1] مقابل المناخ الذي تنزل فيه القوافل. فهذه الخلفية لا شك أنها تركت بصماتٍ لدى أبنائهم في معرفة العرف التجاري وصقلت شخصياتهم كمرجعية للعدالة وحب الخير.

خامساً- عوارف أهل العقار:

برز في بعض المصادر أخبار عن عوارف بالعقار ممن لهم خبرة بهذا السوق أو لهم نشاطٌ في بناء البيوت. فنختار منها ما يلائم المقام إما كمحكمين مستقلين أو كخبراء منتدبين لدى المحكمة المحلية.

- **عبدالله بن راشد الهاجري**: من رجال الكويت المشهود لهم بالثقة والأمانة، وكان عضواً في اللجنة المكلفة ببناء السور الثاني على عهد الشيخ سالم الصباح. سبق أن تطرقنا إلى قضية المستشفى الأمريكاني وما حصل للإرسالية من حرج بسببها. ظلت مسالة القياس تشغل بال الإرسالية لكون العقار الموهوب من الشيخ مبارك غير مقيس. جرت مذاكرة بين الشيخ سالم والوكيل السياسي البريطاني حول رغبتهم تثبيت أبعاد أملاك الإرسالية المشتراة والموهوبة، فانتدب عبدالله الهاجري ليقوم بالمهمة. نرفق أدناه تقريره الذي يفيد أن الأرض المشتراة أبعادها ٢٠٠ ذراع طولاً و١٧٠ عرضاً، وأن الأرض الموهوبة طولها ٢٠٠ ذراع وعرضها ٣٠ ذراعاً، فصارت الأرض الإجمالية مربعة تماماً، كل جانبٍ منها ٢٠٠ ذراع، ومجموع الأذرع ٨٠٠ ذراع. وهذا القياس أبلغه الهاجري شخصياً إلى الماجور مور الوكيل السياسي، بما يفيد أنه كان محكماً بتفويض كامل من الشيخ سالم[2].

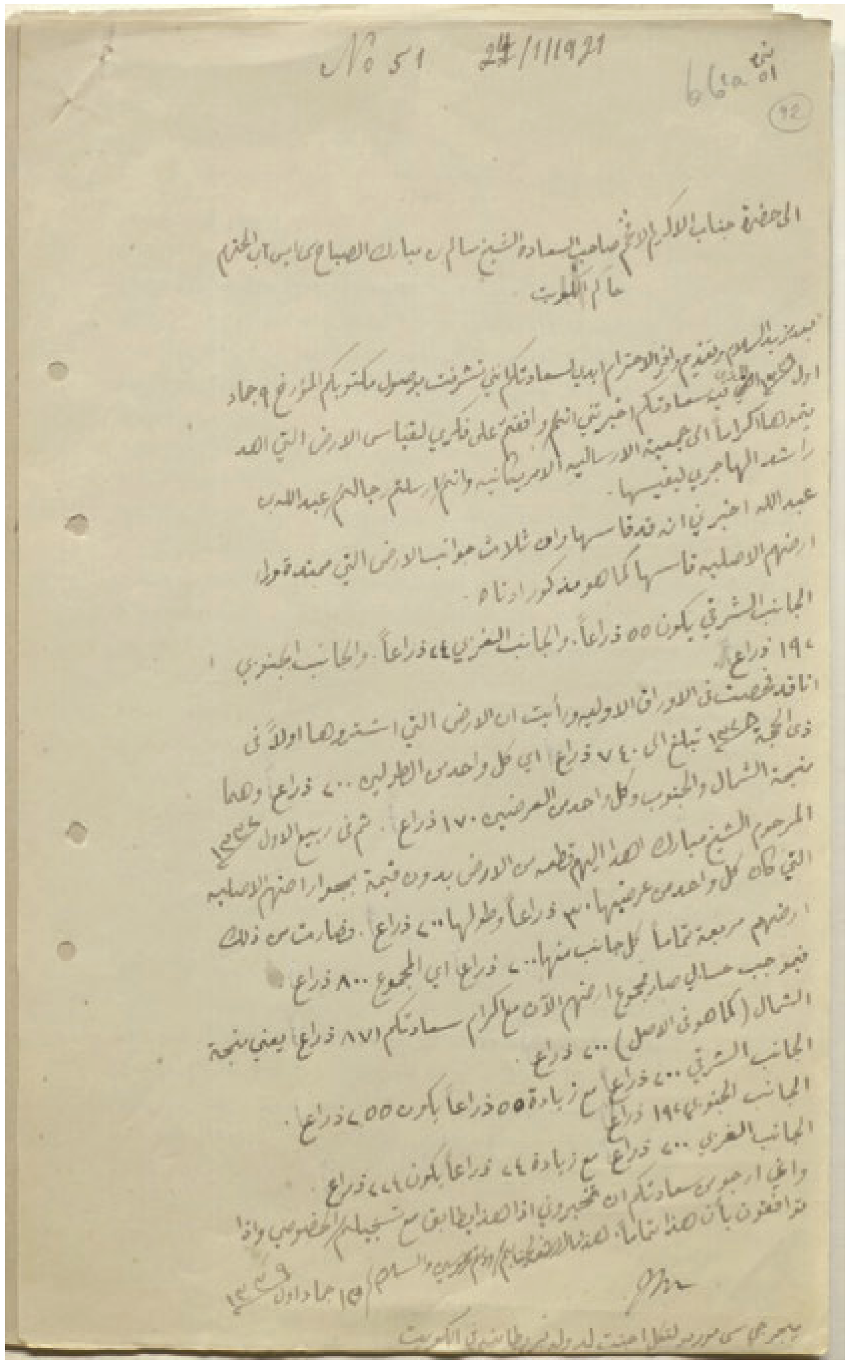
---

(١) موقع عائلة الخالد.

https://www.alkhaledfamily.com/history/.

(٢) من الماجورمور إلى الشيخ سالم الصباح، بتاريخ ١٣ جمادى أولى ١٣٣٩هـ/ ٢٤ يناير ١٩٢١م.

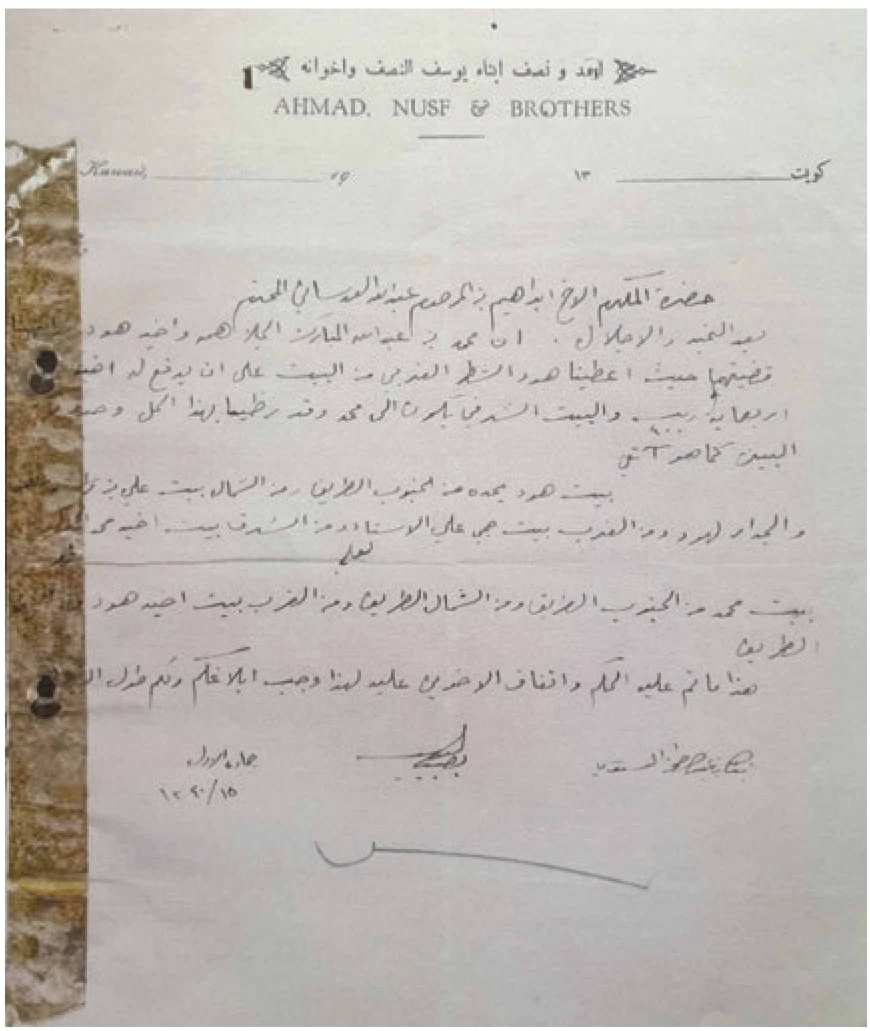
File 13/4 I <American Mission in Arabia (Includes Acquisition of Land). P 92r (QDL)


No 51 24/1/1921

رسالة الماجور مور إلى الشيخ سالم الصباح بتقرير عبدالله الهاجري حول قياس ملك الإرسالية الأمريكية.

- **نصف بن يوسف بن نصف وعبدالله عبدالرحمن العسعوسي:** وهما من الشخصيات المعروفة في ذلك الوقت. ورد ذكرهما كمحكمين في تسوية عقار جبر بن جبر الجلاهمة، الموروث إلى

محمد وهود أبناء عبدالله بن مبارك الجلاهمة. ولما كان العقار لا يمكن عملياً قسمته بالتساوي بين الأخوين، كان لازماً أن يقسمه محكمون من أصحاب الخبرة، فوقع اختيار الأخوين على المذكورين فقسماه، على أن يكون القسم الغربي لهود والشرقي لمحمد، وثبتا حدود كل قسم، على أن يدفع محمد لهود ٤٠٠ ربية تسوية. هذا ما تم عليه الحُكم واتفاق الأخوين عليه، وتم إبلاغ إبراهيم بن عبدالله العدساني مدير تسجيل الأملاك لتسجيل العقارين، فتم لهما ذلك[(١)]. يلاحظ هنا أن المراسلات تمت بين المحكمين ومدير التسجيل مباشرة دون الرجوع إلى القاضي الشرعي.


احمد و نصف ابناء يوسف النصف واخوانه
AHMAD. NUSF & BROTHERS

Kuwait, ______ 19 ١٣ ______ كويت

حضرة المكرم الاخ ابراهيم بن عبدالله العدساني المحترم
بعد التحية والاجلال . ان محمد بن عبدالله المبارك الجلاهمة واخيه هود [illegible]
قضيتهما حيث اعطينا هود الشطر الغربي من البيت على ان يدفع له اخيه
اربعمائة ربية والبيت الشرقي [illegible] الى محمد وقد [illegible] الكل [illegible]
البيتين كما هو آتي
بيت هود يحده من الجنوب الطريق ومن الشمال بيت علي بن [illegible]
والجدار [illegible] ومن الغرب بيت [illegible] الاستاد ومن الشرق بيت اخيه محمد
بيت محمد من الجنوب [illegible] ومن الشمال الطريق ومن الغرب بيت اخيه هود [illegible]
الطريق
هذا ما تم عليه الحكم واتفاق الاخوين عليه لهذا وجب الابلاغ [illegible]

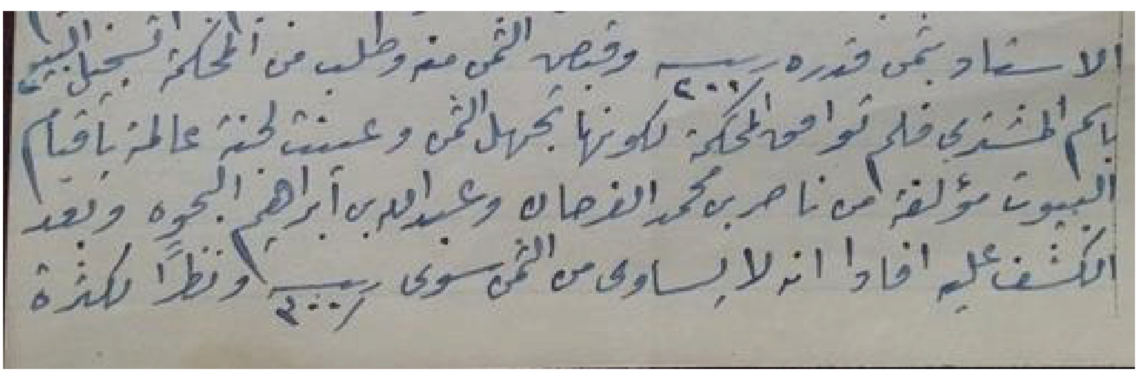
[illegible] العسعوسي [illegible] جمادى الاولى ١٢٩٠/١٥

كتاب المحكمين نصف بن يوسف بن نصف وعبدالله العسعوسي بحكم قسمة عقار الجلاهمة

(١) من أرشيف وزارة العدل. وتاريخ الحكم مكتوب بالخطأ لأن التسجيل تم في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ، فتاريخ الوثيقة ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ.

- **مبارك بن شريدة وحسين بن خليفة بورسلي**: ورد ذكرهما كمحكمين في تقييم أصول لآل فقعان، وهي بيت وجالبوت (نوع من مراكب الغوص)، فتم تقييم الأصول بموافقة أصحابها، ونُقلت ملكية قسم من البيت والجالبوت لعبدالله بن ناصر بورسلي وأولاد أخيه راشد في قضاء دين. جرى ذلك في ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ (٢٧ يونيو ١٩٤٠م)[١].

- **ناصر بن محمد الفرحان وعبدالله بن إبراهيم البحوة**: ورد ذكرهما مقترنين في العديد من الوثائق الشرعيه كمحكمين وخبراء في تقدير أقيام العقارات قبل الحكم بالتصرف فيها، وكانت المحكمة الشرعية تستعين بهما كثيراً قبل نقل ملكية أي عقار وخاصة في حالات الغارمين كما هو مبين في الوثيقة التالية الصادرة سنة ١٣٦٠ هجرية[٢]. وهذان الفاضلان من الشخصيات المعروفة في نشاط البناء (أساتذة)، وكان لهما مشاركة في بناء السور الذي شيده الشيخ سالم الصباح[٣].


الا ستاد بثمن قدره ربيه ٢٠٠ وقبض الثمن منه وطلب من المحكمة تسجيل البيع
باسم المشتري فلم توافق المحكمة لكونها تجهل الثمن وعينت لجنة عالمة باقيام
البيوت مؤلفة من ناصر بن محمد الفرحان وعبدالله بن ابراهيم البحوه وبعد
الكشف عليه افادا انه لا يساوي من الثمن سوى ربيه ٢٠٠ ونظرا لكثرة

استعانة المحكمة الشرعية بلجنة تقييم البيوت: ناصر محمد الفرحان وعبدالله إبراهيم البحوة.

---
(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح: يوسف الشهاب "رجال في تاريخ الكويت، ج١، المؤلف، ١٩٨٤م، ص ١٤٢- ٢٣٠.

المبحث الخامس- القانون العرفي بين القبيلة والدولة:

بحلول عهد الشيخ أحمد الجابر اشتدت الحاجة إلى تثبيت الحدود السياسية بين الكويت وجاراتها. نتج عن ذلك تخطيط حدودٍ جديدة بين الكويت وسلطنة نجد، وبين الكويت ونجد والعراق، برعاية بريطانية، في مؤتمر العقير الموقع في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢م[١]. أتاحت هذه الاتفاقية للدول المعنية بسط سيطرتها على المناطق التابعة لها ومهدت لاتفاقياتٍ أخرى تتعلق بمنع تعديات قبائل دولة على رعايا دولة أخرى، كما حصل في عدد من الاتفاقيات المتلاحقة بين نجد والعراق، وقوانين لمنع الغزو والنهب وخاصة في العراق[٢]. أحد هذه القوانين، رقم ٤٧ هو قانون منع الغزو والنهب الصادر سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م ينص على عقوبات شغل أو حبس أو غرامة لمن يمارس الغزو أو النهب أو قطع الطريق في دولة مسالمة للعراق، وأن تسترد الأموال المنهوبة[٣]. أما في نجد فقد حدثت تطورات جسيمة متمثلة بحركة الإخوان التي شكلت جناحاً متطرفاً تحدى سلطة الملك عبدالعزيز بن سعود فترة من الزمن، وقام بغارات متكررة ذات طابع ديني على الكويت والعراق. ولما قامت الحرب بينهم وبين ابن سعود ودحرهم بعد عدة معارك[٤]، خطبوا ود الشيخ أحمد الجابر ولكنه لم يلتفت إلى إغراءاتهم، وكان يمكن له أن يستخدمهم ضد ابن سعود ليستعيد ما خسره من مساحاتٍ في معاهدة العقير، ولكن ثقافة الإخوان لا تتوافق مع فكر أهل الكويت الذي تطور إلى الوطنية في تلك الحقبة، والتي كان لمضايقات الإخوان أثرٌ واضحٌ في بلورتها[٥]. وانتهى الأمر بأن حاصرتهم قوات ابن سعود من جانبه والقوات البريطانية من جانب الكويت في الجهراء، واستطاع الوكيل السياسي ديكسون إقناع قادتهم فيصل الدويش ونايف الحثلين وابن لامي بالاستسلام، وجعلهم الإنجليز تحت حمايتهم، وذلك في العاشر من يناير سنة ١٩٣٠م. أما القائد الرابع وهو فيصل الشبلان فقد اختفى من الساحة ثم ظهر بعد يومين في مكتب ديكسون بالكويت، وكان ديكسون لا يعرفه. فلما ألقى التحية رحب به ديكسون ودعاه لتناول القهوة معه، ففعل، ولكنه امتنع عن التدخين بحجة أنه وهابي، فعرف ديكسون أنه من قادة الإخوان. وكان الشبلان يريد توجيهاً من ديكسون حول فكرة الاحتماء بالشيخ أحمد الجابر على

---

(١) أبو حاكمة، مرجع سابق، ص ٣٥٣-٣٦١. الراوي، مرجع سابق. ص ٢٠٢-٢٠٣. هـ. ر. ب. ديكسون "الكويت وجاراتها"، ج١، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، ط١، ١٠٦٤م، ص ٢٧٧-٢٨٨. كان ديكسون شاهد عيان في مفاوضات العقير.

(٢) الراوي، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٤) لتفاصيل هذه المعارك، انظر: معركة السبلة وما تلاها من أحداث. رواية عبدالعزيز بن سعد السناح عن بتال بن محمد الجدعي. دار الشهاب للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.

(5) Suliman Al-Atiqi The Origins of Kuwait Nationalism: Rashid Rida's Influence on Kuwait National Identity, The Arab Studies Journal, Fall 2015, Vol. 23, No. 1 (Fall 2015), pp. 78-122.

عادة العرب، أو التصرف بطريقة أخرى. وقد أُعجب ديكسون بجرأة هذا الزعيم وثقته به، ونصحه أن يتوجه إلى ابن سعود ويدخل عليه طالباً منه السماح. وفي تلك الأثناء وصلت برقيةٌ مستعجلة من قائد الفرقة الجوية البريطانية، يقول فيها أن ابن شبلان هرب إلى الكويت ويتوجب البحث عنه من أجل القبض عليه وإرساله مكبلاً بالأصفاد إلى مقر القيادة الجوية في الجهراء. قرأ ديكسون البرقية أمام الشخص المطلوب الذي يجلس أمامه، والذي لم تبد منه بادرة خوف أو عصبية، ثم سأله عما ينبغي أن يفعل معه. أجابه الشبلان بكل ثقة: "والله أنت أحسن العارفين". فرد ديكسون: "لا تخف يا فيصل، أنت في مأمن، لقد تناولت القهوة في منزلي وبموجب قواعد الضيافة العربية، فإن ذلك يعطيك حصانة. ستغادر منزلي بأمان لأني أعرف عاداتكم". وفعلاً أبرق ديكسون إلى القائد البريطاني معتذراً عن تنفيذ الطلب لأن ابن شبلان شرب القهوة في بيته وحصل بذلك على حق حماية الضيف كما تقتضي عادات العرب[١]. وترك ديكسون ضيفه يرحل بسلام، وتمنياته له بحظ سعيد، وتفهمت القيادة البريطانية موقفه.

تم التفاوض بين البريطانيين مع ابن سعود على تسليم الزعماء مقابل تعهدات منها الحفاظ على أرواحهم، ومنع الغزو القبلي في المستقبل من نجد على العراق والكويت، وإعادة المسلوبات، وتعويض القبائل العراقية والكويتية المتضررة[٢]، وهذه صورة بنود الاتفاقية من تقرير ديكسون لسنة ١٩٣٠م[٣].

On 22nd January, H.E. the Shaikh of Kuwait and members of the al-Subah family proceeded by air to the King's camp to pay their respects. They returned on the 23rd January. On 26th January, after considerable bargaining, the Hon'ble the Political Resident was able to extract the following terms from Bin Saud in return for the surrender of the Rebel Leaders and their tribesmen.

(1) He would spare the lives of the leaders and their followers.

(2) Any punishment he might award would be tempered with kindness and mercy, though he reserved the right to recover from the rebels, any loot they might have taken from others.

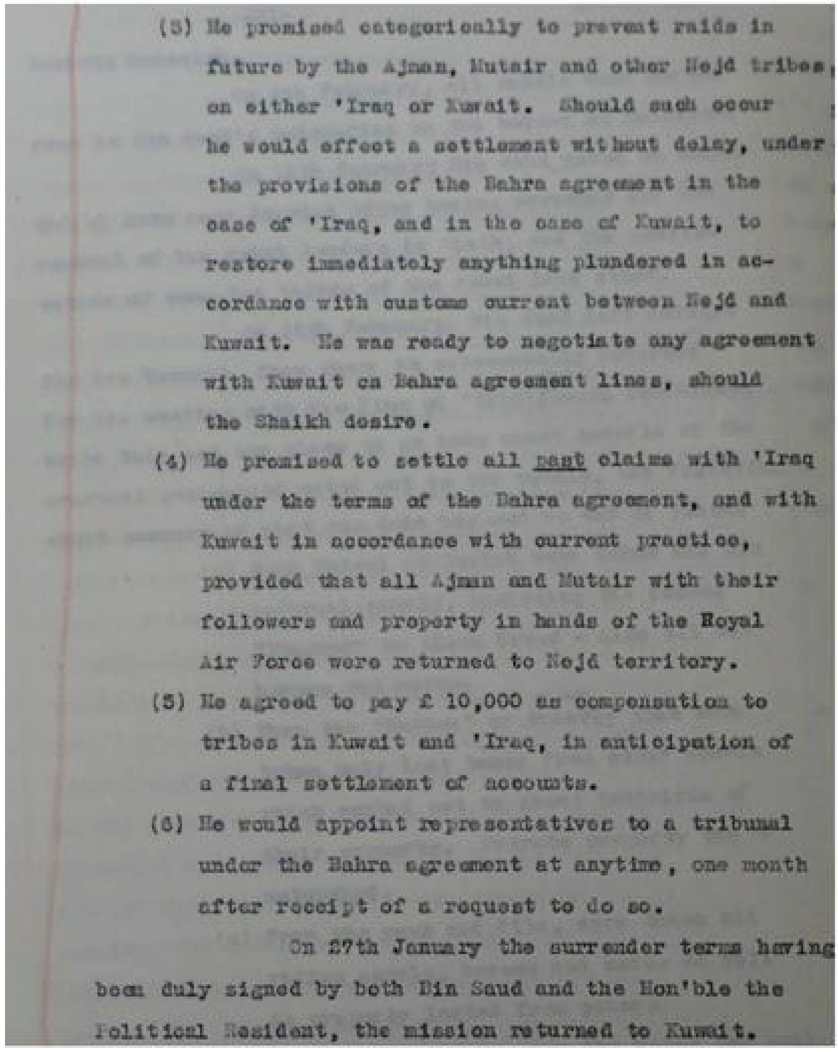
القسم الأول من بنود اتفاق تسليم زعماء الإخوان لابن سعود.

---

(١) الكويت وجاراتها، مرجع سابق، ص ٣٣٢-٣٤٠.

(٢) المرجع السابق.

(3) Administrative Report for the Year 1930. St. Antony's College , MECA, DN 3/5/47.


(3) He promised categorically to prevent raids in future by the Ajman, Mutair and other Nejd tribes, on either 'Iraq or Kuwait. Should such occur he would effect a settlement without delay, under the provisions of the Bahra agreement in the case of 'Iraq, and in the case of Kuwait, to restore immediately anything plundered in accordance with customs current between Nejd and Kuwait. He was ready to negotiate any agreement with Kuwait on Bahra agreement lines, should the Shaikh desire.

(4) He promised to settle all past claims with 'Iraq under the terms of the Bahra agreement, and with Kuwait in accordance with current practice, provided that all Ajman and Mutair with their followers and property in hands of the Royal Air Force were returned to Nejd territory.

(5) He agreed to pay £ 10,000 as compensation to tribes in Kuwait and 'Iraq, in anticipation of a final settlement of accounts.

(6) He would appoint representatives to a tribunal under the Bahra agreement at anytime, one month after receipt of a request to do so.

On 27th January the surrender terms having been duly signed by both Bin Saud and the Hon'ble the Political Resident, the mission returned to Kuwait.

القسم الثاني من بنود اتفاق تسليم زعماء الإخوان لابن سعود.

أوضحت الأحداث التي سردناها باختصارٍ نموذجاً من انتقال مسؤولية القانون العرفي من القبيلة إلى الدولة، بهيمنتها على مقاليد الأمور في مناطق النزاع القبلي، وذلك من خلال تطبيق الأعراف السياسية القائمة فعلاً على الحوادث المستجدة، والتي من عناصرها القانون العرفي القبلي. برز ذلك في حرص البريطانيين على حماية الزعماء الذين استسلموا بإرادتهم، وبقية بنود الاتفاق مع ابن سعود التي تُوافق بصفةٍ عامة العرف العشائري المستقر. لا يفوتنا التنويه إلى أن القانون العرفي الدولي Customary International law هو من فروع القانون الدولي التي تعتمد على الأعراف الدولية السائدة والمستقرة، وعندما تشكلت حدود الدول في تلك الفترة وتركزت ثقافتها الوطنية

انتقل إليها التراث العرفي القائم فعلاً، والتي أصبح عليها إعادة هيكلته ليتوافق مع مفهوم الدولة. وبالرغم من حدوث تطورات إيجابية في مجال التشريع والمعاهدات فإن التعديات استمرت لمدة غير قليلة بعد ذلك، كونها ثقافة متأصلة عند أصحابها، وذلك حتى أثمرت خطط توطين البدو بدرجة كبيرة. وأيضاً لم تكن المعالجات بالضرورة تستند إلى العقوبات النظرية الصادرة بقوانين ومعاهدات، وإنما إلى اجتهاد المسؤولين السياسيين في ذلك الوقت، وتقديرهم لأفضل الحلول المناسبة، والتي منها استخدام القانون العرفي العشائري، ونشير هنا إلى حادثة حصلت في الكويت كمثالٍ عليها.

ذكر الراوي هذه الحادثة باختصار على النحو التالي[1]:

"وليس لي هنا إلا أن أُشيد بصدق البدو وصراحتهم في كل ما يعرضونه للتحكيم أو يشهد به الشهود، حتى إني عندما عهد إليّ أمر حسم الدعاوى والمنازعات التي نشبت بين عشائر الكويت والعراق ونَجد في موقع أم الحيران[2] الكويتية في سنة ١٩٣١م، استطعت أن أحسم عشرين دعوى (منها بضع دعاوى في القتل) بصفتي مديراً لإدارة البادية، في سرعةٍ وسهولة وفي وقتٍ قصيرٍ جداً بفضل صدق البدو وصراحتهم".

قد يتساءل القارئ للوهلة الأولى، ماذا كان يفعل مسؤولٌ أمني عراقي في بادية الكويت، وكيف عُهد إليه بحسم الدعاوى التي نَشبت بين عشائر الكويت والعراق، وما هي هذه الدعاوى؟ من حسن الحظ أن الوكيل السياسي في الكويت وهو ديكسون ذاته ذكر تلك الأحداث والتي حصلت في سنة ١٩٣٠م (بفارق سنة عن رواية الراوي الذي ينقل عن الذاكرة بعد مدةٍ طويلة). والحوادث كما رواها ديكسون هي كما يلي:

"في بدايات شهر مارس حصلت سرقاتٌ عديدة وأحياناً مصحوبة بالعنف من جانب عشائر الرعيان العراقية (تُسمى الشاوية) التي كانت تُخيم شمال الكويت. فلما تفاقمت الأمور سوءاً أرادت عشائر الكويت أن تثأر لخسائرها وتهاجم المعتدين. هنا قرر الوكيل السياسي أن أفضل طريقةٍ لمعالجة الموقف هي دعوة قائد شرطة البادية الجنوبية العراقي ليسيطر على عشائر الشاوية مع قوة من الشرطة، وأن يحضر بنفسه للمساعدة في تسوية الدعاوى وإرجاع الأموال المنهوبة. وقد نجحت الخطة جيداً، حيث إنه بعد عشرة أيام من العمل الشاق مع عشائر الكويت ورعيان العراق، قام خلالها كل من

(١) الراوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(٢) أم الحيران: موضع في شمال الكويت، يحتوي على خَبرة (تجمع مياه). انظر: فرحان عبدالله أحمد الفرحان "معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت"، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، الكويت ١٩٩٩م، ص ١٨.

الوكيل السياسي، وقائد الشرطة العراقي، وممثل من الشيخ أحمد، بتنسيقٍ تامٍ بينهم، بتسوية جميع المطالبات والقضايا، ومعاقبة المخلين بالأمن"[١].

لا داعي للتعليق على طريقة سرد كل مسؤول للحوادث المشار إليها، فما يهم هنا هو إثبات الفائدة الإيجابية من تعاون مسؤولي الأمن في دول الجوار من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى ملاحظة استمرار العمل بقانون العشائر العراقي ومسؤولية قادة شرطة البادية عن تنفيذه.

كان هناك بطبيعة الحال حوادث غير هذه من السلب والنهب خلال ذلك العام، سواءً من عشائر العراق أو من عشائر نجد، وكانت كل حالةٍ تُعالج بحسب ظروفها، إما بالتعاون مع شرطة البادية العراقية، أو بملاحقة الغزاة في الصحراء واسترجاع المنهوبات، أو بتسجيل شكاوى لدى الحكومة المعنية[٢]. ولكن الحوادث التي مر ذكرها استدعت اهتماماً خاصاً لجسامة الجرائم وحوادث القتل التي صاحبتها، وشكلت نموذجاً ناجحاً للتعاون في تطبيق القانون العرفي على المستوى السياسي. ولو كان الوكيل البريطاني (ديكسون) ترك الأمور تتطور إلى ثاراتٍ وثاراتٍ مضادة، لربما تفاقمت إلى مشاكل أشد تعقيداً. يُذكر أن الشاوية لهم موسم رحلة سنوية إلى الكويت لتبادل البضائع (المسابلة)، وتعتبر هذه الرحلة مصدراً مهماً لمنتجات الأغنام في الكويت[٣].

المبحث السادس- القضاء العرفي في عصر التنظيم الإداري:

استمر القضاء العرفي في الفترة الأولى من عهد الشيخ أحمد الجابر موزعاً بين عوارف الصنف أو أصحاب السوالف كما سبق التطرق إليه. ولما تعين الشيخ عبدالله الجابر العبدالله الصباح رئيساً للمحاكم الشرعية في الفترة ١٣٥٠-١٣٨١هـ (١٩٣١-١٩٦١م) كان يمارس دور القاضي العرفي ويحاول الفصل بين المتخاصمين، أو يحيلهم إلى إحدى الجهات المتخصصة سواءً أهل الصنف أو قضاة المحكمة الشرعية. وفي سنة ١٩٣٥م جَعل له كاتباً هو الشيخ عبدالله النوري الذي استمر معه حتى سنة ١٩٥٦م[٤]، وكان سيره في الأحكام العرفية على منهج الاستقامة مرضياً عنه على أتم الأحوال[٥].

(1) Administrative Report for the Year 1930. Op. Cit. pp. 16-17.

(2) Ibid.

(3) Dickson. Op. Cit. pp. 545-448.

(٤) النوري، (حكايات)، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

(٥) خالد سليمان العدساني، "نصف عام للحكم النيابي في الكويت"، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ط٢، (١٩٧٨م)، ص ١٧.

كما تأسست دائرة البلدية في سنة ١٩٣٠م[1]، ودائرة المعارف في سنة ١٩٣٧م[2]، وفي سنة ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) تأسس المجلس التشريعي في الكويت وكان من أعماله تأسيس دوائر حكومية وقوانين متخصصة مثل دوائر للشرطة، الأمن والمالية والمحاكم والأيتام وقانون الغوص وغير ذلك في فترة قصيرة قبل أن يُحل وينتهي[3]. وفي أواخر السنة التالية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أسس الشيخ أحمد الجابر دائرة الأمن العام، وكان من أغراضها تنظيم شئون القبائل، وكان مقرها في ساحة الصفاة. كان من أبرز آثار هذه التنظيمات تعدد مرجعيات القضاء العرفي في البلاد ما بين الدوائر المختلفة. فعندما تواجه الشرطة حوادث مرور أو سرقات كان عليها التعامل معها مباشرة، وكذلك الحال بالنسبة لدائرة الأمن العام. وبالتالي أخذت هذه الدوائر دور عوارف الصنف وفق اختصاصاتها المناطة بها. أما أهل السوالف الآخرين فتحول دورهم بالتدريج إلى لجان تساعد رئيس المحاكم والمحكمة الشرعية في أعمالها، فيما يشبه دائرة الخبراء في الوقت الحالي، وقد تطرقنا إلى ذلك أعلاه. بالإضافة إلى ذلك تأسست مدينة الأحمدى كبنيةٍ تحتية لشركة نفط الكويت التي أخذت امتياز التنقيب عن النفط وإنتاجه في الكويت، وحازت الشركة على هامشٍ كبير من الاستقلالية مما جعل مرجعيتها القانونية على الأغلب لا تتعدى مدينة الأحمدي ذاتها وحاكمها الشيخ جابر الأحمد الصباح[4]. أما الأجانب الذين توافدوا على البلاد بالآلاف للعمل في صناعة النفط والخدمات الأساسية في البلاد فكانت مرجعيتهم القضائية محكمة الوكيل السياسي البريطاني، وقد أفردنا لذلك دراسة مستقلة. وبهذه التفريعات توجب علينا التطرق لكل أنواع المحاكم العرفية المتخصصة وفق الدوائر المختصة بها.

المحكمة العامة (العُليا):

يُرجع عبدالله الجابر تاريخ هذه المحكمة إلى سنة ١٩٢٨م؛ كان يجلس في الصفاة على الأرض للنظر في قضايا الغوص وأهل البادية، وفي المساء يجلس في قهوة بوناشي للنظر في قضايا التجار والبحارة حول معاملات الغوص وغيرها[5]. يدل ذلك على أن قضاءه شمل جميع أصناف الدعاوى، بخلاف

---

(1) Administrative Report for the Year 1930. Op. Cit.

(٢) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره.

(٣) العدساني، مرجع سبق ذكره.

(4) Judicial Department of Kuwait Government. American Consulate in Kuwait, Foreign Service Despatch No. 199, May 7th, 1956.

والشيخ جابر الأحمد من رواد نهضة الكويت الحديثة، استلم الحكم بعد الشيخ صباح السالم في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧م، وتوفي في ١٥ يناير ٢٠٠٦م.

(٥) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره.

عوارف السالفة المتخصصين الذين كانوا أيضاً في ذلك الوقت، وتمت الإشارة إليهم سابقاً. فلما أنيط به رئاسة المحاكم الشرعية في ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) اتخذ المنهج التالي في التعامل مع القضايا(١):

"كنت أُرسل القضايا التي أرى ضرورة تحويلها إلى المحكمة الشرعية للنظر فيها، وحينما يصدرون الحكم يحال لي لتنفيذه، أما القضايا الأخرى فإنني أقوم بحلها من خلال جلسات الصباح والمساء في قهوة بو ناشي".

يُفهم من ذلك أن رئيس المحاكم عبدالله الجابر كان هو العارفة أو القاضي العُرفي، والمشرف على المحكمة الشرعية، وقاضي التنفيذ في نفس الوقت، وهو نائب الحاكم في كل ذلك. والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن القاضي العرفي أعلى درجة في السلم التنظيمي من القاضي الشرعي. فهو الذي يقرر الإحالة من عدمها، وهو الذي يُشرف أيضاً على تنفيذ حكم القاضي الشرعي، وذلك استمرارٌ لمنهج الحكام القديم.

ولكن الشيخ عبدالله الجابر قام بوضع هيكل تنظيمي للقضاء العرفي يشتمل على المحكمة العامة التي يقوم هو برئاستها، وهيئة مكونة من ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في عادات البلاد وتقاليدها وقوانينها التجارية والبحرية. ووظيفة هذه الهيئة النظر في الدعاوى عامة بدائية وجنائية وحقوقية (تجارية)، كما إنها مسؤولة عن تنفيذ الأحكام، وتُحيل القضايا إلى المحكمة الشرعية إذا وجدت أن الدعوى تستلزم النظر الشرعي، أو إذا طلب أحد الخصمين النظر وفق الحكم الشرعي. وتستعين المحكمة العامة بلجنة تجارية من خمسة أعضاء للفصل في الخلافات بين التجار، وتُعتبر أحكامها نهائية(٢). وهذا النظام يشبه في تركيبته درجات المحاكم الشرعية من وجود محكمة شرعية ومحكمة تمييز. والمحكمة العامة تسمى أيضاً المحكمة المدنية(٣)، ويتصل برئيسها المحاكم الشرعية والمميز الرسمي واللجان المتخصصة. ونجد في مجلة الكويت اليوم الرسمية أن الاسم الرسمي للمحكمة العامة هو "المحكمة العليا"، وذلك في الإعلانات الصادرة عنها للجمهور حول استدعاء بعض الأفراد، وحصر الورثة، وادعاءات الملكية وما إلى ذلك، ونُرفق أحد الإعلانات أدناه لتوضيح ذلك.

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المحاكم في الكويت، مجلة البعثة، ع٩، شوال ١٣٦٦/ سبتمبر ١٩٤٧م، ص ١٨٥.
(٣) مذكرات التربية الوطنية للسنة الرابعة الابتدائية، معارف الكويت، ١٩٥٣م، ص ٣٢-٣٣.

الكويت ـ اليوم ص ١٧

المحكمة العليا

نعلن للسادة المذكورة اسماؤهم ادناه بأنه يجب عليهم الحضور الى المحكمة خلال الاسبوع المبتدئ في يوم السبت ٩ـ٤ـ١٩٥٥ وذلك لاطلاعهم على اوراق وردت اليهم من حكوماتهم .

الاسم	الجنسية	المهنة والعنوان
محسن علي	عراقي	سائق سيارة بكراج عيسى شويش
عبدالامير عبدالصاحب	«	موظف بشركة عنزه

رئيس محاكم الكويت

عبد الله الجابر الصباح

أحد إعلانات المحكمة العليا في سنة ١٩٥٥م باسم الشيخ عبدالله الجابر الصباح(١)

نقل الشملان مثالاً على أعمال المحكمة العامة. كان هناك خلاف بين عائلتي الخالد والمراغي حول أمور تتعلق بالغوص، وذلك في سنة ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م، فقام الشيخ عبدالله الجابر ولجنة التمييز بتشكيل لجنة من الشخصيات العارفة بالغوص للنظر في الدعوى من أولها إلى آخرها على أساس عُرف الغوص، وهذه الشخصيات هي: شملان بن علي بن سيف ومشاري الروضان وجاسم بن مضف وسعود بن مضف وعبدالله بورسلي ونصف بن يوسف ابن نصف. والتوجيه موقع من عبدالله الجابر الصباح رئيس محكمة الكويت، في ١٠ جمادى الثاني سنة ١٣٥٩هـ (١٥ يوليو ١٩٤٠م). وطلب

(١) مجلة الكويت اليوم، ع١٨، س١، ١٦ شعبان ١٣٧٤هـ/ ٩ أبريل ١٩٥٥م.

الرئيس إلى اللجنة أن ترفع حكمها إلى لجنة التمييز بواسطة سكرتير مجلس الشورى. ويدل ذلك على أن لجنة التمييز منبثقة من مجلس الشورى الذي يرأسه الشيخ عبدالله السالم الصباح، وقد تكون هي النواة لهيئة المحكمة العامة المشار إليها.

ومن أحكام الشيخ عبدالله الجابر الفريدة من نوعها تعامله مع إضراب سائقي سيارات التاكسي، وهو أول إضراب تشهده الكويت؛ كانت بداية الموضوع منع سيارات التاكسي التي لا تحمل عائلات من التردد على مقار "الكشتات" أي التنزه في البر التي ترتادها العائلات، وذلك بسبب المضايقات التي كانت تحصل لهم. فلما عرف أصحاب التاكسيات بالقرار أضربوا عن العمل أي توقفوا عن التجول داخل البلاد، ولما علم الشيخ بذلك أمر بمنعهم من حمل الركاب والتجول حتى بعد انتهاء الإضراب، فلما أرادوا العودة إلى العمل وجدوا أنهم ممنوعون من التجول فأُسقط في أيديهم. وهنا أرسلوا بعض الوجهاء للتوسط لهم مثل نصف بن يوسف النصف وآخرين معه، فقُبلت الوساطة وانتهت القضية[١].

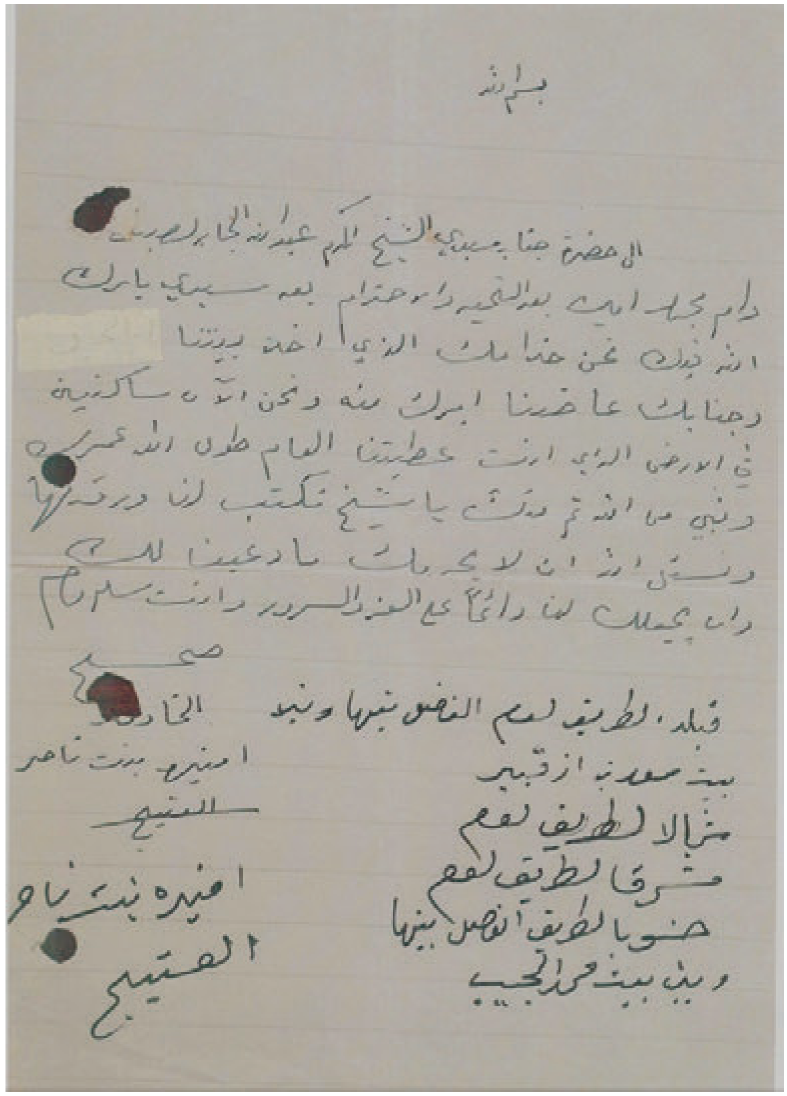
ومن أحكامه حادثة تدل على سماحته وحسه الاجتماعي الرفيع؛ حدث خلافٌ بين رجلٍ وامرأة حول أرضٍ وبيت كانت تسكن فيهما، انتهى بأن استولى الرجل على البيت، واشتكت المرأة عند الشيخ عبدالله الجابر، فعالج الموضوع بطريقة لا غالب ولا مغلوب، بل إنه عوض المرأة أرضاً خيراً من التي كانت تسكنها، فانتهت القضية ورضيت المرأة شاكرةً حامدةً له هذه المكرمة بكلمات نابعةٍ من القلب:

"وجنابك عاضنا (عوضنا) أبرك منه ونحن الآن ساكنين في الأرض اللي أنت عطيتنا العام طول الله عمرك. ونبي من الله ثم منك يا شيخ تكتب لنا ورقتها، ونسأل الله ألا يحرمك ما دعينا لك، وأن يجعلك لنا دائماً على العز والسرور، وانت سالم"[٢].

ولم يتأخر ذو القلب الرحيم عن إتمام مكرمته، فأمر بتحديد حدود البيت وتسجيله باسمها، كما في الوثيقة أدناه.

---

(١) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره.
(٢) من أرشيف وزارة العدل بالكويت.



بسم الله

الى حضرة جناب سيدي الشيخ المكرم عبدالله الجابر الصباح
دام مجده امين بعد التحية والاحترام بعه سيدي بارك
الله فيك نحن حناياك الذي اخذ بيتنا
وجنابك عاضدنا ابرك الله ونحن الآن ساكنين
في الارض الذي انت عطيتنا العام طول الله عمرك
يا شيخ تكتب لنا ورقة
ان شاء الله لا يحرمك ما دعينا لك
وان يجعلك لنا دائماً على العز والسرور وانت سلامتك

صح

الخادمة
امنيره بنت ناصر
العتيج

قبله الطريق النافذ بينها وبين
بيت سعد بن ازقيبي
شمالا الطريق النافذ
شرقا الطريق النافذ
جنوبا الطريق النافذ بينها
وبين بيت محمد الحبيب

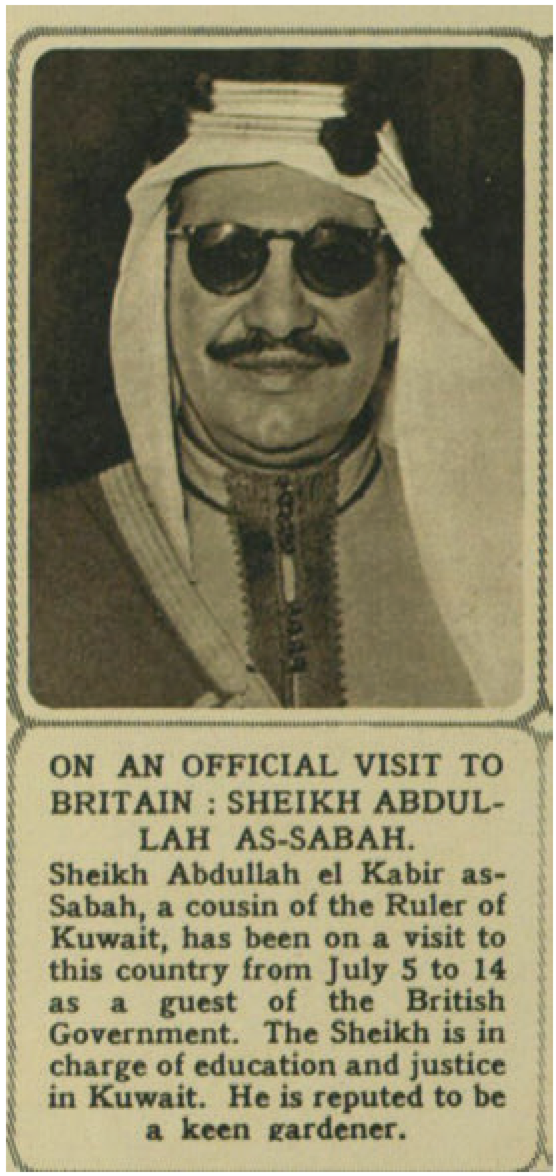
امنيره بنت ناصر
العتيج

صورة التماس من منيرة بنت ناصر العتيج إلى الشيخ عبدالله الجابر لتسجيل بيت خصصه لها.

يبدو واضحاً من إحصائيات المحاكم أن رئيسها حاز على قُدرةٍ كبيرة في الصُلح بين المتخاصمين، فقد بلغت الدعاوى المنظورة في سنة ١٩٥٤م عدد ١٦٠٧ دعاوى، منها عدد ٧٥٠ دعوى انتهت بالصُلح بما يعادل ٤٧٪ منها[١]. وقد انتشرت أخبار عبدالله الجابر وحكمته إلى خارج الكويت، إلى درجة أن الرئيس المصري جمال عبدالناصر طلب إليه التوسط بين الضباط الأحرار وبين جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان ذلك سنة ١٩٥٣م، فقام بالوساطة التي استمرت أربعين يوماً وانتهى الخلاف على إثرها[٢].

(١) مقالة بعنوان " المحاكم"، مجلة الكويت اليوم، ع٢، س١، ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٩٥٤م.
(٢) مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر الصباح، مرجع سبق ذكره.

نرفق أدناه صورة للشيخ عبدالله الجابر في مجلة بريطانية، نُشرت في أثناء زيارته لبريطانيا سنة ١٩٥٦م في مهمة رسمية، وفي الخبر أنه المسؤول عن التعليم وعن القضاء، وأنه أيضاً بُستانيٌ متمكن(١).


ON AN OFFICIAL VISIT TO BRITAIN : SHEIKH ABDULLAH AS-SABAH.

Sheikh Abdullah el Kabir as-Sabah, a cousin of the Ruler of Kuwait, has been on a visit to this country from July 5 to 14 as a guest of the British Government. The Sheikh is in charge of education and justice in Kuwait. He is reputed to be a keen gardener.

محكمة دائرة الأمن العام:

ترأس الدائرة أول الأمر الشيخ علي الخليفة الصباح وساعده الشيخ عبدالله المبارك الصباح. وفي عام ١٩٤٢م تُوفي الشيخ علي الخليفة وحل مكانه الشيخ عبدالله المبارك، وتعين الشيخ عبدالله الأحمد

(1) The Illustrated London news. Personalities and Events of the Week. 14/7/1956.

نائباً له حتى وفاة الأخير في ١٩٥٧م[١]. كان على هذه الدائرة الناشئة أن تعالج قضايا حساسة منها العلاقة مع القبائل والتعديات الحدودية والتهريب وما إلى ذلك. برزت شجاعة عبدالله المبارك مبكراً، عندما قام بمعاقبة بعض رجال الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الفيصل أخت الملك عبدالعزيز ملك نجد والحجاز، وكان هؤلاء قد اعتدوا على بعض الكويتيين داخل البلاد الذين اشتكوهم لدى دائرة الأمن. فلما وصل الخبر إلى الملك عبدالعزيز غضب غضباً شديداً لمعزة أخته الأميرة نورة عنده، وطلب إحضار المتسببين بإهانة رجالها، فقام الشيوخ علي الخليفة وعبدالله المبارك بالتوجه إلى الرياض لزيارة الملك وتوضيح الموضوع. شرح عبدالله المبارك للملك أن المعنيين عوقبوا لأنهم لم يحترموا العادات الكويتية، عندما كانوا ضيوفاً لديها، وأن الملك كان ليعاقب أي كويتي يفد إلى بلاده ولا يحترم تقاليدها كما فعل هو. أُعجب الملك عبدالعزيز بمنطق عبدالله المبارك وخاصة عندما عرف أنه ابن مبارك الكبير صاحبه القديم، وقام بإكرامه وأهدى له[٢].



دائرة الأمن العام في يوم تجمع الناس لمناسبة احتفالية[٣].

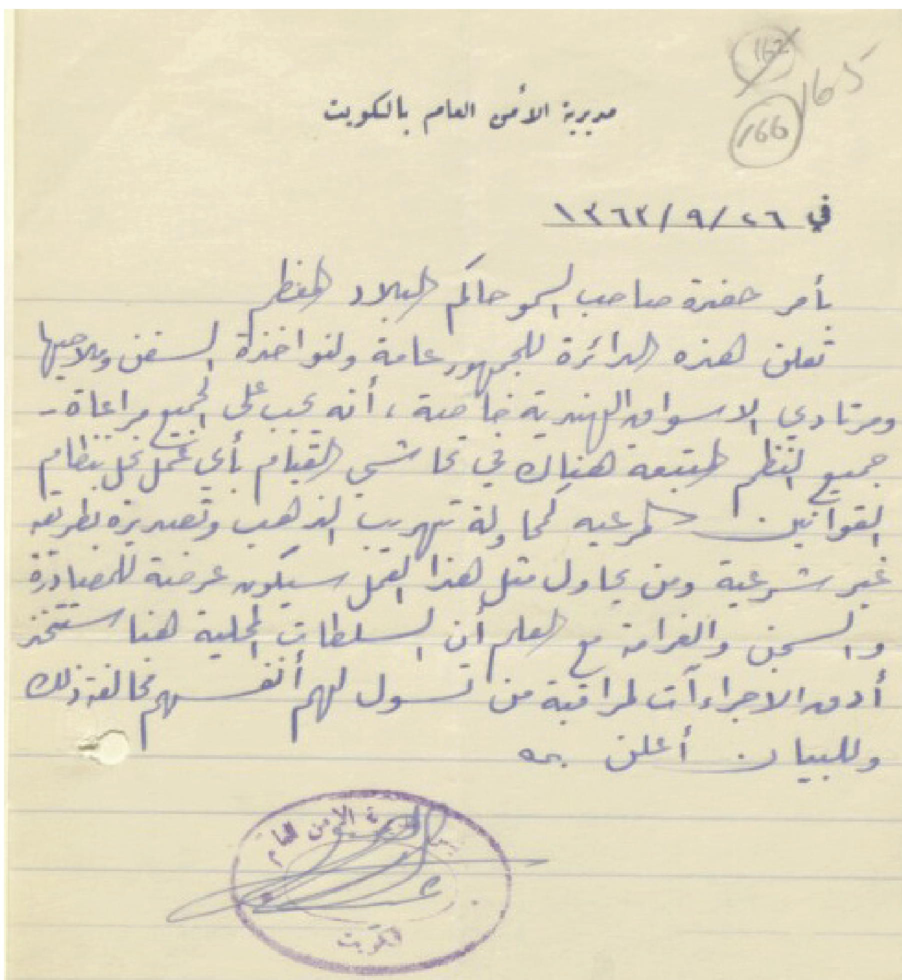
---

(1) Souad M. Al-Sabah "Abdullah Mubarak Al-Sabah: the Transformation of Kuwait", I. B. Tauris, London, 2014. P. 26.

(2) Ibid. pp. 13-14.

(٣) العوضي، مرجع سابق.

من أبرز التحديات التي واجهت الدائرة عمليات تهريب الذهب من الهند والتي تفاقمت في الأربعينيات من القرن العشرين، وقد بذل المسؤولون البريطانيون في الخليج مجهوداتٍ كبيرة لمنع تهريب الذهب والجنيهات الذهبية والمصوغات من الهند إلى إمارات الخليج مثل البحرين والكويت، وكانت الاتصالات تُدار مباشرة بين الوكيل السياسي والشيخ أحمد الجابر، الذي يحيل أي قضية إلى الشيخ عبدالله المبارك رئيس دائرة الأمن العام. وبناء عليه صدرت إعلانات بذلك إلى التجار والنواخذة والملاحين حتى لا يكون لديهم شك بتجريم هذه العمليات. نعرض أدناه أحد الإعلانات المؤرخ في ٢٦ رمضان ١٣٦٣هـ (١٣ سبتمبر ١٩٤٤م)، والذي يوضح عقوبة التهريب من مصادرة وسجن وغرامة، وهو بتوقيع عبدالله المبارك[1].


مديرية الأمن العام بالكويت

في ٢٦/٩/١٣٦٣

بأمر حضرة صاحب السمو حاكم البلاد المعظم
تعلن هذه الدائرة للجمهور عامة وللنواخذة السفن وملاحيها
ومرتادي الأسواق الهندية خاصة، أنه يجب على الجميع مراعاة
جميع النظم المتبعة هناك في تحاشي القيام بأي عمل يخل بنظام
القوانين المرعية كمحاولة تهريب الذهب وتصديره بطريقة
غير شرعية ومن يحاول مثل هذا العمل سيكون عرضة للمصادرة
والسجن والغرامة مع العلم أن السلطات المحلية هنا ستتخذ
أشد الإجراءات لمراقبة من تسول لهم أنفسهم مخالفة ذلك
وللبيان أعلن به

إعلان من دائرة الأمن العام في الكويت بمنع تهريب الذهب وتصديره بطريقة غير شرعية.

(1) IOR 15/3/309/ Gold Smuggling. P.166. (QDL).

ومع صدور مثل هذه الإعلانات فإن تجارة الذهب استمرت، وتمت إحالة عدد من القضايا إلى دائرة الأمن العام، ولكن من ثبتت عليه التهمة قليلٌ جداً، وتم تغريمه ومنعه من السفر(١).

مرت الكويت بعد ذلك بعدد غير قليل من التحديات؛ فقد انتهت الحرب العالمية الثانية، وازداد دخل الكويت من النفط، وتغيرت التركيبة السكانية، وتضاعف الوافدون من كل صوب. فكان بناء المؤسسات الأمنية ركيزة مفصلية لمواجهة هذه التحديات، وكان على دائرة الأمن العام بناء القوة العسكرية بكامل أركانها من جنود، وضباط، وعتاد، وموانئ، ومطار، ومراكز حدود وجوازات وسجون...إلخ، وبالتالي كان على دائرة الأمن أن تمارس دورها القضائي في حدود اختصاصها للتعامل مع المخالفات والجرائم المختلفة؛ سواء تجارية كانت أم مدنية(٢)، وقد لوحظ أنه بحلول عام ١٩٥٢م كان السجن يشتمل على ستة وسبعين سجيناً منهم تسعة كويتيين، وثمانية وخمسين أجنبياً(٣).

لا شك أن دائرة الأمن العام تحملت مسؤولياتٍ كبيرة في تأسيس المنظومة الأمنية، وليست هذه الدراسة موضعاً ملائماً للتفصيل فيها. ولكن اهتمامنا هنا ينصب على دورها في القضاء العرفي، والذي كان عليها أن تؤديه في مجال اختصاصها بأقصى درجات الكفاءة، أخذاً بالاعتبار التغيرات السريعة التي مرت بها البلاد.

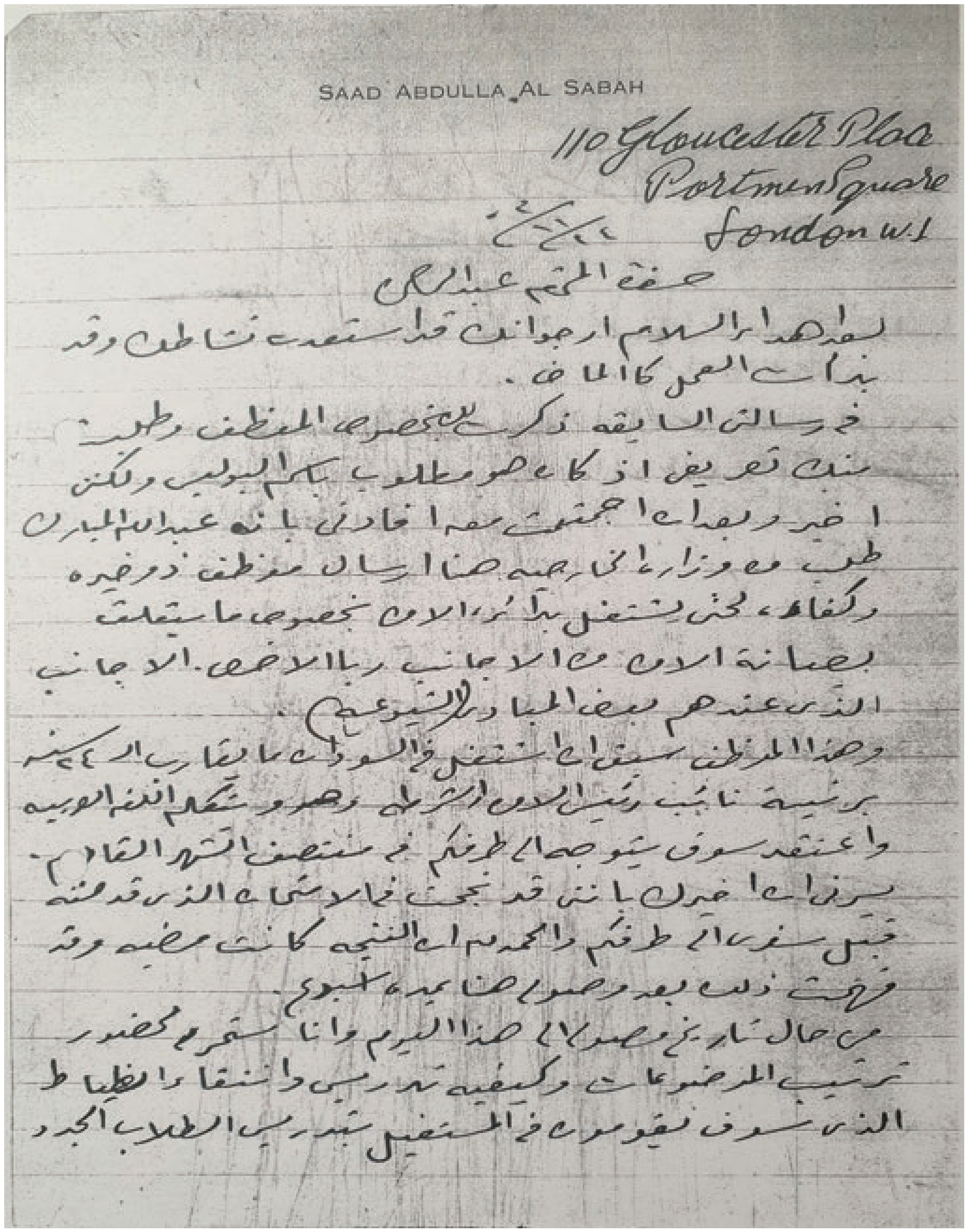
من ذلك قصة الشبكة الشيوعية التي تم رصدها في البلاد بين بعض الوافدين العرب. لقد قامت القنصلية الأمريكية والوكيل السياسي البريطاني بالتعاون مع عبدالله المبارك في الموضوع، وقام الأخير بتعيين مستشار أمني بريطاني ذي خبرة طويلة هو السيد كوتس Coutts، وهذا الشخص قابله الشيخ سعد العبدالله الصباح في بريطانيا قبل تعيينه، وتم تعريفه بأنه عمل مدة طويلة في السودان برتبة نائب رئيس الأمن، وأخبر الشيخ سعد صاحبه عبدالرحمن سالم العتيقي، الذي كان يعمل سكرتيراً عاماً بدائرة الشرطة، أن ذلك الرجل سوف يتوجه للعمل بعد شهر في دائرة الأمن لمتابعة أصحاب المبادئ الشيوعية (انظر رسالة الشيخ سعد لعبدالرحمن العتيقي أدناه مؤرخة في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣م)(٤).

(1) Ibid. pp. 170-175.

(٢) أحمد محمد الشرماني "رحالة يماني في الكويت: فبراير-مايو ١٩٤٨م"، أعده للنشر: أ. د.عبدالله يوسف الغنيم. مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٨م. ص ٤٣-٥٧.
انظر أيضا: مذكرات التربية الوطنية. مرجع سابق. ص ٣٣، ٤٤.

(3) Al-Sabah. Op. Cit. pp. 27-28.

(٤) أرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله. كان الشيخ سعد يخاطب العتيقي باسمه الأول بسبب العلاقة الخاصة بينهما.



SAAD ABDULLA AL SABAH

110 Gloucester Place
Portman Square
London W1

[illegible]

حضرة المحترم عبدالرحمن

بعد اهداء السلام ارجو انك قد استعدت نشاطك وقد بدأت العمل كالمألوف.

في رسالتي السابقة ذكرت لك بخصوص الموظف وطلبت منك تعريفي اذ كان هو مطلوب بالبوليس ولكن اخيراً وبعد اجتماعي معه افادني بانه عبدالله المبارك طلب من وزارة الخارجية هنا ارسال موظف ذو خبرة وكفاءة لكي يشتغل بدائرة الامن بخصوص ما يتعلق بصيانة الامن من الاجانب وبالاخص الاجانب الذين عندهم بعض المبادئ الشيوعية.

وهذا الموظف سبق ان اشتغل في السودان [illegible] برتبة نائب رئيس البوليس [illegible] ويتكلم اللغة العربية واعتقد سوف يتوجه الى طرفكم في منتصف الشهر القادم.

يسرني ان اخبرك بانني قد نجحت في [illegible] الذي قدمته قبل سفري الى طرفكم والحمد لله ان النتيجة كانت مرضية وقد فرحت ذلك بعد وصولي هنا بمدة اسبوع.

من حال تاريخ وصولي الى هذا اليوم وانا مستمر بحضور ترتيب الموضوعات وكيفية تدريس وانتقاء الضباط الذين سوف يقومون في المستقبل بتدريس الطلاب الجدد

رسالة من الشيخ سعد العبدالله الصباح المقيم في إنجلترا إلى عبدالرحمن سالم العتيقي يخبره عن إرسال موظف للعمل في دائرة الأمن العام، ويبشره عن نجاحه في امتحان كلية الشرطة.

رصدت القوى الأمنية تحركات للشيوعيين، حيث وردت تقارير عن وجود منشورات وكتب توزع في الكويت، وضلوع الحزب الشيوعي العراقي في الموضوع، وبعد مراقبةٍ حثيثة تم اعتقال أفراد الشبكة ومحاسبتهم وذلك في سنة ١٩٥٦م، وفيما يلي بعض تفاصيل ذلك:

كان عبداللطيف الثويني مدير الأمن العام والساعد الأيمن لعبدالله المبارك، وقد وصفه المهندس السويسري جون هنري ميلر Mueller، الذي كان في الكويت في تلك الفترة، وصفاً لا يحتاج إلى مزيد توضيح:

"فهو يعلم ما نفعله الآن وبأي تقاطع نطوف، ومن هم أصدقاؤنا، وسيكون حقاً رجل أمن سيئاً إن لم يضع لكل واحدٍ منا ملفاً....وهو بلا شك أحد أنبه العقول التي أعرفها هنا، رجلٌ بذاكرةٍ خارقةٍ للعادة وبمواهب متعددة. هوكويتيٌ أتم فيه دهاء ومكر البدو وقسوتهم، مع مهارة الذوق والتقاليد، مزيجاً من أفضل ما يكون. وككل عربي يُقَلد مسؤولية فهو عادلٌ بلا مراء. لربما يكون لقراراته في نفوس الغربيين وقع الصدمة، لكنها لا تخرج عن فهم العرب للقضاء، وهي كذلك إذ تعتبر قراراته هنا أحكاماً قضائية. تجتمع في يديه كل الخيوط، لا يقع عصفورٌ من سقفٍ دون أن يحيط به عبداللطيف علماً. من بين ثلاثمئة ألف مقيم لا بد أن يوجد كثيرٌ من اللئام، وعبداللطيف يعرف هؤلاء جيداً، كلاً باسمه"[1].

كان تصرف الثويني مع الشبكة الشيوعية، كما ورد أعلاه، قراراتٍ هي أحكامٌ قضائية مع النفاذ. فلم يكن آنذاك فاصلٌ بين ذلكم كما هو الحال هذه الأيام. ونترك العنان لميلر ليصف كيف كان التعامل مع الشبكة الشيوعية:

"يتقاضى هؤلاء من دولة الرفاه هذه أضعاف ما كانوا يحلمون به، ووجدوا بواسطة عملهم في الإدارة الحكومية الحياة الرغدة. هؤلاء اللئام انخرطوا في الدعاية للشيوعية وأصدروا صحيفةً حمراء، مُتَحدين بذلك القانون. كما عقدوا اتصالاتٍ مع الخارج وتوخوا أهدافاً يعرفها كل تلميذ...

بضربة رجلٍ واحد جرى وضع الشيوعيين رهن الاعتقال؛ قُبِض عليهم في أماكن متفرقة: في فصول التلاميذ، وأقسام الاستقبال في الدوائر الحكومية، وغُرَف التمريض، وحول طاولات الرسم الهندسي في دائرة الأشغال العامة، وفي المساكن وكذلك الطرقات؛ فكل من كان على قائمة المطلوبين جرت مراقبته منذ فجر ذلك اليوم، من كل موقع زَفت سيارات الشرطة بلاغات النجاح إلى قصر نايف، إذ لم يتمكن أحدٌ من المطلوبين من الإفلات.....

نقلهم البدو إلى المطار حيث استقلوا طائراتٍ إلى عَمان والقاهرة، ومع ذلك ففي المطار كانت في

---

(١) جون هنري ميلر "كاديلاك وكوكا كولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت"، ترجمة د. محمد بن عَصَام السبيعي، هكسوس للإعلام والنشر، الكويت، ٢٠٠٩م، ص ٦٦-٦٩.

انتظارهم مفاجأة؛ لقد سُلموا جوازاتهم بالإضافة إلى رواتب ثلاثة أشهر، بعد ذلك فُك وثاقهم وتُركوا يصعدون الطائرة بهدوء"[١].

توضح الرواية السابقة مشهداً لِما كانت عليه الإدارة الأمنية تلك الأيام، قرارات، وإجراءات، وأحكام عرفية، وتنفيذ. كل ذلك في سرعةٍ خارقة، وحسمٍ قاطع، مع عدم إغفال الجانب الإنساني.

وهذا الحزم كان يمارس على الجميع ودون محاباة. وقد نقل أحد المراقبين حادثة ذات دلالة نسردها من كلامه مباشرة:

"في يوم الخميس المصادف ١٧/ ١٢/ ١٩٤٧م ضُرب ..... سائق الشيخ عبدالله المبارك على إثر سُكره ورَكب صاحبته في سيارة الشيخ ودَعم شبة التيلَ. وصل الخبر إلى الشيخ وضربوه في الصفاة أمام العالم وهو مخطورٌ من شدة الضرب"[٢].

والشبة هي عمود النور، أما التيل فالمقصود به عمود التليغراف.

محكمة دائرة الشرطة:

تأسست دائرة الشرطة في ١٩٣٨م بأمر من المجلس التشريعي، وتولى رئاستها غانم صقر الغانم، وبها ابتدأ كادر الشرطة في الكويت من ستين شرطياً[٣]. ثم انتقلت إلى الشيخ صباح السالم بعد استقالة الغانم. تتبع الدائرة أقسام البوليس والدوريات والجمارك وعوائد السفن التجارية ومحاكم المرور ومخالفاتها، وشرطة الأسواق المدنية ما عدا الحدودية والبحرية التي تتبع دائرة الأمن. وكان رئيسها الشيخ صباح السالم الصباح مثقفاً في القانون الشرعي وآراء الفقهاء، جليساً مستمعاً وإدارياً قديراً عمل إصلاحاتٍ وتنظيماتٍ بارزة في دائرته. وكان عندما يواجه بقضايا الواقع يحكم بما يراه وفق العرف الجاري[٤]، أو يحيل الجرائم للنظر من قبل القضاء الشرعي[٥]. وهذه الإحالة تخضع أيضاً لتقدير المسؤول فيما يتعلق بفداحة الجريمة من عدمها. لقد ألقت التغيرات المتسارعة في التركيبة الاجتماعية وزيادة عدد السكان بظلالها على زيادة معدلات الجريمة، ومدى خطورتها، وكان لا بد من التعامل معها بحزم لأجل الردع بالدرجة الأولى، وكان لا بد من الردع العلني في ساحة الصفاة مثلاً أو في قصر نايف حيث دائرة الأمن العام.

(١) المرجع السابق.

(٢) توفيق يعقوب الزهير "مذكرات ونُبذ خصوصية"، مخطوط. وقد أخفينا اسم صاحب القصة لعدم الحاجة إليه.

(٣) العدساني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤) الشرماني، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩-٦٣. وانظر: مديرية الشرطة العامة. مجلة البعثة، ع٩، شوال ١٣٦٦هـ - سبتمبر ١٩٤٧م، ص ١٨٤. يذكر أن الشيخ صباح السالم الصباح تولى الحكم بعد وفاة أخيه عبدالله السالم في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م، وتوفي في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧م.

(5) Despatch No. 199. Op. Cit.

لاحظ ميلر بعض هذه الاستعراضات عندما تجمهر الناس في ساحة الصفاة ليتفرجوا على رجالٍ منبطحين بوجوههم على الأرض، مكشوفي الظهور والأيدي والأرجل، ويُجلدون من أجل الإبلاغ عن بقية زملائهم المجرمين. كان أفراد العصابة أحد عشر إيرانياً داهموا امرأةً مسنة في الحي القديم من المدينة فقتلوا من فيه من الخدم، وعذبوا المرأة المسكينة لسرقة المجوهرات، وأُلقي القبض على سبعةٍ منهم بينما تمكن الآخرون من الإفلات، فكان لا بد من مشهد التعذيب في الصفاة، أولاً لاستعادة ثقة الناس في الأمن، وثانياً لاستنطاق المجرمين للكشف عن المسروقات وعن زملائهم الفارين، وثالثاً لأخذ بعض الحق للمرأة المسكينة وخدمها المقتولين، وفق قاعدة القصاص القائمة شرعاً وعرفاً. كان ذلك منظراً بشعاً ومنفراً من وجهة نظر الملاحظ الأوروبي، ولكنه تمام العدل من وجهة نظر المشاهدين المحليين(١). نعرض أدناه منظراً جوياً لساحة الصفاة كما ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي(٢).



---

(١) ميلر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧-٩٩. هذه الملاحظة ينبغي ألا تؤخذ على إطلاقها. قد يكون ميلر غير مطلع بما فيه الكفاية على ثقافة التعذيب في المجتمعات الغربية سواء في القرون الوسطى أم في القرون المتأخرة. إن المجتمعات الغربية حاولت إلغاء التعذيب كوسيلة للتحقيق مع المتهمين في القرن التاسع عشر. ولكن بحلول القرن العشرين، رجع التعذيب إلى الواجهة وخاصة مع نشوب الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم الحروب المتأخرة القائمة حتى تاريخه. وبالتالي لا يوجد ما يتباهى به ميلر من فرق بين المجتمع الغربي والمجتمع العربي. انظر لمزيد من التفاصيل:

CHRISTOPHER J. EINOLF "The Fall and Rise of Torture: A Comparative and Historical Analysis", Sociological Theory 25:2 June 2007. pp 101-121.

(٢) من أرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله (تصوير شركة نفط الكويت).

وفي حادثٍ آخر قبل ذلك ببضع سنين (١٩٤٨م) روى الرحالة الشرماني الأزهري هذه القصة بأسلوبه الساخر، وكان شاهد عيانٍ لها، وهي قصة سائق سيارة تسبب على نفسه بموقف محرج ثم جاء يشتكي إلى الشيخ صباح السالم رئيس دائرة الشرطة:

"قدِمت من نجدٍ إلى الكويت بسيارة نَقل تحمل بعض البضائع الواردة، وطاب لي أن أُرفه عن نفسي، يا طويل العمر بعض الشيء، فعهدت إلى اثنين من الإيرانيين المستوطنين أن يأتيا بفتاتين جميلتين أقضي معهما بعض الوقت، وجعلتُ لهما نظير ذلك شيئاً من المال، وللفتاتين كذلك، وبرا بوعدهما، لكنهما أبيا على الإتمام، فذهبت إلى السوق وتركت الفتاتين في المنزل، فلما دهمت المنزل عند رجوعي بطعام وخضروات لم أر أمامي سوى هذين الشخصين، فطار عقلي لعدم رؤية الفتاتين، فطلبت منهما إحضارهما فادعيا الجهل بهذا الأمر واعتديا علي ضرباً، فأمسكت بأحدهما وفلت الآخر من ورائي، وقد لاذ بالفرار مني الأول كذلك، فإليك جئت أطلب إحضارهما ليفيا بالوعد. فابتسم الأمير وقال له: الآن ماذا تريد؟ ألا تعلم أن الشرع الحنيف يحرم هذه الفعلة النكراء ويقضي عليك بالجلد. فقال الرجل: ولكن يا طويل العمر أنا أريد الفتاتين. فأمر الأمير بإحضار الرجلين والفتاتين. أما الرجلان فقد أخذ بوليس المباحث بالجد وراءهما حتى أتى بهما على التو. بعد تقرير السؤال وإثبات الجريمة أُقيم عليهما الحد المناسب. أما الفتاتان فلم أرهما، وقد كان الأمر جسيماً، إذ تبين لي من إسرار البوليس إلى الأمير أنهما جاريتان لأحد كبار البلد، فقصد بهما ستراً وأعد لهما عذاباً سراً، أما الرجل الشاكي فقد أُمر به إلى السجن تمهيداً لإقامة الحد عليه بما يراه هو لا بقاعدة الشرع، إذ لا ينفذ هناك من زواجر الأحكام الشرعية سوى حكم القتل "القاتل يُقتل""[(١)].

يبدو واضحاً من أحداث هذه القضية أن دائرة الشرطة، كما الحال في دائرة الأمن العام، تمارس دور التحري والتحقيق، والأحكام، في حدود اختصاصها، وتُنفذ العقوبات أيضاً، وأن القضاء العرفي هو السائد أيضاً.

ويُذكر أن الشيخ صباح السالم الصباح تولى الحكم بعد وفاة أخيه الشيخ عبدالله السالم في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م، وتوفي في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧م، بعد أن استأنف مسيرة الكويت نحو التقدم والرخاء حتى لقبت أيام حكمه بالعصر الذهبي للكويت.

---

(١) الشرماني، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩-٦٣.



الشيخ صباح السالم مدير دائرة الشرطة العامة يحقق في إحدى القضايا، ويظهر واقفاً سكرتير الدائرة عبدالرحمن العتيقي(١)

محكمة دائرة الأمن العام في مدينة الأحمدي:

لقد عرفت شركة نفط الكويت القضاء العُرفي منذ عام ١٩٣٦م، بعد سنتين فقط من توقيع عقد الامتياز مع شيخ الكويت، وقبل سنتين من اكتشاف النفط في حقل برقان. انبثق ذلك من حرص الشيخ أحمد الجابر على وجود نظام مستقر لتعويضات الحوادث، سواء سببت جروحاً أو موتاً، أخذاً بالاعتبار خطورة العمليات النفطية. وهذه التعويضات اقترحها الشيخ عبدالعزيز حمادة القاضي الشرعي في ذلك الوقت، واعتمدها الشيخ أحمد الجابر فيما نقله ديكسون، وعلى سبيل المثال، يُدفع تعويضٌ كامل هو ثلاثة آلاف روبية في حالة الوفاة، أو قطع اليدين، أو قطع الرجلين، أو الجنون، أو العَمى، أو الصمم، فقد الصوت، أو فقد الشم، أو فقد الأذنين، أو فقد كامل الأنف، أو فقد العين لشخص أعور، أو فقد العضو التناسلي. ويدفع نصف تعويض وهو ألف وخمسمئة روبية في حالة فقد يد، أو قدم، أو عين واحدة، أو خصية واحدة. وهكذا تنزل التعويضات مع نزول حدة الضرر حتى

(١) قدري قلعه جي، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

تصل إلى ثلاثمئة روبية في حالة فقد إصبع يد أو قدم، ومئة وخمسين روبية في حالة فقد ضرس[١]. إن جدول التعويضات هذا منبثق من القواعد الشرعية دون شك، لكونه صادر من القاضي الشرعي، ولكنه يُعبر أيضاً عما هو مقبولٌ عرفاً، وإلا لما اعتمده الحاكم. بعد ذلك تبنت شركة نفط الكويت نظاماً للتعويض عن الأضرار الشخصية منبثقاً من نظم التأمين العالمية[٢].

وقد احتفظت دائرة الأمن العام بمكتب في مقر شركة نفط الكويت لمدة طويلة[٣]. ويصف تقرير القنصلية الأمريكية الوظيفة القضائية لدائرة الأمن العام بالأحمدي على النحو التالي:

"في مدينة الأحمدي يتعامل الشيخ جابر الأحمد مع القضايا المدنية والجنائية، ولكنه يحيل القضايا التي يعتقد أنها تفوق إمكانياته أو خبرته إلى المحكمة الشرعية، ولا يحيل أي قضية إلى دائرة الأمن العام. وفي حالة الجُنح البسيطة يفرض الشيخ عقوبة السجن في معتقل الأحمدي، ولكن إذا تجاوزت مدة العقوبة بضعة أسابيع يُرسل المحكوم إلى السجن المركزي. إن مدد الأحكام يتم متابعتها من قبل سكرتير الشيخ جابر، الذي يعرض عليه من حين لآخر سجل المساجين. وعندما يعتقد الشيخ أن المحكوم أمضى وقتاً كافياً يأمر بإطلاق سراحه"[٤].

من المناسب ملاحظة أن العرض السابق يُقصد به الأفراد الذين لا يتبعون القضاء البريطاني في الكويت، وبالتالي ينحصر تطبيقه على الكويتيين ورعايا الدول العربية والإسلامية. إن القنصلية البريطانية ومحكمتها أعدت نظاماً مطوراً للتقاضي لتطبيقه على الأجانب الذين يستوطنون في الكويت، استعداداً لتوافد أعدادٍ كبيرة منهم بعد استخراج النفط، وهو الأمر الذي حصل بالفعل، ولكن شركة نفط الكويت طورت نظاماً داخلياً للتعويضات والتحكيم جعل منسوبيها في منأى عن التخاصم إلى القضاء بدرجة كبيرة[٥].

ومع ذلك فقد فرض موقع منشآت النفطية في الأحمدي مسؤولية كبيرة على الشيخ جابر الأحمد، فمن القضايا التي استحوذت على اهتمام كبير في الأوساط السياسية تهريب المواد المخدرة، والذي برز على السطح في الخمسينيات. وتشير تقارير للقنصلية الأمريكية في ١٩٥٥م إلى أن القنصل عقد

(1) Dickson. Op. Cit. pp. 526-527.

(2) Employment in Kuwait. Kuwait Oil Company. BP ArcRef 107767, 1948.

(3) Herbert J. Liebesny "Administration and Legal Development in Arabia: The Persian Gulf Principalities", Middle East Journal, Winter, 1956, Vol. 10, No. 1, pp. 33-42.

(4) Despatch No. 199. Op. Cit.

(5) Extra-territorial jurisdiction in Kuwait. FO 371/109924, 1954 p. 2.

اجتماعاتٍ مع الوكيل السياسي البريطاني والحاكم الشيخ عبدالله السالم، والشيخ جابر الأحمد حول الموضوع. وتم استقدام خبير بريطاني قام بفحص تجهيزات ومنشآت ميناء الأحمدي، وانتهى في تقريره إلى أن الأفيون من المرجح أن يُحمل على ظهر البواخر الناقلة للنفط والمنتجات، بعد وصوله سراً من إيران على ظهر قوارب صغيرة، وقدم بعض الحلول مثل شراء قوارب حراسة سريعة. وتشير مراسلات القنصلية الأمريكية إلى أن الشيخ جابر الأحمد تحمس لمعالجة لموضوع وأظهر نشاطاً في ملاحقة ومعاقبة المهربين(١).



الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس دائرة الأمن العام في مدينة الأحمدي(٢).

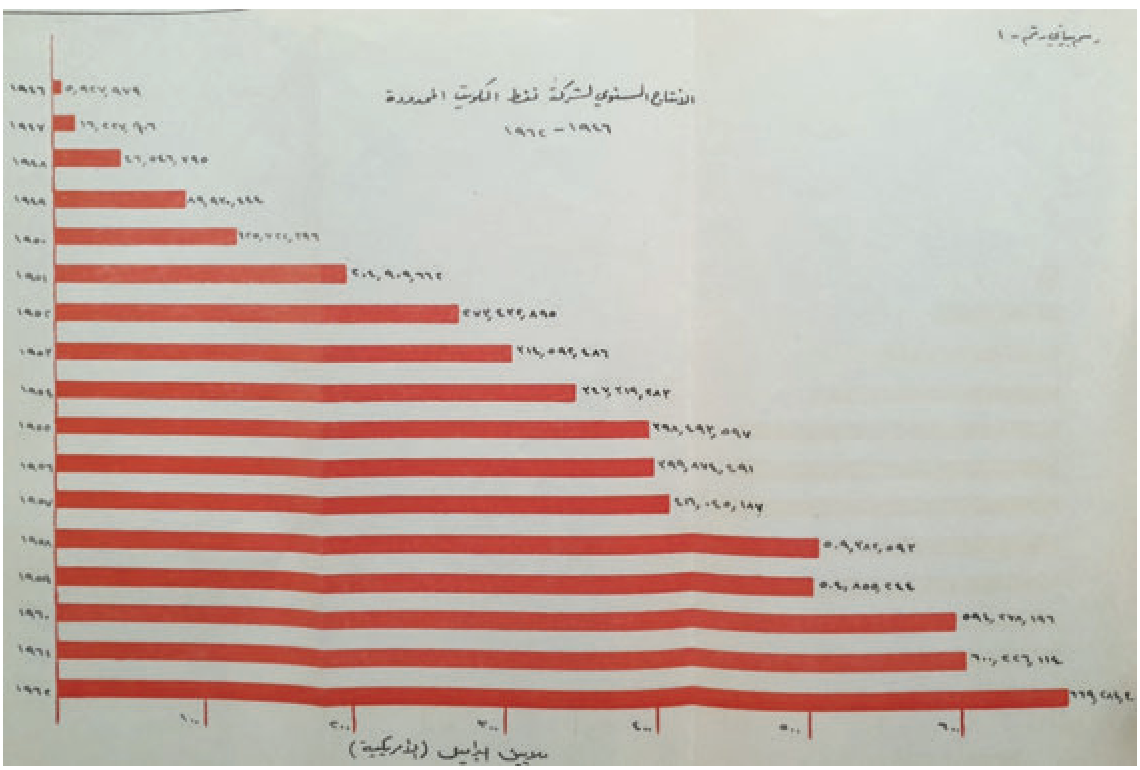
---

(1) American Consulate in Kuwait, Despatch no. 886D-53/1-2956, 1955.

(٢) قدري قلعه جي، مرجع سبق ذكره.

المبحث السابع- تقييم القضاء العرفي في عصر النفط:

الإطار الاقتصادي والاجتماعي: تأسست شركة نفط الكويت سنة ١٩٣٤م، وحصلت على امتياز من الشيخ أحمد الجابر في ٢٣ ديسمبر من تلك السنة، وتم اكتشاف النفط في برقان سنة ١٩٣٨م. ويُذكر أن هذا العام هو نفسه الذي تأسس فيه المجلس التشريعي، والذي تزامن مع تأسيس الدوائر الحكومية الرئيسية مثل الشرطة، والأمن العام، وتنظيم المحاكم. وإن كان الإنتاج التجاري تأخر بسبب الحرب العالمية إلى ١٩٤٦م فإن وتيرة الإنتاج تسارعت بعد ذلك من حقل برقان العملاق والحقول الأخرى، حتى وصلت إلى مليوني برميل يومياً في سنة ١٩٦٣م[1]، انظر الشكل التالي لحجم الإنتاج السنوي لشركة نفط الكويت.



الإنتاج السنوي لشركة نفط الكويت من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢م (ملايين البراميل الأمريكية).

لم تحتج الكويت إلى كل هذا الإنتاج حتى تصبح قوة عملاقةً في عالم النفط، فقد صارت بالفعل الأولى على مستوى الشرق الأوسط، والرابعة على مستوى العالم ابتداء من ١٩٥٣م، وذلك من خلال حصة وصلت إلى ٧-٨٪ من إنتاج العالم بحلول ١٩٦٠م، في دولة لم يكد أحد يسمع بها قبل بضع

(١) نفط الكويت حقائق وأرقام. إدارة شئون النفط العامة، وزارة المالية والصناعة، الكويت ١٩٦٣م، ص ١٣-٢٠.

سنين، ولا يتجاوز عدد سكانها ٣٢٠ ألف نسمة. يلخص وليام فريزر William Fraser، رئيس مجلس إدارة شركة النفط الإنجليزية الفارسية (التي لها نصف حصص شركة نفط الكويت)، التطور الهائل الذي حصل في الكويت آنذاك، نقتطف من تقريره ما يلي:

"إن تقدم صناعة النفط في الكويت وتوسع إيراداته فتح فرصاً جديدة؛ لقد عمل الحاكم (الشيخ عبدالله السالم) إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية، مع المحافظة على الخصائص العربية التقليدية للمجتمع، وأفتتح في سنة ١٩٥٢م خطة خمسية بتكلفة ٩١,٢ مليون جنيه إنجليزي، تم من خلالها إعادة بناء مدينة الكويت على النظام الحديث، وإعادة توطين كافة السكان، وافتُتحت طرق جديدة ومراكز تجارية ومبانٍ حكومية ومساجد وحدائق ومرافق للترفيه ودور سينما. وصار هناك مساكن راقية تبنيها مؤسساتٌ خاصة للتجار الأثرياء. وتم تنظيم خطة صحية مجانية للجميع، وإنشاء عدد كبير من المستشفيات الحديثة. ويوجد حالياً (في ١٩٦١م) طبيب واحد لكل ١٠٠٠ شخص. وتوفر التعليم المجاني من خلال ١٣٠ مدرسة جديدة للأولاد والبنات، يعمل فيها ٢٠٠٠ معلم لعدد ٤٥٠٠٠ طالب. وتأسست الخدمات العامة مثل الطاقة الكهربائية ومصنع طابوق وموانئ جديدة، ومصنع لتحلية المياه ينتج خمسة ملايين جالون من الماء النقي يومياً. والمشاريع القادمة تشمل مطار جديد، وشبكة لأنابيب المياه للمدينة مع نظام للصرف الصحي"(١).

نعم، الرقم صحيح، ولا يوجد نقص في الأصفار، هو ٩١,٢ مليون جنيه تكلفة مشاريع البنية التحتية للكويت الحديثة وفق ميزانية الخطة الخمسية للسنوات (١٩٥٢-١٩٥٧م)، وهي عبارة عن جداول مشاريع تستغرق ثلاث صفحات، وتشمل كل أنواع المرافق والبنية التحتية التي صارت بعد ذلك مدينة الكويت الحديثة(٢).

لاحظ فريزر أنه في سنة ١٩٥٩م كانت إيرادات الكويت من النفط ١٦٩ مليون جنيه، مقابل ٢ مليون جنيه من الجمارك. وبذلك صار دخل الفرد في الكويت يعادل ٥٧٠ جنيها سنوياً، وهو ثاني أعلى معدل للدخل في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية(٣). وعلى المستوى المحلي احتل النفط المركز الأول في مصدر إيرادات الدولة منذ عام ١٩٤٨م بواقع ٩٤٪ منها، المركز الذي ظل يتصدره

---

(1) William Fraser "Lecture on Kuwait and some significant dates in the history of the Kuwait Oil Company", BP ArcRef 107814. 1966. (The Lecture details indicate a delivery time of 1961).
الترجمة من عندي.

(٢) مقال بعنوان "سر مع النهضة"، مجلة الإيمان، ع٢، س١، شباط (فبراير) ١٩٥٣م.

(3) Fraser. Op. Cit.

منذ ذلك الحين بلا منازع[١]. ألقى هذا الواقع الجديد بظلاله على تطور عدد السكان في الكويت بشكل هائل. ففي السابق كان عدد السكان يزداد بشكل تدريجي، من ٦٠ ألف نسمة عام ١٩٣٠م إلى ٨٠ ألفاً عام ١٩٤٠م، أي بنسبة ٣٣٪ في عشر سنوات. وفي عام ١٩٤٦م قُدر عدد السكان بعدد ١٠٠ ألف نسمة، ولكن بحلول فبراير ١٩٥٧م وصل عدد السكان إلى أكثر ٢٠٦ آلاف نسمة أي بزيادة ١٠٠٪ خلال عشر سنوات[٢]. يترتب على ذلك أن "عامل النفط" سبب تسارع معدل زيادة السكان من ٣٣٪ إلى ١٠٠٪ ، وهو ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل بدء إنتاج النفط. وبطبيعة الحال جاءت معظم الزيادة من المهاجرين الوافدين للمشاركة في الطفرة النفطية، سواء بطريقةٍ شرعية أو غير شرعية، حتى وصل العدد إلى حوالي ٣٢١ ألف نسمة في ١٩٦١م، نصفهم من الأجانب[٣]. في ضوء هذه التغيرات السكانية والطفرات التقنية الهائلة كان الحاكم يريد إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع مع المحافظة على خصائصه العربية التقليدية، وهو هدفٌ يبدو طموحاً إلى درجةٍ كبيرة[٤]، حيث سنأتي لاحقاً على بعض تأثيرات الهجرة والتركيبة السكانية على المجتمع ومعدلات الجريمة. لا نهدف إلى استعراض تفاصيل ذلك في هذه العجالة، وإنما نطمح إلى تقييم فاعلية القضاء العرفي في ذلك الوقت الذي حصلت فيه الطفرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة هذه.

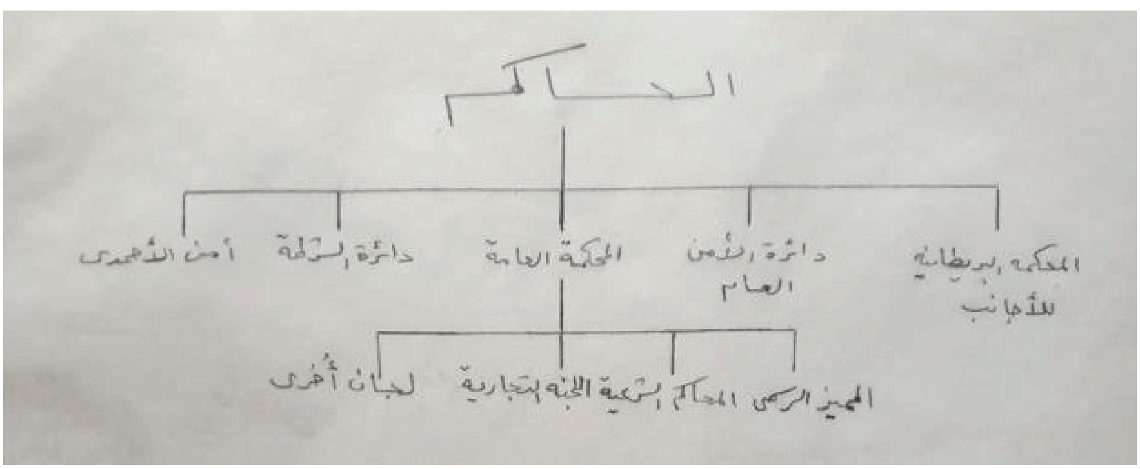
السمات العامة للنظام القضائي:

أولا- التخصص: نجد من أوصاف التطور القضائي الذي حصل في الكويت أن المرجعية القبلية استمرت حاضرةً في التطبيقات القضائية، وبشكلٍ بارز. فالأحكام كان يتولاها الشيخ بصفته عارف الكبارة للجماعة أي الشعب الكويتي، وهو مرجع الأحكام. أما القاضي الشرعي فيختص فقط في الأحوال الشخصية والحقوقية وما يُحال إليه من المرجع العرفي أو المحكمة العرفية. وما هو متخصص من القضايا لأهل الصنف مثل الغوص والسفر أو المباني وغير ذلك فله عارفة أو راعي سالفة يحكم في خلافات أهله، على غرار نظام طوائف الحِرف المعروف في مصر إبان العصر العثماني، فكل طائفة لها شيخ هو القاضي والمرجع في فصل خلافات أهلها[٥]، وإن كان مشايخ طوائف الحرف في مصر

(١) محمد موافي حسين فريد، "تطور الإدارة المالية الحكومية لدولة الكويت"، وزارة المالية، ١٩٨٤م، ص ١٦٤-١٦٥.
(٢) محمد رشيد الفيل، "الجغرافية التاريخية للكويت"، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٩٨٥م، ص ٥٤٤-٥٤٥.
(3) Fraser. Op. Cit.
(4) Ibid.
(٥) عبدالسلام عبدالحليم عامر، "طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥-١٩١٤م"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٥-٥٥. وانظر: صلاح أحمد هريدي علي، "طوائف الحرف في القاهرة في العصر العثماني ٩٢٣-١٢١٣هـ-١٥١٧-١٧٩٨م من واقع سياحتنامة مصر"، الروزنامة، ع ١٢، ٢٠١٤م، ص ١٠-٣٦.

لهم صلاحيات إدارية أخرى أوسع من التي كانت للعوارف في الكويت. وهذا التخصص انتقل فيما بعد عندما بدأت التنظيمات في عهد أحمد الجابر إلى تبعية المحكمة العامة فهي المرجع العام في القضايا. واستجابت البلد للمستجدات الفنية الحديثة من مركبات مرور وطُرق وحدود بالتنظيمات ذات الاختصاص الإداري، فاختصاص دائرة الشرطة جعلها مسؤولة عن المرور والأسواق وما إلى ذلك إدارياً وقضائياً، واختصاص دائرة الأمن العام في مجال عملها، ودائرة أمن الأحمدي كذلك. والوكيل السياسي البريطاني مسؤولٌ عن أحكام الأجانب على التفصيل الذي ذكرناه في هذا الموضوع.

ثانياً– التسلسل الهرمي: فالحاكم هو في أعلى الهرم القضائي، ثم رئيس المحكمة العامة الذي تتبعه المحاكم الشرعية، والمميز الرسمي، واللجان المتخصصة سواء دائمة كانت أم مؤقتة. وعلى التوازي مع رئيس المحكمة العامة يوجد رئيس المحكمة البريطانية وهو الوكيل السياسي بصفته القضائية للأجانب، ورئيس الأمن العام، ورئيس الشرطة، ورئيس أمن الأحمدي كلٌّ منهم بصفته القضائية. ويتصل بالمحكمة العامة المحاكم الشرعية، والمُميز الرسمي، واللجان المتخصصة، كما هو مبين في الشكل أدناه.



التسلسل الهرمي للمؤسسات القضائية بإمارة الكويت.

ثالثاً– التداخل: تطرقنا إلى بعض ذلك في دراستنا هذه وتلك المختصة في القضاء البريطاني. ونريد هنا أن نوضح التداخل بقضية واقعية وهي مسألة تهريب المخدرات. برزت في أثناء مناقشة هذه القضية الحاجة إلى ضلوع أكثر من جهة ذات اختصاص في مكافحة التهريب. فعندما تدخل المواد من المطار يمكن أن يكون ذلك بواسطة شخص أجنبي يتبع القضاء البريطاني، بينما يخضع المطار

لسلطة الأمن العام؛ فإذا انتقل بالسيارة داخل البلاد يكون تحت مسؤولية دائرة الشرطة، ثم إذا قرر تهريب المواد بحراً من خلال ميناء الأحمدي يكون تحت سلطة حاكم الأحمدي. بهذا التداخل الكبير يحتاج الموضوع إلى تعاون جميع الجهات في مكافحة التهريب حتى لا يكون هناك ثغرة، وقد استغرق الموضوع بضع سنوات من القضاء البريطاني والقضاء الكويتي لوضع نصوص قانونية تُجرم حيازة وتعاطي المخدرات، وشراء زوارق سريعة للمطاردة، والترخيص بتفتيش السفن... إلخ[١]. ولا شك أن هذا التداخل قد يعتريه إشكالاتٌ تؤثر على سير العمل في أثناء التطبيق، ويحتاج إلى قدر كبيرٍ من التنسيق والتعاون، الأمر الذي يتأثر أحياناً بمدى استعداد الجهات المختصة له[٢].

التقييم الداخلي للقضاء العرفي:

عرضنا فيما سبق من مناقشة مشاهدات وملاحظات تختص بالقضاء والأنظمة الإدارية المتعلقة به صادرة من مواطنين، ومقيمين أجانب، ورحالين عابرين، وخبراء نفطيين وماليين، ومسؤولين دبلوماسيين. وكانت هذه الملاحظات والأخبار مفيدة في وضع تصورٍ عام لنظم القضاء العرفي وتشعباته، وتأثير الطفرة النفطية على المجتمع والاقتصاد. وجاء دور التقييم الموضوعي، الذي هو من أساسيات البحث. قد يكون أفضل مصدر لتقييم القضاء العرفي وما يصاحبه من تنظيمات إدارية وإجراءات تنفيذية ما يصدر عن كبار المسؤولين في السلطة بذلك الوقت. ومن حسن الحظ أن تتوافر لدينا بعض الوثائق التي تلقي ضوءاً مباشراً على الموضوع. ونعرض فيما يلي وثيقتين نادرتين من هذا النوع، ونستكشف ما فيهما من فوائد ذات علاقة:

أولاً- رسالة الشيخ سعد العبدالله السالم إلى السيد عبدالرحمن سالم العتيقي:

هذه رسالةٌ أخرى للشيخ سعد، وهي أيضاً موجهة إلى العتيقي، من ناحية بصفته سكرتير عام دائرة الشرطة، ومن ناحية أخرى لعلاقة شخصية تربط بين الرجلين. إنه غنيٌّ عن التعريف أن الشيخ سعد هو ابن الحاكم في ذلك الوقت، وأجداده هم سلالة الحكم من آل صباح، فهو أي الشيخ سعد ذو مصلحةٍ كبرى في أمن البلد ورفعته وازدهاره، لا سيما وأنه كان يُعتبر نائب رئيس دائرة الشرطة ذاتها (انظر الصورة التالية)[٣].

(1) American Consulate in Kuwait, Foreign Service Despatch No. 28, Feb. 14th, 1955, Desp. No. 140, Sept. 12th, 1955, Desp. No. 200, Dec. 30, 1959.

(2) Ibid.

(٣) قدري قلعه جي، مرجع سبق ذكره.



الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح نائب رئيس دوائر الشرطة العامة.

وسيرة الشيخ سعد البطولية أشهر من أن تُعرف في هذا المقام، ويكفي أن نشير إلى أنه كان وزيراً للداخلية والدفاع، ورئيساً لمجلس الوزراء وولي العهد ثم أميراً لدولة الكويت بعد الشيخ جابر الأحمد الصباح ، وذلك في ١٥ يناير ٢٠٠٦م، وحتى ٢٩ يناير ٢٠٠٦م لأسباب صحية، وتوفي في ١٣ مايو سنة ٢٠٠٨م.

أما عبدالرحمن سالم العتيقي فبعد أن انتقل الشيخ صباح السالم من الشرطة رئيساً لدائرة الصحة

عُينّ مديراً لدائرة الصحة، ثم تنقل في المناصب القيادية كأول سفير لدولة الكويت بالولايات المتحدة، ثم وكيلاً لوزارة الخارجية، ثم وزيراً للنفط والمالية، واستمر في المالية حتى سنة ١٩٨١م، ثم عين مستشاراً لسمو أمير البلاد، ، ويعود إليه رسم السياسات النفطية والمالية وإنشاء أهم المؤسسات المالية الفاعلة حتى وفاته(١).

كان سعد العبدالله يدرس علوم الشرطة في ذلك الوقت كما تقدم، والرسالة هي متابعة لرسائل سابقة بينه وبين العتيقي. وهذا نص الرسالة المقتطف:

"بعد مزيد السلام آملاً لك مزيد الصحة والسرور. أحرر لك هذه الرسالة بعد أن استلمت خطابك الأخير قبل دقائق. والحقيقة كنت قلق جداً طيلة هذا الأسبوع الذي مضى لعدم استلامي أي رسالة منك أو من الإخوان. ولكن الحمدلله الذي لم يطيل مدة الانتظار وأسرني في هذا المساء باستلام عدد من الرسائل مملوءة بأخبار الوطن العزيز.

بخصوص ما ذكرت عن قتل البنت لمجرد سرقتها بعض ذهب جارتها، فما أثار الغضب في نفسي والدها الذي لم يجد طريق يؤدب فيها بنته إلا (القتل)، بالإضافة إلى أنه لم يستكفِ ولم يرضَ بالعقوبة التي رفعتها المحكمة، وقد نفذ ما أراد مستتراً بحفظ كرامته ودفع العار الذي جلبته ابنته المسكينة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

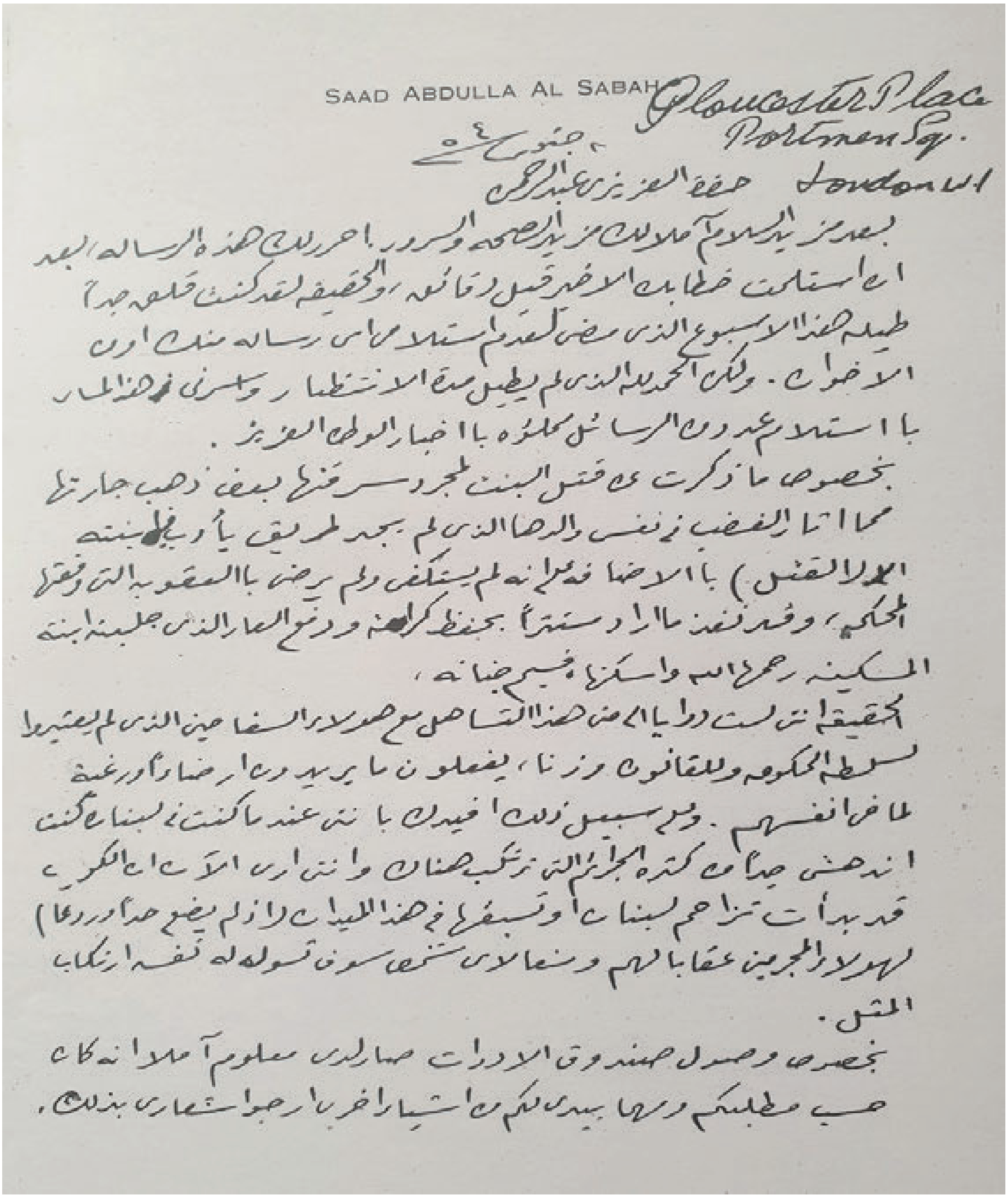
الحقيقة أنني لست داريا إلى متى هذا التساهل مع هؤلاء السفاحين الذين لم يعتبروا لسلطة الحكومة وللقانون وزناً، يفعلون ما يريدون إرضاءً ورغبةً لما في أنفسهم. وعلى سبيل ذلك أفيدك بأنني عندما كنت في لبنان كنت أندهش جداً من كثرة الجرائم التي تُرتكب هناك، وإنني أرى الآن أن الكويت قد بدأت تزاحم لبنان أو تسبقها في هذا الميدان إذا لم يضع حداً وردعاً لهؤلاء المجرمين عقاباً لهم ومنعاً لأي شخص سوف تسول له نفسه ارتكاب المثل ".

وهذه صورة الصفحة الأولى من الرسالة(٢):

---

(١) توفي في يوم الجمعة ١٢ يونيو ٢٠٢٠م. انظر عن سيرتهو عبدالله المدني، «العتيقي وزير كويتي أصوله قرشية وأجداده نزحوا من نجد»، كتاب الأيام، البحرين، العدد ١٠٣٩٣، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧م.

(٢) من أرشيف العم عبدالرحمن سالم العتيقي رحمه الله.



SAAD ABDULLA AL SABAH Gloucester Place
Portman Sq.
London W1

٨ جنوري ٥٤

حضرة العزيز عبدالرحمن

بعد مزيد السلام آملا لك مزيد الصحة والسرور احرر لك هذه الرسالة البعد
ان استلمت خطابك الاخير حامل رسائله، والحقيقة لقد كنت قلقا جدا
طيلة هذا الاسبوع الذي مضى لعدم استلامي اي رسالة منك او من
الاخوان. ولكن الحمد لله الذي لم يطيل مدة الانتظار وسرني في هذا الصباح
باستلام عدد من الرسائل مملوءة باخبار الوطن العزيز.
بخصوص ما ذكرت عن قتل البنت لمجرد سرقة بعض ذهب جارتها
مما اثار الغضب في نفس والدها الذي لم يجد طريق لتأديب بنته
الا القتل) بالاضافة فهو انه لم يستكفي ولم يرضى بالعقوبة التي فرضتها
المحكمه، وقد نفذ ما اراد مستترا بحفظ كرامته ودفع العار الذي جلبته ابنته
المسكينه رحمها الله واسكنها فسيح جناته،
الحقيقة انني لست دائما من هذا التساهل مع هؤلاء السفاحين الذين لم يعتبروا
لسلطة الحكومة وللقانون وزنا، يفعلون ما يريدون اضرارا ورغبة
لما في انفسهم. ومن سبيل ذلك افيدك بانني عندما كنت في لبنان كنت
اندهش جدا من كثرة الجرائم التي ترتكب هناك وانني ارى الان ان الكويت
قد بدأت تزاحم لبنان او تسبقها في هذا الميدان اذا لم يضع حدا رادعا)
لهؤلاء المجرمين عقابا لهم ومثالا لمن تسول له نفسه ارتكاب
المثل.
بخصوص وصول صندوق الادوات صار لدي معلوم آملا انه كان
حسب مطلبكم وهيا بيدكم لكم من اشيا اخرى ارجو اشعاري بذلك.

رسالة من الشيخ سعد العبدالله الصباح من لندن إلى عبدالرحمن العتيقي في الكويت في ٨ يناير ١٩٥٤م.

التعليق:

١. التوصيف الشكلي: الرسالة مكتوبة بخط المُرسِل المعروف من رسائل أخرى، وبتوقيعه المعروف والمشهور في الصفحة الثانية، على الورق الرسمي للشيخ سعد الموضح اسمه أعلى الرسالة باللغة الإنجليزية Saad Abdulla Al Sabah. وعنوان المُرسِل موضح في أعلى الورقة في مدينة لندن بالمملكة المتحدة، وهو نفس العنوان الذي في الرسالة السابقة.

٢. التعليق الموضوعي:

- يبدأ النص بإثبات حجم التراسل الذي كان بين المُرسِل والمُرسَل إليه وغيره من "الإخوان" بمعنى الأصحاب القريبين. فلما مر أسبوع من الزمن لم يستلم المرسل رسالة من أخيه أو إخوانه انتابه القلق؛ فالشيخ سعد كان في غُربته للدراسة على اطلاع مستمر بأوضاع "الوطن العزيز" من خلال المراسلات الواردة إليه من أصحابه، وهو كونه يدرس علوم الشرطة كان حريصاً على تتبع الأخبار الأمنية بصفة خاصة كما برز في رسالته السابقة، فأثبت سروره من استلام بعض الرسائل مؤخراً. ومما يؤكد حجم التراسل أنه لم تمض سوى دقائق من قراءة رسالة العتيقي حتى بادر بكتابة الجواب.

- يُقابل سرور المُرسل من استلام الرسائل غضبه الشديد من حادثة قتل البنت على يد والدها، الذي أخبره بها أخوه عبدالرحمن. يتضح في هذه الفقرة أمران، الأول تصارع الفكر المؤسسي القانوني لدى المسؤولين مع العرف العشائري الموروث منذ قديم الزمان لدى البعض، والمرتبط بغسل العار خاصة من جانب النساء؛ فالشيخ سعد والعتيقي اعتبرا ما حصل جريمة تفوق جريمة البنت من سرقة بعض ذهب جارتها، وهم بالتأكيد محقون في ذلك. ولكن والد البنت كان له رأيٌ آخر وهو ضرورة غسل العار بالقتل، وعدم الاكتفاء بالعقوبة الشرعية. وقد ترحم الشيخ سعد على البنت المظلومة بعباراتٍ عاطفية جياشة، ولكن الرسالة الخفية هنا هي مدى الحاجة والفاقة التي ربما كانت عليها البنت والتي دفعتها إلى ارتكاب فعلتها.

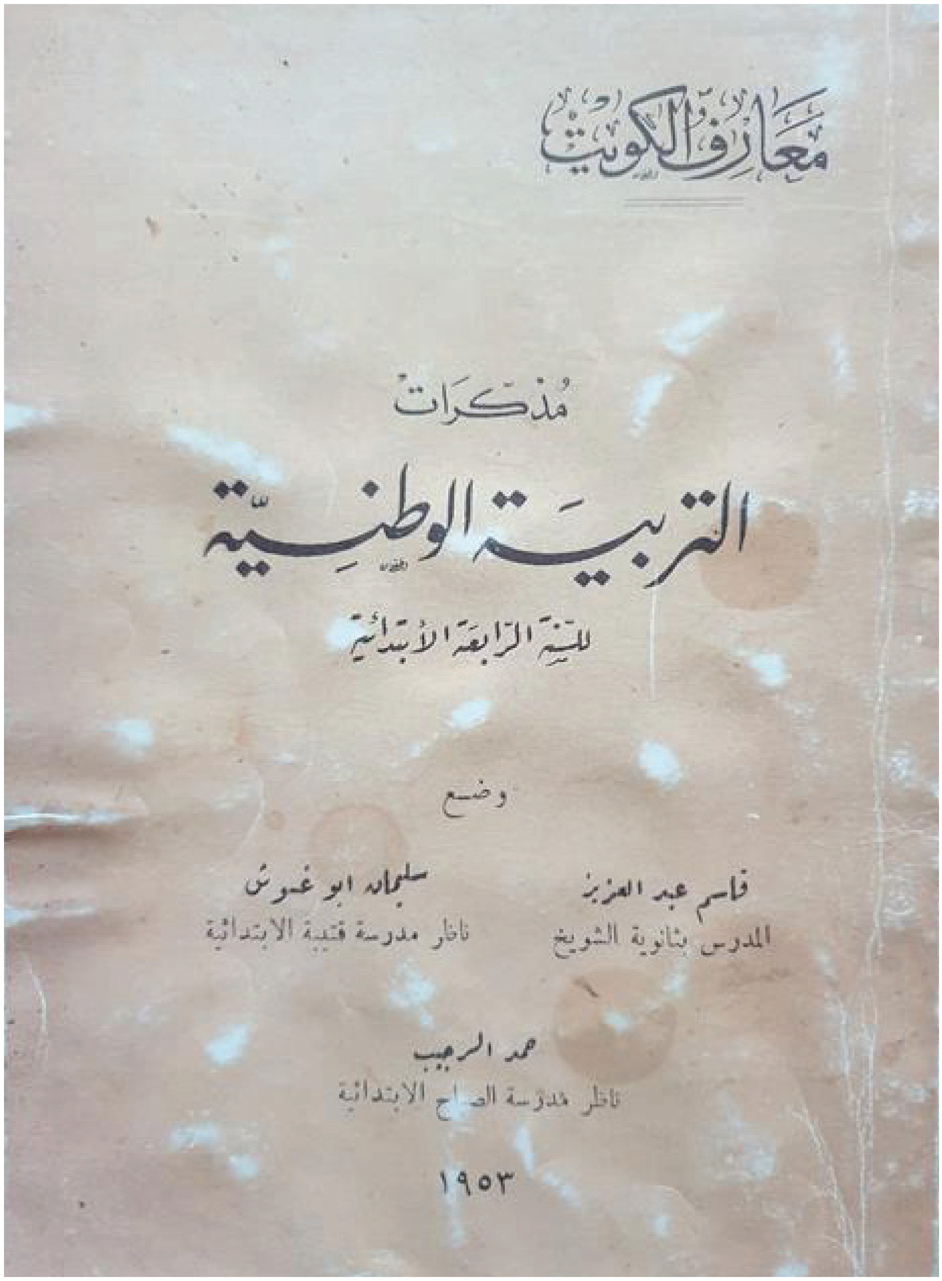
- ثم عرج الشيخ سعد على الموضوع الأكبر وهو توصيف لظاهرة الجريمة بشكلها الكلي التي

انتشرت في الكويت، ولاحظ أنها صارت تضاهي ما لاحظه في لبنان من كثرة الجرائم. وتطرق إلى تقييم الأحكام في الكويت التي وصفها بالتساهل. فهي من وجهة نظره قاصرة عن ردع المجرمين والسفاحين عن ارتكاب جرائمهم. وهي التفاتة وإن كانت موجزة، ولكنها واضحة من ناحية انتشار ظاهرة الجريمة عما كان مألوفاً في الزمن السابق.

- نود قبل اختتام التعليق على هذه الرسالة التطرق إلى مسألة التباين بين الفكر الوطني المؤسسي والفكر العرفي العشائري. لقد شكل هذا التباين معضلة فكرية للطبقة المثقفة في البلد حتى في توصيف المؤسسة القضائية؛ فمن الناحية الرسمية كانت المحكمة الأولى في البلاد هي المحكمة العرفية، وهكذا وصفها العدساني سكرتير المجلس التشريعي، وذلك في كتابه الصادر سنة ١٩٤٦م. أما عبدالعزيز حسين، الذي صار مديراً للمعارف، فقد كتب في مجلة البعثة وأطلق عليها "المحكمة العامة" (في ١٩٤٧م)[1] ، ولم يختلف ذلك مع صفتها لأن الجانب العُرفي كان واضحاً في توصيف أعمالها. ولكن عندما انتقل الموضوع إلى تعليم الجيل الجديد في المدارس لم تكن الصفة العُرفية ملائمة للمعلمين الذين أعدوا كتاب التربية الوطنية فأطلقوا عليها "المحكمة المدنية"، ولم يحمل وصفُها أي إشارة إلى العرف والتقاليد. بدلاً من ذلك ذكر المؤلفون أن السلطة القضائية "تُطبق القوانين على أصحاب الخصومات التي تُرفع إليها فتطبق في كل حادثة الحكم المناسب المنصوص عليه في القانون". ثم ذكروا أن "القضايا الجزائية وهي التي تقع من أجل سب أو ضرب أو سرقة، تقضي بها في الكويت دائرة الأمن العام، أو الشرطة أو المحكمة المدنية". إنه بطبيعة الحال لم تكن هناك أحكامٌ منصوصٌ عليها لكل نوع من الجرائم، بل كان الموضوع يخضع بدرجةٍ كبيرةٍ إلى القانون العُرفي، والقانون هو تقدير كل مسؤولٍ عن القضية التي أمامه. ولكن المؤلفين كانوا يكتبون كتاباً في التربية الوطنية للتلاميذ، وأرادوا تربية النشء الجديد على الوضع الذي كانوا يطمحون إليه، وذلك في حد ذاته تعبيرٌ ضمني عن عدم قبولهم بالوضع القائم، والذي شاركهم فيه صاحب الرسالة. انظر صفحة الغلاف أدناه لكتاب التربية الوطنية الصادر سنة ١٩٥٣م أي قبل أشهر من رسالة الشيخ سعد هذه.

---

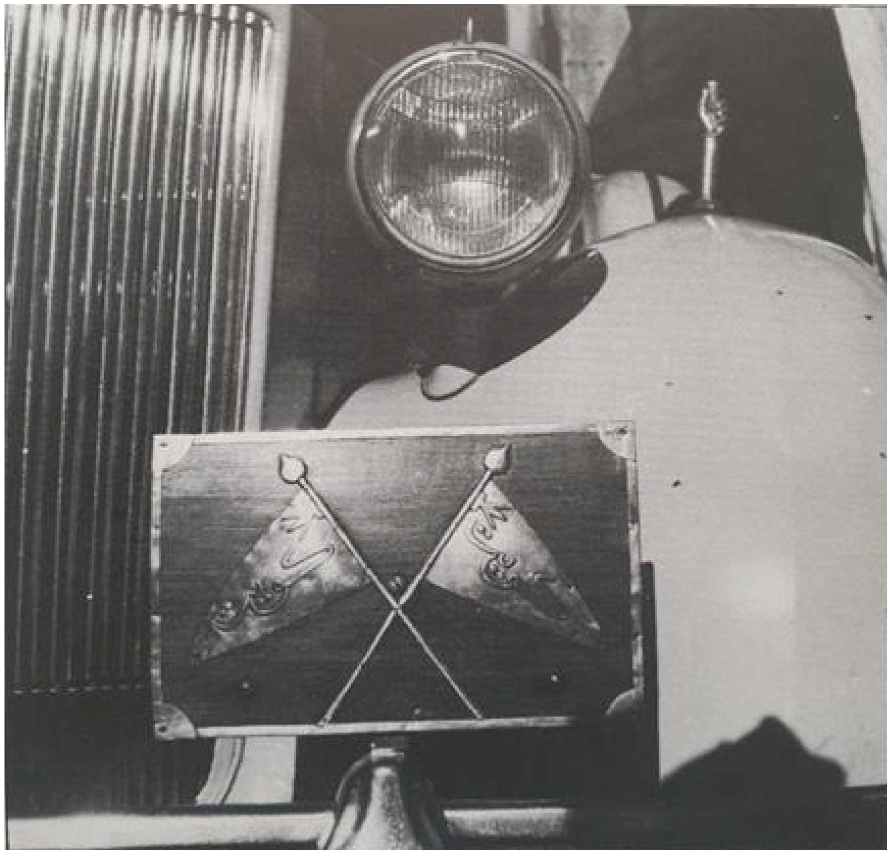
(١) عبدالعزيز حسين من الشخصيات التي تركت بصمات فكرية بارزة في الكويت، وهو مؤسس مجلة االبعثة. انظر سيرته عند عبدالله المدني، «عبدالعزيز حسين حامل شعلة التنوير والتعليم في الكويت»، كتاب الأيام، البحرين، العدد ٩٤٤١، ١٣ فبراير ٢٠١٥م.



غلاف كتاب مذكرات التربية الوطنية الصادر عن إدارة المعارف سنة ١٩٥٣م.

لم تختفِ العادات المتوارثة بين عشيةٍ وضحاها، بل كانت حاضرةً بشكلٍ بارز. وحتى الأسرة الحاكمة احتفظت ببعض ذلك بطريقة رمزية، عندما وضعت وسم "البرثن" الخاص بها والذي كان للإبل على السيارات المملوكة لهم في تلك الفترة. تغيرت وسيلة النقل، ولكن ختم الملكية انتقل معها كما هو بدون تغيير كما يتضح في الصورة أدناه، مرسوماً فوق علم الكويت[1].

(١) العوضي، مرجع سابق، ص ٢٢٥.



لوحة سيارة تابعة للشيوخ مثبتاً عليها وسم البرثن فوق علم الكويت.

ثانياً- تقرير عبدالرحمن سالم العتيقي عن السرقات في الكويت:

لعل هذا التقرير هو أقدم وثيقة تقييم داخلي لعمل الأجهزة الأمنية في الكويت. كُتب هذا التقرير في سنة ١٩٥٨م وهي السنة الأخيرة لعمل الشيخ صباح السالم رئيساً لدائرة الشرطة، وأيضاً السنة الأخيرة والعاشرة لعمل العتيقي فيها، فيمكن أن يقال إن التقرير يلخص خبرة عشر سنوات من العمل المتواصل في مجال الشرطة والأمن. كان ذلك بناء على رغبة رئيس الدائرة للتعرف على أسباب انتشار الجرائم وأنسب الوسائل للتغلب عليها. وبما أن التقرير تطرق إلى السلطات الأمنية والأحكام الصادرة بحق المجرمين، فهو لا يقتصر بذلك على تقييم عمل الشرطة، بل يشمل النشاط الأمني والقضائي كما يتبين من الشرح. فنترك المجال للسكرتير العام يبين وجهة نظره:

"مولاي صاحب السعادة رئيس الشرطة العامة الأفخم حفظه الله.

(السرقات في الكويت)

سؤالٌ وجهه إليَّ مولاي يسألني فيه عن سبب حدوث السرقات في الكويت؟

والجواب على هذا السؤال يحتاج إلى تحليلٍ دقيق لواقعنا الذي نعيش فيه، وعلى ضوء هذا التحليل نصل إلى الجواب:

١- **السلطة**: إن نظام المحافظة على الأمن في البلاد تتنازعه سلطتان لا أريد الخوض في مدى العلاقة بينهما. وهذا نظامٌ بعيدٌ عن الصواب، حتى غدت هذه البلدة الصغيرة في مساحتها القليلة في تعداد نفوسها، مناطق نفوذٍ موزعة، وسعادتكم تعلمون ما تلاقيه الشرطة من صعوباتٍ جمة في سبيل تأدية واجبها في ملاحقة المشتبه بهم أو تتبع أخبارهم في تلك المناطق التي يأوون إليها والتي هي ليست تحت نفوذنا.

وهذا أمرٌ أضاع على الدوائر ذات الاختصاص هيبتها وقيمتها؛ لأن من يُقبض عليه في الشرطة بتهمة ما مطمئنٌ إلى أنه لا يزال أمامه منطقةٌ أخرى يزاول فيها مهنته بعيدة عن نفوذ الشرطة، وصحيفته فيها بيضاء. والعكس بالعكس.

٢- **الهجرة**: إن باب الهجرة إلى الكويت مفتوح، وليس هناك من الاحتياطات ما يضمن عدم تسرب العناصر الفاسدة المخربة، أو عودة المبعدين الخطرين. والشرطة في الكويت لا تستطيع القيام بواجبها في مراقبة هذا السيل من الوافدين، وتتبع حركاتهم للاطمئنان على سلامة وجودهم، ومعرفة مدى حاجة البلاد إلى الموجودين، ومراقبة العاطلين بدقة لمعرفة أسباب عيشهم، وذلك راجعٌ إلى أن سلطة الجوازات ومراقبة الحدود ليست في يد الشرطة، ثم إلى انعدام التعاون بين السلطتين، وليس أدل على ذلك من عودة هذا العدد الهائل من الوافدين والمجرمين الذين نُبعدهم عن البلاد بطريقٍ رسمي، ثم نجدهم قد عادوا بعد يومين أو ثلاثة أو شهر بالأكثر، وهكذا دواليك. حتى إنه في حالاتٍ عديدة متكررة أبعدنا بعض المجرمين عدة مراتٍ دون جدوى.

٣- **الأحكام**: وهناك أمر مهم جداً هو الأحكام التي تصدر في القضايا التي يتم ضبطها. إنها في الواقع أحكامٌ هينةٌ لينة ليس فيها أي معنى من معاني التعزير، أو الزجر والتأديب. إنها عبارةٌ عن أيامٍ معدودة يقضيها المجرم بين جدران الحبس (ولا أقول السجن). وماذا يهم المجرم الأصيل إذا قضى

فترة استراحةٍ قصيرةٍ مهما طال أمدها لا تزيد على السنتين في حبسٍ هو أشبه ما يكون بملجأ للعجزة، أكلٌ ونومٌ ولهو. إن هذه الطبقة من المجرمين والمفسدين من أدنى الطبقات المنحطة، عافتهم بلادهم فجاؤوا هنا حيث المرتع الخصب. وهذه الفئة لا يفيدها سوى العقوبة الزاجرة الشديدة مع شيء من التشهير. وكثيراً ما سمعت من أفواه الناس أن شدة المرحوم عبدالله الأحمد(١) واستعماله الضرب كانت من الأسباب المخيفة التي تترك الرعب في نفوس هؤلاء السفلة أو المرضى بداء الإجرام.

إننا في الواقع بحاجةٍ إلى توحيد الجهود في سبيل المحافظة على الأمن، ولا يتأتى ذلك إلا بتوحيد الاختصاص وتحديد المسؤولية. وما أشد حاجتنا بعد ذلك إلى قانون عقوباتٍ صارم، ومما لا شك فيه أن هيبة السلطان بقوة نفوذه وسطوته بالحق والعدل، وقديماً قال سيدنا عمر رضي الله عنه: "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن".

وأخيراً أود أن أقول إن انزعاجاً لحادثتين أو ثلاث لم تُكتشف ليس معناه الإهمال والتراخي من قبل الشرطة، ثم إنه من حق الجمهور أن يتهيج، وعلينا نحن أن نسمع، لأن الناس في هذا البلد قِلة والخبر ينتقل بينهم بسرعة مع كثيرٍ من التشويه للحقائق، وما يتفشى بينهم من أخبارٍ سيئةٍ قليلة تسترعي انتباههم واهتمامهم، في وقتٍ لا يأبهون للجهود العظيمة التي تبذلها السلطات في الكشف عن الكثير من الحوادث المهمة الغامضة. والحق يقال إن نسبة الجرائم التي لم تكتشف قليلةٌ جداً بالنسبة إلى تلك التي ضُبطت، قليلةٌ جداً إلى درجة لا يمكن عمل مقارنة بينهما. وإني بهذا لا أقصد إلا إظهار الحق.

وبقي لدي ملاحظةٌ واحدةٌ مهمة أود إبداءها وهي أن الجمهور هنا عديم المساعدة للسلطات، وليس هناك أي تعاون بينه وبين الشرطة من حيث التبليغ عن الحوادث والمحافظة على الآثار التي تعين الشرطة في بحثها والإدلاء بالشهادة لمجرد خدمة العدالة.

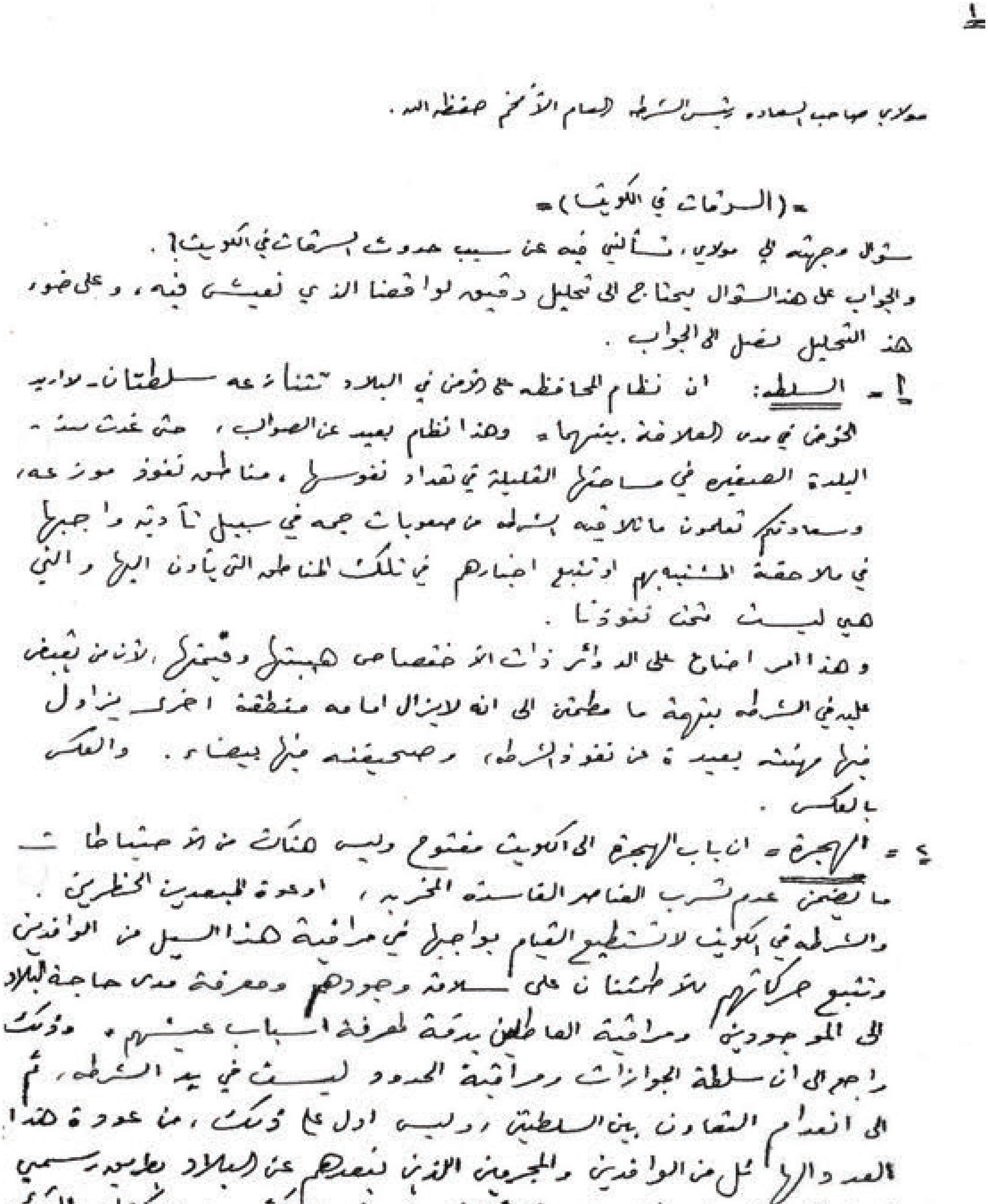
هذا ما أحببت رفعه والله ولي التوفيق والله يحفظكم مولاي".

(التوقيع)

١٠ شوال ١٣٧٧هـ - ٢٩ أبريل ١٩٥٨م.

---

(١) الشيخ عبدالله الأحمد الجابر الصباح من رجالات الكويت المعروفين بالحزم والوطنية والكفاءة. عمل نائباً لرئيس دائرة الأمن العام وتولى رئاسة المحاكم والمعارف بالوكالة أحياناً، وتوفي مأسوفاً عليه في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ٢٨ يناير ١٩٥٧م عن عمرٍ ناهز الخامسة والخمسين. انظر: الكويت اليوم، ع١٠٩، س٣، ٣ رجب ١٣٧٦هـ/ ٣فبراير ١٩٥٧م.



١

مولاي صاحب السعادة رئيس الشرطة العام الأفخم حفظه الله.

= (السرقات في الكويت) =

سؤال وجهته لي مولاي، فسألني فيه عن سبب حدوث السرقات في الكويت؟.
والجواب على هذا السؤال يحتاج الى تحليل دقيق لواقعنا الذي نعيش فيه، وعلى ضوء هذا التحليل نصل الى الجواب.

أ - السلطة: ان نظام المحافظة على الأمن في البلاد تتنازعه سلطتان - دوائر الأمن في مدن العاصمة بنوعيها. وهذا نظام بعيد عن الصواب، حتى غدت مدن البلدة الصغيرة في مناطق القبلية في تعداد نفوسها، فمناطق نفوذ موزعة، وسعادتكم تعلمون ما تلاقيه الشرطة من صعوبات جمة في سبيل تأدية واجبها في ملاحقة المشتبه بهم او تتبع اخبارهم في تلك المناطق التي يأذن البلد والتي هي ليست تحت نفوذنا.
وهذا امر اضاع على الدوائر ذات الاختصاص هيبتها وقيمتها، لان من يقبض عليه في الشرطة بتهمة ما مطمئن الى انه لا يزال امامه منطقة اخرى يزاول فيها مهنته بعيدة عن نفوذ الشرطة، وصحيفته فيها بيضاء. والعكس بالعكس.

٢ - الهجرة = ان باب الهجرة الى الكويت مفتوح وليس هناك من احتياطات ما يضمن عدم تسرب العناصر الفاسدة المخربة، او عودة المبعدين الخطرين.
والشرطة في الكويت لا تستطيع القيام بواجبها في مراقبة هذا السيل من الوافدين وتتبع حركاتهم للاطمئنان على سلامة وجودهم ومعرفة مدى حاجة البلاد الى الموجودين ومراقبة العاطلين بدقة لمعرفة اسباب عيشهم. وذلك راجع الى ان سلطة الجوازات ومراقبة الحدود ليست في يد الشرطة، ثم الى انعدام التعاون بين السلطتين، وليس ادل على ذلك، من عودة هذا العدد الهائل من الوافدين والمجرمين الذين نبعدهم عن البلاد بطريقة رسمية ثم نجدهم قد عادوا لعد يومين او ثلاثة او شهر بالاكثر، وهكذا دواليك

للبحث تتمة ٢

الصفحة الأولى من تقرير السرقات في الكويت.

٤

حتى انه في حالات عديدة متكررة وجدنا بعض المجرمين عدة مرات دونما جدوى.

٣- **الأحكام**. وهناك أمر مهم جداً هو الأحكام التي تصدر في القضايا التي تم ضبطها. إذ أن في الواقع أحكام هينة لينة ليس فيها أي معنى من معاني التعزير، أو الزجر والتأديب. إنها عبارة عن أيام معدودة يقضيها المجرم بين جدران الحبس (ولا أقول السجن). وماذا يهم المجرم الأصيل إذا قضى فترة استراحة قصيرة مهما طال أمدها لا تزيد على سنتين في حبس هو أشبه ما يكون ملجأ للعجزة، أكل ونوم ولهو.

ان هذه الطبقة من المجرمين والمفسدين، من أدنى الطبقات المنحطة، عاثوا بالأرض فساداً هنا حيث المرتع الخصب، وهذه الفئة لا يفيدها سوى العقوبة الزاجرة الشديدة مع شيء من التشهير.

وكثيراً ما سمعت من أفواه الناس أن شدة المرحوم الشيخ عبد الله الأحمد واستعماله الضرب كانت من أهم الأسباب المخيفة التي تترك الرعب في نفوس هؤلاء السفلة. أو المرضى بداء الإجرام.

إننا في الواقع بحاجة الى توحيد الجهود في سبيل المحافظة على الأمن ويأتي ذلك الآن بتوحيد الاختصاصات وتحديد المسؤولية.

ومما لا شك فيه حاجتنا بعد ذلك الى قانون عقوبات صارم، ومما لا شك فيه ان هيبة السلطان بقوة نفوذه وسطوته بالحق والعدل، وقديماً قال سيدنا عمر رضي الله عنه «إن الله ليزع في السلطان ما لا يزع في القرآن».

وأخيراً أود أن أقول ان انزعاج لحادثتين أو ثلاث لم تكتشف ليس ليس معناه الإهمال والتراخي من قبل الشرطة، ثم إنه من حق الجمهور أن يتريث، وعلينا نحن أن نسمع، لأن الناس في هذا البلد قلة والخبر ينتقل بينهم بسرعة مع كثير من التشويه للحقائق، وما يتفشى بينهم من أخبار سيئة قليلة تستدعي انتباههم واهتمامهم، في وقت لا يأبهون به للجهود

العديدة في (٣)

الصفحة الثانية من تقرير السرقات في الكويت.

العظيمة التي تبذلها السلطات في الكشف عن الكثير من الحوادث الاجرامية الغامضة والحق يقال ان نسبة الجرائم التي لم تكتشف قليلة جداً بالنسبة الى تلك التي ضبطت قليلة جداً الى درجة لا يمكن معها مقارنته بشيء. وانني بهذا لا اقصد الا اظهار الحق.

وبقي لدي ملاحظة واحدة مهمة اود ابداؤها وهي ان الجمهور هنا عديم المساعدة للسلطات وليس هناك اي تعاون بينه وبين الشرطة من حيث التبليغ عن الحوادث والمحافظة على الاثار التي تعين الشرطة في عملها والارتباط بالشرطة لمجرد خدمة العدالة.

هذا ما احببت رفعه والله ولي التوفيق والله يحفظكم مولاي.

١٠ شوال ١٣٧٧هـ

٢٩ ابريل ١٩٥٨م

الصفحة الأخيرة من تقرير السرقات في الكويت.

التعليق: يحتوي التقرير على ثلاثة عناصر رئيسية مع استطراد يأتي بعدها. وأول ما بدأ به مسألة تداخل الاختصاصات التي أشرنا إليها أعلاه، مع التركيز على التداخل الكبير بين عمل دائرة الشرطة ودائرة الأمن العام التي لم يصرح باسمها ولكنها مفهومة من الوصف. وهنا يُلقي الضوء على عدم التنسيق ما بين السلطتين مما يعطي مرونة للمجرمين في التنقل ما بين منطقة تم تجريمه فيها ومنطقة لم يجرم فيها. ثم تطرق إلى مشكلة الهجرة، التي من الواضح أنها كانت من التفاقم بحيث أخذت قسماً بارزاً من التقرير. وما جاء في التقرير يوضح بعض أبعاد المشكلة وهي عدم وجود نظام معلومات مركزي، وتراخي السلطات المختصة عن وقف عودة المُبعدين والمحكومين. وهذه الظاهرة لم تكن وليدة وقتها ولكن بدأت بعد الحرب العالمية الأولى بتدفق أكثر من عشرة آلاف مهاجر، ثم تفاقمت بعد الحرب العالمية الثانية وبداية عصر النفط حتى يُعتقد أن الوافدين وصل عددهم إلى خمسين ألفاً سنة ١٩٤٧م، أي حوالي نصف السكان[1]. أما في نهاية الخمسينات فقد تضاعف عددهم كما أسلفنا إلى ١٦٠ ألف وافد. لا شك أن كثيراً من الوافدين كانوا نظاميين، ولكن المشكلة التي تطرق إليها التقرير

(١) العدساني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣.

هي في المتسللين غير النظاميين، الذين يتجهون إلى أعمالٍ غير مشروعة، وهذا الأمر لا شك أنه ساهم في زيادة معدلات الجريمة، وهذا الموضوع بلغ من حِدته أن الحاكم الشيخ عبدالله السالم وجه خطاباً إلى المواطنين سنة ١٩٥٢م، يُحملهم بعض المسؤولية عن تفاقم عدد الأجانب وطغيانهم على المواطنين، لأن الأجنبي يدخل البلد بكفالة أحد المواطنين. وقد لاحظ أحد المراقبين أن بعضهم كان يتكسب من الكفالات حتى وصل عدد مكفولي الفرد الواحد إلى مئات الأشخاص[١]. ومع أن الدولة ممثلة باللجنة التنفيذية العليا في ١٩٥٤م حَددت الكفالات بثلاث لكل مواطن بحد أقصى، إلا أن ذلك فتح الباب لتدمير التركيبة السكانية وثقافة العمل لدى المواطنين، فتحول المواطن تدريجياً من صاحب مهنة أو حرفة إلى كفيل وشريك لصاحب المهنة الوافد، وذلك كله بقرار من الدولة[٢].

ثم تطرق التقرير إلى الأحكام وعدم فاعليتها في ردع المجرمين، وهذا هو الموضوع الأخطر. فلم يكن هناك أي مرجع للأحكام سوى تقدير الجهة القضائية الذي يوضح التقرير أنه حبسٌ مؤقت ثم إفراج وربما إبعاد، ثم رجوع. وهي بلا شك معضلةٌ كبيرة. واقترح العتيقي توحيد الاختصاص وتوحيد المسؤولية، وإصدار قانون موحد وصارم للعقوبات.

إنه من المؤكد أن ما جاء في التقرير لم يكن رئيس الدائرة الشيخ صباح غافلاً عنه، وهو الذي ترأس دائرة الشرطة مدة طويلة، ولكنه كما يقال: وضع النقاط على الحروف وتحسس مواضع الشكوى. وقد استجابت الدولة لنداءات العتيقي وغيره من المسؤولين الذين لاحظوا هذه العقبات وحاجة البلاد إلى قانون قضائي موحد، وعلى رأسهم سمو أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم. فتم تكليف الدكتور عبدالرزاق السنهوري وهو خبير قانوني معروف بكتابة قانونٍ موحد للقضاء، وأوعز إلى الوكيل السياسي عزمه على إنهاء حالة التشتت في مرجعية القضاء بما فيها القضاء البريطاني. وقد سجل الغنيم مقابلة للوكيل السياسي مع الشيخ عبدالله تبين منها مدى عزمه على إنجاز هذا المشروع دون تأخير[٣]. وتم ذلك بالفعل وصدر المرسوم رقم (١٩) بقانون القضاء لسنة ١٩٥٩م، وبدأ بذلك عصرٌ جديد في التاريخ القضائي بدولة الكويت.

---

(١) عبدالمحسن محمد الرشيد، "الأجانب ومسؤولية الحكومة تجاههم"، مجلة البعثة، ع١٠، س٦، ربيع ثاني ١٣٧٢هـ/ ديسمبر ١٩٥٢م.

(٢) التعليمات والقواعد المتعلقة بحق ممارسة العمل في الكويت. الكويت اليوم، ع٣، س١، ٣٠ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٤م.

(٣) عبدالله يوسف الغنيم "صفحة في تاريخ القضاء في الكويت"، رسالة الكويت، ع٦٧، شوال ١٤٤٠هـ/ يوليو ٢٠١٩م. ذكرنا مزيداً من التفاصيل عن الموضوع في دراستنا عن القضاء البريطاني في هذا الكتاب.

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة، ولأول مرة، تاريخ القضاء العُرفي في الكويت. وتبين من خلال البحث أن العُرف هو أقدم مرجع للأحكام في الكويت، وأنه بدأ مع بداية استيطان السكان فيها وتحولها إلى إمارة مستقلة، وأنه قد أخذ بالعرف كافة الأمراء الذين تعاقبوا على حكم البلد، حتى قبيل الاستقلال عام ١٩٦١م. وتطرقنا في الدراسة إلى مصدر العُرف القبلي والعشائري، وقوانين العرف العشائرية، وأنواع قضاة العُرف أو العوارف واختصاصاتهم سواءً في البادية أو في الحاضرة. كذلك تم تعريف العُرف والقانون العرفي من وجهة نظر فقهاء الشريعة الإسلامية، وكذلك من وجهة نظر الاجتماعيين. ولاحظنا أن العرف يختلف في مصدره وبعض تفاصيله مع الشرع، ويتفق معه أحياناً، فمصدر القانون العرفي هو البيئة الصحراوية وعلاقات القبيلة المتشابكة مع عناصرها الداخلية ومع القبائل المجاورة لها. وأوضحنا كيف نتج عن ذلك الفقه العشائري بأنواعه العام والخاص، والداخلي والخارجي. ثم أوضحنا أنواع الدعاوى الجزائية من جناياتٍ وجُنح، ثم تطرقنا إلى المفاهيم والأعراف العشائرية مثل الدُخالة والخوة، الرفيق وحق الدم والنخوة والحشم والوسوم. وشرحنا أنواع قُضاة العرف، أو أصحاب السوالف.

وتطرقنا إلى الإطار الاجتماعي والاقتصادي للأحكام العرفية، وكيف اتخذ القضاء العرفي دوراً رائداً في الكويت. وتطرقنا إلى ثنائية الاقتصاد الكويتي ودور تجارة القوافل، ونشاط الغوص على اللؤلؤ، والتجارة البحرية، في تأصيل قواعد القضاء العرفي وسوالف الأحكام بأصنافها. وتطرقنا بشيء من التفصيل إلى نماذج من عُقود ونشاطات النقل البري، ما بين الكويت وبلاد الشام وما بين الكويت ونجد، وكيف أسهمت هذه النشاطات في ترسيخ ثقافة القانون العرفي في البلاد. واستعرضنا نماذج من استخدام المفاهيم العرفية في الكويت مثل الدخالة، والخوة، والرفيق، والجيرة، والحشم، والوسوم وما إلى ذلك.

ثم سردنا أسماء العوارف واختصاصاتهم. واستعرضنا نماذج من الأحكام العرفية لشيوخ الكويت واحداً تلو الآخر، وكيفية تعاملهم مع الجرائم والجُنح، وتقديمهم قواعد العُرف مثل الصلح والتحكيم على القضاء الشرعي أحياناً. ولاحظنا كيف أسهم القضاء العرفي في توطيد اللحمة الاجتماعية بين أهل

الكويت، من خلال ممارسات قُضاة الصنف (العوارف) المتخصصين في مجالات القضايا العائلية، والغوص، والسفر البحري، والتجارة، والعقار، وشؤون القبائل.

ثم استعرضنا مؤسسات الأحكام العُرفية التي أنشئت في البلاد، ونشاط أبرز مسؤوليها، وكيف توسعت وتنوعت خاصةً في عصر النفط، وتأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على فاعلية الأحكام، وتأثير الهجرات وتغير التركيبة السكانية على الأمن والجريمة. واستعرضنا بعض النشاطات القضائية لدوائر المحاكم العرفية، مثل المحكمة العليا، ودوائر الأمن، والشرطة، ومدى تعاونها في محاربة الجرائم. وتطرقنا إلى التقييم الداخلي للقضاء العرفي في تلك الفترة من خلال مراسلات وتقارير بعض المسؤولين.

ونعتقد أن هذه الدراسة سدت ثغرة كبيرة في الحصيلة المعرفية عن تاريخ القضاء العرفي في الكويت، وأنواعه، والمساهمين في القيام به، حيث تم توظيف عدد كبير من المصادر والوثائق النادرة، التي توضح بجلاء الدور البارز للقضاء العرفي وتطبيقاته، وهي بذلك تكمل أركان تاريخ القضاء في الكويت، بجانب القضاء الشرعي، والقضاء البريطاني، وتوضح للدارسين والمهتمين كيف كانت العلاقة ما بين أنواع القضاء، كلٌ بحسب اختصاصه.

فهرس الأعلام

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

فهرس الأماكن

فهرس القبائل والجماعات

فهرس الموضوعات

يؤرخ هذا الكتاب لجميع أنواع القضاء التي مورست في الكويت منذ نشأتها؛ الشرعي والعُرفي، بالإضافة إلى القضاء البريطاني، الذي استُخدم فترة ممتدة من الزمن للأجانب ومن في حكمهم. موضحاً التداخل والعلاقات البينية بينها. وذلك من خلال طرحٍ توثيقي شامل، مستخدماً مئات المواد الوثائقية من مخطوطات، ووثائق رسمية وأهلية، ومصادر أساسية وثانوية، مدعومة بمراجع متخصصة. مع تنقيح أسماء أوائل القُضاة، وإضافة أسماء قُضاة لم يُذكروا من قبل، في المجال الشرعي، أو العُرفي، أو البريطاني. كما تطرق إلى تنظيم المحاكم في زمن الشيخ أحمد الجابر، وما استلزمه من توسع في تعيين القُضاة، وتشعب دَرجات التقاضي، واستقطاب القُضاة من خارج البلاد.

ولما كان القضاء العُرفي موضوعاً غير مألوفٍ في أدبيات القضاء الكويتي، قام المؤلف بالتمهيد له من خلال مُقدمات عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وتشابك علاقاته القانونية مع بُلدان نَجد والعراق والشام والخليج والهند، مما أدى إلى التكامل في منظومة القضاء وتطبيقاته، واحترام العُقود العابرة للبلدان، من خلال قواعد وأعراف التجارة البرية والبحرية، والتزام القائمين عليها، موضحاً عبر ذلك مبادئ القانون العرفي ومستلزماته الاجتماعية والاقتصادية، وأسماء قُضاة العرف واختصاصاتهم، وأردف ذلك بتوضيح دور التنظيمات الإدارية ومشاركتها في القضاء العرفي، مثل دوائر الأمن، والشرطة، وأمن مدينة الأحمدي، واختتم ذلك بتقييم القضاء العُرفي، من خلال مصادر ووثائق تُعرض للمرة الأولى.

مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت ٢٠٢٢